

إدمون رباط

تطور سوريا السياسي في ظل الانتداب

ترجمة: سليمان رياشي



تطور سوريا السياسي
في ظل الانتداب

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمنية الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالاقتدار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

تطور سوريا السياسي في ظل الانتداب

إدمون رباط

ترجمة

سليمان رياشي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ربّاط، إدمون

تطور سوريا السياسي في ظل الانتداب/ إدمون ربّاط؛ ترجمة سليمان رياشي.
356 ص. 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على بيلوغرافية (ص. 335-338) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-369-8

1. سوريا - أحوال سياسية - الاحتلال الفرنسي، 1920-1946. 2. سوريا - تاريخ - الاحتلال
الفرنسي، 1920-1946. أ. رياشي، سليمان. ب. العنوان. ج. السلسلة.
320.95691041

هذه ترجمة لكتاب

L'Évolution politique de la Syrie sous Mandat

by Edmond Rabbath

عن دار النشر

Marcel Rivière, Paris, 1928

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



شارع الطرف - منطقة 70

وادي البنات - ص. ب: 10277 - الطعّانين، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم نقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 1107 2180 لبنان

هاتف: 00961 1 991837 8 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2020

المحتويات

مقدمة.....	7
الأمير شكيب أرسلان	7
مدخل.....	27
أولاً: النظام الطائفي والشعور الوطني.....	28
ثانياً: النظام العثماني وسياسة «الإصلاحات».....	47
تمهيد: مراحل الاحتلال.....	59
الفصل الأول: الانتداب.....	69
أولاً: المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم.....	72
ثانياً: إعلان الانتداب في 29 أيلول/ سبتمبر 1923.....	78
ثالثاً: التفسير الفرنسي الرسمي للانتداب.....	96
رابعاً: حق عصبة الأمم في الإشراف على إدارة الطرف المتدب.....	103
الفصل الثاني: أجهزة الانتداب: المفوض السامي ومندوبوه.....	117
أولاً: الأجهزة المركزية.....	119
ثانياً: الأجهزة المناطقية والمحلية.....	135

147	الفصل الثالث: استيلاء «الدول»
161	أولاً: دولة سوريا
173	ثانياً: سنجق الإسكندرون المستقل ذاتياً
177	ثالثاً: لبنان الكبير
184	رابعاً: دولة العلويين
190	خامساً: دولة جبل الدروز
201	الفصل الرابع: المظهر العام للتنظيم الإداري
204	أولاً: تنظيم السلطة التنفيذية
211	ثانياً: المجالس التمثيلية
226	ثالثاً: النظام القضائي
245	الفصل الخامس: الحريات العامة والعمل الإداري
248	أولاً: حرية المعتقد والعبادات
258	ثانياً: حرية الرأي (التجمع والصحافة)
271	ثالثاً: حرية تشكيل الجمعيات
278	رابعاً: حرية العمل
285	الفصل السادس: نظام القبائل البدوية
311	خاتمة
335	المراجع
339	فهرس عام

مقدمة

ليس بين البدع التي أعقبت الحرب بدعة أكثر رياءً وريبة من تلك التي ولدت الانتداب.

في الواقع العملي، لا يقلّ الأمر عن استعباد بلدٍ ضعيف من بلدٍ آخر أكثر قوة.

تاريخيًا، تمثل الانتداب ببساطة، وبعد انتصار الحلفاء المشترك، بتنفيذ خطة تقسيم تصورتها وصاغتها قبل هزيمة الدولة العثمانية، وحتى قبل عام 1914، القوى نفسها التي كانت تصرّح بأنها تخوض الحرب من أجل تحرير الشعوب المقهورة.

في عام 1919، ومن أجل إنقاذ المظاهر وتجنّب التناقض الفاقع، أّت صيغة «الانتداب» للتستّر على الغزو الوحشي الذي كان يستهدف الأراضي المنتزعة في آسيا وأفريقيا من الدول المهزومة، وخصوصًا الدولة العثمانية.

في ما يعيننا، نفضّل أسلوب بعض الكتاب الفرنسيين الذين، وإبان مؤتمر السلام في فرساي، عبّروا صراحة عن دهشتهم: كيف نكون منتصرين من دون الحصول على سوريا!

في أي حال، يبدو هذا الموقف أكثر صراحةً من موقف أولئك المصريين، على الرغم من كل منطق، على القول بأنهم لم يأتوا إلى سوريا إلا بموجب انتداب أقرّته عصبة الأمم؛ وهو موقف أكثر وقارًا من موقف الإنكليز خصوصًا،

وهم أساتذة في هذا الفن، عندما يرددون بلا توقف أن بريطانيا العظمى، وعرفاناً منها بإخلاص العرب والخدمات التي قدموها للحلفاء إبان الحرب العالمية، لا تستطيع أن تنهز من واجب قبول «الانتدابات» على العراق وفلسطين على الرغم من كونها عبئاً ثقيلاً جداً عليها...

لا يمكننا حقاً المغالاة في السخرية إلى أبعد من ذلك!

نحن، بطبيعة الحال، لم نحضر مؤتمر عام 1919 وهو بالتأكيد واحد من أكثر المؤتمرات غرابةً في معاهدة فرساي الحافلة بدورها بشتى أوجه الغرابة. فالسادة الثلاثة: لويد جورج وكليمنصو وأورلاندو عقدوا اجتماعاتهم سرّاً، ولم يُسجّل أي محضر رسمي. جريدة *Le Journal des Débats* هي التي كتبت، ذات يوم، في هذا الصدد: كانوا يبدون وكأنهم يتآمرون...

بقي منشأ الانتداب إذن، بالنسبة إلينا، سرّاً، وما أمكن أن يرشح فقط من المداولات «الثلاثية» أو بالأحرى «الثنائية» - لأن السيد أورلاندو لم يقم إلا بدور المغلوب على أمره - يعلمنا مع ذلك أن صيغة «الانتداب» تم ابتداعها لمدارة الرئيس ويلسون الذي لم تكن نقاطه الأربع عشرة الشهيرة لتتلاءم مع التقاسمات الفظة للأراضي التابعة للدولة العثمانية سابقاً، تطبيقاً لاتفاقات سرّية جرى إبرامها قبل الحرب أو في أثنائها.

لم يلبث الاتفاق السري بين فرنسا وبريطانيا، والسابق للحرب، أن تسرّب. فلقد علمنا به أصلاً من خلال تلميحات الصحف، وذلك قبل التصريحات المتبادلة للحكومتين الفرنسية والبريطانية التي أعلنت في عام 1912.

إلى جانب ذلك، فقد قدّم السيد رينيه بوانكاريه في «مذكراته» بعض التوضيحات بشأن الموضوع.

في أي حال، إن هذا الاتفاق - ولنفرض أن ذلك يُقال بصورة عابرة - لم يكن من طبيعة تسهّل على المؤرخين مهمة تبيان أن الحرب لم تكن في خطة قوى التفاهم، ضحايا العدوان المفاجئ والوحشي.

كيف أمكن خداع ويلسون وبأي طريقة حاذقة تم ذلك؟ مَنْ مِنْ «الاثنيين» أو مساعديهما ابتكر هذه الخدعة المسماة بالانتداب؟ ليس بإمكاننا أن نوضح، لكن بإمكاننا أن نؤكد أن ذلك لم يكن في تفكير ويلسون.

إبان هذا السلام، كنا بالفعل في برن (Berne)، وكتبنا مرتين إلى رئيس الولايات المتحدة، لنعرض له وجهة نظرنا بشأن الحل الأفضل للمسألة السورية والقضايا العربية الأخرى. وتلقينا مرتين جواب ويلسون، بواسطة الكولونيل هاوس (House)، الذي قال لنا إن السيد الرئيس اهتم كثيرًا بملاحظاتنا وإنه سوف يعرضها في المؤتمر عندما تصبح القضية العربية مدار بحث المجتمعين.

كل ذلك جرى خنقه بسبب الدبلوماسية الفرنسية - البريطانية، لترافقه من ثم أمور أشد خطورة .

لقد قرر «الثلاثة» في الواقع إرسال لجنة مشتركة من الحلفاء إلى الشرق الأدنى للتقصي الميداني بشأن أمانى شعوب سوريا وغيرها من شعوب المنطقة. وقد نشرت الصحافة بالإجماع خبر هذا القرار. لكن بعد ذلك ببضعة أيام لم يعد ثمة من يتكلم على ذلك. لقد توجهت لجنة محض أميركية لتؤدي بمفردها مهمة كان من المفروض أن يؤديها الجميع معًا. هنا أيضًا، ليس لدينا ما هو دقيق بشأن دوافع هذا الانقلاب في الموقف من الحلفاء، ذوي النيات الحسنة دائمًا تجاه الشعوب العربية... وكل ما يمكننا قوله في هذا الشأن هو أن الدول المدافعة عن «الحق» خلال الحرب تلقت تقارير من ممثليها في المشرق، تشير إلى أن الأغلبية الساحقة من السكان متمسكة بالمطلق بالاستقلال التام الناجز، وهو أمر لن تتردد في إعلانه بحزم للجنة الحلفاء. لذلك فإن فرنسا وبريطانيا العظمى، القوتين المعنيتين على وجه الخصوص بهذه الحالة، ومن أجل تجنب إخفاق محتم، فضلنا الامتناع عن أن تكونا جزءًا من لجنة التقصي، وتمتتا على إيطاليا أن تحذو حذوهما. وحدها الولايات المتحدة الأميركية أصرت على الإيفاء بوعدها. غير أن التقرير الحافل بالمغازي، والذي قدمته اللجنة الأميركية لدى عودتها، تم دفنه عمدًا، وكما يحصل دائمًا على وجه العموم، وحدها سياسة قوى التفاهم هي التي انتصرت.

وبلا ريب، يمكن القول في النهاية إن النية الحسنة هي الشعور الذي أدى أقل دور في مشاريع الحلفاء تجاه سوريا والبلدان العربية بوجه عام.

لقد حاولنا بكلمات قليلة أن نلخص تاريخ ولادة هذا المسخ المتولد من الحرب العامة والمسمى بـ «الانتداب»، والذي ما زلنا بعيدين عن التفاهم التام بشأن أبوته. يقال إن ذلك يعود إلى عصبة الأمم أو مؤتمر سان ريمو. لكن، في الواقع، ليس الأب الحقيقي إلا الاتفاق الفرنسي - البريطاني لعام 1912، الذي تم تأكيده وتطويره عبر الاتفاقيات اللاحقة، وبالتحديد، اتفاقية سايكس - بيكو في عام 1916.

في لقاء شارك فيه أعضاء المؤتمر السوري - الفلسطيني الآخرون، كانت لنا بالفعل، في عام 1921، مقابلة في جنيف مع السير روبرت سيسيل (Robert Cecil) الذي اعترف، مدفوعًا برغبة في أن يقدم شرحًا لمسألة البلورة الحديثة للانتداب، بأن عصبة الأمم لم تكن تعرف عنها شيئًا، وبأن المشروع قُدم لها مصوغًا بشكله النهائي مع رجاء متابعة تنفيذه. ولم يكن متاحًا لعصبة الأمم، كما قال، أن تغير شيئًا فيه. بمعنى آخر لم تكن عصبة الأمم، في هذه الحالة، سوى الحكم الذي يختاره حصراً أحد الأطراف، شريطة ألا يخسر القضية مطلقًا. وهنا تبرز الرغبة في أن نعرف السبب الذي يجعل هذا الخصم يفرض على نفسه إلزامًا كهذا، طالما أنه يستطيع تجنبه بسهولة.

إننا لا نجد جوابًا عن هذا السؤال. وترانا ميالين لنرى فيه متغيرًا (variante) يلامس عقيدة الصوفيين الذين يزعمون أن الخالق والمخلوقات يشكلون كيانًا واحدًا وأن القوانين التي يوحى بها الله إلى رسله ليست أمرًا مختلفًا عن الواجبات المفروضة على الله من قبل الله نفسه. ونحن لا نرى أمثلة أخرى تصور بطريقة أفضل الصلة الحميمة التي تجمع قوى التفاهم مع عصبة الأمم.

ويمكننا أن نتساءل: لماذا تبدو هذه القوى نفسها مهتمة بمنح عصبة الأمم نوعًا من الإشراف الذي كان بإمكانها أن تتجنبه، في الوقت الذي ترفض فيه أن تسقط شيئًا من مطامعها الإمبريالية؟ الإجابة بسيطة جدًا: كان من الواجب، بعد المذبحة العالمية الكبرى، الموافقة على تشكيل عصبة أممية ضد الحرب.

فالشعوب، حتى المنتصرة، كانت الحرب قد أرهقتها، فكانت تنفر منها. وحكومات بلدان التفاهم، ومن أجل شحذ الطاقات، حرصت على التأكيد لشعوبها أن الحرب الراهنة ستكون الأخيرة.

يضاف إلى ذلك أن مبادرة المؤسسة الجديدة في جنيف أتت من رئيس الولايات المتحدة التي لولاها ل بقي الانتصار ممكناً. ولكل هذه الأسباب، فرض قبول مشروع عصبة الأمم نفسه.

بيد أن هذه الفكرة كانت تنطوي مع ذلك على مساوئ ومخاطر. فلو طبقت بصورة نزيهة، لخلقت وضعاً لا يمكن لبلد إمبريالي أن يقبله: فقد كان من شأنها أن تحدث في صفوف الشعوب المستعبدة يقظة شديدة الخطورة على أكبر قوتين استعماريتين في العالم، بريطانيا العظمى وفرنسا. فعصبة أمم حقيقية، مستوحاة من الاحترام والمساواة بين الشعوب، كان من شأنها بالتأكيد أن تؤدي إلى انهيار البناء الهائل للكونيالية المعاصرة، المبتناة على الطغيان وإنكار حق الشعوب غير القابل للجدل، في حكم نفسها بنفسها.

لقد تم التوصل إلى إقناع الرئيس ويلسون بأن المبالغة في الصدق والجدية في تحقيق مشروع عصبة الأمم سوف يقود بلدان الشرق إلى الإفلات من السيطرة الأوروبية، مما يضع الحضارة الغربية نفسها في موضع الخطر. كانت هذه على الدوام الحجة الرئيسة لإمبريالي أوروبا كي تطلق لهم الولايات المتحدة الأميركية اليد في آسيا وأفريقيا. وبناءً على ذلك اتخذت جميع التحولات القانونية والسياسية، وجميع الإجراءات الممكنة والمتوقعة والتي يمكن تخيلها، كي لا تكون الشعوب المقهورة في القارتين المعنيتين، قادرة على الإفادة من مؤسسة جنيف. وويلسون نفسه، المهتم بالحفاظ على سيطرة العرق الأبيض، ترك الحبل على غاربه. وهكذا جردت عصبة الأمم من جميع الصلاحيات التي قد تعطي للجمعية العامة حقاً ما في القرار. وفي الواقع، فإن القضايا المهمة كافة ترتبط بمجلس عصبة الأمم وليس بالجمعية العامة نفسها. لقد أوجد المجلس على صورة الإمبريالية الغربية، وقد تم ترتيب ذلك الأمر كي يبقى هذا المجلس أداة طيعة في أيدي القوتين الاستعماريتين الكبيرتين.

عندما يؤكد رجال دولة فرنسيون أو بريطانيون - وكم من المرات سمعناهم يكررون ذلك - أن الدول المسماة «متدبة» تلقت تفويضها من أربع وخمسين أمة، فإنهم أبعد ما يكونون عن الحقيقة. ذلك أن الأمم الأربع والخمسين لم تكن، في الواقع، مسؤولة عن شيء. لقد كان المجلس وحده هو من يقرر، وكان معروفًا أن المجلس، ولدى بلورة الانتداب وأيلولته، كان يتألف من تسعة أعضاء من بينهم خمسة كانوا منتدبين أو باحثين عن انتداب، وهم بالتالي متضامنون بالضرورة وذوو منفعة مشتركة. يبقى أنه كان مقرراً أن لا تجد قرارات المجلس طريقها إلى التنفيذ إلا إذا اتُّخذت بالإجماع. وهكذا سرت إبان الانتفاضة السورية همهمات مفادها أن عصبة الأمم تنهياً لإرسال بعثة دولية للبحث ميدانياً عن أسباب الانفجار، فسارع سياسيون فرنسيون إلى الرد بأن احتمالاً كهذا هو مستحيل، لأن حق النقض (veto) الفرنسي وحده داخل المجلس، كان كافياً لمنع تحقيق ذلك. لكن هذه الخشية كانت من باب التوهم، لأن البريطانيين لم يكونوا ليوافقوا على مثل ذلك الإجراء الذي يمكن أن يشكل بالنسبة إليهم سابقة شديدة الخطورة.

بيد أنه يمكننا في هذا الصدد الاعتراض بالقول إن السكان المحليين في المستعمرات البريطانية والفرنسية والإيطالية والهولندية والبلجيكية... إلخ، يصعب عليهم اللجوء إلى مساعي عصبة الأمم أو الاحتجاج بحقوق الشعوب في الحرية. لكن هذا الاعتراض لا ينطبق مطلقاً على البلدان العربية، وعلى سوريا وفلسطين تحديداً. فهذان البلدان شكلاً جزءاً من بلد مستقل (الدولة العثمانية السابقة)، وقد شاركا دوماً في هذا الاستقلال على قدم مساواة مطلقة مع المكونات الأخرى لهذه الدولة. وعندما انفصلا عنها، إنما فعلاً ذلك كي يعيشا مستقلين.

فضلاً عن ذلك، فإن سكان هذه البلدان العربية هم على شأو من التطور ويتبعان بلا جدال إلى العرق الأبيض. وبإمكاننا أن نذكر أيضاً بأن سوريا ضمت مهد الحضارة، وبأن هذا البلد شع بالأفكار الأخلاقية والدينية التي لا تزال تفعل فعلها في العالم. إن الغرب كله، وعلى الرغم من إشعاعه، مدين لسوريا وفلسطين.

لقد كان بمقدور القوى الاستعمارية الكبرى التي تهيمن على ما يراوح بين ستمئة وسبعمئة مليون إنسان في آسيا وأفريقيا، أن تمتنع عن توسيع مطامعها باتجاه بعض البلدان العربية كسوريا ولبنان وفلسطين والعراق. فهذه بلدان صغيرة ما كانت، إذا استقلت، لتهدد قوة الغرب الجبارة، بل على العكس كان من شأنها أن تخلق مناخاً من السلام والتضامن بين الشرق والغرب. ينبغي لأوروبا أن لا تمعن إلى النهاية في إغاطة شعوب المشرق، وخصوصاً الأمة العربية المحصنة بسبعين مليوناً من البشر موزعين بين آسيا وأفريقيا وفي أوضاع جغرافية شديدة الحساسية. إن من شأن سياسة سلام واعتدال إزاء الشعب العربي، شعب المشرق الأقرب إلى أوروبا، أن تكون بالتأكيد أكثر رشداً من النظام الحالي بأخطائه ومخاطره.

إنها، بالتأكيد، السياسة الوحيدة الممكنة التي يملها الحس السليم ومنطق المصالح، هذا فضلاً عن الكلام عن حقوق الشعب العربي الثابتة والمُعترف بها من خلال تعهدات رسمية من جانب هذه القوى نفسها التي تفخر كثيراً بلبراليتها الإنسانية. بيد أنه يصعب علينا الامتناع عن ملاحظة أن بلدان المشرق هذه كانت تمثل بالنسبة إليها غنائم ممتازة من المؤسف تركها تفلت منها. ولكونها اعتادت على التوسع الاستعماري ولأن لديها، من قبل، مستعمرات، فقد كانت ملزمة بمواصلة عملها المعتاد وضمان مستقبل مستعمراتها القديمة من خلال مستعمراتها الجديدة. ونحن نتذكر أننا قرأنا تصريحاً لـنائب في قصر بوربون يؤكد فيه أن امتلاك سوريا كان ضرورياً لفرنسا لأن من المشرق بات الطريق إلى الهند الصينية ممكناً.

نواب آخرون لم يترددوا غالباً في وصف سوريا بكونها «مُلْكِيَّة فرنسية» - ولقد أسمعنا دائماً احتجاجاتنا ضد أقوال كهذه - وقد ذهب أحد الوزراء ذات يوم إلى حد التأكيد: سوريا لنا بأكملها وإلى الأبد...

ومن البدهي أنه لم يكن بإمكان ذهنية كهذه أن تتوافق مع عصبة الأمم ودورها كمراقب أعلى. مع ذلك، فإن عمل العصبة أنتج وضعاً كانت القوى المسماة «متدبة» بعيدة جداً عن توقعه. فقد تم إنشاء «لجنة الانتداب» التي لم

تكن لتظل جامدة بطبيعة الحال. فلجنة دائمة كهذه، لم تكن لتستطيع أن تشغل نفسها، بلبافة وباستمرار، بتسجيل تقارير القوى المنتدبة وتوزيع المدائح عليها بلا انقطاع، بل كان يلزمها عمل شيء آخر أيضًا، من أجل هيئة عصبة الأمم نفسها؛ هيئة كان من الممكن أن تنال منها السخرية بالهيئة المنبثقة عنها مباشرة، أي لجنة الانتدابات. ويجب ألا ننسى أن هيئة عصبة الأمم كانت ضرورية، ليس من أجل حفظ السلام العام وحسب، وإنما من أجل تأمين المصالح، حتى المادية الخالصة للقوى الكبرى أيضًا. وكان في الواقع بينا أن الخضوع الطوعي للمجتمع الدولي، أو على الأقل التظاهر بذلك، يعود بالربح على هذه القوى نفسها عبر نمو سلطتها المعنوية والمادية.

على الرغم من مصلحة القوى الكبرى الواضحة في توفير وضع معنوي قوي لعصبة الأمم، فإن العصبة، مرة أخرى، خرجت منكشمة ومتضائلة بسبب الانقضاخ الغادر الذي لم تكف الإمبريالية عن توجيهه إليها. والواقعة التالية، من بين وقائع كثيرة، تكشف بوضوح هذا الهجوم.

بعد أن درست لجنة الانتدابات الطلبات العديدة التي قدمناها لها قبل الانتفاضة السورية وبعدها، توصلت أخيرًا إلى أن الأمور في سوريا لم تكن على ما يرام وفق ما كان يؤكد الطرف «المتدب» دائمًا؛ لقد أدركت أن طرفًا لا يمكنه أن يكون، في الوقت نفسه، قاضيًا وخصمًا، خصوصًا حين يسيل الدم غزيرًا نتيجة فعله.

لم يكن بعض الملاحظات غير الناجعة التي كانت اللجنة تسمح لنفسها أحيانًا بإبدائها لتؤدي إلى أي نتيجة. وكان يبدو على السلطات في سوريا أنها لا تريد أن تعترف لعصبة الأمم بأي حق رقابي عليها. وبلغت هذه الحالة الذهنية حد منع نشر محاضر التحقيقات الرسمية التي أجرتها لجنة الانتدابات في سوريا. وهذا الأمر لم يوضع له حد إلا عندما وجهت البعثة السورية ملاحظتها إلى لجنة الانتدابات نفسها.

في أثناء الثورة، حاولت اللجنة الخروج من الدور المحدود الذي كانت تضطلع به حتى ذلك الحين، والمتمثل في تسجيل تقارير «المتدبين»، وإغداق

المدائح المعهودة عليهم من دون أن تصل الجرأة بها إلى حد الطلب من المجلس السماح بإيفاد بعثة تقصّ إلى سوريا المنتفضة. فقد طلبت فقط توسيع استمارة الأسئلة الموجهة إلى ممثلي القوى «المتدبة» وصلاحيّة الاستجواب المباشر لمقدمي الشكوى، أي ممثلي السوريين المنتفضين، في جنيف.

ولا نزال نذكر ما أحدثته اقتراحات من هذا النوع من غضب لم يُحسن إخفاؤه. وكان السيد تشامبرلين (Chamberlain)، في جلسة المجلس، يبدو كمن يقول: مهلاً، لا تتجاوزوا حدودكم. وكان بالسيد بريان (Briand) يضع جانباً، ولمرة واحدة، مرونته المعهودة.

كان السيد ريس (Rees)، نائب الرئيس، يمثل لجنة الانتدابات. وبصفته هولنديًا وحاكمًا عامًا سابقًا للمستعمرات الهولندية، فقد كان، بطبيعة الحال، بعيدًا عن أن يكون مؤيدًا لتحرر شعوب المشرق. غير أنه وجد مع ذلك أن صيحة الاستنكار التي أثارها اقتراح اللجنة في داخل المجلس كانت مفرطة، فلم يستطع معها إخفاء امتعاضه. وخلال هذه الجلسة المشهودة، رد بفظاظة على انتقادات وزيري الشؤون الخارجية الفرنسي والبريطاني، اللذين اتهما اللجنة بتخطي حدود صلاحياتها. ومن أجل تهدئته شخصيًا حاول المفوضون المطلقو الصلاحيّة أن يبدلوا لهجتهم. بيد أن ذلك لم يحل دون رفض اقتراح اللجنة التي تلقت في ما بعد تحذيرًا قاسيًا نسبيًا يرجو منها ألا تعود إلى تضخيم دورها ثانية...

وقد حضر أعضاء الوفد السوري الجلسة العامة للجنة التي تم خلالها إبلاغه رفض الاقتراح. أما المركيز دو تيودولي (Marquis de Théodoli)، رئيس اللجنة الوقور، فقد صرح وسط الجلسة أن اللجنة لا تستطيع، في الواقع، سوى إبداء آراء يرتبط تنفيذها بالمجلس حصراً، وهو يمتلك حق رفضها، لكن في هذه الحالة يصبح الرأي العام هو الحكم. وأضاف: لو أصغى بعض القوى لنصائح اللجنة لكان تم تجنّب الكثير من المآسي.

وصرح السيد رابار (Rappard) مندوب سويسرا «بأننا لسنا هنا سوى سدنة للمجلس»، كلمة كان من شأنها إثارة اعتراض السيد فريير داندراد (Freire)

(d'Andrade مندوب البرتغال، وكذلك اعتراض الرئيس الذي شرح دور اللجنة باعتبارها عجلة مهمة في تسيير منظمة عصبة الأمم، وبكونها لا تخضع على الإطلاق للمجلس في كل شيء. وهذا ما أجبر السيد رابار على التراجع، مع أن ملاحظته، في الواقع، لم تكن خاطئة إلا في الشكل، بينما رد المركز دو تيودولي كان مرتبطاً بمظاهر الأشياء أكثر من ارتباطه بحقائقها.

إننا مضطرون، في النهاية، إلى ملاحظة ما يلي: أضعف مجلس عصبة الأمم - أي بريطانيا العظمى وفرنسا - شيئاً فشيئاً سلطات لجنة الانتدابات وضيقتها، كما لو كان يخشى الكثير من الضوء والحقيقة. لقد فضل أن يقطع الطريق أمام طلب اللجنة التوسع في مساءلة «المنتدين» لأن نتائج سابقة كهذه لا تعرف، كما بدا له، حدوداً.

لم يكن من شأن هذه العقبات المتتابة إلا أن تمس، على نحو كبير، القوة المعنوية لعصبة الأمم، تلك القوة المعنوية التي من دونها تصبح العصبة نفسها، بشكل مكشوف جداً، أداة في أيدي الإمبريالية الغربية.

بيد أنه إثر عمليات القضم هذه، تجد اللجنة نفسها اليوم في وضع يصعب تحديده؛ إذ ليس لها أي حق في الإشراف على إدارة «المنتدب»، علماً بأن دورها، من ناحية أخرى، لا ينحصر في تسجيل تقارير «المنتدين»، وإلا فإن لجنة الانتدابات تصبح جهازاً عديم الفائدة، ونصبح بالتالي محرجين في التحديد الدقيق لصلاحياتها.

يشتمل عمل السيد رباط الذي نقدمه للقراء على فصل مطول يمثل تفسيراً للانتداب، يعرض فيه بمهارة لافتقار الوضع إلى المنطق، حيث حشرت سياسة المصلحة لجنة المنتدين على حساب العدل والحس السليم.

كتاب السيد رباط بشأن «تطور سوريا السياسي في ظل الانتداب» يمكن أن يوصف كعمل رائع في نوعه. كل ما ورد فيه إنما تم بالقدر الأكبر من الدقة وبالمنطق الأكثر إحكاماً. يتهموننا، نحن الشرقيين، بمبالغتنا في المديح، لكني هنا لا أستطيع حقاً أن أبالغ في شيء. فهذا الكتاب هو الأكمل والأكثر نزاهة من بين

ما قرأت عن بلدنا. ولا يتأتى فضله عن كونه شديد التوثيق (الوثائق تزيد الغموض أحياناً)، بل عن كون المؤلف ينتمي إلى البلد نفسه. وهو، من بين الوثائق المتوفرة، يحسن الاختيار، ويميز بسهولة الصحيح من الزائف، الأمر الذي لم يبلغه الكتاب الغربيون الذين عالجوا شؤون الشرق وأظهروا غالباً مهارة لا جدال فيها. ذلك لأن المسائل الشرقية تبقى بالنسبة إليهم شديدة الإشكالية، ولذلك نراهم باستمرار يرتكبون أخطاءً شنيعة. فإلى جانب الحقائق المثبتة جيداً، ينقلون غالباً أساطير غير قابلة للتصديق. لا نقول ذلك من أجل الحط من نتائج أعمالهم، لكننا لا نستطيع أن نمنع أنفسنا عن ملاحظة أنه في الحالة الراهنة للظروف السيكولوجية، من المستحيل على غربي أن يعبر بدقة في كتاباته عن الحقيقة الشرقية، وأن يعالج المشكلات المرتبطة بها، بالدقة نفسها التي يقوم كاتب شرقي. ونحن نرى ذلك في مواطننا الشاب السيد رباط الذي يجمع بين الموسوعية التي تليق بجermanي، ومنطق المتوسطي الكامل وفطنته.

مع ذلك، ففي كتابه بعض الفقرات التي يجب أن أتوقف عندها.

ففي الصفحة 51 [من هذا الكتاب] يقول: «... وحصل في عام 1856 تغيير عميق في القانون العام في الإمبراطورية؛ فالرعية التي كانت لا تحيا إلا بفضل التسامح، وجدت نفسها بعد ذلك في وضع العثمانيين المسلمين القانوني نفسه. جميع الرعايا العثمانيين، إلى أي فئة انتموا، هم، بلا استثناء، متساوون أمام القانون».

هذا هو الرأي الذي تكوّن، على العموم، في أوروبا حول الوضع القانوني لغير المسلمين في الدولة الإسلامية. غير أن الواقع مختلف تماماً. لطالما كان غير المسلمين متساوين قانونياً مع المسلمين في الدولة الإسلامية وذلك وفقاً لشرعية: «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»: «إن (غير المسلمين) لهم ما لنا ويجب عليهم ما يجب علينا». وبمعنى آخر، إن قانون الإسلام يطبّق بحزم على الفئتين مبدأ المساواة في الحقوق وفي الواجبات. صحيح أن بعض المشرعين، وفي حالات محدودة، وضعوا غير المسلمين في مرتبة أدنى قليلاً، على سبيل المثال، في حالة الشهادة التي تعطى قيمة أقل عندما تصدر عن مسيحي أو

يهودي، لكنها استثناءات نادرة لا تمس القاعدة العامة، وهي المساواة المطلقة بين جميع المواطنين في الدولة الإسلامية.

في الصفحة 54 يُلمح السيد رباط، ولو بحياء إلى ما قلناه للتو: «القرآن والقانون الإسلامي العام الذي عاشت تركيا في ظلهما طوال قرون، اعترفاً أصلاً بالحقوق المدنية وبجزء من الحقوق العامة الأكثر ضرورة لـ «أهل الكتاب». لكن دستور 1876-1908 المستوحى بكامله من الأفكار الغربية، هو الذي يعترف صراحة، بعد المحاولة الخجولة لفرمان التنظيمات، بالحقوق المدنية والعامة ذاتها لجميع الرعايا العثمانيين على حد سواء... إلخ.

وإنها أيضاً لطريقة في المقاربة خاصة بالغربيين. فهؤلاء يرون المساواة أمام القوانين العامة فكرة غريبة على وجه الخصوص. وهذا خطأ واسع الانتشار يقودنا نقضه إلى البعيد البعيد. لكننا نكتفي بالتذكير بأن ليس هناك من مجتمع في العالم عرف حتى الآن ديمقراطية تساوي فعلاً تلك التي سادت في ظل الخلفاء الأربعة في الإسلام. وهنا أسمح لنفسي بالقول إن الإسلام، على سبيل المثال، لم يقبل قط بالازدواج الضريبي، المفروض حالياً في بعض بلدان شمال أفريقيا؛ نظام ضريبي للبيض، وآخر أكثر اعتباطية وإرهاقاً للمحليين... وعندما يجري إبداء هذه الاعتراضات أمام غربي، فإنه يجيب: «لكن هذا أمر آخر...» فلا يكلف نفسه حتى عناء تحديد اختلاف هذا «الشيء الآخر». هل هو الفارق بين الأعراق والألوان، أم ببساطة أكبر، قانون الأقوى؟...

لنعد إلى الملاحظات التي يثيرها هذا الكتاب:

في الصفحة 58، يلمح كاتبنا إلى واقعة تاريخية حديثة، لا تزال إلى الآن تثير الكثير من الانفعالات.

«في سوريا، قام جمال باشا، أحد أعضاء هذه اللجنة (الاتحاد والترقي) بتجويد لبنان وبتعليق قادة القومية السورية - العربية على أعواد المشانق».

جمال باشا مسؤول عن إعدام أربعين من الوطنيين السوريين. ومن هذه الجهة فإن ما ارتكبه من فظائع مسألة غير قابلة للجدل.

لكن من الواجب، واحترامًا للحقيقة مهما كانت، تدمير أسطورة المجاعة في لبنان التي أرادها ونظمها هذا الرجل.

إبان الحرب، عانت الدولة العثمانية كلها من المجاعة تقريبًا. فالمحافظات التي لم يكن فيها ما يكفي من الحبوب، مثل لبنان الصخري، قاست بطبيعة الحال، الآلام الكبرى. وبلدان أخرى، ولا سيما منطقة الموصل المعتبرة حتى ذلك الحين بمثابة أهراءات الإمبراطورية، تحملت مآسي كبيرة جدًا، بسبب النتائج المباشرة جدًا للحرب (مصادرة الحيوانات، ندرة اليد العاملة... إلخ). وفي شرق الأناضول، حصل الأمر نفسه، حيث قضى مئات الآلاف من السكان الأتراك والكرد جوعًا. في سوريا، عانى الجميع من الفاقة، ما عدا جبل الدروز، حيث لم يلجأ جمال باشا إلا نادرًا، وخوفًا من إزعاج الدروز، إلى أعمال المصادرة كما في أماكن أخرى، فكان رطل القمح (يعادل ثلاثة كيلوغرامات تقريبًا) بـ 20 قرشًا ذهبيًا، في حين كانت تكلفته في الأوقات العادية، قرشين ذهبيين.

لقد خلّف الجوع دمارًا في كل مكان من سوريا. وقد عانى لبنان والساحل منه بصورة رهيبة. لكن ذلك لا يعني أن المسيحيين في هاتين المنطقتين تحملوا وحدهم هذه المعاناة. فمسلمو طرابلس (حيث سجلت حوادث أكل للحوم البشر) وبيروت ومدن أخرى ساحلية واجهت القدر نفسه. وكذلك دروز لبنان الذين كانوا يعدون 62 ألفًا قبل الحرب، تراجع عددهم إلى 48 ألفًا في عام 1920.

ربما لم يكن جمال باشا، في دخيلته، مستاءً من رؤية الرعايا العرب في الإمبراطورية جائعين. لكننا نحن⁽¹⁾، من كنا قرييين جدًا من الأحداث آنذاك، ليس بإمكاننا أن نعتد تهمة ليس لها أساس. فنحن، ضميريًا ومن موقع العارف للحقيقة، لا نستطيع إدانة هذه الأسطورة لأن سبق التعمد لم يكن موجودًا لدى جمال باشا. وبصفتنا نائبًا عن سوريا في المجلس العمومي العثماني في تلك المرحلة، كنا من بين أكثر الذين سعوا من أجل تخفيف الكارثة التي حلت ببلادنا.

(1) «نحن» و«نا» نشران هنا في هذه المقدمة إلى شخص كاتبها. (المحرر)

ومن دون ادعاء من جانبنا نستطيع القول اليوم إنه، وبفضل الصداقة التي كانت تربطنا بطلعت باشا رئيس الوزراء، استطعنا الحصول منه على إذن للسفير الأميركي في الأستانة، السيد ألكوس (Alkusse) كي تصل إلى بيروت سفينتان من المؤن مرسلتان من أميركا إلى منكوبي لبنان. حتى أننا استطعنا إقناع الحكومة العثمانية بتفويض أمر توزيع هذه المؤن إلى القنصلية الأميركية في بيروت، من دون تدخل من السلطات التركية المحلية.

وبفضل تدخلنا أيضًا، فإن أنور باشا وزير الدفاع حينذاك، رجا من السفير البابوي في الأستانة أن يطلب من قداسة البابا التدخل لدى قوى التفاهم للسماح بأن تفرغ المساعدات الآتية من أميركا وغيرها من البلدان، في بيروت. وأضاف أنور باشا أنه إذا كان بإمكان الفاتيكان تموين مسيحيي لبنان والساحل فسوف تكون الحكومة التركية ممتنة له، وسوف تكون مستعدة لسداد ثمن التموين المرسل. إذاً، من الجلي أننا قمنا ما بوسعنا على المستوى الإنساني للتخفيف من وطأة معاناة مواطنينا لا بدّ من الاعتراف بأن تركيا لم تعارض قط هذه المساعي

لكن الحلفاء، مع الأسف، وبحجة حالة الحرب التي كانت قائمة على تركيا، رفضوا باستمرار كسر الحصار المفروض على السواحل السورية على الرغم من مساعي البابا الملحة في هذا الاتجاه.

ومن الغريب، بعد ذلك، أن ترى بعض السوريين واللبنانيين الذين تألم أهلهم بسبب المجاعة، يبرئون موقف الحلفاء إبان الحرب، مدعين أن الأخيرين لم يكونوا ليستطيعوا، بسبب قوانين الحرب، السماح بتمرير مؤن إلى سوريا، البلد العدو. لكن عندما احتل الجيش الألماني بلجيكا، وصادر العدو محاصيلها قبل حصادها، وفي ظل خطر حدوث مجاعة بين السكان، أسرع الحلفاء إلى تموين البلجيكيين من خلال لجنة دولية أنشئت بالتنسيق مع ألمانيا. وهذا ما جنب بلجيكا، حتى نهاية العدوان، غائلة الجوع.

عندما تعلق الأمر بسوريا ولبنان إذاً جرى الاعتراض طبعًا بكونهما بلدين عدوين، إلى حد أنه في عام 1917، عندما جمع سوريا مصر بعض المبالغ

لمساعدة مواطنيهم المنكوبين، لم يتمكنوا قط من إيصال هذه المبالغ لهم، إذ اعترضت السلطات العسكرية البريطانية رسميًا على الأمر، على الرغم من أن ذلك كان سيتم بواسطة الصليب الأحمر الدولي. ولم يكن من الممكن توزيع ذلك المال على المحتاجين في سوريا ولبنان إلا بعد إعلان الهدنة...

فلتُعذر على الإطالة في الإلحاح على هذه المسألة، لأننا نعتبر أن الدفاع عن الحقيقة التاريخية، مهما كانت نتائجه، هو من واجب الإنسان النزيه. نحن لا ندافع هنا عن تركيا التي لم تعد لنا معها أي صلة، لكننا نرغب في إثبات المسؤولية الثقيلة في التسبب بالموت الشنيع لمئتي ألف إنسان، ودعمها بالوثائق.

ولنعد إلى مسألة الانتداب ربطًا ببعض المقاطع من كتاب السيد رباط. في أي حال، لم يكن في وسعنا أن نبالغ، مهما أَلَحِينَا، في غرابة هذا النظام. لقد استفد كاتبنا النقاش فيه تقريبًا محددًا عيوبه البارزة، لكن ما لم يستطع استخلاصه إلا نظريًا، تعلمناه من خلال تجربة سنوات مديدة أمضيها في متابعة أعمال العصبة في جنيف عن قرب. ولا ضرورة للتوهم بشأن ذلك. فالحقيقة هي ما يعرضه السيد رباط في الصفحة 103:

«في الواقع إذا تأملنا التطور الذي سلكه، ليس بالإمكان إلا الاعتراف بنزاهة، بأن الانتداب ليس إلا نظام حماية، لكن من نمط دولي. فمن جهة هناك الدولة المحمية ومن جهة أخرى هناك عصبة الأمم، أي مجموع الدول الحامية الممثلة بالدولة المنتدبة التي تحاول بلا توقف أن تحتكر كل منافع هذا المشروع، وذلك على حساب الشركاء الآخرين. إنها صيغة هجينة وماكرة لا تعالج إطلاقًا الشكل الراهن الذي اتخذته المسألة الشرقية».

إلى هذا الاقتباس، يمكننا أن نضيف ملاحظة: إن تعددية البلدان الحامية هي تعددية نظرية. لا يوجد، في الواقع، في الشرق الأوسط سوى قوتين، بريطانيا وفرنسا، اللتين تتضامنان وتتآزران داخل مجلس عصبة الأمم في سبيل جعل الوظيفة الانتدابية ما هي عليه اليوم: واحدة من المفارقات.

لكن كم هو فصيح هذا الاقتباس الآخر في الصفحة 108:

«إن الاعتراف بحق تقديم العريضة من السكان الخاضعين للانتداب، كان أمراً لا غنى عنه من أجل سمعة عصبة الأمم وصدقية أعمالها. لكن في الواقع، عندما تتطلب ممارسة هذا الحق المرور بقناة القوة المنتدبة، فهذا يعني تحويله عدماً. وهكذا فالسوريون لا يستطيعون إسماع شكواهم إلا من خلال السلطة التي كانت تقصف دمشق».

وأكثر تعبيراً أيضاً الاقتباس التالي من الصفحة 109: «لكن، في الواقع، ما هو تأثير العرائض المقبولة من اللجنة كوثائق رسمية أو ببساطة كمعلومات؟ الفعالية الوحيدة التي تملكها، في الواقع، هي إثارة نقاش داخل اللجنة بين الأعضاء ومندوب القوة العظمى المتهمة. ومن وجهة النظر هذه، فإن تأثير هذين النوعين من الوثائق هو نفسه عملياً. وينتهي الأمر بشروحات تقدمها هذه القوة العظمى للجنة. ونادراً ما تجدها هذه اللجنة غير كافية، ومن أجل إقفال النقاش، تستخلص شفوياً أو، وهذا أكثر جدية، ترفق في تقريرها إلى المجلس انتقادات ودية غير مؤذية. وفي ذهنها أنها كافية لرجوع المنتدب عن ذنبه».

في الواقع قلما تستطيع اللجنة أن تتصرف بصورة أخرى. ومهما اقتنعت بصحة الشكاوى، فهي تدرك أن العقوبات مستحيلة، وأن الانتقادات القاسية سوف ترتد عليها توبيخاً من المجلس. سبق وتكلمنا على الأزمة التي حصلت بعد الطلب الموجه من اللجنة إلى المجلس، ليس بشأن إرسال بعثة استقصاء ميدانية، ولكن لمجرد توسيع استمارة الأسئلة. بعد ذلك، ومن أجل أن تتجنب اللجنة ما يجرح كرامتها الذاتية، وإخفاقات هي في غنى عنها، وجدت نفسها مضطرة إلى أن تختتم تقاريرها بالتهنئة أو بتقديم ملاحظات ودية، أو حتى - كما حصل في عام 1926 - تُضطر إلى التأكيد أن الأعمال المدانة تعود أسبابها فقط إلى الشركس أو المرتزقة المحليين، وانطلاقاً من ذلك ترجو اللجنة البلد المنتدب ألا يستخدم، في حالات مشابهة، سوى ضباط وعسكريين فرنسيين.

وليسمح لنا هنا باستطراد؛ فنحن إذ نعترف بصفات الشجاعة والإخلاص التي تتحلى بها القوات الفرنسية، نجد أنفسنا، وبأسف، مجبرين على أن نلقي على كاهلها في سوريا العديد من أوجه الإخلال بهذا المأثور الحسن.

سوف نتطرق إلى قصف دمشق، المدينة المفتوحة وغير المحصنة، لمدة 56 ساعة متواصلة دون إنذار مسبق أو أي تحذير بحجة أن عصابة من 150 متمرّدًا دخلت إليها. وهذا الفعل لم يرتكبه الشركس ولا الأرمن... فماذا استطاعت لجنة الانتدابات أن تفعل ضد مرتكبي هذا الفعل الرهيب؟ لقد عجزت حتى عن منع تجدهه. فلمرتين، في ربيع 1926، قُصف حي الميدان الأكثر ازدحامًا في دمشق قصفًا ممنهجًا وأُحرق بالتزامن مع جرائم أكثر بربرية من سابقتها.

وكنا في ذلك الوقت قد قدمنا لعصبة الأمم تفاصيل كاملة عن هذه الأحداث المؤلمة وغيرها من التفاصيل المشابهة. وقد ارفقناها بصورة لا يرقى إلى صحتها الشك، وشهادات رسمية عديدة، ومن ضمنها شهادة الجسم القنصلي الفرنسي في دمشق، المعبر عنها في الاحتجاج الجماعي الذي وجهه إلى القوة المتتدبة، وهذه وثيقة أساسية أوقعها الصدف الموقوتة حينها بين أيدينا.

نلاحظ، بأسى، أن هذه الأحداث المؤلمة كافة لم تستطع التأثير في أجهزة جنيف التي كانت تكتفي غالبًا، تحت الضغط الملح للرأي العام حين يبدو حاضرًا، بالطلب من الدولة المتتدبة القيام بالاستقصاء الضروري، أي أن تفتش هي بنفسها عن أخطائها وتعترف بها.

مثال آخر عن فظاعات عامي 1925 و1926، وهو واحد من أمثلة كثيرة:

الشيخ نعمان زكي، ثمانيني جليل وزعيم ديني لدروز راشيا، لم يكن بشهادة الجميع طرفًا في الانتفاضة، بل حرص على موقف تجاه السلطات اتسم دائمًا بالتقدير والاحترام.

عندما استعادت قوات «الانتداب» راشيا، ترك السكان منازلهم خوفًا من الانتقام. وحده الشيخ زكي، واثقًا وهادئًا، بقي مع بعض أفراد عائلته الذين كانوا مثله بعيدين عن الأحداث. حتى دخل ضباط يتتبعون إلى الجيش المتتصر، وهؤلاء لم يكونوا من الأرمن ولا من الشركس ولا من الكرد، إلى بيته، فقتلوه

بطلقات من مسدساتهم مع زوجته المعمرة مثله ومع أبناء عمومته. وهذه الوقائع الملموسة تعرفها سوريا بأكملها.

وتكمن جريمة الشيخ - لأنهم أكدوا أنه ينبغي أن يتحمل المسؤولية - في أنه لم يعرف كيف يمنع أبناءه من الانضمام إلى المنتفضين ومقاتلة الفرنسيين. فلنعجب، بعد ما ذكرنا، من اعتماد «المنتدب» لنظام الانتقام الجماعي، والذي هو أبعد من أن يشكل حالة منفردة.

أعلمنا عصبة الأمم بالواقعة، ليتلقى وفدنا إجابة غريبة تؤكد، بعد الاستقصاء الذاتي الذي قام به «المنتدب»، أن الشيخ التعس الحظ كان ضحية المعارك التي دارت حول منزله القريب من القلعة. وأن زوجته سقطت أيضًا في خلال المعارك، لأن من عادات المقاتلين الدروز أن تدعمهم زوجاتهم... وقد فاتهم فقط، عند ترويح حكايات من هذا النوع، أن زوجة زكي كانت قد تجاوزت الثمانين عامًا.

بيد أننا نعرف كيف تجري الأمور في سوريا. فلجنة الانتداب، إزاء تقارير السلطات المتهمة، لم يكن بوسعها إلا أن تجيب: أمين.

نعم، وللأسف، من حقنا أن نستخلص مع السيد رباط أن «حق الشكوى هذا، والذي اعتُبر منة ممنوحة للشعوب العاجزة، هو شديد الهشاشة ما دامت أبسط ادعاءات القوة المنتدبة هي كافية دائمًا لنقض مضمون الوثائق المقدمة (من أصحاب العرائض)، مهما كانت الوقائع المقدمة حقيقية وأكيدة».

هكذا فإن القوى «المنتدبة»، من خلال رفضها قبول أي إشراف حقيقي لعصبة الأمم على أفعالها في البلدان «الواقعة تحت الانتداب»، جعلت، هي نفسها، قبول هذه الشعوب للانتداب أمرًا مستحيلًا وغير مقبول إلا من خلال القوة الطاغية. وإذا كانت سياساتها لم تنجح قط في البلدان العربية، ولم ينتج منها إلا حسابات خاطئة دموية، فعلينا ألا تلوم إلا الروح الإمبريالية التي لا تكف عن تحريكها.

وإذا عاندت القوة «المنتدبة» بإصرارها على وضع اقتراحات عصبة الأمم وتوصياتها جانبًا، وبقيت هذه العصبة في حالة من استحالة القدرة على صوغ ما

يتجاوز التمنيات والملاحظات، فلماذا الإمعان إذاً في لعب مسرحية الانتداب؟ أو لن يكون من الأقوم إمطة اللثام بصراحة والقول: إن البلدان العربية ملكٌ لنا استناداً إلى الحق الذي ملكناه بالغزو: نحن قائمون هنا وسنبقى أسيادها الوحيدين؟

إن صراحة الساعة الأخيرة أفضل من الازدواجية التي تغيظ الشعوب العربية وتربك فكر الناس الشرفاء في أوروبا، الميالين إلى الاعتقاد بأن هذه البلدان «الواقعة تحت الانتداب»، ومن واقع كونها مستقلة كما تعلن القوى الانتدابية، لا يحق لها أن تشتكي وأن ترفض قبول نظام «المساعدة والمشورة» - الانتداب - الذي وضع من أجل توجيهها في ممارستها للسيادة.

لقد آن الأوان لإيقاف فيض التجني والأحكام المسبقة التي لا يكفون عن إغراق سوريا ولبنان بها، وكذلك إيقاف الهدر الهائل في الرجال والمليارات والسمعة الأخلاقية التي تُبدد هناك، وهي في ازدياد مضطرد، من دون أمل في تعويض مباشر أو بعيد، إذا استمرت الممارسات السياسية التي تضع الشعوب وجهًا لوجه ضد المنتدبين وقواتهم.

إن العلاج الحكيم والمشرف الذي يمكن تبصره في هذه الحالة هو الاعتراف بالاستقلال التام لسوريا الكاملة (ومن ضمنها فلسطين) مع كل ما ينتج من هذا الاستقلال؛ قبولها في عصبة الأمم، على قدم المساواة مع الأمم الأربعة والخمسين الآخرين؛ وعقد اتفاقيات ثنائية على قاعدة الالتزامات المتبادلة مع القوى المسماة متدبة ولزمن محدد، ينشأ بعدها تحالف بين الطرفين، يتضمن أساساً احترام السيادة الوطنية لسوريا. لأن الأمة العربية، التي تستعيد وعيها لماضيها ولحقوقها ولحاجاتها، لا يمكنها أبداً الموافقة على الاستمرار طويلاً في أن تعامل بوصفها «قاصرة» على غرار سود الكاميرون والتوغو.

لوزان، في 16 حزيران/يونيو 1928

الأمير شكيب أرسلان

عضو الوفد السوري

عضو المجمع العربي

نائب سوريا السابق في المجلس العمومي العثماني

مدخل

يهدف عملنا هذا إلى تبيان العمل السياسي للقوة المحتلة المسماة «متدبة» في سوريا، والقضايا التي تطرح نفسها والتي تنتظر دائمًا حلًا لها.

لكن من أجل مقارنة دراسة هذه المادة، من الضروري معرفة النظام الاجتماعي والسياسي الذي عاشت سوريا في ظلّه منذ قرون، والمحاولات التي قام بها قادة ما قبل الحرب من أجل تحديث الدعائم الهرمة لنظام الدولة العثمانية وفق التصورات الغربية.

ومن أجل أن يكون قابلاً للحياة، فعلى كل دستور أن يماثل الحالة السياسية والاجتماعية والفكرية للبلاد التي سوف يُطبّق فيها.

فالجهاز يجب أن يعكس حالة الوظيفة، وبغير ذلك لن يعود عليها بأي منفعة، وربما يُضر بها.

لن يتم تبني هذه الملاحظة بحرفيتها. فإذا كان على الجهاز التعبير عن الحالة الراهنة للوظيفة، فيجب عليه أيضًا أن يأخذ في الاعتبار دور التطور والتغيير القائمين في الوظيفة نفسها. وإذا كان من التهور إعطاء شعب مكبل بالأحكام المسبقة والتقليد، ومنقسم بالارتياب والصراعات الداخلية، دستورًا يبلبل هذه الحالة بصورة مفاجئة أو فظة، فإن ما لا يقل صوابًا عن ذلك، هو ألا يتم لجم وتحطيم التطلعات الوطنية لهذا الشعب نحو مثال أرقى للحياة، بحجة العجز السياسي والأخلاقي.

إن النظام الطائفي والمنظومة الإدارية العثمانية هما نتاج الماضي، ويثقلان في سوريا صنع المستقبل. بيد أن ما يسمو على هذه العوائق ويقع خارجها، هو المثال الجديد والمشاعر التي تحرك البلاد، والتي من الخطورة والظلم عدم الاعتراف بها وإهمالها من أولئك الذين أعطاهم انتصار السلاح والظروف السياسية فيها السلطة والقوة.

وإذا كانت هناك تجربة انتدابية، فمن غير الأخلاقي إجراؤها بعقلية رجل المختبر؛ فالتجارب الاجتماعية والسياسية لا يمكنها أن تتكرر إلى ما لا نهاية، وهي تحمل ضررًا بالغًا في كونها تمارس على كائنات إنسانية تشعر وتتألم.

والتجريب النعس على شعب ليس تجريبيًا خائبًا وحسب، وإنما هو أيضًا إنهاك لهذا الشعب، إن لم يكن تدميرًا.

أولاً النظام الطائفي والشعور الوطني

«إذا ذهبت إلى سوريا فاحترم الآلهة»
بلينيوس الأكبر

كان عدد الأديان والأعراق في سوريا السبب الحاسم لحالة اجتماعية استمرت حتى أيامنا، ألا وهي النظام الطائفي. يتميز هذا النظام بوجود عدد من المجموعات على أرض واحدة؛ مجموعات تنتمي أو تعتقد أنها تنتمي إلى أصول مختلفة، تختلف في الدين، ومن ثم في التنظيم الإداري والقضائي، والتشريع، والتنظيم العائلي، والوظائف الاقتصادية، والأفكار والعادات، والتقاليد والميول والتعاطف والبغض.

لقد أحصينا في سوريا ثلاثين جماعة من هذه الجماعات، تختلف في ما بينها في الدين أو الملة.

الجماعات الأساسية من بينها هي الطائفة الإسلامية، الأكثر انسجامًا، والمذاهب المختلفة من دروز ونصيريين وأيزيديين ومتاولة (شيعة)

وإسماعيليين، ثم الطوائف المسيحية المتعددة (متحدة أو غير متحدة) كالروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس والموارنة والسريان الكاثوليك، واليعاقبة والأرمن الكاثوليك والأرثوذكس والكلدان المتحدين والنساطرة والبروتستانت [الإنجيليين]... إلخ، وهناك أخيراً الطوائف الإسرائيلية [اليهودية] التي لا تجمع في ما بينها أي سلطة في إطار تنظيم كهنوتي قوي.

وفي ما يلي الإحصاء الشامل في البلدان الخاضعة للانتداب الفرنسي، وفق التعداد العام لعام 1921، المؤكد بالنسبة إلى لبنان ودولة العلويين في عام 1925، والذي أجرته سلطة الانتداب⁽¹⁾:

مسلمون	
سنة	1,075,816
شيعة (متاولة)	110,002
علويون (نصيريون)	227,930
دروز	86,125
إسماعيليون	14,882
المجموع	1,514,755
مسيحيون	
متحدون: موارنة	186,676
روم كاثوليك	68,762
أرمن كاثوليك	7,305
سريان	6,997
كلدان	1,267
لاتين	3,455
غير متحدين: روم أرثوذكس	151,326

يتبع

(1) تقرير مرفوع إلى عصبة الأمم عن سوريا ولبنان (1926)، ص 194.

تابع

28,885	أرمن غريغوريون ⁽²⁾
8,896	يعاقبة
8,887	بروتستانت
104	كلدان نسطوريون
32,859	أرمن كاثوليك وغريغوريون ⁽³⁾
550,419	المجموع
16,526	إسرائيليون
10,157	آخرون
2,046,857	المجموع العام لسكان سوريا

مقارنة بما وفرته الإحصاءات السابقة، تبدو هذه الأرقام متدنية جداً، باعتراف السلطات نفسها؛ فهي لا تتضمن البدو الرحل وسكان منطقة كبيرة من سنحج دير الزور، الموجودين على الجهة الأخرى من الفرات. وقد قُدِّر عدد البدو تقريباً بـ 400 إلى 500 ألف من العرب، وسكان دير الزور بـ 70 إلى 100 ألف من المستقرّين.

فضلاً عن ذلك، من الضروري أن نضيف إلى عدد السكان الناتج من إحصاء عام 1921، مُعامل خطأ بسبب عدم الاكتمال (وهذا شائع الحدوث في المسائل الديموغرافية، ما لم تكن هناك مبالغة مقصودة)، والذي، في الحالة هذه، وبسبب الظروف التي جرت في خلالها عمليات الإحصاء، والوضع النفسي للسكان في تلك الآونة، يبلغ حده الأقصى. وهو أعلى بكثير عند المسلمين المتوجسين من شبح التجنيد الإلزامي الأجنبي، مما هو عند المسيحيين المدفوعين إلى إبراز وجودهم إلى أقصى حد ممكن ليتخذوا لهم مكاناً تحت الشمس.

(2) هذا الرقم لا يتضمن بطبيعة الحال إلا الأرمن من هذا المذهب المجنسين سورياً. ويهمل حوالى مئة ألف هاجروا من تركيا.
(3) رقم غير نهائي لأرمن الجمهورية اللبنانية.

وعلى الرغم من كل محاذير الخطأ هذه، فإن العدد غير الصافي للسكان المسلمين (من دون أن يشمل البدو وسكان دير الزور) يفرض نفسه مقابل عدد المسيحيين المنقسمين. هناك مليون ونصف، مقابل أقل من نصف مليون. وهذه الحقيقة تلقي الضوء على وضع المسيحيين مقابل الكتلة الإسلامية. وإذا تفحصنا قليلاً توزيعهم الجغرافي، حتى في لبنان حيث تركيزهم هو الأعلى، فإنهم يتخذون شكل أقليات غارقة وسط أغلبية ساحقة.

والحال هذه، لا يقدم النظام الطائفي نفسه، في الواقع، بالطريقة التي من المفترض أن يكون عليها، لو كانت الطوائف التي يتشكل منها متساوية في عدد المنتمين إليها. مع ذلك، ولضغوط العرض هذا، ومن أجل تظهير السمات السوسيولوجية لنظامنا على نحو أفضل، سوف نصرف النظر مؤقتاً عن العامل الكمي، لنبحث في توازن الطوائف وعلاقاتها المتبادلة وسماتها المشتركة واختلافاتها الظاهرة.

سوف نفترض أيضاً أن هذا الشكل، المفارق تاريخياً، للحياة الاجتماعية بقي ثابتاً أمام الهجمات المتمثلة في الأفكار الحديثة التي تكثفت على وجه الخصوص إبان السنوات الأخيرة. وسوف يبدو بوضوح للمراقب الحصيف اليوم أن الفروق التي كانت بارزة جداً في الماضي، والتي تفصل الطوائف بعضها عن بعض، تضعف وتضمحل بفعل الزمن والظروف.

ونصرف النظر عن هذا العنصر أيضاً من أجل إعطاء فكرة كافية عن هذا النظام الجماعي، شرط أن نتذكر دائماً أن النظرية المقدمة هنا بعيدة من أن تطابق واقع عام 1928، وأقل تطابقاً كذلك مع الواقع المخادع والمتحول باستمرار في المستقبل من السنوات.

على أثر الغزوات التي تدفقت على سوريا والتي خلفت آثاراً دائمة لناحية الأعراق والأفكار، وتبعاً للتطلعات السياسية لبعض القوى، وخصوصاً الاختلافات الدينية والتباينات السياسية الدائمة بين الإسلام والمسيحية منذ وصول العرب، دأب حكام سوريا على تشجيع الاستقلال الذاتي لمختلف الطوائف، موفرين لقاداتها الروحيين، من خلال الفرمانات وأوامر التعيين

[البراءات] المتجددة، امتيازات تشكّل استثناء في القانون المشترك وتمنحهم، بالنسبة إلى رعاياهم، نوعاً من السيادة الإدارية والقضائية والتشريعية والمعنوية.

وقد أنتج هذا التفكك الاجتماعي، وبقدرٍ ما السياسي، نظاماً يختلف تماماً عن النظام الوطني في المجتمعات الغربية.

لقد تشكلت «الأمة» السورية من مجمل هذه الجماعات، لكن هذا التعبير ليس دقيقاً بالمعنى السوسيولوجي للكلمة؛ ذلك أن السمة الجوهرية للأمة، أي وحدة المؤسسات، غير موجودة في سوريا.

فلكل طائفة حياتها الخاصة التي تعبّر عن نفسها من خلال اختلافها في النشاط والمؤسسات.

لم يكن هناك نموذج واحد للعائلة، بل نماذج متنوعة بقدر تنوع الطوائف التي تنتمي إليها. فالعائلة في المجتمعات كلها تقريباً هي الواقع الاجتماعي الأكثر عرضة للتأثير الديني، حتى أنها تبدو ثمرة مباشرة للدين. وهكذا، تبعاً للتنوع الديني، توجد في سوريا على سبيل المثال عائلة مسلمة تركز على أفكار وتنظيم وفق تصورات تختلف كلياً عن تلك التي تسود عائلة مسيحية أو يهودية. إذا أخذنا في الاعتبار تجزؤ الأديان الكبرى إلى مذاهب وإلى طقوس مع ما تستدعيه من تقاليد وعادات مختلفة، فلن تفاجئنا ملاحظة التنوع الأقصى في النماذج العائلية، التي تجعل من هذه الأرض التي تفضل الشرق عن الغرب مكاناً لتمثيل مختلف النماذج المحددة والمصنفة من علم الاجتماع على وجه التقريب.

لكن هذا التنوع ينطوي على ضيق خطير، يتمثل في غياب الوحدة المعنوية في البلاد، وبالتالي انتفاء وجود الأمة السورية حتى اليوم. والعائلة في الواقع هي معبد تشكل الأفكار والمشاعر والعادات التي تشكل الحياة الأخلاقية والاجتماعية للطفل الذي يضحى راشداً. فوفقاً للأفكار التي يكون قد تلقنها منذ الطفولة، سوف يتصور واجباته تجاه الطائفة التي يشكل هو جزءاً منها، وتجاه الأرض التي يضم ترابها أجداده. إن المشاعر التي أحاطت به في عمره الطري هي التي سوف توجهه وده وكراهيته تجاه من يحتكّون به في الحياة

اليومية، والذين لا يعبدون الآلهة ذاتها، ولا يضحون على المذابح نفسها. إن العادات التي هي إنجازات متكررة للأفكار والمشاعر تصبح متنوعة بقدر تنوع تلك الأفكار والمشاعر، وتصبح كذلك مانعًا للذوبان مع أعضاء المجموعات الأخرى التي لا تنتمي إلى الدين نفسه ولا إلى العادات نفسها.

وتنعكس هذه الكتامة الأخلاقية كتامة اجتماعية وسياسية تسم بلدان الشرق حيث وُلد الصدام الديني، دوريًا، التعصب والتسامح، من دون أن يسمح مطلقًا بانتصار حصري وشامل لدين على آخر، لكنه أقام أيضًا حاجزًا منيعًا يحول دون اندماج الطوائف السورية في المصهر الوطني.

لقد عكست الدولة العثمانية في بنيتها الداخلية تلك الحالة الأخلاقية والاجتماعية. فليس هناك في الواقع قانون عام واحد ولا قانون خاص واحد، والموجبات ليست هي الموجبات نفسها لجميع الناس.

واتسمت الدولة العثمانية دومًا بالتمييز بين نظام عادي ينتظم فيه عموم العثمانيين المسلمين، وآخر يمكن تسميته بنظام استثناء أقره ونظمه القرآن والشريعة الإسلامية، وهو ينطبق على غير المسلمين.

في الأصل، تشكلت الدولة من المسلمين ولأجلهم. والمؤسسات المتعددة، الإدارية والقضائية والمالية... إلخ، كانت تلك التي خلقتها وطوّرتها على نحو طبيعي الدول الإسلامية، من دون تدخل التصورات الغربية. القانون الإسلامي يلحظ تلك المؤسسات وينظمها، والدولة الإسلامية المثالية يقتضي أن تلتزم بها.

في مقابل هذا النظام الطبيعي للدولة الإسلامية، يبدي نظام غير المسلمين بمظهره القروسطي، جملة من المجتمعات غير المتساوية في الحقوق والامتيازات التي تحظى بها، وهي تتبع قائدًا عامًا هو قائد الأمة الإسلامية، السلطان الخليفة.

هنا أيضًا ليس ثمة قانون واحد. فكل طائفة تحظى بوضع خاص يمنح كل بطريقك أو حاخام كبير، عند انتخابه، صلاحيات تفصيلية تُعَدُّ الامتيازات والسلطات وترسم الحدود النازمة لممارستها.

إن هذه الامتيازات أو هذه الحقوق، تبعًا للمفاهيم التي لدينا حول نظام غير المسلمين⁽⁴⁾، عديدة جدًا وتمارس في الحقل الإداري وفي الحقلين القضائي والتشريعي على حد سواء.

فمن الناحية الإدارية، يمتلك قادة الطوائف، عمومًا، سلطات كاملة في مجال التنظيم الروحي والكهنوتي، ويتمتعون كذلك بصلاحيات ذات طبيعة زمنية في ما يتعلق بالمعونة، والمدارس، وأوقاف الطائفة (المؤسسات الخيرية)، والأحوال الشخصية، ويمارسون غالبًا هذه الصلاحيات بموافقة المجالس المسماة نصًا «الجمعيات الوطنية» التي، بدورها، تمثل الطائفة.

بيد أن امتيازات الطوائف الأكثر جسامة، تتمثل في صلاحيات البطارقة والحاخامات الكبار. فخارج القضاء الروحي البحث الذي يمارسونه على رعاياهم، لديهم في عدد من الشؤون صلاحية حصرية. فمادة الأحوال الشخصية الغنية بالدعاوى العائلية، تقع كاملةً في نطاق قضاء السلطات الكهنوتية. الزواج، المهر، الطلاق، الهجر، النفقة الغذائية، وسابقًا قضايا الإرث... إلخ، جميعها كانت ترتبط بالمحاكم الروحية للطوائف، باستثناء سائر القضايا. ومن ناحية أخرى، فإن لرجال الدين وقادة الطائفة صلاحيات جزائية ما، تتغير وفق الحالات والمخالفات. وليست الأحكام التي تصدرها المحاكم الروحية مجرد أحكام تحكيمية، بل لها قوة النفاذ، وهو ما تتكفل به الهيئات التنفيذية العثمانية.

في جميع هذه القضايا، ما يطبق ليس قانون الحاكم، بل قوانين التقاليد الدينية التي رُقيت إلى رتبة القوانين المكرسة للطائفة، وهي تمثل التنوع نفسه للمعتقدات التي انبثقت عنها. فلكل دين، ولكل طائفة ولكل ملة قانونها الذي

(4) إنها حقوق بنظر الشرع الإسلامي؛ فهي حقوق «أهل الكتاب». فالمسيحيون واليهود يُعتبرون كذلك لأنهم يؤمنون بالعهدين القديم والجديد المعترين كتابًا مقدسًا، والقرآن يمنحهم هذه الحقوق التي لا تستطيع أي سلطة إسلامية إلغاؤها، وإلا وقعت في محذور الخطيئة.

أما من وجهة نظر القانون العام الغربي، فهذه امتيازات لأنها تولد قانونًا استثنائيًا بالنسبة إلى القانون العام. ولذلك فإن في المرحلة الأخيرة من تطور الدولة العثمانية الحديث، جرى أخذ ذلك تدريجيًا في الاعتبار.

وُلِدَ وتكوّن وتمذهب على الإنجيل والقرآن والتلمود، والمجامع المسكونية والنصوص المقدسة للطوائف الشيعية، والتقليد ونزوات المشرّعين.

إذا أضفنا إلى هذه اللوحة الإجمالية جدًّا من الامتيازات التي يحظى بها قادة الطوائف، التشريفات التي يحظون بها من السلطات المدنية والعسكرية، والهيبة المفرطة التي لهم على أتباعهم، وإذا أمتعنا التفكير في قوة الهيبة في المشرق، فسوف يملكنا الشك في سهولة الحد من هذه الثيوقراطية الكهنوتية على الأمد القصير، التي غالبًا ما تنتصب خصمًا للحركة الوطنية في سوريا.

هناك قوة إنهاض وطنية تحل في بعض الحالات وفي بعض الظروف محل الوسائل المعنوية والفكرية، وتتمثل في الغنى الاقتصادي. يتولد الشعور الوطني أحيانًا، أو هو على الأقل يتفرع، من هذا الشعور القديم بالملكية والرفاه. إن الخشية من الاختلال في الأعمال، كالصناعة أو الزراعة، والتي تولدها الاضطرابات السياسية، تجبر المكتفين في هذا العالم - وهم أغلبية على الرغم مما يقال - على التفاهم لخلق سلطة قوية. وتولد المساواة والعدالة بفضل تكوين هذه السلطة القوية التي، من حيث التعريف، عليها أن تمثل هؤلاء الذين ينشدون السلم الاجتماعي أولاً. ومن أجل التمتع بهذا السلم، فهم سوف يضحون شيئًا فشيئًا بامتيازاتهم ويقومون بإلغاء أوجه اللامساواة التقليدية. وسوف يتجذبون بهذه الحركة المساواتية التي أطلقوها، ويضطرون إلى تلبية مقتضياتها من أجل البقاء، ثم ذات يوم فإن المادة والرفاه والثروة والمصالح سوف تنتصر على المؤسسات المتهاكمة، وتقرب الأفراد الذين كانوا معزولين من قبل، فيخلقون هذه الصلة التي تربط الإنسان بالأرض والمجتمع اللذين شكلاهما، أي الرابط الوطني وحب الوطن.

لكن من المفهوم أن هذا الخلق لا يكون ممكنًا إلا إذا كان التطور الاقتصادي ممكنًا أيضًا. ولن يكون ذلك، على الأقل في البداية، إلا من خلال المنافسة الحرة، وبمعنى آخر، من خلال حرية العمل التي تشكل مبدأ الاقتصاد الحديث وشرطه.

هل لحرية العمل وجود في سوريا؟

سوف نقيم تمييزًا. ففي داخل الطوائف إنها حرية كاملة؛ أما بين الأفراد المتممين إلى جماعات مختلفة، فهذه الحرية لا توجد في الواقع. وليست أحكام القانون العام الأمرة هي ما يمنع ممارستها. فالقانون، دينيًا كان أم علمانيًا، لا ينطوي على أي إجراء يناقض حرية الأفراد في هذا المجال، مهما كان دينهم. وما يعطلها عمليًا هو التقاليد والقوى غير المتكافئة والوظيفة الاجتماعية للطوائف.

كان على «الامة» المسلمة حُكمًا، وقد جُعِلت في المرتبة الأعلى، أن تحتفظ لنفسها بالوظيفة الاقتصادية التي بدت لها، تبعًا للأحوال، الأكثر نبلاً، والأكثر تأثيرًا، أو الأكثر مدعاة للكسب. وهكذا ففي معظم المناطق، مارس المسلمون الزراعة في سوريا بصورة شبه حصرية، في حين مارس المسيحيون واليهود الأعمال التجارية والمصرفية، والأرمن الأعمال الحرفية... إلخ.

ويبدو تقاسم الوظائف الاقتصادية تبعًا للجماعات وليس الأفراد - كما هو الحال بالنسبة إلى الطبقات المغلقة (castes) في الهند - شديد الابتعاد عن المبادئ التي تسيّر الاقتصاد الغربي. فلا مكان للمنافسة الحرة في ظل نظام كهذا، والشاب الذي يستشعر في ذاته كفاءة زراعية على سبيل المثال، يجد نفسه مضطرًا، كي يمتثل للتقليد في جماعته، لأن يزاول مهنة قد لا يكون مهياً لها.

وعواقب هذا التقسيم على المجتمع أشد خطرًا أيضًا. فمجموع هذه الطاقات التي لم يجرِ استخدامها أو هي حُرِفَت عن ميلها الطبيعي يؤدي إلى الروتين وضعف الإنتاج والخمول والإحباط. إنه التباطؤ الكامن في حياة بلد بكامله، إنه إفقار ذلك البلد من طريق تناقص الولادات والهجرة⁽⁵⁾.

تلك هي مأساة سوريا. والسبب الأساسي لهذه الإعاقة الاقتصادية يكمن

(5) هذا الواقع الأخير هجّر نحو الأمريكتين ومصر وجملة من البلدان الأخرى من أربع مئة إلى خمسمئة ألف فرد، وفق التقديرات الأكثر شيوعًا، وسببه الأساسي النظام الطائفي الذي يمنع في الواقع حكم قانون الإحلال الذي يجعل حرفي المدن، مغمورًا بالمنافسة الأرمنية وغزو البضائع الأوروبية، يتحول إلى فلاحة الأرض بدل الهرب إلى شواطئ أخرى، لو أن الدين، وأكثر من ذلك التقاليد، لا يعارض ذلك.

في الحواجز الطائفية المنصوبة أمام الفرد، والتي تمنعه من المشاركة في الحياة العامة للبلاد، كما تمنعه من أن يفكر كالآخرين، وأن يحوز الحقوق ذاتها، وأن يقوم كالآخرين بالواجبات ذاتها، أولئك الذين لا ينتمون إلى طائفته أو دينه.

هذا هو النظام الاجتماعي الذي تعيش سوريا في ظله منذ قرون. وعندما نتأمل هذا التنظيم كما هو مُدار بموجب القانون، وكما يعمل رسميًا، لا يمكننا إلا أن نستخلص أنه ليس هناك من أمة سورية، وليس هناك سوى طوائف تتجاوز على الأرض نفسها، لكن دساتيرها الذاتية وعقلياتها النازعة نحو الخصوصية تبعد بعضها عن بعضها الآخر.

إن مجتمعًا ثيوقراطيًا أو ملكيًا من شأنه توليد التعلق بالدين والتراتبية الكهنوتية أو حب الأمير.

فالمشاعر القبلية المتقدمة، المميزة لهذا الشكل الاجتماعي، كانت تحرك أبناء القبائل الفرنجية في القرن الخامس، تلك القبائل التي شكلت بمجموعها أصل فرنسا التاريخية. كما أن الإقطاعية، في ما بعد، والتي لا تمثل تراجعًا بل مستوىً وسيطًا بين التنظيم القبلي والتنظيم الوطني، استمرت طالما استطاع الإحساس بالشرف والإخلاص أن يربط التابع بسيده، ويربط هذا السيد بسيد أعلى أو بالملك؛ لكن عندما سمح تداخل المجتمعات الإقطاعية بتوسيع المجتمع الفرنسي، آل التنظيم الإقطاعي إلى الانحطاط كي يزول ببطء ومن دون خضات. وحلّت محلّه الملكية العامة الموسعة تحت سلطة الملك. وبات الشعور المسيطر حينذاك شعورًا ملكيًا يُفهم من خلال الولاء للأمير. لكن أيضًا، وبصورة بدائية، سوف يتمايز قريبًا شعورٌ كانت بذرته موجودة، وهو حب الوطن أو الشعور الوطني الذي سوف يمتص رويدًا رويدًا الشعور الملكي. لقد ولد المجتمع الوطني في فرنسا، ولم يكن على هذا الشعور الوطني الجماعي إلا أن يعبر عن هذا الوجود.

هكذا، فإن المشاعر الجماعية ليست سوى تعبير أخلاقي للمورفولوجيا الاجتماعية.

إن البنية الاجتماعية لسوريا المعاصرة، كما رأينا، طائفية بوضوح. والمشاعر الجماعية التي تحرك الجماعات السورية يجب أن توائم شكل هذه البنية. وهي تصبح على شاكلة المؤسسات التي ليست سوى انعكاس لها، ذات خصوصية، متباعدة في أغلب الأحيان، وربما تكون أيضًا متناقضة كالمصادر الروحية والأخلاقية التي تصدر عنها.

من المستحيل إذًا في الحالة الراهنة من التطور الاجتماعي، أن يوجد حقًا شعور وطني سوري عام عابر سواد الشعب. وتأكيد وجود مثل هذا الشعور يعني مخالفة حقيقة الأشياء. والرغبة في خلقه كيفما اتفق، تعني أن نلصق شعورًا وفكرة بشعب لا يمت تنظيمه الاجتماعي وتاريخه ومعتقداته بصلة إلى هذا المثال الذي لا يعرفه ولا يمكن إلا أن يرفضه.

هل هذا يعني القول إذًا، إنه من خارج نظام الحواجز العازلة التي يمثلها النظام الطائفي، لا وجود لمشاعر جماعية أخرى غير تلك التي تنبع من هذا النظام نفسه؟ إن استخلاصًا كهذا سوف يدعم على نحو فريد أطروحة أولئك الذين يعلنون أنه لا يوجد في سوريا سوى أديان تحل محل الشعور الوطني والوطن، وأن السوريين لا يزالون بعيدين عن تصور وتحقيق السيادة والحرية الوطنيتين اللتين يطالب بهما قادتهم.

لكن إذا كانت المجتمعات تحيا على المشاعر المتضمنة في بنيتها، فإنها تختزن أيضًا المشاعر التي كانت تمتلكها في الماضي، إبان وجود اجتماعي سابق أكثر تطورًا وتفوقًا.

النظام الطائفي هو في الواقع أثرٌ للغزوات التي، في أحقاب التاريخ، بلبت سوريا وتركت في كل مكان منها قليلًا من بقايا الأفكار والأديان، إن لم يكن بقايا من الأعراق والشعوب.

لكن سوريا لم تكن دائمًا حقلاً مغلقاً تصارعت فيه الحضارات والشعوب. فمنذ القرن السابع الميلادي دخلت تاريخها الحقيقي مع وصول العرب والدعوة الإسلامية. ومنذ ذلك التاريخ الأساس الممسك بكل تطور لاحق،

عاشت سوريا حياة العرب والإسلام، في لغتهم وفكرهم قرونًا عديدة، حتى الغزو العثماني، حين أصبحت جزءًا حيويًا من الإمبراطورية العثمانية. وبفضل العرب حظي الإسلام والعروبة بسوريا نهائيًا، ليخسرها الغرب والمسيحية إلى الأبد.

ولم يكن يمكن تاريخًا طويلًا كهذا إلا أن يدمغ عميقًا فكر الأهلين وقلوبهم.

فبعد ثلاثة قرون من الحكم التركي لا تزال أمجاد الماضي حية عندهم. واللغة العربية التي تبنوها منذ السنوات الأولى للفتح، بقيت دائمًا حاملة حصريّة، وبلا منازع، للتواصل بين الطوائف.

وليست هذه الصلة اللغوية الأساسية سوى التماظهر البين لشراكة المشاعر والمفاهيم، المدركة بصورة أقل، والتي تتعلق بها، وبعمق، الجماعات السورية على اختلافها.

وإذا نحن لم نأخذ في الاعتبار سوى الحياة الطائفية، فليس أمامنا إلا أن نستنتج أن المثل العليا في سوريا هي في حالٍ من الفقر المدقع.

وإذا تفوقعت على ذاتها، فأى حياة روحية وأخلاقية يمكن، في الواقع، أن تقدمها لنا طائفة مسيحية كهذه من لبنان أو فرقة شيعية كذلك من الجبل انحدرت لغتها الدينية، ومنذ زمن بعيد، إلى مصاف اللغة الميتة التي لا يكاد يتلفظ بها إلا بعض الكهنة الذين يرددونها من غير أن يفهموها؟

مع ذلك، فعند تناولنا القرن التاسع عشر بالدراسة تملكنا الدهشة بهذه الكوكبة من الكتاب السوريين من الأديان كافة، الذين استخدموا لغة عربية تماثل بصفاتها لغة شعراء البادية للتعبير عن مشاعر، تفتحت مؤخرًا في الظاهر، لا يربطها أي رابط بالجماعة التي ينتمون إليها. لقد بشروا، بالقلم وبالمثال القدوة، باتحاد العرب، مسيحيين ومسلمين، تحت راية مشتركة، من أجل نفوذ غبار الماضي وإحياء تراث وذكريات مجيدة؛ تراث يتم تقديمه مثالًا للنهضة المعاصرة. فكيف يمكن شرح هذه الحركة المفاجئة والجامحة التي نتجت منها

وتغلغلت في الجماهير وأدت إلى الغليان الوطني، الذي ميّز السنوات الأخيرة من الحكم العثماني، في وجه الاضطهاد التركي إبان الحرب، من خلال تضحيات القادة المسلمين والمسيحيين الذين علّقوا على المشائق في دمشق وببيروت، ثم هذه الحماسة الشعبية المتقدمة إبان الحقبة الملكية الفيصلية العابرة.

وماذا عن تلك الانتفاضة الدموية في عام 1925 التي ثار فيها الشعب ضد نظام الانتداب وشحنت بالعداوة ضده أولئك الذين لم يكونوا قادرين على حمل السلاح؟ لم يكن الرجال الذين قتلوا خلالها قطعاً طرق... لقد قادهم مثلاً سام جداً ونبيل جداً إلى الموت، وإلى هزيمة كان الأقل ذكاءً بينهم يرونها محتملة، بل مؤكدة.

يشير هذا الغنى بالأفكار والمشاعر، والذي ميز المئة سنة الأخيرة من الحياة السورية، إلى حياة عاطفية وروحية عميقة لا يمكن النظام الطائفي أن يخلقها ولا أن يفسرها، والتي لا يمكن لغير الذاكرة الحية أن يستدعيها ويحافظ عليها.

بعد همود طويل ومتواصل بسبب القهر التركي وحالة الانحطاط، التي تبدو القدر الذي لا يمكن أن تتجنبه جميع الشعوب في مرحلة ما من تاريخها، فإن سوريا القلقة من الاقتراب الأوروبي النزاع إلى الغزو، قد تماسكت. وفي الحال استعاد نظام المفاهيم والمشاعر القديم، الذي لطالما شكّل تراثها الروحي، دوره وملاً الفراغ الروحي، وهو ما لم يستطع النظام الطائفي فعله؛ مع أن هذا النظام استمر، كما في الماضي بسبب سلطة كيفية، حرصت من جهة أخرى على إبقاء الانقسامات التي كانت تتيح لها انتصارها.

لكن، من الآن فصاعداً، وبمواجهة هذا النظام الذي تفارقه الحياة شيئاً فشيئاً، والذي أظهر عجزه عن تحقيق انصهار الجماعات السورية، تبرز فكرة قادرة على أن تفعل فعلها في الجماهير، وتجذبها نحو مثال خلقته العصور العربية.

هذا المثال هو الوحيد الذي في استطاعته توحيدهم وتوجيههم نحو هدف

مشترك يتمثل في انبعاث مجدهم الآفل، بانتظار أن يتكفل تبلور الوقائع والآراء بصهرهم.

وكثمرة لهذا الفوران المعنوي الشديد الزخم، فإن شعورًا وطنيًا عربيًا غمر القلوب منذ ذلك الحين وأنعش النفوس عابرًا حواجز الطائفية، ضاربًا بجذوره عميقًا في ماضي مشترك لعموم السوريين هذه المرة، عاشوه وأحسوه معًا، وصنعتة الآلام والذكريات التي تُسيت إلى حين.

لقد أعاد هذا الشعور، بعد أربعة قرون من الانحطاط العثماني، إعادة وصل خط التاريخ العربي الطويل. وعبر الحدود المصطنعة التي أقامها طمع الأسياد الأجانب، أعاد ربط عرب سوريا بعرب الأقطار الأكثر بعدًا، هناك حيث بقي قائمًا فكر العرب ولغتهم ودينهم.

هكذا، من فوق الطوائف ومن خارجها، بات يحرك عرب سوريا، إلى أي دين أو جماعة انتموا، وكتاج للوجود الاجتماعي السالف، شعور عام؛ إنه الشعور القومي العربي الذي حل محل الشعور الوطني السوري الحصري المستحيل وغير المنطقي الذي كان في الإمكان أن يتأنى في ظل غياب الواقع العربي، وربما في ظل عدم استمرار الواقع الطائفي.

حتى الآن، استنتجنا بالمنطق أن مجموع التمثلات والمشاعر الجماعية التي أنعشتها الذاكرة، قد اخترق الطبقات كافة وفعل فعله في الطوائف بقوة متساوية وفي الوقت نفسه.

ولكن إذا أخذنا في الحسبان تطور الشعور العربي في سوريا، ندرك أن هذا العمل الذهني الجماعي لم يتواصل لدى الطوائف بالعمق نفسه ولا بالطريقة نفسها عند كل منها.

تاريخيًا، كانت عملية إحياء الفكرة والشعور العربيين من عمل الكتاب المسيحيين اللبنانيين، الذين تبعهم عن قرب الكتاب المسلمون السوريون، وكانوا جميعًا لاجئين في مصر هربًا من استبداد السلطان عبد الحميد.

وفور إنعاشها، انتشرت الفكرة العربية في الطائفة الإسلامية عبر الطبقات العليا، ليخف وهجها رويدًا رويدًا عند الجمهور وتفقد دمغتها العربية المحض وتختلط بفكرة أخرى، شعبية أيضًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي فكرة الوحدة الإسلامية. ولدى المسلمين السوريين، سُنَّة وشيعة، وجدت فكرة العروبة أرض تفتحها وقد مهّدت لها المحافظة الدينية والاجتماعية، التي حفظت للمؤسسات السمات التقليدية ذاتها تقريبًا؛ السمات التي كانت للإسلام العربي الأول. فالدين كان يضمن عروبتهم في وجه التشويه والانحلال اللذين كان يمكن أن تحدثهما قرون عديدة من السيطرة التركية.

فالقرآن العربي، الذي كانت ترجمته ممنوعة، حافظ على نقاء اللغة وقواعد التعبير المنطقية، وبصورة غير مباشرة، على قواعد العبقرية العربية ودافع عنها ضد الجهل وسوء الفهم. إن العقيدة والأخلاق فرضتا باستمرار القواعد التي استشارتها حاجات المجتمعات العربية الموحدة، وهكذا حفظتا المؤسسات ضد التغيرات المبالغية والتحديث المفاجئ، التي من شأنها تحطيم الإطار الأسري وزعزعة العادات.

أخيرًا، فإن القانون، بسمته الدينية التي تدمغه في منابعه وفي تطبيقاته، يكمل هذه الشبكة من الدفاعات الثابتة التي تحيط بالمجتمع الإسلامي بزورها الصلب، وتحفظ له سمته العربية والإسلامية اللتين تختلطان وتتساندان متضامتين وغير قابلتين للانقسام.

صحيح أن الدولة الإسلامية، إذا تناولناها في التاريخ العثماني، لم تستطع أن تصمد أمام التيار التحديثي الذي كان عليها أن تتلقح به باستمرار تجنبًا للدمار. ففي مواجهة أوروبا القوية والمنظمة، كان على الدولة الإسلامية، إذا ما أرادت مقاومتها، أن تكيف بنيتها ذات القاعدة الإسلامية مع المتطلبات الحديثة. فمن أوروبا كان يجب أن تستعير الأدوات التي تصنع قوتها، ليس عتادها العسكري وحسب، وإنما تنظيمها السياسي المرن والمتحرك ومناهج حكمها الحرة والديمقراطية أيضًا. وفي هذا الصراع، كشف النظام الثيوقراطي الإسلامي عن لافاعلية ضاغطة وخطرة. ووجب الاستعجال باستبدال تنظيم مستوحى من الغرب بذلك الشكل البالي.

ومنذ أن بدا الاقتراب الغربي محسوسًا، اعتمدت تركيا سياسة جديدة دُعيت بـ «الإصلاحات»، إما بضغط من هذه القوى [العربية] حينًا، وإما بضغط من رجال الدولة الذين وعوا الخطر.

كان يمكن هذه السياسة أن تنقذ الدولة العثمانية من التقسيم لو طُبقت بكاملها بما يستوعب نتائجها القومية. فنحن لا نستطيع، في الواقع، القول إن الإصلاحات فشلت. فالتجربة الأكثر قربًا، أي تجربة عام 1908 التي كان يمكنها أن تكون الأكثر حسماً، لم تتح لها فرصة الاستمرار. فثمة مبدأ جديد شهد محاولة خنقه، وهو مبدأ القوميات الذي برز لدى عرب الإمبراطورية، والذي كان يدفع بهم إلى الانفصال عن الجماعة العثمانية. ويرجع سبب سقوط الدولة العثمانية، إلى حد بعيد، إلى أن عشرين مليون عربي عثماني لم تعرف الدولة كيف تلبي مطالبهم، أو أنها لم تشأ ذلك.

ولا مرأً في أن الإصلاحات العثمانية، لم تتح لها فرصة اختراق السواد العربي الإسلامي في سوريا. فالطبقات المستتيرة استفادت منها للتقدم بمطالبها المأمولة، لكنها لم تستطع نقلها إلى الشرائح الشعبية، حيث هناك فقط تتوطد الأفكار السياسية والاجتماعية وتحقق.

وهكذا، في القرن العشرين، إذا أخذنا في الاعتبار سوريا فحسب، فإننا نلاحظ أن ثمة كتلة إسلامية ذات لغة وفكر وعادات عربية، والأهم، ذات دين عربي، قد حافظت على الخطوط العريضة لمؤسسات الماضي القديمة حيث القانون العام والخاص، من ناحية استلهاهم مصادره وقواعد جزائه، هو بمعظمه ديني إسلامي، وهو ما يحيي ويدعم ويحمي ضد بذور التفكك والموت.

ولذلك ففي اليوم الذي يذكر فيه الدرس والبحث العرب المسلمين بأصولهم وتاريخهم، فإن الشعور والفكرة العربيين سوف يحظيان مجدداً بحماسة الجماهير؛ ومحل المثال المتقادم والغابر للجماعة الإسلامية، سوف يستوطن، شيئاً فشيئاً وتحت ضغط الوقائع، التصور العظيم للوحدة والمجد العربيين المعاد بناؤهما.

وعلى عكس ذلك، إذا لاحظنا الكيفية التي ولجت بها العروبة الطوائف المسيحية، فلا بد من أن نلاحظ صعوبة التلقي والتي باتت سببًا في سوء الفهم والانقسامات السياسية في سوريا.

نستثني من ذلك طبعًا هذه النخبة من الكتاب العرب المسيحيين الذين تركوا أنفسهم، بميولهم وغرائزهم، يذوبون في العروبة، مغلبين شعورهم العربي على مشاعرهم كأبناء طائفة وجماعة.

لكن سيكون من المهم، إلى جانب هؤلاء الذين كان عددهم مع ذلك معتبرًا، أن نأخذ في الاعتبار درجة التأيد التي حظيت بها النهضة العربية من شركائهم في الدين.

واللغة العربية التي كانت أدواتهم الحصرية في التعبير والتعلم، كما الشراكة التي لا مراء فيها في الأصل والتاريخ والأرض، شكلت الروابط الأكثر أهمية في تقريبهم من المسلمين.

في ما عدا ذلك، فإن المؤسسات الدينية والمعتقدات والعائلة والأخلاق وبالتالي العادات كانت تفصلهم عنهم بعمق.

فضلاً عن الشراكة في المعتقدات التي كانت تربطهم، إلى حد ما، بالغرب، فقد جعلتهم يتلقون في هذا الجانب تأثيرات متنوعة ومتباعدة سياسيًا واجتماعيًا وفكريًا. لقد استخدمت أوروبا دومًا الطوائف غير الإسلامية في المشرق، وخصوصًا في سوريا، من أجل مد سيطرتها الروحية والاقتصادية، وإرساء سلطتها السياسية والعسكرية بعد الحرب.

من خلال المدارس، توصلت أوروبا إلى حُزف جزء كبير من السكان المسيحيين (واليهود) عن العروبة، واستقطاب موالين مخلصين من بينهم وناشطين، لكن مع الأسف جاهلين ببلدهم وتاريخه، غرباء عن المشاعر الوطنية التي تحرك أغلبية مواطنيهم.

لسنا في صدد الجزم بأن الفيروس الغربي قد مس غير المسلمين، عميقًا

وفي كل مكان. فالعدوى الأوروبية تضعف عندما نتجه من الساحل نحو الداخل. كما أن درجة التغريب تتغير بصورة عكسية تبعًا لولاء الطوائف لمبادئ أوروبا الدينية. كما هو حال تلك الطوائف المسيحية - وهي ليست مما يستهان به - التي تميزت بعدائها المعلن للأفكار والعادات الأوروبية، بسبب التباعد العقائدي أو الهرمي اللذين يفصلانها عن الفاتيكان في روما.

يبقى أن قسمًا كبيرًا من الجماعات المسيحية، من ضمنها خصوصًا شبيبة المدارس الأوروبية، نادرًا ما تترك نفسها تنجذب إلى المثال العربي ومطالب الأغلبية الوطنية السورية. وهي تمثل عائقًا جدّيًا أمام وحدة الرؤى والعمل السياسي في سوريا ما بعد الحرب⁽⁶⁾.

فهل كان بمستطاع الاحتلال الأجنبي وضغط الحركة الوطنية التأثير من أجل منحها معنى أكثر دقة لمصالحها المباشرة، مما يشحذ ميلها إلى العيش بانسجام مع مواطنيها، بما يدفع بها ليس إلى نسيان مظالم الماضي وحسب، وإنما إلى اعتناق مثالهم ودعم مطالبهم أيضًا؟ ينبغي تمنّي ذلك من أجل قضية السلام والمثال العربي في سوريا لأن الدعم المسيحي في دولة سورية - عربية يعاد بناؤها، يصبح معلّم تحديث وتقدم اقتصادي.

لقد وصلنا إلى ختام عرضنا للنظام الاجتماعي في سوريا اليوم كما تجمّد في القانون والمؤسسات. لكننا خارج هذه البنية وفوقها، أشرنا إلى وجود روح ومشاعر وطنية عربية. إن هذا الروح وهذه المشاعر، التي تناقض ظاهريًا النظام الطائفي، تفسرها عروبة قديمة بقيت كما لو كانت مذابة في المجتمع وفي القلوب.

(6) فلنلاحظ جيدًا أن هذه الأقلية لا تتبعد عن العروبة إلا لأنها أحلّت عندها ثقافة أجنبية محل الثقافة التي كان من الطبيعي أن تكون ثقافتها، وقد حرفت ثقافتها الأجنبية وجعلتها لامبالية تجاه محيطها وجاهلة لماضيها. ولولا هذه الثقافة المستوردة، لكانت هذه الشبيبة تلقّت، على مثال باقي الجماعات السورية، تأثير التاريخ العربي المشترك العزيز على قلوب جميع سكان سوريا، من دون تمييز بين الجماعات. وعلاج هذا الوضع يقدم نفسه بنفسه بعد معرفة السبب: تلقين العروبة بالأساليب المناسبة لذلك الفريق المرتد من الشعب.

ولا مناص من اعتبار ثنائية الوقائع الاجتماعية هذه، من أجل فهم حقيقة المشكلة السورية الموعلة في التاريخ والتي لا يمكن شرحها من دونه.

فمن ناحية هناك كتلة عربية تتضمن الطوائف الإسلامية ومجموعة من المسيحيين، وهي تنمو باستمرار، وهناك من الناحية الأخرى أقلية تشيخ بوجهها نحو أوروبا، وتريد البقاء في غربة عن المصالح الحقيقية لبلدها وعن مشاعر أغلبية لا تفتأ تتعاضم، وهذا وحده ما يهم من أجل المستقبل، لأنها تنطوي على الطموحات المتأججة والنشطة في البلاد، والمضحى بها حتى تاريخه.

يعلو فوق هذه البنية الفوقية الأخلاقية، نظام طائفي، فقد روحه شيئاً فشيئاً ويات بلا موضوع ولم يترك سوى جسد مجوف وعديم النفع. لكن هذا النظام يبدو للسلطة السياسية الغربية عن البلاد التنظيم الاجتماعي الظاهر، حيث يكفيها التفاهم معه كي تحكم وتسيطر.

لكن حالما يحصل عجز في تلك السلطة، فسوف نرى سادة الرأي، وليس ممثلي هذه الأطر التنظيمية الهزيلة، بل أولئك الذين ملأ حياتهم وأنار دربهم طويلاً، مثال تعالى عليه الحاكمون. أليس هذا ما حصل للتو في تركيا الكمالية التي في أقل من ثلاث سنوات، وبعد أن أزاحت الأجنبي، هدمت بجرة قلم بناءً متداعياً كان يثقل على إرادة حياة أمة بكاملها؟

إن سوريا، شأنها شأن عدد من البلدان العربية الأخرى، في وسعها أن تقدم المثال عينه لو كان القدر أقل قسوة معها. في وسعنا أن نشهد عقب الاستقلال بدء عملية الهدم، وترويد سوريا بتنظيم جديد أكثر استجابة لمتطلبات النضال الحديث.

أمر خطير أن يبدأ هذا العمل منذ الآن. إلام سيؤول، في الواقع، اتحاد جميع الأحزاب والآراء التي تكونت وتم الحفاظ عليها من أجل نيل الاستقلال، وهو الهدف الأول الذي تنشده دومًا الشعوب العائدة إلى الحياة؟ ففي زمن النضال، وعندما يصبح الأمر حياة شعب أو موته، تُستخدم جميع الطاقات ويُستعان بمختلف المشاعر.

لكن ما إن ينزاح الخطر الخارجي، تكون الأجراس قد بدأت تقرع لتشجيع مؤسسات الماضي المتناقلة والمتحللة.

إن الخطر الأدهى الذي يمكن أن يهدد النظام الطائفي (الشيوقيراطي) يتمثل في الاستقلال السوري.

ثانيًا

النظام العثماني وسياسة «الإصلاحات»

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾

(الرعد: 11)

إن النظام السياسي الذي خضعت له سوريا، كولاية في الدولة العثمانية، لا يرقى إلى أبعد من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي هذه الفسحة من الزمن، وخلال السنوات التي سبقت الحرب [العالمية الأولى]، حاول تيار تحديثي قوي أن يصلح القصور في الإمبراطورية العجوز، عبر خلق مؤسسات جديدة مستوحاة من الغرب، مع محاولة رفع الحواجز القائمة بين الرعايا العثمانيين، الناتجة من اختلافات في الدين أو العرق.

لم يُلحظ في ما سمي بسياسة الإصلاحات، سوى أن الموضوع الأول فيها يتمثل في تحديث الإمبراطورية؛ ونادرًا ما لوحظ أنها محاولة حقيقية، وصادقة غالبًا، من حكام اسطنبول، من أجل دمج جميع الرعايا تحت الراية العثمانية، أو على الأقل توحيدهم. إنهما وجهان لسياسة واحدة يتضافران ويفسر أحدهما الآخر. فالإخفاق في الإصلاحات الذي تمت نسبته إلى عجز الأتراك البنيوي عن تطوير دولتهم لا يعود في الواقع إلا إلى استحالة جمع أعراق وشعوب مختلفة، كان يشدها مبدأ القوميات ويدفعها إلى الانفصال عن الجذع الاصطناعي المتمثل في دولة بني عثمان.

لقد تمثل العمل القانوني الأول في محاولة تحقيق هذه الطموحات بخط [فرمان] كلخانه في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1839 (25 شوال 1255)، وقد

سمي بفرمان [قانون] التنظيمات (إعادة التنظيم). فأُنهى هذا الإجراء، نظريًا، النظام القديم وأدخل - رسميًا على الأقل - روحًا وأساليب حكم مستوحاة من الغرب.

وأوردت مقدمة فرمان التنظيمات ما يلي:

«يجب على هذه المؤسسات (المطلوب إقامتها) أن تُعنى بنقاط ثلاث:

1) الضمانات التي توفر لرعايانا كفالة تامة لكل ما يتعلق بحياتهم وشرفهم وثروتهم.

2) طريقة منتظمة في فرض الضريبة وتحصيلها.

3) طريقة منتظمة أيضًا من أجل التجنيد ومدة الخدمة... إلخ».

يعدُّ فرمان كلخانة بإصلاحات عديدة، تجرى محاولة إكسابها الشرعية من وجهة نظر القانون [الشرع] الإسلامي وتعاليم القرآن. ويبدو، أول وهلة، أنه لم تكن هناك رغبة في نسيان الإملاءات الدولية للكتاب المقدس [القرآن]، واعتماد قوانين الكفار وأعرافهم بلا تحفظ. وكأن استحداث مؤسسات القانون الجديد في الواقع «لا يستهدف سوى إعادة إحياء الدين، والحكومة والأمة والإمبراطورية».

صيغ فرمان بأسلوب مفخم وخطابي، وبدأ على شكل رسالة مفتوحة وجهها السلطان إلى الوزير الأكبر، الذي تلقى «في هذه المناسبة الأمر الملح ليشرف على التنفيذ الكامل لهذا الخط الشريف»، ويضيف السلطان: «ولتحلّ اللعنة السماوية على كل من يجرؤ على مخالفة مقتضياته». وتلك كانت العقوبة الأخلاقية، ولكن الوحيدة، للقانون الجديد.

غير أن ذلك لا يقلل من القيمة التاريخية لفرمان التنظيمات، فهو في الواقع الوثيقة الرسمية الأقدم التي تتضمن التزام السلطان الحقيقي، ولو ضمنيًا، بالمبادئ الحديثة التي هي في أساس كل تنظيم سياسي مُرضٍ.

تستمدّ مثل تلك القوانين من الظروف أبعادًا سياسية وأخلاقية، تتلاشى فور تبدّد الظروف التي أدت إلى انبثاقها.

وبعد حماسة اللحظة الأولى، استمر النظام القديم، كما في السابق، بعبوبه وروتينه، وبقي النظام الطائفي يضع على مستويات متميزة مختلف رعايا الإمبراطورية من غير المسلمين.

وبإبان حرب القرم، وتحت ضغط القوى الحليفة لتركيا، أصدر السلطان من جديد في 18 شباط/فبراير 1856 (10 جمادى الثانية 1272) الخط الهمايوني، الذي أكد الوعود التي تضمنها فرمان التنظيمات. لكن مع تعارض يُعزى إلى اهتمام القوى العظمى ورعايتها لمسيحيي الإمبراطورية، خرج النظام الطائفي من هذه الأزمة أكثر قوةً وثباتًا، لأن القوانين التي تنظم امتيازات غير المسلمين، والتي كانت ضبابية، باتت أكثر تفصيلًا ودقة. وبالتالي فالقانون الجديد يطلب من «كل طائفة أن تقوم بدرس حصاناتها وامتيازاتها الراهنة وتناقشها، وأن تعرض أمام الباب العالي الإصلاحات التي يتطلبها تقدم العلوم والزمن» (المادة 3). وقد تم لاحقًا تحقيق هذه الوعود بهذه الصورة أو تلك، وتمت صياغة جديدة لأعراف الطوائف، غيرت وضعها التقليدي وحددته.

وتتضمن المادة 12 من الخط ترتيبًا مهمًا: «المساواة في الضريبة تقود إلى المساواة في الأعباء... فيتوجب على الرعايا المسيحيين والآخرين من الملل غير الإسلامية كما على المسلمين تلبية موجبات قانون التجنيد». فالرعايا العثمانيين غير المسلمين لم يكونوا حتى تاريخه خاضعين لموجبات قانون الخدمة العسكرية. وإثر صدور الخط الهمايوني الذي قضى بإنهاء هذا الوضع المهيّن، صدر قانون لاحق نظم شروط التجنيد الذي خضع له المسيحيون واليهود. ومن أجل ألا يكون هذا القانون الجديد ثقل الوطأة على هذه الفئة من الرعايا غير المعتادة، ومنذ زمن طويل، على مهنة السلاح، وربما أيضًا بسبب بقية من نفور، أعطتهم المادة 12 من القانون فرصة الاستبدال أو دفع بدل.

لقد دشّن خط 1856 مرحلة من الإصلاحات أكثر خصبًا من تلك التي

تلت فرمان التنظيمات. وتحقق النظام الجديد من خلال خلق إدارة مركزية أو مناطقية، تركز على مبادئ الغرب السياسية.

ومثل تأسيس وزارات للداخلية والعدل والمال والشؤون الخارجية... إلخ، الإصلاحات الأولى المهمة. وأتت لاحقاً قوانين عامي 1864 و 1871 المسماة قوانين الولايات لتواصل سلسلة الإصلاحات الإدارية التي انطلقت آنفاً بخصوص الإدارتين المدنية والعسكرية. إن تقسيم الإمبراطورية الجديد إلى ولايات جرى تبعاً لنظام منسوخ عن إدارة المقاطعات في فرنسا، وسوريا بوجه خاص تضم ولايات دمشق وحلب وبيروت وسناجق القدس ودير الزور ولبنان (والأخير أصبح مستقلاً ذاتياً في عام 1861).

إن التقسيم الجوهري يتمثل، بلا منازع، بالولاية، وهو شبيه بـ «الولايات» الألمانية القديمة وليس بالمقاطعات الفرنسية. فالوالي، الذي على رأسها، يمتلك صلاحيات عديدة تمنحها له الحكومة المركزية التي هو ممثلها وأداتها التنفيذية.

تنقسم الولاية إلى سناجق يكون أحدها مركزاً للوالي (الحاكم). وكل سنجق يديره متصرف يقيم في مركز القضاء فيه (المادة 2 من قانون 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1864، الموافق 7 جُمادى الثانية 1281).

ويتنقسم السنجق إلى أقضية يديرها قائمقامون (المادة 13). ويتنقسم القضاء بدوره إلى نواح (على رأس كل منها مدير) وقرى (لكل منها مختار).

إلى جانب الجسم التنفيذي، هناك على المستويات الموازية مجالس إدارية تتداول في كل ما يتعلق بتنفيذ الإجراءات العائدة للإدارة والمالية والأشغال العامة... إلخ (المادتان 14 و 34).

وأدخلت قوانين عامي 1864 و 1871 إصلاحات حقيقية مهمة في بناء الإدارة الإمبراطورية. ومحل اعتبارية حكام الولايات وطغيانهم حل نظام قانوني على غرار الدساتير الغربية، فيه تكون سلطات الولاية وموظفي السلطة المركزية واضحة ومحددة. كما حدد القانون الهرمية الإدارية، وعدد الموظفين واختصاصاتهم وصلاحياتهم.

في موازاة هذا التحديث الداخلي، ترسم حركة تنحو إلى استبدال نظام المساواة في الحقوق والواجبات لكل رعايا الإمبراطورية بالنظام الطائفي.

وكان ميثاقا عامي 1839 و 1856 قد أعلننا هذا المبدأ، لكن تحقيقه تضمنته قوانين الولايات.

إن المجالس التي تتوقع النصوص عملها إلى جانب الوالي، المتصرف أو القائمقام، يتم تشكيلها عبر التمثيل النسبي للطوائف. ويحضر فقط بعض موظفي القضاء والمالية والخدمات العامة الأخرى، حُكماً إلى جانب الأعضاء المنتخبين من الطوائف الإسلامية والمسيحية أو اليهودية، وكذلك قادة الطوائف مثل المفتين والبطاركة والحاخامات الكبار.

ويستوحي تنظيم القرى (النواحي) المبادئ ذاتها. وقد نظمه قانون لاحق (5 تشرين الأول/أكتوبر 1877)، فأدخل غير المسلمين في مجالس النواحي التي تنعقد وتُبَحَث شؤونها برئاسة المديرين.

تشكل هذه النصوص التي عدناها القوانين الأساسية لتنظيم الإدارة الجديدة في الإمبراطورية. أما القوانين التي تلتها فلم تحمل سوى تحسينات.

وكما هي، تبدو [هذه القوانين] تعبيراً عن رغبة المشرع في تأمين المساواة في الحقوق العامة لرعايا الإمبراطورية كافة بلا تمييز طائفي. وعلى الرغم من رغبته في التجديد، لم يتمكن المشرع من تخفيف وقع تقادم النظام الطائفي؛ فمقاومة البطاركة والحاخامات الكبار المدعومة من القوى العظمى، جعلت مستحيلاً تحقيق المثال المساواتي للمحدثين. وعبر تحصنهم خلف خصوصيتهم التقليدية، طالبوا بالمزيد من الامتيازات والضمانات للنظام السابق.

يبقى أنه حصل في عام 1856 تغيير عميق في القانون العام في الإمبراطورية. فالرعية التي كانت لا تحيا إلا بفضل التسامح، وجدت نفسها بعد ذلك في وضع العثمانيين المسلمين القانوني نفسه: «جميع الرعايا العثمانيين، إلى أي فئة انتموا، هم بلا استثناء متساوون أمام القانون»... والنص الأخير الذي يعلن هذا المبدأ هو قانون 21 شباط/فبراير 1876 (25 محرم 1293).

في عام 1876 (7 ذي الحجة 1293) نفسه، وتحت ضغط الأحداث الخطيرة، أصدر سلطان اسطنبول دستورًا مستوحى في روحه وشكله من الغرب.

وعلى الرغم من حياته القصيرة (شهران)، كان حضوره في القانون العام العثماني بارزًا. فقد تركت ولادته أثرًا داميًا في تاريخ الأفكار في المشرق وفي الإسلام. فهذا الدستور نفسه، مع تعديل طفيف، هو ما سوف يتبناه أتباع «تركيا الفتاة» لاحقًا، بعد ثورة عام 1908.

لقد تأكدت السلطان الروحية والزمنية للسلطان الخليفة من بداية الفصل الأول (المادة 3): «السلطان، باعتباره خليفة، هو المدافع عن الدين الإسلامي وهو سيد جميع الرعايا العثمانيين» (المادة 4).

لكن ثمة تجديد جدير بالاعتبار. فصلاحيات السلطان، ولأول مرة في تاريخ الإسلام، أصبحت واضحة ومحددة. لم يبق شيء من سلطته المطلقة. ووظائفه هي ببساطة وظائف ملك دستوري. لم يعد سوى موظف، إنه الخادم الأول للدولة. يمثل الإمبراطورية تجاه الخارج، يعلن الحرب، يوقع على المعاهدات... إلخ (المادة 7).

يعالج الفصل الثاني من دستور 1876-1908 حقوق المواطنين. هي تلك الحقوق التي تعترف بها الدساتير الغربية؛ وهي ممنوحة لجميع العثمانيين دون تمييز ديني أو مذهبي، في الوقت الذي بات معترفًا فيه بحرياتهم العامة العادية.

بات الموظفون بجميع فئاتهم يُنتخبون (المادة 39). ومحل الاعتبارية المزمنة التي لطالما تحكممت بتعيينهم، جرت محاولة لإحلال عفوية التصويت الشعبي. لكن هذه الجرأة بقيت حبرًا على ورق، وفي دستور 1908 جرى إلغاؤها عمدًا.

وهكذا أنشئ مجلس للنواب [مجلس المبعوثان] ومجلس للشيخ [مجلس الأعيان]. حقوق النواب والشيخ وصلاحياتهم وكذلك الجلسات

البرلمانية، التأجيل، دعوات الانعقاد الطارئة، الحل... إلخ نُظمت جميعها وفقًا للنموذج الغربي. لكن المبادرة التشريعية بقيت للحكومة التي تمارسها بعد التشاور ودرس مشاريع القوانين في مجلس شورى الدولة. وفي بعض الظروف فقط، «يحق لكل من المجلسين طلب تعديل القوانين الموجودة أو تغييرها»... (المادة 53). ومع هذه التحفظات، فإن السلطة التشريعية لمجلس النواب تتمتع بالصلاحيات الواسعة التي تنعم بها سلطات مجالس النواب الأوروبية.

يُختار الشيوخ من بين الشخصيات البارزة في الدولة، كزعماء الدين المسلمين، والبطاركة وكبار الموظفين القدامى... إلخ. يمارس مجلس الأعيان السلطة التشريعية نفسها التي لمجلس المبعوثان، لكن هذا الأخير يمتلك حق الأولوية على كل صعيد.

يُنتخب النواب بالتصويت المقيّد وبطريقة الاقتراع السري، كل أربع سنوات، وكل منهم «يعتبر ممثلًا للأمة وليس للدائرة التي انتُخب فيها» (المادة 71).

ويُعترف للنواب بما تلحظه الدساتير الحديثة من حصانة برلمانية، وحرية التعبير والحقوق العادية (المادة 78 وما بعدها). ويمثل التصويت على القوانين والموازنة السنوية للدولة الاختصاص الأساسي لمجلس المبعوثان.

أخيرًا، تلحظ أحكام في الدستور تغيرات في إدارة الدولة. وهذا الوعد لن يجد طريقه إلى التنفيذ بعدما علّق الدستور إلى أجل غير مسمى، لتظل قوانين 1864-1871 قاعدة للتنظيم الإداري في الإمبراطورية.

أعاد حزب تركيا الفتاة الذي أطاح من بعد السلطان عبد الحميد، العمل في عام 1908 بدستور عام 1876، وقد حمل ذلك معنى قانونيًا وسياسيًا جديرًا بالاعتبار. فبعد الإصلاح الإداري وإضفاء الشرعية على عمل الإدارة إثر «قوانين الولايات»، افتتح ذلك الدستور عصر الإصلاحات الدستورية تحديدًا.

يُعَدّ هذا الدستور إنجازًا أيضًا. فقد استكمل تطوير الوضعين القانوني والسياسي للعثمانيين غير المسلمين، والذي كان قد بدأ بفرمان التنظيمات، وشكل خطوة أولى نحو الوحدة المعنوية للدولة العثمانية، وخصوصًا في

البلدان العربية، ومن ضمنها سوريا. فالمواطنون العثمانيون سوف يتمتعون، منذ ذلك، بالحقوق العامة والسياسية ذاتها وبلا تمييز ديني. فالقرآن والقانون الإسلامي العام الذي عاشت تركيا في ظلها طوال قرون، اعترفاً أصلاً بالحقوق المدنية وبجزء من الحقوق العامة الأكثر ضرورة لـ «أهل الكتاب». لكن دستور 1876-1908، المستوحى بكامله من الأفكار الغربية، هو الذي يعترف صراحة، بعد المحاولة الخجولة لفرمان التنظيمات، بالحقوق المدنية والعامة ذاتها لجميع الرعايا العثمانيين على حد سواء، ويضع غير المسلمين على قدم المساواة مع المسلمين أمام القانون.

لكن العلمانية التي قلبت لتوها الوضعين الدستوري والسياسي في الدولة الإمبراطورية، كانت قد تركت بعض المؤسسات التشريعية والإدارية والقضائية التي من أصل وطبيعة إسلاميين صُرفين، ولم تستبدلها. وهذا ما كان يحول دون القضاء على النظام الطائفي لغير المسلمين واندماجهم في الكتلة الوطنية. لقد بقيت الطوائف غير الإسلامية مع حقوقها التقليدية. لكن الطبيعة القانونية لمعظم هذه الحقوق ما عادت هي ذاتها؛ لقد باتت امتيازات حقيقية، بالمعنى القانوني للكلمة، ولم تعد حقوقاً سياسية يقرها القانون العام في مقابل الحقوق التي يتمتع بها المسلمون. وهكذا فإن حق تمثيل طوائفهم الذي يعود لرؤسائهم الدينيين، لم يعد مبرراً طالما بات لرعاياهم أصلاً نوابهم في مجلس النواب.

هذه الامتيازات ليست مبررة إلا في نطاق تعارض ممارسة حقوق غير المسلمين مع عمل مؤسسات الدولة. وهكذا فإن اختصاص المحاكم الروحية وتطبيق كل طائفة لقوانينها في مجال الأحوال الشخصية بقيا ساريين، لأن الشريعة هي القانون الوحيد الذي يعترف به القانون العثماني تجاه المسلمين في هذا الخصوص.

ولكن في ما يخص الصلاحيات (attributions) الضريبية لرؤساء الطوائف ومجالسها، والإعفاء من الخدمة العسكرية، فهذه الامتيازات كان يجب أن تلغى، وقد ألغيت بالفعل.

هكذا، وفي الوقت الذي أشرفت فيه الدولة العثمانية على الزوال، كانت

تقترب بمؤسساتها، إن لم نقل بأعرافها الدستورية، من المجتمعات الغربية. لقد دخل الفكر الحديث شيئاً فشيئاً التنظيم الدستوري والإداري للدولة. فحقوق المواطنين باتت موضع اعتراف القانون، وعمل الدولة كان مرعياً في حدوده الصحيحة. لكن الروح التي كانت تحرك هذا البناء السياسي الضخم الذي تم تحديثه، كانت بعيدة عن التطابق مع روح المبادرين إلى هذه الإصلاحات.

لقد حققت المؤسسات الغايات المنشودة. بيد أننا لم نكن نتمنى، في الدولة العثمانية، ألا نرى أي تأثير لها، وبهذا كي يستمر، كما في الماضي، العيش في ظل نظام الحكم المطلق واللاشرعية.

لذلك، فإن جميع الإصلاحات التي أدخلت إلى الإمبراطورية لم تمنع حركة التفكك التي كانت تحرك بعض الأطراف، والتسريع، بمساعدة القوى الكبرى، في تفتيت الدولة من خلال منح بعض المناطق، خصوصاً في سوريا، شيئاً من الاستقلال الذاتي الإداري وحتى السياسي الواسع إلى حد ما. وفي سوريا، لم يكن هذا النوع من الاستقلال الذاتي سوى تضخيم لبعض الخصوصية لدى بعض الطوائف وامتداد امتيازاتها إلى مجالي الإدارة والسياسة. هذا ما كانت عليه المناطق الجبلية التي سكنها النصيريون والموارنة والدروز.

فالنصيريون، إلى الشمال من لبنان، تمتعوا ومنذ زمن طويل باستقلال ذاتي واقعي بفضل مقاومتهم الباشاوات الأتراك الذين كانوا يستنزفون السهل، وقد خدمتهم صعوبات الوصول إلى منطقتهم. لكن في منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، وبسبب انقساماتهم الدموية والاضطهاد الذي مارسه أحد طغاتهم، إسماعيل بك، تمكن الأتراك من إخضاع الجبل، ومثل ذلك نهاية امتيازاتهم القديمة، حيث خضعوا لنظام إداري مباشر بموظفين أتراك. وإذا اعتُبروا كالمسلمين السنة، فقد خضعوا منذ ذلك الوقت، وفي جميع شؤونهم، لقانون الشريعة الإسلامية وللقضاة المسلمين الذين كانوا يُختارون منهجياً من خارج مذهبهم وطائفتهم.

والأمر نفسه في جبل لبنان، فهو يسكنه منذ عصور سحيقة الدروز والموارنة. كانوا يعيشون في وئام في ظل حكم العائلات الدرزية القديمة القادمة من الصحراء. ولقد عاش لبنان، على الدوام، حياة مستقلة على هامش الإمبراطورية العربية أولاً ثم الإمبراطورية العثمانية بعد ذلك حتى القرن التاسع عشر، حين تمكن الأتراك من فرض تأثيرهم من خلال استغلال الانقسامات الدينية وارتكابات الإقطاعيين الدروز والموارنة.

بعد مذابح عامي 1841 و 1860، أدى ضغط القوى العظمى الأجنبية إلى اعتراف الباب العالي باستقلال ذاتي دستوري للبنان، مع رجحان للعنصر الماروني. لم يكن ذلك في الواقع إلا اعترافاً قانونياً بالخصوصية التقليدية، ومنح امتيازات جديدة، هي غالباً ذات طبيعة سياسية، لم تحصل عليها الطوائف الأخرى غير الإسلامية في سائر أنحاء سوريا.

والنظام الأساسي الصادر في 6 أيلول/سبتمبر 1864 والذي نظم الاستقلال الذاتي للبنان، لم يأخذ في الحسبان، إلا من بعيد، سلطة الباب العالي. والإسلام السنّي الذي لم يكن يعترف بأي طائفة لبنانية، كان مستبعداً ضمناً من حياة الجبل السياسية. والنظام الاستثنائي الذي ظلت الطوائف الإسلامية في مناطق أخرى خاضعة له، لم يعد ثمة مبرراً لوجوده هنا. لقد كانت تجري الأمور في الجبل كما لو أن الإسلام غير موجود، وهذا ما يشكل مساساً عميقاً بالمبادئ الإسلامية والطائفية التي كانت تُسير حكومة الدولة العثمانية.

كان العنصر الماروني معزّزاً ومرعياً بمقتضى المادة الأولى من النظام التي تلحظ حاكماً مسيحياً للبنان، يدعى المتصرف، يسميه الباب العالي ويتبع له، ويمتلك صلاحيات مهمة وعديدة، موجهة كلها للدفاع عن الطوائف اللبنانية، أي الطوائف المسيحية عملياً. ومن أجل ضمان حيادية الحاكم، نصّ النظام على أن يكون المتصرف من خارج لبنان. وفي الواقع كان الباب العالي يختاره غالباً من بين أرمن الأستانة.

وكان المتصرف المزود بكافة صلاحيات السلطة التنفيذية، يسهر على حفظ النظام، ويحصل الضرائب، ويعيّن على مسؤوليته الموظفين والقضاة.

كان يعاونه في مهماته مجلس إداري مركزي، مؤلف من 12 عضوًا منتخبين من المديریات (التي تعادل الأفضية)، وفق نظام تمثيل نسبي للطوائف. وفي الواقع، كانت الأغلبية في المجلس دائمًا من الموارنة، ومن الدروز في الدرجة الثانية.

هذا الاستقلال الذاتي الإداري (والقضائي)، وإلى حد ما السياسي، الممنوح للبنان بقي مرعيًا، ولم يُنتهك حتى نشوب الحرب. ففي هذا التاريخ، وعلى الرغم من صفته الدولية، أبطلت اسطنبول، وبصورة منفردة، هذا الاستقلال من غير أن تجد ألمانيا والنمسا، حليفتا تركيا، ما تقولانه، علمًا أنهما كانتا من بين موقعي نظام 1864.

بعد عام 1841، وخصوصًا بعد عام 1860، فاقمت الأرجحية الممنوحة للموارنة حركة الهجرة الدرزية التي كانت قد بدأت مع بداية الاحتلال المصري (1830-1840)، نحو منطقة عصية في حوران، اكتسبت منذ ذلك التاريخ تسمية جبل الدروز. تلك المنطقة التي تعلوها الجبال والممرات المتعرجة، كانت تخضع نظريًا لسلطة السلطان المطلقة على غرار سائر سوريا. كان الدروز يُعتبرون مسلمين رسميًا، وكانوا بالتالي يخضعون للمعاملة ذاتها التي يلغاها النصيريون. لكن سلطانًا متحررًا منحهم في منتصف القرن التاسع عشر استقلالًا ذاتيًا قضائيًا، مع قضاة من الدروز. وكانوا يحظون أيضًا بالإعفاء من الخدمة العسكرية كمكافأة لهم لتعهدهم الدفاع عن منطقتهم ضد البدو الرحل. لكن في واقع الأمر، كان جبل الدروز مستقلًا عن أي حكم قائم وعن أي سلطة. لقد كان خاضعًا لمؤثرات شتى، وعلى الدوام لمؤثر القوى العظمى، لكنه لم يخضع لأي سيطرة. وعبثًا حاولت الجيوش التركية إخضاعه ولمرات عديدة، فلم يكن بإمكان اسطنبول فرض الاعتراف بسيادتها الاسمية، إلا من خلال سياسة المهادنة والتقديمات تجاه زعماء الجبل.

هذا ما كان عليه التنظيم الاجتماعي والسياسي والإداري لحظّة نشوب الحرب. وهذا ما كانت عليه أيضًا نتائج سياسة الإصلاحات التي أوجت بها إلى تركيا القوى العظمى، التي ناقضتها هذه القوى نفسها من خلال تشجيعها النزعة الانفصالية للطوائف.

بعد دخولها الحرب، اعتبرت تركيا جميع هذه الإجراءات لاغية، وكذلك جميع أوامر تعيين [براءات] الموظفين، وجميع المعاهدات الدولية التي كانت تمنح بعض طوائف الإمبراطورية، وخصوصًا طوائف سوريا، امتيازات قانون عام تشكّل استثناء في القانون المشترك.

غير أن الامتيازات المتعلقة بالتنظيم الروحي والكهنوتي والأحوال الشخصية ظلت على حالها ولم تمس، مثل انتخاب رؤساء الطوائف الذي استمر، كما في الماضي، محكومًا بالأعراف أو الأنظمة التقليدية.

أما كل امتياز منحه السلاطين في خلال القرون الماضية ويندرج في اختصاص القانون العام، فقد ألغي. وينسحب الأمر على الأحوال المدنية، وبعض الأحكام القضائية، وبعض التشريفات الخاصة بالبطارقة أو الحاخامات.

هذا المساس المتلاحق بالنظام الطائفي لم يكن إلا جزءًا من حركة التتريك الكبرى ومن المراكز الشديدة التي دثتها حركة تركيا الفتاة بدءًا من عام 1909، والتي بلغت أوجها إبان الحرب⁽⁷⁾.

وبدءًا من عام 1916، فإن هذه السياسة التي كانت تحرص على البقاء شرعية، مستخدمة من أجل تبرير أعمالها حجة التطبيق الأفضل لقوانين الإصلاحات، حلت محلها سياسة اعتباطية في الحكم مارستها لجنة. ففي سوريا قام جمال باشا، أحد أعضاء هذه اللجنة، بتجويد لبنان، وبتعليق قادة القومية السورية - العربية على أعواد المشانق⁽⁸⁾.

(7) يُنظر بخصوص هذه المرحلة: Mandelstam, *Le Sort de l'Empire ottoman* (Paris: 1917), p. 167.

(8) K. Khairallah, *Le problème du Levant: Les régions arabes libérées* (Paris: 1919).

تمهيد

مراحل الاحتلال

«أنا آسف للاستقلال العربي، لأنه كان حقيقة تقليدًا فرنسيًا عريقًا»
فيكتور بيرار⁽¹⁾

مرّ الوضع القانوني في سوريا بعد الحرب، في نظر القانون الدولي،
بمراحل من الضروري إيضاحها⁽²⁾.

- (1) خطاب في مجلس الشيوخ في 28 تموز/ يوليو 1920 (الجريدة الرسمية).
- (2) إليكم مدونة المعاهدات والاتفاقات السياسية (واضعين جانبًا القرارات العديدة الصادرة عن عصبة الأمم) المتعلقة بسوريا، والتي عقدت منذ عام 1912 حتى أيامنا هذه:
 1. كانون الأول/ ديسمبر 1912، تبادل إعلان بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية: إعلان ترُقّع بخصوص سوريا من بريطانيا العظمى (يُراجع إعلان رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ 28 تموز/ يوليو 1920).
 2. اتفاقات الشهور الممتدة من أيلول/ سبتمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر 1915. وكانون الثاني/ يناير 1916 بين شريف مكة وبريطانيا العظمى، التي تُعدّ المملكة المتحدة بموجبها بإقامة مملكة عربية كبرى تضم سوريا (مع بعض التحفظات).
 3. اتفاقات فرنسية - بريطانية - روسية في آذار/ مارس 1916 لتقاسم الإمبراطورية العثمانية.
 4. اتفاق فرنسي - بريطاني تلا الاتفاق السابق، بين السيد بول كامبون والسير إدوارد غراي، كمحصلة رسائل متبادلة بين 9 و16 أيار/ مايو 1916.
 5. هدنة مودروس (Moudros) بدءًا من 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 والتي تُقرّ احتلال سوريا المشترك من الحلفاء، حتى نفق طوروس.
 6. تفاهم 15 أيلول/ سبتمبر 1919، القاضي بتبديل القوات البريطانية في المنطقة الزرقاء من اتفاق سايكس - بيكو (سوريا الساحلية وكيليكية).

في الوقت الذي غادر فيه الأتراك البلاد (هدنة مودروس، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1918)، احتلت جيوش الحلفاء سوريا عسكرياً. في القانون، وبسبب عدم تطبيق معاهدة سيفر (10 آب/أغسطس 1920)، لا يُفترض بالاحتلال العسكري أن ينتهي إلا عندما يدخل اتفاق لوزان في سوريا (24 تموز/يوليو 1924) حيز التنفيذ. لكن عصبية الأمم، ومن دون انتظار تخلي الأتراك عن سيادتهم على الأراضي المسلوخة عن إمبراطوريتهم السابقة، صادقت على إسناد الانتداب الموكل إلى فرنسا في مؤتمر سان ريمو (21 نيسان/أبريل 1920) على سوريا، وأوكلت إليها مهمة تنفيذه (9 أيلول/سبتمبر 1923).

= 7. قرار المجلس الأعلى المنعقد في سان ريمو، بتاريخ 25 نيسان/أبريل 1920 والذي يمنح فرنسا الانتداب على سوريا، ويمنح بريطانيا العظمى الانتداب على بلاد ما بين النهرين وفلسطين.

8. معاهدة سيفر (Sèvres) التي بقيت غير مطبقة، في 10 آب/أغسطس 1920، وهي تؤكد الاتفاقات السابقة وترسم الحدود الشمالية لسوريا، إلى الجنوب من الخط المحدد لاحتلال الحلفاء بموجب هدنة مودروس.

9. اتفاق ثلاثي (فرنسا - بريطانيا العظمى - إيطاليا) في 10 آب/أغسطس 1920 يمنح فرنسا وإيطاليا مناطق تأثير اقتصادي في آسيا الصغرى. تتضمن المنطقة الفرنسية شمال سوريا إلى ما بعد سيواس (Sivas) وتضم كيليكيا كلها. وكما اتفاق سيفر الذي يعود إلى اليوم نفسه، فإن هذا الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ.

10. اتفاق لندن في 11 آذار/مارس 1921 (الذي لم يصدق عليه مجلس نواب أنقرة) بين فرنسا وتركيا الكمالية: اتفاق يلغي خط الحدود الذي رسمته معاهدة سيفر ويرد إلى تركيا حزاماً من الأرض واقعاً بين حدود معاهدة سيفر وخط واقع إلى جنوب باياس وكلس ويحاذي انطلاقاً من تشويان باي سكة حديد بغداد. وفضلاً عن ذلك فهو يلغي منطقة النفوذ الاقتصادي التي أعطيت سابقاً لفرنسا.

11. اتفاق أنقرة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1921 الذي يشمل، في ما يخص الحدود، على ترتيبات اتفاق لندن نفسها. إنه يعيد السلام بين فرنسا وتركيا، وذلك بانتظار اتفاق لوزان.

12. اتفاق بين فرنسا وبريطانيا العظمى لحل بعض النقاط المتعلقة بالانتدابات في سوريا ولبنان وفلسطين وبلاد ما بين النهرين، جرى توقيعه في باريس في 23 كانون الأول/ديسمبر 1920.

13. اتفاق فرنسي - بريطاني خاص بترسيم الحدود بين سوريا وفلسطين من المتوسط إلى الحمة، في 7 آذار/مارس 1923.

14. معاهدة سلام مع تركيا الجديدة، موقعة في لوزان في 24 تموز/يوليو 1923. صدقت عليها فرنسا ودخلت بعدئذ حيز التطبيق في سوريا، في 24 تموز/يوليو 1924. وهي تؤكد اتفاق أنقرة وتصفي القضايا الخاصة بالسيادة السابقة للدولة العثمانية في سوريا.

15. اتفاق 30 أيار/مايو 1926 الموقع في أنقرة من السيد دو جوفنيل، المفوض السامي الفرنسي في سوريا. وهو يقضم مزيداً من الأرض السورية معطياً تركيا أراضي ثمينة، واقعة في جنوب كلس.

خلق هذا القرار وضعًا ملتبسًا. فالقوات الحليفة وعصبة الأمم تصرفتا في الواقع بأرضٍ لم تنقطع، قانونيًا، عن أن تكون تابعة لتركيا.

وبذلك تكون المرحلة المنقضية بين إعلان الانتداب (29 أيلول/سبتمبر 1923) وتصديق فرنسا على معاهدة لوزان (24 تموز/يوليو 1924)، من وجهة نظر قانونية، صعبة التعريف.

ففي القانون الدولي الوضعي، تخلي تركيا وحده هو الذي يلغي السيادة العثمانية، فتحل محلها السيادة التي أقرتها النصوص الدولية.

بيد أن نظرية مؤسسة جنيف، كما انبثقت من إعلان الانتداب، تبدو مختلفة. فعندما أعطت لنفسها سلطة التشريع في المسائل الدولية ضد قوى ليست عضوًا فيها، فإن عصبة الأمم بدت راغبة في قبول أن إعلان الانتداب ينهي حقوق تركيا، من دون أن تكون الأخيرة قد تخلت صراحة عن تلك الحقوق.

لكن يمكن القول، من أجل تبرير وجهة النظر هذه، إن قصْدَ المشرّعين في جنيف هو أن هذا الإعلان، ومن أجل بلوغ كامل مفعوله، كان يخضع ضمنيًا لشرط مُعلّق [معطّل] (condition suspensive)، هو معاهدة السلام، أو مبطل (résolutoire)، أي رفض تركيا التخلي عن حقوقها. لكننا لا نجد حجة نصية يمكن أن تبرر هذا التفسير.

مهما يكن، إذا أخذنا بوجهة نظر عصبة الأمم، فإن الوضع الدولي لسوريا قد مرّ بمراحل ثلاث:

(1) من هدنة مودروس إلى إعلان الانتداب (30 تشرين الأول/أكتوبر 1919 - 29 أيلول/سبتمبر 1923): نظام احتلال عسكري أعقب انتصارات الحلفاء⁽³⁾.

(3) من الممكن قبول أن اتفاق أنقرة لعام 1921، الذي أعاد السلام بين فرنسا وتركيا، حمل شيئًا من التخفيف لهذا النظام. ولكن يجب ملاحظة أن تخلي تركيا عن حقوقها على سوريا لا يبدو بيّنًا البتة.

(2) ابتداءً من التاريخ الأخير، بدأت مرحلة جديدة هي مرحلة وصاية عصبة الأمم، والتي خلالها، وبتفويض من هذه الأخيرة، كان «على المنتدب أن يبلور في مهلة ثلاث سنوات... نظاماً أساسياً لسوريا ولبنان». وتسجل نهاية هذه المهلة (29 أيلول/سبتمبر 1926) انتهاء الانتداب من إعادة تنظيم البلاد، وبداية عهد جديد من النظام الأساسي الذي، ومن ضمن أمور أخرى، سوف يحدد صلاحيات القوى المنتدبة السابقة في سوريا.

بعد هدنة مودروس، وفي غياب تطبيق اتفاقات عام 1916، جرى تنظيم الاحتلال العسكري لسوريا على الوجه الآتي⁽⁴⁾: المنطقة الجنوبية (المنطقة البنية السابقة) ضمت فلسطين التي وضعت تحت الوصاية البريطانية، في حين أدارت فرنسا المنطقة الشمالية (سابقاً المنطقة الزرقاء) والتي سُميت لاحقاً المنطقة الغربية، وكانت تضم، فضلاً عن كيليكية، الساحل السوري. أما مقاطعتا دمشق وحلب اللتان تشملهما المنطقة الشرقية، فقد أُوكلتا للإدارة العربية بقيادة الأمير فيصل.

على الصعيد النظري، كانت المناطق الثلاث تتبع سلطة قائد جيش الاحتلال (الجنرال ألنبي). وكان الاحتلال العسكري مؤقتاً، وتقسيم البلاد إلى مناطق خاضعة لتأثيرات مختلفة إنما تم بكل بساطة بهدف تأمين وضع سياسي متساوٍ بين القوى الحليفة. ولم يكن من شأن هذه التسميات المؤقتة أساساً، أن تقرر المصائر المستقبلية للبلدان المحتلة.

بقي الأمر هكذا حتى توقيع اتفاقية 15 أيلول/سبتمبر 1919، التي اقتصر هدفها حصراً على إحلال الجيش الفرنسي محل القوات البريطانية، على ما تحدد الاتفاقية «إلى الغرب من خط سايكس - بيكو» (المنطقة الزرقاء من اتفاقية عام 1916، المسماة آنذاك بالمنطقة الغربية وتضم الساحل السوري). ولم يكن هذا التغيير إلا مؤقتاً، يقتصر على تنظيم «الاحتلال العسكري من دون

(4) وفق التعليمات بشأن إدارة أراضي العدو المحتلة، لقائد الأركان بولز (J. L. Bolls) بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 1918.

أن يستبق الحل النهائي لمسألتَي الانتداب والحدود». لكن «مغادرة القوات البريطانية لن تكون عاقبته احتلال القوات الفرنسية المدن الأربع، أي دمشق وحمص وحماة وحلب، والتي تقع في المنطقة الشرقية حيث كانت الاتفاقية الفرنسية - البريطانية لعام 1916 تلحظ إنشاء دولة عربية أو كونفدرالية دول عربية»⁽⁵⁾.

لقد حلت هذه الاتفاقية محل نظام المناطق الثلاث، غرب وشرق وجنوب. وبقيت فلسطين، وهي المنطقة الجنوبية محتلة من بريطانيا العظمى التي استقرت فيها، منذ تلك اللحظة، لزمّن غير محدد. ومنذ ذلك الوقت، استُخدمت فلسطين، وهي أحد الأجزاء المكونة لسوريا الجغرافية والتاريخية، حقلاً تجربة لبعث قومية دينية: الصهيونية. وهكذا فإنّ تبديل القوات العسكرية جرى فقط في المنطقتين الآخرين الشرق والغرب. فالمنطقة الغربية، أي كامل الساحل السوري من الإسكندرون إلى عكا، كانت محتلة بصورة حصرية من فرنسا. والمنطقة الشرقية (دمشق، حمص، حماة، حلب) بقيت بتصرف الأمير فيصل.

لكن سرعان ما اصطدمت فرنسا بسوريي الداخل. وكان ذلك أمراً جدياً طبيعياً، بسبب الظروف الجديدة التي أوجدتها اتفاقية 1919 التي قسمت سوريا إلى قسمين من الشمال إلى الجنوب، وحرمت الداخل من بحره وساحله وحرمت الساحل من خلفيته التي لا غنى عنها.

Le Temps, 17/9/1919.

(5)

بخصوص هذا الاتفاق، وفي رسالة موجهة إلى الجماعات السورية في المرحلة نفسها، صرح السيد كليمنصو (Clémenceau) بما يلي: «إن قرار المؤتمر لا يُظهر على أي مستوى من المستويات تقسيم سوريا وليست له إلا سمة التدبير المؤقت، وهو يُبقي قضايا الانتداب والحدود... من غير أن يمسه». لكن القرارات التي تلت سوف تعزز الواقع الجديد الذي خلقه تفاهم 15 أيلول/سبتمبر والذي يقسم سوريا ويقتطع منها فلسطين.

بعد شهر من ذلك التاريخ، عُيّن الجنرال غورو مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان بدلاً من جورج بيكو، ليصل في 22 تشرين الثاني/نوفمبر إلى بيروت. وكان تعيين المتصرف في الأرغون (Argonne) في هذا المنصب يبدو عقوبة، لو أنه لم يعبر سلفاً عن نية الحكومة الفرنسية بعدم اكتفائها بهذا الشريط الساحلي حيث تنحصر سلطة الجمهورية.

ومن أجل أن تبرر فرنسا رغبتها في احتلال الداخل، فسرت في ذلك الوقت اتفاقية 1919 وفق أحكام 1916، التي كانت تلحظ ضمن المنطقة «أ»، أي المنطقة الشرقية الراهنة، إقامة «دولة عربية مستقلة» تعترف بها وتتولى حمايتها. لكن اتفاقات 1916 كانت أطراف النزاع قد اعتبرتها منذ مدة طويلة لاغية وغير صالحة لأوضاع ما بعد الحرب⁽⁶⁾.

أما ذلك فلم يكن رأي سوري الداخل. ففي رأيهم أن الاتفاقات السابقة، وكذلك تصريحات الحلفاء، اعترفت بالاستقلال الفوري والمطلق للمنطقة الشرقية، بانتظار أن تعلن اتفاقات السلام استقلال سوريا بأكملها.

ووفقاً لهذا الحق، أعلن عرب المنطقة الشرقية الأمير فيصل ملكاً على سوريا (11 آذار/مارس 1920)، الذي دعت رغبته الأغلبية الساحقة من السوريين إلى تسلم السلطة. المؤتمر السوري، المنتخب في ظروف طبيعية نسبياً، أعلن الاستقلال الكامل والوحدة الناجزة لسوريا على قاعدة اللامركزية (المواد 123، 124، 125، 132 من الدستور) تحت راية الملك فيصل. وهو بالكاد امتلك الوقت لبلورة دستور ليبرالي يحافظ خصوصاً على المساواة في الحقوق لكافة مواطني المملكة، من دون أي تمييز في المذهب أو الدين⁽⁷⁾.

لقد كان عمر المملكة الوطنية لهاشمي مكة، قصير الأجل في الواقع.

مع نهاية عام 1919، لم ينفك التوتر يتصاعد بين دمشق والفرنسيين على الساحل. وحصلت مواجهات مسلحة كثيرة بين السكان والقوات الفرنسية، على مساحة المنطقة الغربية نفسها⁽⁸⁾.

(6) هكذا يظهر من صياغة اتفاق عام 1919، ومن كلمات رسالة كليمنصو التي سبق ذكرها والموجهة إلى السوريين والتي توضح أن هذا الاتفاق «يستقي كاملة قضايا الانتداب والحدود، التي ينحصر حلها بمقررات مؤتمر السلام، التي تعتبر أنه لا يمكن فصلها عن المعالجة العامة للمسألة الشرقية...».

(7) جرى التصويت عليها بالإجماع في المؤتمر السوري في دمشق، في 3 تموز/يوليو 1920.

(8). كما في تلكلخ على طريق طرابلس - حمص في 10 كانون الأول/ديسمبر، وفي مرجعيون خلف صور وصيدا (المنطقة الغربية) في 4 كانون الثاني/يناير 1920... إلخ.

في هذا الوقت كان فيصل في باريس يحاول التفاهم مع كليمنصو. ثم غادره في 7 كانون الثاني/يناير، مبحراً إلى بيروت التي وصلها في الرابع عشر من الشهر نفسه، حاملاً معه على ما يبدو اتفاقاً جديداً، تعترف بموجبه الجمهورية [الفرنسية] بحكومة فيصل ضمن بعض شروط العون والمساعدة⁽⁹⁾.

ورغم رغبة الملك في التفاهم، فإن العناصر الوطنية الممتنمين إلى أحزاب سوريا كافة، والذين يحظون بتأثير كبير في المؤتمر، لم يستطيعوا، وهم محقون في ذلك، القبول بوضع فرنسا يدها على كامل الساحل، مع حق التدخل لمصلحتها في دولة الداخل العربية. وهذا الداخل واقع تحت رحمة حصار ساحلي، كان بإمكان السلطات [الفرنسية] المقيمة في بيروت أن تفرضه بسهولة.

لم تتوقف الاحتكاكات بين السلطتين. ففي منتصف عام 1920، وبعد

(9) حددت جريدة لوتان (*Le Temps*) في 8 كانون الثاني/يناير الخطوط العريضة لهذا الاتفاق: «ينضوي الأمير (فيصل) في الانتداب الفرنسي بما يعني عموم سوريا؛ وفي المقابل توافق فرنسا على تشكيل دولة عربية تشمل المدن الأربع، دمشق وحمص وحماة وحلب، التي تدار من الأمير بمساعدة مستشارين ومفتشين فرنسيين. وفي منطقة البقاع التي يطالب بها لبنان والدولة العربية في الوقت نفسه، تسند مهمة الأمن مؤقتاً إلى شرطة الدولة العربية المؤطرة من مفتشين عسكريين فرنسيين. الملكية النهائية لهذه المنطقة يقرها مؤتمر السلام... ويقبل الأمير التعاون المالي والاقتصادي من فرنسا حصراً». ورغم التأكيد الصادر عن وزير خارجية فرنسا، فإن جريدة لوتان في التاسع من الشهر نفسه أصرت على الخبر وعززته بتوضيحات جديدة.

هناك استفتاء للسكان سوف يقرر مصير البقاع. والمستشارون الفرنسيون في الدولة العربية، تتم تسميتهم لمدة عامين من خلال عقد قابل للتجديد.

في الواقع، يبدو أن اتفاقاً قد حصل بين فيصل ووزارة الخارجية. ووفق رواية الجنرال غورو، فإن الأمير أطلعته عند وصوله إلى بيروت على رسالة من السيد كليمنصو تلقاها سابقاً، تقضي بقبول فرنسا بالحكومة الفصالية «بشرط أن يستطيع الأمير فيصل إيجاد وسيلة لتهدئة النفوس في سوريا، ويقدر على أن يكون مطاعاً من شعبه... ويقول الجنرال غورو: أجريت فوراً مقابلة طويلة مع الأمير الذي قال لي حرفياً إنه سوف يكون من السهل عليه وقف الاضطرابات، ما يفهم منه أنه هو الذي نظمها للتحرق على الفرنسيين...

«في آيار/مايو تواصلت الاضطرابات، وأصبح الوضع في كيليكيا خطراً أكثر فأكثر... عندئذ قرر السيد ميلران أن يرسل لي دعماً ضرورياً يمكنني من إرسال إنذار لفيصل...» (خطاب الجنرال غورو في لجنة آسيا الفرنسية في 11 كانون الأول/ديسمبر 1920. *L'Asie française* (Janvier 1921), pp. 6-7.

هدوء سجلته العمليات العسكرية للجنرال غورو في عنتاب، قرر هذا الأخير حسم النزاع في دمشق، مدفوعاً، من ناحية أخرى، إلى توسيع الاحتلال الفرنسي ليشمل عموم سوريا (ما عدا فلسطين) التي منح مؤتمر سان ريمو (21 نيسان/أبريل 1920) «انتداباً» لفرنسا عليها⁽¹⁰⁾، فوجّه في 9 تموز/يوليو إنذاراً إلى فيصل يحدد فيه مآخذه ويضع العديد من الشروط المهينة، وأغلبها يستحيل قبوله، وأمهله 48 ساعة للإجابة، وإذا انقضت فإنه يهدد باحتلال الدولة العربية.

في 21 تموز/يوليو لم يكن قد وصل أي جواب. وفي دمشق كانت تهيمن سياسة الإحباط. بدأت الطواوير الفرنسية بالتحرك، وبينما كانت تجتاز السلسلة الجبلية الفاصلة لبنان عن سوريا، أجاب الملك بالقبول.

تلا ذلك يومان من الأخذ والرد والتردد، تذرّع خلالهما الفرنسيون ببداية تمرد في منطقة طرابلس، الخاضعة أصلاً للسلطة الفرنسية، ليعطوا من ثم الأمر للزحف إلى دمشق ليلة 23-24 تموز/يوليو.

احتشدت القوات العربية بكامل جهوزيتها في خان ميسلون على كتفي وادٍ كان على قوات العدو أن تعبره. في ساعة مبكرة جداً من صباح الرابع والعشرين، واجهت الفرقة الثالثة من جيش المشرق الفرقة الشريفة بقيادة وزير الحربية يوسف العظمة.

كان الصدام قاسياً جداً، وكانت الكفة في البداية تميل لمصلحة العرب.

(10) وذلك رغم إرادة الشعب الرفض، الذي استفتته لجنة الاستفتاء الأميركية كينغ - كراين (King-Crane) التي أوفدت في عام 1919 إلى البلدان العربية التي فصلت عن الدولة العثمانية في مؤتمر السلام. لدى عودة البعثة، قدمت اللجنة إلى المجلس الرباعي تقريراً طويلاً بقي سرياً حتى عام 1922، حيث جرى نشره من حكومة الولايات المتحدة. وبصورة غير قابلة للدحض، واستناداً إلى استفتاء مجموعات وأفراد في أكثر من 36 مدينة أو مركز أقل أهمية، تنتمي بلا تمييز إلى المناطق الثلاث في الشرق والغرب والجنوب، وتفحص أكثر من 1863 عريضة، وصلت إلى خلاصة مفادها أن هناك أغلبية كبيرة في البلاد تطالب بالاستقلال، وإذا كان ذلك متعذراً فهي تطالب بالانتداب الأميركي (وهذا وفق الترجمة العربية لجريدة المقطم في القاهرة، والتي نشرتها اللجنة السورية - الفلسطينية في كتيب). ولو كُشفت هذه الوثيقة بصورة أبكر أمام الرأي العام، لكانت تركت أثرها بالتأكيد على توزيع الانتدابات الذي جرى في سان ريمو.

نحو الساعة العاشرة قتلت قذيفة يوسف العظمة الذي كان على رأس قواته، فأدى موته إلى تضعُّع الصفوف، وردَّتْها الدبابات الفرنسية المهاجمة على أعقابها، ثم أكملت المدفعية الثقيلة إلحاق الهزيمة بها. في المساء، خضعت العاصمة لشروط المنتصر، الذي دخلها في اليوم التالي دخول الفاتحين، في حين أطبق الصمت الحذر عليها وخلت شوارعها. وهكذا شهد الاستقلال العربي نهايته.

بعد شهر من ذلك، وعلى الرغم من تشكيل حكومة مؤقتة، تم توسيع النظام الإداري في المنطقة الساحلية ليشمل المدن الأربع الداخلية. وشيئًا فشيئًا صدرت قرارات عن المفوض السامي الفرنسي لإنشاء بنية «إدارية» جديدة توافق، عن حق أو عن غير حق، روح الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم، والذي أُوكل به لاحقًا إلى فرنسا بصورة رسمية.

لكن في خلال عامين إضافيين تالين، وكى تتمكن [فرنسا] في عام 1924 من التأكيد بأن الهدوء يسود في سوريا، اقتضى الأمر سبعين ألف عنصر من الجيش الفرنسي للقضاء على بؤر الانتفاضات المتعددة في المناطق كافة، عند أهل حوران الذين قتلوا ذات يوم نصف الوزارة⁽¹¹⁾؛ وعند العلويين بقيادة الشيخ صالح العلي، الذي لم يفتح مضائق جباله العسية إلا بعد اشتباكات دامية ومعارك قاسية؛ وفي جبل الزاوية، جنوب غرب حلب حيث صمد إبراهيم هنانو الشهير، محاصرًا، ولكن من دون أن يصاب أبدًا في الممرات الخطرة لجبل يقطنه فلاحون أشداء.

ويوم انخفض عدد السبعين ألفًا من الفرنسيين المتعسكرين في أرض المشرق، بات «الهدوء» مهددًا من جديد.

(11) وهي حكومة علاء الدين الدروبي، بما في ذلك رئيسها.

الفصل الأول

الانتداب

«إن نظام الانتداب يقضح لدى الذين ابتدعوه، القناعة المتعاطمة بأن زمن إعلان الشعوب الآسيوية كافة بلوغها سن الرشد آخذ في الاقتراب».

Maurice Muret, *Le crépuscule des nations blanches*, p. 15.

بعد الهدنة، لم تُمنح سوريا الاستقلال الذي وُعدت به مرارًا إبان الحرب⁽¹⁾.

من ناحية أخرى، فإن عددًا من رجال السياسة، وهم خصوم معلنون للفكر الاستعماري، تصوروا نظامًا وسطًا بين الاستقلال والحماية، يسمح لبعض الدول بممارسة سلطة مطلقة إلى حد ما، على الأراضي التي كانت سابقًا أجزاء من الدولة العثمانية. وقد سُمي هذا النظام بالانتداب الدولي، وهو ابتداء جديد في القانون الدولي⁽²⁾.

يتضمن هذا التعبير القانوني الحديث معنىً واسعًا وآخر تقنيًا. فبالمعنى الواسع، هو يعني نظام الانتداب الدولي كما جرى تحديده في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، وهو نص أساسي في مادته.

أما في معناه الضيق، فهو يعني أيضًا النص نفسه الذي ينظم ويحدد بدقة صلاحيات وواجبات القوة المنتدبة على الإقليم الذي تمارس عليه هذا الانتداب. وهكذا عندما نتكلم على الانتداب على الأراضي المنتزعة من الدولة العثمانية، إنما نقصد إعلان الانتداب الممنوحين لبريطانيا العظمى على

(1) عدا التصريحات التي لا تُحصى لرجال دولة فرنسيين وأجانب والتي تم تكرارها وتأكيدا قبل الحرب الكبرى وفي أثنائها، تغلف هذا الوعد بصيغة قانونية تأكيدية جدًا لمصلحة الاستقلال السوري المنضوي في وحدة عربية سيّدة، وذلك في الاتفاقات الشهيرة التي تمت بين بريطانيا العظمى وشرق مكة في عامي 1915 و1916.

(2) إن أبوة كلمة الانتداب تعود إلى الجنرال سمطس (Smuts) الذي كان أول من استخدمها في كتيب نشره في عام 1919: Smuts, *The League of Nations, A Practical Suggestion* (1919), يُنظر: Fauchille, *Traité de droit international public*, tome I, vol. I, p. 816.

فلسطين، وفرنسا على سوريا ولبنان في 29 أيلول/سبتمبر 1923⁽³⁾.

تشكل أحكام المادة 22 وإعلان الانتداب، إذًا، كلاً متكاملًا يمثل القاعدة لكل البنية القانونية والسياسية لسوريا ما بعد الحرب.

ومن دون الدخول في تفاصيل هذا النظام الجديد الذي يمثله الانتداب، يبقى مفيدًا استخراج الخطوط العامة التي تشكل بنيته، ذلك أنه، في ضوء هذه المبادئ المستوحاة مباشرة من النصوص، يُفترض توضيح العملية التي تمت في سوريا، والحكم عليها.

وسوف تقتصر الصفحات التالية على تقييم هذه المبادئ، بعيدًا من ادعاء تقديم دراسة كاملة عن الانتداب. ومن ناحية أخرى، فإن بعض القضايا التي تتعلق بصورة غير مباشرة بالموضوع، سوف تُعالج في فصول هذا الكتاب.

أولاً

المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم

إن المادة 22 من معاهدة فرساي المؤرخة في 18 حزيران/يونيو 1919، تقر ما يلي:

«تطبق المبادئ التالية على المستعمرات والأراضي التي ما عادت بعد الحرب تحت سيادة الدول التي حكمتها سابقًا، والتي تقطنها شعوب ليست قادرة بعدً على إدارة شؤونها بنفسها في ظروف العالم الحديث المتسمة بالصعوبة. إن رفاه هذه الشعوب وتطورها يمثلان مهمة حضارية مقدسة، ومن

(3) لقد خضع العراق لنظام لم يكن انتدابًا. فبريطانيا العظمى، في الواقع، أكدت دائمًا أن هذا البلد، كونه مستقلًا، لا يمكن أن يقارن بسوريا أو فلسطين (أطروحة السير لوغارد (Sir Fr. Lugard) الممثل المعتمد من بريطانيا في لجنة الانتدابات، محضر جلسة تشرين الأول/أكتوبر 1925، ص 10). إن عصبة الأمم، وبصوت لجنة الانتدابات، لم تعبّر بصورة دقيقة بشأن هذه النقطة القانونية. وفي الواقع، المسألة قليلة الأهمية، لأن بريطانيا العظمى تحتفظ دومًا بمسؤولية ما عن إدارة العراق، وعلى غرار القوى المتتدبة الأخرى، تبلغ عن ذلك في تقريرها السنوي لعصبة الأمم.

المناسب تضمين هذا القانون ضمانات لإتمام هذه المهمة. إن الطريقة المثلى لتحقيق هذا المبدأ عملياً هي أن يُعهدَ بالوصاية على هذه الشعوب إلى الأمم المتطورة التي بفعل مواردها وتجربتها ووضعها الجغرافي هي الأكثر أهلية لتحمل هذه المسؤولية والموافقة على قبولها: إنها تمارس هذه الوصاية بصفقتها متدّبة وباسم العصبة.

... بعض الجماعات التي كانت تنتمي سابقاً إلى الدولة العثمانية (سوريا، فلسطين، بلاد ما بين النهرين) بلغت درجة من التطور إلى حد أن وجودها، كأمم مستقلة، يمكن أن يُعترف به مؤقتاً، بشرط أن تتولى المجالس وبمساعدة القوة المنتدبة إدارة شؤونها إلى وقت تصبح فيه قادرة على إدارة شؤونها بنفسها. ويجب أن تؤخذ في الحسبان أمانى هذه الجماعات في اختيار الطرف المنتدب... وفي أي حال، على المنتدب أن يرسل إلى المجلس تقريراً سنوياً يتعلق بالأراضي المكلف بانتدابها. وإذا لم تكن درجة سلطة الإشراف أو الإدارة المطلوب أن تمارسها قوة الانتداب موضوع اتفاق مسبق بين أعضاء العصبة، يفصل المجلس بوضوح في هذه النقاط. وهناك لجنة دائمة سوف تُكلف بتلقي وتفحص تقارير المنتدبين السنوية، وبإبداء رأيها للمجلس بشأن كافة القضايا المتعلقة بتنفيذ الانتدابات».

يتعارض تعريف الانتداب المستخلص من هذه المادة، مع ذلك الذي تم تطويره على مدى النصوص التي أُصدرت في ما بعد.

ويمكن صوغ التعريف الأول، الأقرب إلى تصوّر من ابتدعوا هذا النظام، بالطريقة الآتية: الانتداب هو مهمة «مساعدة» و«مشورة»، تمارسها دولة تجاه «بعض الجماعات التي كانت تنتمي سابقاً إلى الإمبراطورية العثمانية»، وذلك باسم عصبة الأمم.

الانتداب مهمة «مساعدة» و«مشورة». فالفقرة الرابعة من المادة 22 المتعلقة بالانتداب فئة «أ» (على أراضي اقتطعت من الدولة العثمانية) يعترف لهذه الجماعات «بأنها بلغت درجة من التطور، حيث إنه يجب الاعتراف بوجودها مؤقتاً كأمم مستقلة، بشرط أن تتولى المجالس مع مساعدة من طرف

ممتدب إدارتها إلى وقت تصبح فيه قادرة على أن تدير شؤونها بنفسها»⁽⁴⁾.

وإذا أمعنا النظر في هذه الفقرة الرابعة نفسها، يبدو معنى تدابيرها واضحاً تماماً. فاستقلال هذه الأمم معترف به وفق بعض الشروط. إنها خاضعة لبعض أوجه التقييد والضبط ذات الطبيعة الدولية، والتي بمجملها تشكل الانتداب. لكن بموجب عبارات هذه الفقرة نفسها، تقتصر هذه أوجه التقييد والضبط هذه على إسداء المشورة، وتقديم العون والمساعدة.

صحيح أن ثمة عبارات أخرى ترد بعد ذلك في السياق ستبدو متناقضة مع هذا التصور. فالفقرة الثانية تقرر بأن «المنهج الأمثل لتحقيق هذا المبدأ عملياً يتمثل في منح الوصاية على هذه الشعوب للأمم المتطورة...».

إنها «الوصاية» إذًا، التي بدت لعدد من الكتاب، ومن بينهم السيد بول فوشيل (Paul Fauchille)، العبارة الجوهرية في المادة 22. فالانتداب لا يصبح سوى وصاية تمارس على شعوب «ليست قادرة بعد على إدارة شؤونها بنفسها في ظروف العالم الحديث المتسمة بالصعوبة (المادة 22 الفقرة الأولى). وكما في القانون الخاص، فإن هذه الوصاية يُفترض أن تمارس لمصلحة الموصى عليه - في حالتنا هنا الشعب الخاضع للانتداب - وليس لمصلحة القوة الوصية. ويمكن [هذه الوصاية] أن تتخذ أشكالاً متنوعة، متحررة بقدر ما، وفقاً للأقاليم أو فئات الأقاليم التي يجب أن تُطبق عليها. وهذا هو الحال تحديداً بالنسبة إلى الانتداب من الفئة «أ» (سوريا - لبنان - فلسطين - العراق) أي البلدان التي بلغت درجة ما من التطور، أرقى من الفئتين الأخريين «ب» و«ج».

تبدو الحجة الرئيسة ليرر السيد فوشيل تصوره للانتداب، هي وضع كلمة وصاية في المادة 22. فموقعها في الفقرة الثانية، وفي صدر هذه المادة تقريباً، بما يجعل فكرة الوصاية الدولية تحمل الطبيعة نفسها والشروط التي

(4) المادة 22 نفسها تصنف فئتين أخريين من الانتداب هما «ب» و«ج»، قابلتين للتطبيق في مستعمرات ألمانيا السابقة في أفريقيا وفي أوقيانيا، واللتين لا تختلف مبادئهما إلا قليلاً عن النظام الاستعماري.

للوصاية في القانون الخاص، بدا للمؤلف العالم الخاصية الجوهرية للانتداب وأنه ينطوي على تعريفها الحقيقي⁽⁵⁾.

يمكن هذا التفسير أن يجد تبريراً له في ما يخص الانتداب من الفتتين «ب» و«ج»، من واقع أن تعريف الانتدابات من هذه الفئة لم يجد مكانه إلا في الفقرة الثانية نفسها التي تتكلم على وصاية، ومن ثم أن الفقرتين الخامسة والسادسة اللتين تسميان المستعمرات الألمانية السابقة لا تخالفان إطلاقاً التفسير الأول، ولا توضحان اللفظ ولا المعنى.

ليس الأمر هكذا بالنسبة إلى الانتدابات من الفئة «أ». فبعد التعريف العام للانتداب - الوصاية في الفقرة الثانية، فإن الفقرة التي تذكر البلدان المنتزعة من الدولة العثمانية كبلدان تشكل الفئة «أ»، تعطي في ما يخص هذه البلدان تفسيراً دقيقاً لا يُدحض للوصاية، مأخوذة هنا بمعناها العام والمتداول وليس بما تعنيه قانونياً بوصفها عجزاً، وتقدمها على أساس كونها حصراً «مساعدة» و«مشورة». مساعدة ومشورة هما لفظتان تحملان المعنى نفسه في اللغة المتداولة كما في لغة القانون. على العكس من ذلك، يمكن أن تفهم الوصاية بطرائق مختلفة بحسب ما إذا كنا نتناول هذه الكلمة من وجهة نظر قانونية، أو نستخدمها في اللغة الدارجة. إذًا، معنى كلمتي مساعدة ومشورة واضح ودقيق وليس موضع جدال، في حين أن كلمة وصاية هي موضع جدال. وبين المعنيين، يجب طرد المشكوك فيه وقبول ما هو أكيد.

وبالنسبة إلى صناع الميثاق، ألم يكن للوصاية معنى أقل وثوقاً وأقل قانونية مما هو مقبول في القانون المدني؟ وهل نحن ملزمون، من خلال نقل عبارات يستخدمها القانون الخاص إلى القانون الدولي، أن نحفظ لها بدقة معناها الأصلي؟ إن لفظة «انتداب» المستدخلة إلى قانون الناس من القانون المدني قد لحقت بها بالضرورة تغييرات جوهرية قلبت هيأتها بالكامل، وجعلت منها بناء

Fauchille, *Traité*, pp. 825 et s.

(5)

صحيح أن فوشيل يسلم في النهاية أن هذا النظام أقرب إلى القوامة منه إلى الوصاية في القانون الخاص.

أصيلاً في القانون العام. ألم يُستخدم تعبير الوصاية هذا وفق الروحية نفسها؟
ألا يخفي جوهرًا يختلف عن جوهر القانون المدني⁽⁶⁾؟

إلى هذه الحجج، يمكن إضافة أخرى من طبيعة سياسية. إن الوعود بالاستقلال التي أعطيت قبل الحرب وفي أثنائها كانت كثيرة ورسمية، وقد أطلقت كلها بلا تحفظات. وسوف يكون من باب الفجور الفاقع أن تربيّات القوى العظمى قد تغيرت وأن رجال الدولة أنفسهم الذين أعطوا الوعود، قد حثوا بأيمانهم بمجرد التوقيع على السلام. صحيح أن هذه الأمثلة غير نادرة في التاريخ، لكننا لن نجد مثلاً واحداً على إخلاف سريع إلى هذا الحد بوعده تكرر كثيراً، وكان يبدو صادقاً. في عام 1919، وفي ذروة الحماسة لانتصار القانون وتأثير المثال الويلسوني، وحده تصور متحرر عن الانتداب كان يمكن أن يسود. وكاتبو ميثاق عصبة الأمم الذي يتضمن المادة 22 لم يكونوا يستطيعون التفكير أو العمل بصورة مغايرة.

لم يكن في المستطاع تصوّر الانتداب من الفئة «أ» بوصفه وصاية بمفهوم القانون العام، يحمل سمات الوصاية نفسها في القانون المدني. إن الانتداب الدولي من الفئة الأولى، والذي أوكلته عصبة الأمم إلى بعض القوى العظمى، لا يمكن أن يفهم إلا كمهمة مساعدة أخلاقية وسياسية، من أجل إرشاد الأمم المعنية به إلى إدارة شؤونها بنفسها في الحياة الدولية.

«الفكرة الثانية الجوهرية للانتداب الدولي هو أن الدولة المعيّنة لإدارة شؤون شعب آخر، لا تتصرف باسمها، إنما فقط بـ«بصفتها منتدبة باسم عصبة الأمم»، وهي لا تمتلك تجاه الشعوب التي عهد إليها بها إلا سلطة مفوضة⁽⁷⁾».

ليس باستطاعتنا أن نوّكد بأفضل مما فعله بول فوشيل، الاستقلال المطلق

(6) إن الحيثية الأولى في إعلان الانتداب على سوريا ولبنان توفر حجة داعمة لأطروحتنا: «وحيث... أن أراضي سوريا ولبنان... قد عهد بها... إلى قوة مُنتدبة مكلفة بالمشورة والمساعدة وبأن تكون دليلاً لشعبيهما في إدارة شؤونهما وفقاً لشروط المادة 22 (الفقرة الرابعة) من الميثاق.

Fauchille, *Traité*, p. 823.

(7)

لمصالح سوريا عن مصالح فرنسا. إنه يعتد بمفهوم الوصاية نفسه الذي يقود إلى هذه النتيجة. فموجب القانون، تقوم الوصاية لمصلحة الطرف الخاضع لها وليس لمصلحة الوصي. وكما الوصاية في القانون المدني، يجب على الدولة المنتدبة أن تقدم تقريراً عن أعمالها أمام من فوضها بالانتداب الدولي الذي تستمد منه سلطتها، وهو يمتلك وحده، لأنه دولي، السلطة السيادية على كافة القضايا المثيرة للمصاعب أو الاحتكاكات بين الوصي والخاضع للوصاية.

من ناحية أخرى، تلحظ المادة 22 الجهاز الذي سوف يكلف بهذا الإشراف. إنه اللجنة الدائمة للانتدابات في عصبة الأمم التي تتلقى سنوياً تقارير المنتدبين وتبدي رأيها في الطريقة التي يطبق فيها الانتداب ثم تحيله إلى العصبة⁽⁸⁾.

إن نظريتي الانتداب - المرشد والانتداب - الوصي تتفقان على معارضة أي نزعة استعمارية للقوة العظمى المنتدبة. وأعمال المنتدب يجب ألا تتعدى الإطار العام للإدارة. أما بالنسبة إلى القضايا التي تتعلق جوهرياً بالسيادة، من مثل التقسيم أو التخلي عن مساحة من الأرض، فإن المبادرة إلى طرحها وتحقيقها محفوظة لصاحب السيادة على سوريا، أي للشعب السوري، أو وفق بعض المفكرين لعصبة الأمم.

وهكذا فإن أعمال التنازل عن الأراضي التي جرت أكثر من مرة من خلال

(8) وهناك نظرية أكثر حصرية أطلقت عقب الأحداث الخطيرة لعامي 1925 و 1926 في سوريا. وهي تنطلق من واقع أن الانتداب على سوريا لم يُمنح لفرنسا من عصبة الأمم، بل اعترِفَ لها بذلك في سان ريمو على أثر تفاهات خاصة بين عدد من القوى العظمى فقط. وبالتالي فإن دور عصبة الأمم يُفترض أن يقتصر على حق النظر والتوجيه للإدارة الفرنسية، ولا يشمل الإشراف (لأن من يقول إشرافاً يقول سلطة). وكون فرنسا قد وقعت على ميثاق عصبة الأمم وشاركت في صوغ إعلان الانتداب في 23 أيلول/ سبتمبر 1923، فإن ذلك لا يلزمها بوضع نفسها تحت سلطة أو إشراف مجمع (aéropage) جنيف (يُنظر خصوصاً: *Le Temps*, 23/2/1926).

ونحن نكتفي بالذكر بوجهة النظر من دون الإشارة إلى ما تتضمنه من تناقض بين كون فرنسا قد وقعت على المادة 22 وعلى إعلان الانتداب (وهما نصان واضحا بما يكفي بشأن اتساع حقوق عصبة الأمم)، وزعزعة هذا الإشراف الشرعي والضروري، ولكن الصارم أحياناً وغير المتهاود.

اتفاقي أنقرة، وتقسيم سوريا إلى دويلات، تخالف مخالفة فاضحة روح المادة 22 وتعريف الانتداب، حتى لو اعتبرنا هذا الأخير مجرد وصاية.

لقد سبق ولاحظنا أنه يمكن تفسير الانتداب بصورة مختلفة بحسب ما إذا كان التوضع وفق وجهة نظر المادة 22 أم وفق وجهة نظر إعلان الانتداب الذي يزعم تطوير وتحديد حقوق الإدارة الموكلة إلى المتدبين في البلدان المشمولة في الفئة «أ».

في ما يخص سوريا ولبنان، تلقت فرنسا انتدابها النصي (الإعلان) في 29 أيلول/سبتمبر 1923.

وانتداب المادة 22 هو عمل مساعدة وعون وليس إدارة مباشرة أو نصف مباشرة.

في حين أن انتداب 29 أيلول/سبتمبر، كما وافق عليه مجلس عصبة الأمم، لم يكن مطابقاً للروح الحقيقي للاتفاق. وسوف نرى على مدى هذا الكتاب أن «الإدارة» نفسها التي مارستها فرنسا في سوريا ولبنان كانت بعيدة عن أن تعكس الفكر الحكيم المتحرر للمادة 22.

يمكن اعتبار إعلان الانتداب ميثاقاً أساسياً لتنظيم سوريا الدستوري. لقد حاولت قرارات المفوضين السامين دوماً أن تستند في دوافعها إلى المبادئ والأحكام المتضمنة في هذا النص.

من ناحية أخرى، فإن النظام الأساسي (Statut organique) السوري يمتح توجهاته من هذا الميثاق الدولي. وبذلك نتبين هنا التأثير الكبير جداً الذي يمكن الميثاق أن يمارسه على عموم التطور الدستوري في سوريا.

ثانياً

إعلان الانتداب في 29 أيلول/سبتمبر 1923

كان من شأن لجنة اجتمعت في لندن في 26 حزيران/يونيو 1919 برئاسة اللورد ألفرد ميلنر (Lord Alfred Milner) أن تعمل على بلورة انتدابات الفئة «أ». كان العمل ضبابياً وقُدمت صياغات عدة لم تحظَ جميعها بموافقة مختلف

الدول المعنية. وفي النهاية أمكن تسليم مشروع اللجنة الخاص بسوريا ولبنان إلى مجلس عصبة الأمم في 4 كانون الأول/ديسمبر 1920. وأحيل فحص المشروع من المجلس إلى الدورة التالية التي كان مزمعاً عقدها في باريس في شباط/فبراير 1921. في غضون ذلك، وجهت لجنة عصبة الأمم، التي اجتمعت أول مرة في جنيف، إلى المجلس عددًا من الملاحظات بشأن الطريقة التي تتصورها لتنظيم الانتداب. وصدرت مقترحات عدة للجمعية من قبيل: المساواة الاقتصادية، إقامة نظام أساسي، منع المنتدب من تجنيد سكان البلاد الخاضعين للانتداب بهدف زيادة القوة العسكرية.

في 21 شباط/فبراير 1921، وبعد تأجيل ثانٍ بطلب من اللورد آرثر بلفور (Lord Arthur Balfour)، وتدخل الولايات المتحدة في المفاوضات الجارية، تأخر أيضًا وللمرة الثالثة قرار المجلس. وقد جرى بلورة مشاريع عديدة، أخذت في الاعتبار بصورة أكبر توصيات اللجنة الأولى، وكذلك وجهات نظر الولايات المتحدة الأميركية الأكثر تحررًا. وأدت هذه المفاوضات المختلفة إلى وضع النصوص الراهنة في ما يتعلق بانتدابات الفئة «أ». وانتداب فرنسا على سوريا ولبنان قد تبناه، بناءً على اقتراح القوى المتحالفة والمشاركة الرئيسة، مجلس عصبة الأمم في دورته المنعقدة في لندن، بتاريخ 24 تموز/يوليو 1922.

وقد طرأ حادث جديد عطل تطبيقه. فالحكومة الإيطالية (ملاحظة شانزر (Chanzer)) قدمت مطالبها بخصوص سوريا وبررتها بأعمال إيطاليا وسياساتها التقليدية في هذه البلاد. وقد اقتضى الأمر اتفاقاً فرنسياً - إيطالياً حول هذا الموضوع، كي يقرر المجلس في 29 أيلول/سبتمبر 1923 انتداب فرنسا على سوريا (وكذلك انتداب الإمبراطورية البريطانية على فلسطين) ويحال أخيراً إلى التطبيق⁽⁹⁾.

لقد ابتعد الانتداب المتولد من هذه المساومات الصعبة، والمتضمن 20 مادة، عن أن يعكس الروح الويلسونية للمادة 22 من الميثاق. وقد شوهت

النص أحكام وُضعت لمصلحة الدولة المنتدبة أو القوى الأخرى، أُقرت في الغالب على حساب سوريا، حيث كان يُفترض أن يشكل هذا النص خطة عمل لمجمل سياسة فرنسا في هذه البلاد. وسوف يعكس تحليل الأحكام التي تضمنها الروح التي تحركه والأهداف التي يسعى إليها.

ويمكن تصنيف المواد العشرين التي تضمنها الانتداب في باين: الأول الذي يجمع البنود التي تهم حصراً التنظيم الداخلي لسوريا، والثاني يتضمن البنود ذات السمة الدولية حصراً، من نمط الترتيبات التي تحفظ المصالح المادية والمعنوية لفرنسا، أو القوى الأخرى أو سلطة عصبة الأمم.

تمثل المادة الأولى البند الأساس، حيث إنها تضع المبادئ العامة للتنظيم الدستوري لسوريا. وهي مصاغة على الوجه الآتي:

«يصوغ المنتدب في مهلة ثلاث سنوات بدءاً من دخول هذا الانتداب حيز التنفيذ، نظاماً أساسياً لسوريا ولبنان.

يتم إعداد هذا النظام الأساسي بالاتفاق مع السلطات المحلية⁽¹⁰⁾، ويأخذ في الاعتبار حقوق ومصالح جميع الجماعات التي تسكن الأراضي المذكورة. يصوغ الإجراءات الكفيلة بتسهيل التطور التدريجي لسوريا ولبنان كدولتين مستقلتين. وبانتظار تطبيق النظام الأساسي، فإن إدارة سوريا ولبنان تتم وفقاً لروح الانتداب الحالي.

يشجع المُنتدب الاستقلالات المحلية بأقصى قدر تتيحه الظروف».

لقد أثارت هذه المادة في سوريا سجالات لا تنتهي. فالتفسير الذي أعطته لها في البداية وزارة الخارجية الفرنسية، لا يبدو معبراً عن روح المادة الأولى وحرقيتها، وهذا على الرغم من وضوحها.

والآن، يكفي استخراج المبادئ العامة المتضمنة في هذه المادة. «إدارة

(10) جميع الفقرات المكتوبة بحرف مميز، جرت كتابتها بمبادرة منا [المؤلف] وما خلا ذلك سوف يشار إليه.

سوريا ولبنان يجب أن تتم، في الواقع، بروح الانتداب»، حيث فكرته الأساسية متضمنة في هذه المادة الأولى نفسها.

إن الدستور - المسمى بالنظام الأساسي - الذي تُحكم بواسطته البلاد الخاضعة للانتداب، يصوغه المُنتدب (الفقرة الأولى) الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار «حقوق الجماعات ومصالحها وطموحاتها كافة»، ولذلك فإن «هذا النظام الأساسي يصاغ بالتوافق مع السلطات المحلية» (الفقرة الثانية).

وقد اختلف كلٌّ من المفوضية العليا من جهة والسوريين من جهة أخرى بشأن تفسير عبارة «السلطات المحلية».

لأول وهلة، يبدو المعنى ذا دلالة.

ففي البلدان الديمقراطية، السلطة تعني الصلاحية الممنوحة من الجمعيات التمثيلية، والتي يفوضها الشعب أو الأمة مالكة السيادة إلى هذه الجمعيات.

وعندما تُحكم البلاد بشكل حكم يختلف عن الشكل الديمقراطي، فإن السلطة تعود إلى الجهاز الذي يحدده القانون العام في هذا البلد.

إن الشكل الدستوري في سوريا في ظل الانتداب، شكل مختلط. فهو ديكتاتوري، بمعنى أن سلطات دولية مختلفة - عصبة الأمم والقوة العظمى المنتدبة - تعمل معاً على ممارسة سلطة مطلقة قانوناً، يلطفها في الواقع التوازن بين الاتجاهات المتباعدة أو المتعاكسة لهذه السلطات المختلفة.

في البلد الخاضع للانتداب، فإن شكل الحكم في سوريا ديمقراطي، في ما عدا حق التدخل - غير المحدود حتى الآن - للقوة العظمى المنتدبة. وتستند المؤسسات السياسية في سوريا ما بعد الحرب في تصرفها القانوني إلى مصدرين: القوة المنتدبة، والاقتراع العام (أو ما يقوم مقامه). وهذا تبعاً للتعبير نفسها والمادة 22 وإعلان الانتداب.

إن النظام الأساسي يجب أن ينجزه إذاً المنتدب بالتوافق مع السلطات المحلية، وفق ما تفرضه المادة الأولى من صك الانتداب. لكن هذه السلطات

ليست ولا يمكن أن تكون سوى المؤسسات المنبثقة من الإرادة الوطنية - المصدر الثاني للسلطة - وهي [أي المؤسسات] لا يمكن أن تكون سوى الجمعيات التمثيلية التي انتُخبت لصوغ الدستور.

إن النظام الأساسي «يأمر بالإجراءات الكفيلة بتسهيل التطور التدريجي لسوريا ولبنان كبلدين مستقلين».

هذا هو موضوع انتدابات الفئة «أ»: تحضير البلدان الخاضعة لها للاستقلال. فالدستور يكون إذاً تدرجياً. ومن واجبه، وهذا جوهرى، أن يحدد مدة الانتداب، وعلى الأقل، أن يعين الحد الأقصى للتطبيق. ويتضمن الدستور إجراءات خاصة من أجل الإضعاف المتنامي لسيطرة القوة المنتدبة حتى تندثر مع نهاية مرحلة الانتداب، وذلك من أجل تجنب الحياة الدستورية السورية انتقالاً فجائياً من الانتداب إلى الاستقلال.

لكن هذه الإجراءات التحضيرية للاستقلال يجب ألا تكون سياسية حصراً. فالتخفيف من حدة النظام الطائفي، وحتى إلغاؤه، بسبب تبعاته البائسة على الوحدة الوطنية، والذي كثيراً ما يُستحضر كعائق أمام الاستقلال، سوف يكون هدفاً لسياسة نشيطة تَرُدُّ مبادئ العمل عليها في الدستور نفسه.

لكن هذا البرنامج الذي رسمه الانتداب للأجهزة التأسيسية المستقبلية، ألا تكشف أصلاً الفقرة الأخيرة من المادة الأولى عن ثغرة فيه؟ «إن الطرف المتدب سوف يشجع الاستقلالات الذاتية المحلية بالقدر الذي تسمح به الظروف».

ثم أي استقلالات محلية هي المقصودة؟ فالدولة العثمانية لم تعترف في سوريا إلا بالاستقلال الذاتي لجبل لبنان، أما الاستقلال الذاتي للنصيريين (العلويين) الذي لم يكن شرعياً قط، فلم يعد محترماً بدءاً من عام 1856، والاستقلال الذاتي للدروز لم يكن إلا أمراً واقعاً، إذ لم تتمكن الجيوش التركية من تفويضه إلا نادراً ولمدة قصيرة

إذاً، لا يمكن أن يعني الأمر إلا استقلالات ذاتية سمح بها في الماضي

الدين والجغرافيا، لمصلحة بعض الأقليات التي تسكن بصورة شبه حصرية بعضاً من جبال سوريا. وهذا هو حال العلويين والدروز وموارنة لبنان.

لكن أليس من شأن هذه الاستقلالات الذاتية المحلية العديدة، أن تعزز أكثر النظام الطائفي، علة الانقسام الوطني والنزاعات الداخلية؟ إن القانون العام، بتعبيره عن هذا الواقع، إنما يحافظ عليه ويدافع عنه ضد هجمات الاندفاع الوطني المفيد والمرحب به في نصوص الانتداب نفسها. والإجراءات التي ينص عليها النظام الأساسي «والتي تسهل التطور التدريجي لسوريا ولبنان كبِلدين مستقلين» يتم خنقها من خلال تقوية النظام الطائفي.

لكن النص يبدو واضحاً. فـ «الاستقلالات الذاتية» سوف تُشجّع «بالقدر الذي تسمح به الظروف». وليس بالإمكان سوى الأسف لهذا التناقض البائس في النص، الذي يدعم المطالبات كافة حتى الأكثر كارثية لمستقبل البلاد.

ثم إنه يجب تحديد «الظروف» التي تسمح بتطبيق هذه الصيغة.

علينا أن نفهم أن «الظروف» تعني غياب المعوقات السياسية التي يسمح انتفاؤها بانبثاق الاستقلالات المحلية، وهذا من نافل القول. فوضع سياسي بسيط ومحدد بكونه مؤقتاً، من شأنه أن يؤخر المجرى الطبيعي للأحداث، لكنه لن يوقفها أبداً.

في الواقع، ليس بالمستطاع تشجيع الاستقلال الذاتي المحلي إلا إذا كانت الظروف الجغرافية أو السوسولوجية للبلد بكامله لا تتسم بالاضطراب، وإذا كانت المصلحة العامة لا تُمس.

وفي هذا ازدواج بين المصالح الخاصة بمنطقة أو طائفة، والمصلحة الوطنية، يجب أن تكون الغلبة للأخيرة. فإذا أصبح الاستقلال الذاتي لولاية حلب على سبيل المثال مناقضاً للمصلحة العامة، يقتضي عدم السماح به البتة. ويجب أن يكون الاستقلال الذاتي، المنضوي في العموم السوري، منحصراً عمومًا في الحدود التي تفرضها الأمم التي تقبل أن تُطبّق عندها هذه الصيغة من الحكم.

وبالنسبة إلى منظري نظام كهذا، فإن الاستقلال الذاتي لا يمكن أن يعني إلا حق المنطقة التي تتمتع به في تنظيم نفسها داخليًا وفق رغبتها، بشرط عدم المساس بوحدة العموم [الكل] الذي تشكل هذه المنطقة عنصرًا فيه، كما عدم المساس بما يعتبره المجتمع الأكبر حيويًا ولا غنى عنه من أجل وجوده وتطوره. فالقانون العام يماثل غالبًا بين تعبير الاستقلال الذاتي والسيادة الداخلية.

الاستقلال الذاتي لن يتجاوز السيادة الداخلية: فهو لن يبلغ أبدًا درجة الاستقلال، أي، في حالتنا هنا، غياب الصلات الحكومية، السورية حصراً، بالمناطق الأخرى الخاضعة للانتداب.

هذا ليس حال دولة العلويين الشديدة الصغر والتي تعيش منذ عام 1924 مفصولة تمامًا عن سوريا، وليست حال سنجق الإسكندرون الذي لا يزال مفصولًا على الرغم من تصويت مجلسه التمثيلي على قرار يؤيد الوحدة السورية في حزيران/يونيو 1926.

ويخضع الاستقلال الذاتي لشرط آخر كي يصبح شرعيًا ويتطابق مع نص وروح الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الانتداب.

يجب أن يكون محليًا، أي أن يمهد له التاريخ والجغرافيا أو مصالح المنطقة التي سوف يطبق فيها.

إن استقلالًا ذاتيًا كالذي مُنح لسنجق الإسكندرون ليس شرعيًا ولا محليًا، بل على العكس من ذلك، كل شيء فيه اصطناعي ويدينه. فالعادات والتقاليد، السهل والوديان، المصالح التجارية خصوصًا، كلها تربط بصورة وثيقة هذه المنطقة بالداخل السوري الذي من دونه تفقد مدينة الإسكندرون نفسها مبرر وجودها.

ووفقًا لهذين الشرطين فحسب - انضواء المنطقة المستقلة ذاتيًا في مجمل البلاد والضرورة الجغرافية والسوسيولوجية - يصبح الاستقلال الذاتي شرعيًا ويمكن تنظيمه من القوة المتتدبة، بحسب ما يبدو أن الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من صك الانتداب قد وافقت عليه.

هذه هي المبادئ التي يجب أن توجه صوغ النظام الأساسي السوري. لكن بانتظار وضعه في التطبيق فإن «إدارة سوريا ولبنان سوف تُقاد وفقاً لروح الانتداب القائم»، والتي يكمن جوهرها مكثفاً في المادة الأولى.

وتتضمن المواد التي تلي تطبيقات المبادئ الأساسية التي عرضناها للتو. لكن من خلال الصلاحيات المعترف بها لسلطة الانتداب، شوّهت هذه التطبيقات روح المادة الأولى من صك الانتداب، وهي بعيدة بالتالي عن الروح الإنسانية للمادة 22 من ميثاق عصبة الأمم.

ويترتب على ذلك تسلط القوة المنتدبة على سوريا بالكامل. فهي تحتفظ بسلطة غير محدودة في اتخاذ القرار والإشراف على سير بعض الخدمات العامة الحيوية، التي تؤمن لها سلطة مطلقة غير قابلة للاستئناف على عموم البلاد.

وهكذا فإن حفظ النظام في الداخل والدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات الخارجية هما من صلاحية الدولة المنتدبة. وكونها مسؤولة أمام عصبة الأمم عن كل ما يمكن أن يعكر الهدوء والنظام في البلاد، فلدينا الرغبة في معرفة ماذا يمكن أن تكون العقوبة الدولية على إخفاق القوة المنتدبة أمام انتفاضة استعصت على الاحتواء واضطرابات دائمة وخطرة.

«يستطيع المنتدب نشر قواته في البلاد بهدف الدفاع عنها» (المادة 11 الفقرة الأولى). وهكذا فإن نظام الاحتلال العسكري المطبق على سوريا يؤمن لفرنسا سلطة فاعلة ومطلقة.

ما هو العديد الأقصى لقوات الاحتلال؟ ما هي السلطة العسكرية في الظرف الطبيعي أو في حالة الاضطراب الداخلي، هل لها صلاحية ممارسة السلطة بلا إشراف؟ إنها أسئلة حساسة يحتفظ الانتداب بالصمت إزاءها، مع أن أهميتها لا تخفى على من يحفظ في ذاكرته العسف الذي مورس في أثناء الاضطرابات الأخيرة.

ليس بوسعنا إلا الأسف للحل المفتقر إلى الوضوح في المادة 11 من صك الانتداب. إن السماح لفرنسا باللجوء إلى العمليات العسكرية كافة التي

تعتبرها ضرورية، قد تم تعزيزه في الفقرة الأخيرة: «يتمتع الطرف المتدب في كل وقت بحق استخدام الموانئ والسكك الحديد ووسائل المواصلات في سوريا ولبنان من أجل مرور قواته وكافة العتاد والتموين والمحروقات». وهكذا، فعند الاقتضاء، يمكن أن تُستخدم سوريا قاعدة عمليات في الحروب التي يمكن فرنسا أن تباشرها في المشرق من أجل الدفاع عن مصالح لا علاقة لسوريا بها.

وفي كل هذا الترتيب، لا تؤخذ في الحسبان إرادة السكان ورغباتهم إلا من حيث تمويل احتلال أرضهم. «ولا شيء في الواقع يمنع سوريا ولبنان من المشاركة في نفقة قوات المتدب المتموضعة في البلاد» (الفقرة الثالثة).

وفي حال الحاجة إلى قوات إسناد، «يستطيع المتدب أن يضع موضع التطبيق النظام الأساسي وإعادة توطيد الأمن العام وتنظيم الميليشيات المحلية الضرورية للدفاع عن المناطق واستخدامها من أجل الدفاع هذا، كما من أجل حفظ النظام، ولا تُجند هذه القوى المحلية إلا من بين سكان هذه المناطق» (الفقرة الأولى).

لا يكتسي التجنيد إذاً أبداً صفة وطنية تجعله أقرب إلى روح الانتداب المفهوم كتحرير للاستقلال. لكن النص قاطع. يجري فقط تنظيم «الميليشيات المحلية» التي تساعد القوات الفرنسية في الدفاع عن البلاد وحفظ النظام في الداخل. ومن أجل المزيد من توضيح صفتها الجوهرية من كونها مُساعدة ومحلية، توضح نهاية الفقرة الأولى أن هذه القوات «لا يجري تجنيدها إلا من بين سكان هذه المناطق».

يبقى أن هذا الإجراء لا يصلح إلا «إلى حين وضع النظام الأساسي موضع التنفيذ، وإعادة توطيد الأمن العام» (الفقرة الثانية).

لكن ما يرشح عن هذا النص هو أن النظام الأساسي يجب أن يضمن تشكيل جيش وطني يحل محل الميليشيات المحلية وقوات الاحتلال عندما تسمح «إعادة توطيد الأمن العام» بذلك.

وهكذا فإن الشرط الأخير يحفظ للقوة المنتدبة، وحتى بعد زمن طويل من انسحاب قواتها، حق التدخل في أي وقت عندما يتعرض الأمن الداخلي للتهديد. والنتيجة المنطقية أنه في حال اعتداء أي قوة أجنبية على استقلال البلاد الواقعة تحت الانتداب أو سلامتها، يكون على فرنسا الدفاع عنها.

هناك إذاً حقٌّ لفرنسا في التدخل الدائم. وبذريعة إعادة توطيد الأمن العام، فإن القوة المنتدبة تحتفظ، وفي كل ظرف، بقدرة ممارسة الضغط على سوريا وإلزامها بسياسة تتوافق مع وجهات نظرها.

لكن، ألا يشكل حق التدخل هذا العلامة المميزة للحماية؟

إن الفقرة الثانية تميل إلى تبرير مخاوفنا. «فما يُسمّى الميليشيات (المحلية) ترتبط بالسلطات المحلية مع مراعاة استمرار سلطة المنتدب وإشرافه على هذه القوات التي لا يمكن استخدامها لغايات غير تلك المنصوص عليها أعلاه، إلا إذا سمح المنتدب بذلك». وماذا يعني ذلك غير أن للمنتدب سلطة استخدام الميليشيات السورية لغايات أخرى غير الدفاع عن الأرض الخاضعة للانتداب والحفاظ على النظام في الداخل؟ ثم أليست هذه سلطة لطالما مارسها الدولة الحامية من خلال حشد الجنود من الدولة المحمية لاستخدامهم خارجاً؟

وهناك سمة أخرى للحماية، وهي رقابة الدولة الحامية على العلاقات الخارجية للدولة المحمية. ووفقاً لهذا الشرط، قد تكون الحماية موضع اعتراف من الدول الأخرى.

تكفي هذه الرقابة كي تكون هناك حماية، وعلى العموم، فإن الدولة المحمية تحافظ على شخصيتها الدولية مع مفعول أساسي، وهو حق التفويض ولو بصورة سلبية.

من وجهة النظر هذه، فإن الانتداب أكثر صرامة من نظام الحماية، لأن «العلاقات الخارجية لسوريا ولبنان، وكذلك منح براءات الاعتماد لقناصل الدول الأجنبية يبقى صلاحية حصرية للمنتدب...» (المادة الثالثة). ويصعب بعد ذلك التأكيد إن كانت الدول الخاضعة للانتداب «أ»، تحوز شخصية دولية.

بالنسبة إلى الأمم الأخرى، تُعد سوريا أكثر من محمية، وهي لا يمكن إلا أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية. فلا يُعترف لها بأي حق تفويضي، ولا تستطيع الدول الأجنبية أن تعين فيها سوى قناصل. ومن أجل إزالة أي بقية من وهم لدى الذين كانوا يعتقدون أن الاستقلال السوري لا يصطدم، بسبب الانتداب، إلا ببعض العوائق المؤقتة التي تحجب الشخصية الدولية لسوريا - هذا إذا كانت قد أُقرَّ بها - فإن المادة الثالثة تضيف: «إن رعايا سوريا ولبنان بوصفهم موجودين خارج حدود هذه المناطق، يخضعون للحماية الدبلوماسية والقنصلية للدولة المنتدبة».

تبعاً لذلك، فإن المنتدب هو من يعقد الاتفاقات السياسية والتجارية والجزائية... إلخ مع البلدان الأجنبية التي تنضم إلى الاتحادات الدولية (المواد 7، 12، 13). لكن الحكومة المحلية «وعملاً بمشورة المنتدب تستطيع... وبحكم الجوار، أن تقيم ترتيبات جمركية خاصة مع البلدان المحاذية»⁽¹¹⁾. لكن المنتدب يحتفظ في الواقع، في هذا المجال كما في المجالات الأخرى، بسلطة مطلقة دوماً، لأنه «يستطيع إقامة، أو جعل الحكومات المحلية تقيم، كل الضرائب أو الترتيبات الجمركية التي يراها ضرورية» (المادة 11، الفقرة الثانية).

ومن أجل أن يبقى في قبضته، على وجه أفضل، مصائر هذا البلد، فإن «المنتدب يستطيع اتخاذ، أو يجعل [الحكومات المحلية] تتخذ الإجراءات الكفيلة بتطوير الموارد الطبيعية للمناطق والحفاظ على مصالح السكان المحليين» (المادة 11، الفقرة الثالثة). وهذا تكريس للسلطة القانونية المطلقة للقوة المنتدبة.

ليس هناك الحق من دون التزامات. ففي مقابل هذه السيطرة العسكرية والسياسية، ما هي موجبات فرنسا؟

(11) لكن هذه الصلاحية لم تمارسها قط الحكومات السورية عند توقيع الاتفاقات الجمركية العديدة مع دول الجوار، منذ السنوات السبع من عمر الانتداب.

كما أشرنا سابقاً، كان المنتدب معنياً ببلورة دستور ليبرالي وديمقراطي يحضر سوريا للاستقلال. ولكن بانتظار وضعه موضع التنفيذ، فإن إدارة البلاد يجب أن تسير انسجاماً مع هذه الروح. لقد تفحصنا السمات الأساسية المتضمنة في مواد الانتداب المختلفة، محاولين إبراز الموقع المهيمن الذي يحتفظ به المنتدب لنفسه.

ولا يمس الانتداب أخيراً إلا في المادة 8 المعضلة الأساسية في سوريا، وهي النظام الطائفي. فمن بين أمور أخرى، «يضمن الانتداب لكل شخص حرية المعتقد كاملة وكذلك ممارسة كافة أشكال العبادة التي تتماشى مع النظام العام والعادات الحميدة. لن تكون هناك أي تفرقة في التعامل مع السكان في سوريا ولبنان بفعل اختلافات الدين واللغة».

لم يكن بالإمكان التأكيد بحزم أكبر على مبدأ بهذه القدسية وجوهري في تقدم الأمم وسلامها، ولم يكن بالإمكان أيضاً تسجيل إدانة أقوى من هذه للمظالم القديمة.

لكن، وفوراً بعد ذلك، يصدر تدبير تعسُّ عن عدم المس بالبنية الطائفية والدينية لسوريا. وإذا كان النظام الاجتماعي الذي لا تزال سوريا تحيا في ظله مفيداً، بل ضرورياً في ماضي ليس ببعيد من الطغيان وفقدان العدالة، فإنه أصبح اليوم عائقاً جوهرياً ودائماً أمام تحقيق المجتمع الوطني وتطويره. ففي عصر تبنت المجتمعات الشكل الوطني كي تتحرر وتحيا، من غير المقبول أن تتحمل سوريا، وبحجة احترام المعتقدات والعبادات، نظاماً للحياة الاجتماعية يقسم السوريين حيال قضايا حيوية لمستقبلهم واستقلالهم.

إنه لزامٌ على المنتدب إذاً أن يحترم هذا النظام القديم والمدمر. «لن يلحق أي مساس بحق الطوائف في المحافظة على مدارسها بهدف تعليم وتربية أبنائها بلغتهم الخاصة بشرط الالتزام بالتعليمات العامة التي تملئها الإدارة بشأن التعليم العام» (المادة 8، الفقرة الخامسة). «يتمتع المنتدب عن كل تدخل في إدارة المجالس المليّة أو في إدارة الجماعات الدينية ومجالس الأديان المختلفة التي تُحفظ حصانتها على نحو جلي» (المادة 9). ويذهب إلحاح المشرع

الدولي إلى أبعد من ذلك، إذ يأمر المنتدب بعدم المساس بتأناً بالوضع الخاص للطوائف عند الإصلاح القضائي المزمع إجراؤه لاحقاً (المادة 6).

من الصعب أن يكون الأمر أكثر محافظةً من ذلك. لقد كان مأمولاً أن يسمح الانتداب للمنتدب قيادة سوريا لتبني نظام مختلف، يستند إلى الوحدة المعنوية والقانونية تمهيداً للوحدة الوطنية، ويوافق أكثر النظام الذي تعيش في كنفه أمم الغرب، والتي على صورتها تأمل في قبولية سوريا. صحيح أن المحاولة كانت صعبة بالنسبة إلى الأمة المنتدبة التي ستفسر أصغر أعمالها في هذا المجال على أنها مساس بامتيازات الطوائف وتقاليدها.

لقد كان ممكناً الاحتفاظ بهذا الإصلاح الجوهري والذي لا غنى عنه للسوريين أنفسهم، لأنه وبسبب الحساسيات المؤلمة والدقيقة التي يمكن أن تسببها هذه المسألة، فإن السوريين وحدهم يجرؤون على حلها.

ليس هناك من تكليف - أو خطوة - دائمين. الانتداب يجب أن يشهد نهاية. لكن لا المادة 22 ولا نصوص الانتداب على سوريا وفلسطين والعراق قد فرضت تاريخاً تنهي عنده وظائف القوة المنتدبة. بريطانيا العظمى حددت بنفسها تاريخ انتهاء احتلالها للعراق، وحتى انتدابها لهذا البلد، وتم ذلك عبر اتفاقات ثنائية أنجزتها مع الشعب نفسه الخاضع للانتداب. أما فرنسا فلم ترَ واجباً عليها أن تبني هذا المثال تجاه السوريين، مع أنهم أكثر تطوراً من جيرانهم في العراق. فلا نعث في تصريحات رجال الدولة، ولا في القرارات الأساسية للمفوضين السامين العديدين، تلميحا إلى تاريخ كهذا.

وهكذا فإن الوعد بالاستقلال المتضمن بوضوح في المادة 22 يبقى خُلياً طالما لم يحمل تاريخاً لتنفيذه.

ومن باب التهور في السياسة، الاعتقاد بالنية الطيبة للدول. الدولة كائن مجرد، ترتبط سمعتها بالرجال الذين يقودونها. أما التأكيدات ووعود السياسيين فليست لها دائماً الدرجة نفسها من الصدق والموثوقية.

وإذا درسنا صك الانتداب عن قرب، قد ندرك أن إغفال التعبير الحرفي

[عن نهاية الانتداب]، يعني نية صناع انتداب عصبة الأمم بأن تُترك مدة وظائف المنتدب للأخير. ويبدو أن المسألة مسألة حسن نية يتفاهم المنتدب بشأنها مباشرة مع الشعب الخاضع للانتداب كما فعلت بريطانيا العظمى مع العراق.

تقدم المادة 15 المتصلة بنهاية الانتداب سندًا ملفتًا، إليكم حرفيته: «عند دخول النظام الأساسي حيز التنفيذ وفقًا للمادة الأولى، فإن المنتدب سوف يتفاهم مع الحكومات المحلية بشأن تسديد الأخيرة كافة النفقات التي تكبدها المنتدب من أجل تنظيم الإدارة وتنمية الموارد المحلية وتنفيذ الأشغال العامة التي لها صفة الديمومة وسوف تبقى فائدتها مكسبًا في البلاد. ويُبلغ مجلس عصبة الأمم بهذا التفاهم» (المادة 15)، الذي يضمن تنفيذه (المادة 19).

لا تُفهم جردة حساب مؤسسة إلا عند نهايتها. لماذا لم يقيم المنتدب سريعًا بتصفية الحسابات إذا كانت سلطته قبل النظام الأساسي وبعده تقضي بالتحكم بمجريات الحياة السورية؟ إننا نميل إلى الاعتقاد بوجود حل يقوم على الاستمرارية بين اللحظة التي تفصل تنظيم الانتداب عن وضع النظام الأساسي موضع التطبيق. فهذا النظام يفتح عصر الاستقلال السوري، لو لم يكن، مع الأسف، مستدركا بصورة أخرى في مواد أخرى، المادة الأولى خصوصًا، وهي جوهرية في إطارها: «هذا النظام الأساسي... يملئ الإجراءات الكفيلة بتسهيل التطوير التدريجي لسوريا ولبنان كدولتين مستقلتين» (الفقرة الثانية). وهكذا، لا يمنح النظام الأساسي الاستقلال حكمًا، بل يمهد لقدمه بإجراءات مناسبة.

لكن إذا كان الوضع الجديد غير الاستقلال، فبالأكيد أنه لم يعد الانتداب، على الأقل بمعنى الوصاية. المادة 15 واضحة؛ فالمرحلة التي تسبق النظام [الأساسي] هي مرحلة تطبيق الانتداب، أي إعادة التنظيم والإصلاحات. ألم يقيم الانتداب لهذا السبب؟ لكن إعلان النظام الأساسي يفترض بالضرورة أن مرحلة الإصلاحات قد أُقفلت، وأن تطور سوريا السياسي يدخل مرحلة جديدة، حيث علاقاتها مع القوة المنتدبة سابقًا تُسوَّى بطريقة أخرى وباتجاه أكثر ليبرالية. أليس هذا التطور ما يبدو أن الانتداب البريطاني قد اتبعه في العراق؟

سوف تتميز مرحلة النظام الأساسي بروح جديدة، أكثر مطابقة هذه المرة مع الروح الأصلية للانتداب المتضمنة في المادة 22 وتم تجاهلها في إعلان 23 أيلول/سبتمبر. إن الإجراءات التدريجية باتجاه الاستقلال والتي سوف يتضمنها النظام [الأساسي] ليس بإمكانها أن تنطوي على فعالية ما إلا إذا تراجعت قبضة المنتدب على الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد وتخلّى عن قسوته السابقة.

لقد فهم الانتداب حتى الآن بوصفه حماية أكثر من كونه مهمة عون ومساعدة، أو حتى وصاية. ألا يحمل الانتداب في الواقع سمات الحماية كافة كما هي مطبقة في تونس وفي المغرب؟ إن السمتين الرئيسيتين للحماية، أي الاحتلال العسكري والإمساك بالعلاقات مع الأمم الأجنبية موجودتان، في الواقع، في أحكام إعلان الانتداب. كما أن التطبيق لم يفعل سوى تقوية هذه الروح، وهو انتزع من سوريا مَلَمَحَها الوطني والجغرافي من خلال تفكيك البلاد إلى دول مستقلة الواحدة عن الأخرى، وتتبع كلها تبعية شديدة للسلطة الفرنسية.

يبقى تمنى أن يتضمن النظام الأساسي أحكامًا جديدة، بفهم مختلف تحافظ على الكرامة الوطنية وتعترف بالشخصية الدولية للأمة السورية.

نظريًا، الانتداب ليس الحماية. هناك فارق في المبدأ - ولكن قانوني مجرد - يفصل بين هاتين المؤسستين. بينما الحماية لا تخلق صلات قانونية سوى بين الدولة الحامية والدولة المحمية، فإن الانتداب بالمبدأ ومن حيث سير العمل، يولّد لمصلحة عموم الأمم الأخرى حقوقًا والتزامات على المنتدب أن يحترمها. وذلك لأن البلد الخاضع للانتداب يتبع قانونيًا خصوصًا لعصبة الأمم. فالعصبة عند إيلاء أمره إلى المنتدب، عليها أن تحفظ الحقوق النابعة من صفتها كمانحة للانتداب، وخصوصًا حق الإشراف على إدارة المنتدب، وربما أيضًا الحق في نقض انتدابه عندما لا ينفذه بنزاهة. وقد وضع صك الانتداب هذه الفكرة في العديد من تدابير.

أيضًا «على المنتدب أن يرفع إلى مجلس عصبة الأمم تقريرًا سنويًا، بموجب حقه في النظر بالإجراءات المتخذة خلال العام من أجل تطبيق هذا

الانتداب» (المادة 17). في الواقع، ومن أجل التماثل مع المادة 22 من ميثاق العصبة، فإن تقارير القوة المنتدبة توجّه إلى اللجنة الدائمة للانتدابات التي تقدم لصاحب التقرير الملاحظات التي تبدو لها ضرورية.

وهكذا يضع الانتداب سوريا ولبنان تحت إدارة عصبة الأمم، وصلاحيّة السلطة المنتدبة لا يمكنها أبداً أن تتجاوز الحدود المرسومة لها في النقاط العشرين للإعلان. «إن موافقة مجلس عصبة الأمم تصبح ضرورية عند كل تغيير يطرأ على بنود الانتداب الراهن».

تمارس عصبة الأمم سلطتها حتى بعد نهاية الانتداب: «مع نهاية الانتداب يعود إلى مجلس عصبة الأمم أن يستخدم كامل نفوذه كي تحترم حكومتا سوريا ولبنان التزاماتهما المالية ومن ضمنها مخصصات التقاعد التي كانت تؤمنها بصورة منتظمة إدارة سوريا ولبنان إبان فترة الانتداب» (المادة 19). إن النص يقضي بأن الأمر يعني استخدام النفوذ فقط، ولكن ألا يعني ذلك نفوذاً مدعوماً إذا اقتضى الأمر، من خلال العقوبات الواردة في المواد 16 وما يليها من ميثاق عصبة الأمم؟

وهناك أيضاً هذه السمة الدولية الشديدة الوضوح للانتداب كما بيّناها للتو، والتي وضعت لمصلحة القوى الأخرى التزامات دولية سبق لعصبة الأمم أن استدركتها من أجل أعضائها.

من حيث المبدأ، كل الدول المنضوية في عصبة الأمم، ومن ضمنها الدول المنتدبة، تتمتع بالمساواة في التعامل في عدد من القضايا ذات الشأن الاقتصادي أو الأخلاقي أو الفكري⁽¹²⁾.

في الشأن الاقتصادي، كُرس المبدأ الأميركي المتمثل في الباب المفتوح.

(12) لقد تم توسيع هذه الميزة لتشمل الولايات المتحدة الأميركية بموجب اتفاق فرنسي - أميركي جرى التوقيع عليه في باريس في 13 تموز/ يوليو 1924. ثم استفادت ألمانيا من هذه الميزة بعد قبولها عضواً في عصبة الأمم في أيلول/ سبتمبر 1926، وتركيا بعد اتفاقات بخاصّة جمركية عقدتها مع الدولة المنتدبة.

«يعود إلى المنتدب أن يتصرف بطريقة لا تتخذ فيها إجراءات في سوريا ولبنان تضع رعايا وشركات وجمعيات دولة عضو في عصبة الأمم في موقع الدونية، سواء أعلق الأمر برعايا المنتدب وضمناها شركاته وجمعياته، أم برعايا أي دولة أجنبية أخرى، أكان ذلك على المستويين الضريبي والتجاري أم مستوى إقامة الصناعات وممارسة مهنة الملاحة والتعامل مع العاملين في البحر والأجواء. كما أنه لن يفرض في سوريا ولبنان أي إجراء تفاضلي بين البضائع التي يعود منشؤها أو يكون مآلها إلى واحدة من هذه الدول؛ وسوف تؤمّن في ظروف عادلة حرية حركة الترانزيت في البلدين المعنيين. كما أن الامتيازات الممنوحة لتطوير المصادر الطبيعية سوف تُمنح بلا تمييز بين الجنسيات لرعايا كافة البلدان الأعضاء في عصبة الأمم، شرط المحافظة الكاملة على سلطة الحكومة المحلية. ولن تُمنح امتيازات ذات صفة احتكارية عامة. ولا تحجب هذه المادة حق الطرف المنتدب في تأسيس احتكارات ذات صفة ضريبية بحت... أو تطوير موارد طبيعية، مباشرة من خلال الدولة أو عبر مؤسسة خاضعة لإشرافها، شرط ألا يؤدي ذلك على نحو مباشر أو غير مباشر إلى أي احتكار للموارد الطبيعية لمصلحة المنتدب أو أحد رعاياه، ولا أي مكسب تفاضلي لا يتماشى مع المساواة الاقتصادية، أكانت تجارية أم صناعية تكفلت بحمايتها أعلاه» (المادة 11، الفقرتان الأولى والرابعة).

كما أن المادة 14 التي تلزم المنتدب بإعلان قانون بشأن الآثار يمنح من خلاله المساواة في التعامل لأعضاء عصبة الأمم بلا تمييز، قد صيغ بالروحانية ذاتها.

حتى على صعيد التبشير الديني، ففرنسا معنية بالالتزامات نفسها... «إن الإشراف الذي يمارسه المنتدب على البعثات الدينية يقتصر على الحفاظ على النظام العام وعلى حسن الإدارة... ولن يكون أعضاء هذه البعثات عرضة لأي إجراء تقييدي بسبب جنسيتهم، ما دام نشاطهم لا يخرج عن النطاق الديني» (المادة 10، الفقرتان الأولى والثانية).

ومن غير الممكن أن يكون الأمر أكثر جزماً وأكثر صرامة تجاه الدولة

المنتدبة. وإذا كان الانتداب عبثاً، فيمكن التساؤل بشأن تعويضاته المادية... لأن في عصرنا، وخلف أي مسألة سياسية غالباً ما يختبئ المطمع الاقتصادي.

تظهر القراءة البسيطة للنصوص، وبصورة ساطعة، الانقلاب الذي حصل في الذهنيات بين عامي 1919 و1923. فالنشوة - وهذه مناسبة لقول ذلك - التي انزلق فيها قادة الدول الحليفة تحت الاندفاع الهائلة لتحويل أهداف الحرب إلى مثل، أثارت انتعاشاً عظيماً للصيغ الإنسانية بشأن الحق المكتوم للشعوب المستعبدة من الإمبراطوريات المعادية. لكن وبمجرد أن صمت نفير الحرب، وكما العادة، عادت روح النصر القديمة إلى الظهور، وتعاظم تأثيرها وأحاطت الصيغ الويلسونية بدرع من الأطماع شوّه روحها وأفضل نهائياً إمكان نجاحها.

عام 1919 هو عام المادة 22 من الميثاق، وعام 1923 هو عام إعلان الانتداب. إنهما حقبتان وذهنيتان وسياستان.

فالانتداب في المادة 22 هو عمل عون ومساعدة دوليين، يُمنح لشعوب أُفقدت عادة الحياة الحرة. أما انتداب عام 1923 فهو وصاية تسمح بالسيطرة الكاملة على البلاد من الدولة المنتدبة، ومن دون أن تعطي للشعب الخاضع للوصاية أي ضمانة للاستقلال وللإدارة السليمة.

الأول يسمح بتعاون إنساني؛ الثاني، في تطبيقه، يفضي بالضرورة إلى نظام حماية مموّه.

بحجة توضيح المغزى والعبارات، قوّض إعلان الانتداب عمل عام 1919. إنه قبر المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم.

لكن، كما هو، يشكل انتداب 29 أيلول/سبتمبر 1923 قاعدة القانون العام السوري. إنه ينطوي على نحو جيد على سمات الدستور الدولي. إنه دستور: كونه يحدد المبادئ التي يجب أن تحكم إدارة المنتدب وخطة النظام الأساسي التي تُرسم وفقها، ولأمد طويل، الخطوط العامة للتنظيم السياسي والدستوري لسوريا.

لكنه دستوراً، من حيث إن مصدره وعمله هما جزءاً من الحياة الدولية لأن الانتداب، من حيث المبدأ، أنشئ بقرار من عصبة الأمم، وهي التي تشرف - ولو من بعيد - على تنفيذه.

ثالثاً

التفسير الفرنسي الرسمي للانتداب

لقد احتاج الأمر إلى انتفاضة عام 1925 لإلزام القوة المنتدبة أن توضح، بعد كمّ متعاضم من التصريحات المختلفة والمتناقضة لرجال الدولة فيها، وجهة نظرها الرسمية في ما يخص ممارستها للانتداب، وبصورة غير مباشرة النظرية التي، وفق رؤيتها، تحدد طبيعة هذه الصيغة وقواعدها القانونية.

ففي الدورة الثامنة للجنة الدائمة للانتدابات والتي انعقدت في روما في شباط/فبراير - آذار/مارس 1926، تلا الممثل الفرنسي المعتمد تصريحاً طويلاً، نورد هنا بعض فقراته الرئيسة:

«... إن الفكرة التي حكمت كل ممارسة الانتداب، أو على الأقل كل جهود التنظيم هي الآتية: الانتداب نظام مؤقت يستهدف السماح للسكان الذين لم يبلغوا بعد الرشد السياسي، أن يتعلموا ليصلوا ذات يوم إلى حكم أنفسهم بالكامل. وهذا يفترض أن تخلق القوة المنتدبة بالتدريج في بلدان الانتداب منظمات محلية بحيث تستطيع، عندما تكتمل، أن تؤمن بالكامل حكم البلاد، وإذا عملت كما يجب، فلن يعود لتدخل الانتداب من مكان. يترتب على ذلك عدم جواز تدخل أجهزة المنتدب في عمل الحكومات المحلية.

ووفقاً لهذا التصور، فإن على بلدان كسوريا ولبنان، وهما ليس لهما حكومة واحدة بل حكومات عديدة، أن تتوفر على تنظيم محلي، ليس من أجل حكم الدول المختلفة وحسب، بل أيضاً من أجل تأمين العلاقات في ما بين هذه الدول⁽¹³⁾.

(13) فلنلاحظ عند هذا الحد، وبلا تعليق، الحل غير الواضح الذي تقترحه الدولة المنتدبة، على قاعدة فدرالية أو كونفدرالية، كمخرج لمسألة الوحدة السورية.

وكون السكان الخاضعين للانتداب قد باتت لديهم حكومات تمتلك أجهزة تمكنهم من الاكتفاء الذاتي، فإنه يجب من ناحية أخرى على الدولة المنتدبة أن تكون في وضع يمكنها ليس من إبداء المشورة فحسب، بل أيضًا من تصحيح عمل الحكومات المحلية وحتى الحلول محلها. وأقول الحلول محلها، لأن هناك حالات تجبرنا غالبًا في هذه البلدان على أن نواجه عدم إنجاز الحكومات وظائفها الجوهرية ضمن المهلة المعقولة.

بالتالي ففي نظام الانتدابات، هناك ضرورة لجسم محلي كامل، لكن إلى جانبه هناك ضرورة لجهاز وصاية يتمتع بالسلطة المطلوبة لتأمين الحكم الجيد والتقدم في البلاد.

وانطلاقًا من هذا التصور، لا يمكن اعتبار الانتداب قد أدى وظيفته النهائية إلا عندما ينجز النظام الأساسي ويعلنه، وهذا النظام يجب أن يشمل الحكومات المحلية وتطورها الكامل، ويحدد في الوقت ذاته السلطات التي تحتفظ بها السلطة المنتدبة طوال الفترة التي يُعتبر فيها الإبقاء على الوصاية ضروريًا في البلاد الخاضعة لنظام الانتداب»⁽¹⁴⁾.

لقد كان التصور الرسمي للحكومة الفرنسية واضحًا في تأييده النظرية الأقل ليبرالية من بين ما عُرض حتى اليوم، ونقصد الانتداب - الوصاية - والكلمة وردت في الإعلان - الذي وُصف بأنه نظام «مؤقت» مُعدّ كي يتيح للسكان «القاصرين سياسيًا» بأن يشاؤوا ذات يوم تقرير مصيرهم بأنفسهم.

من هنا تتداعى النتائج المنطقية التي لم تتوسع في ذكرها الوثيقة الفرنسية، بل دأبت على فعل عكسها تمامًا.

ومن يقول وصاية يقول تمثيل الوصي للخاضع للوصاية وتبعية الأخير له. فحتى بلوغ سن الرشد القانوني، تبقى شخصية الخاضع للوصاية حية ومندمجة، إذا جاز التعبير، بشخصية الوصي. وهكذا يدور البلد الخاضع للانتداب في فلك المنتدب، وتكون الأعمال التي يؤديها الوصي مذ ذاك لمصلحة الخاضع

(14) محضر الدورة الثامنة للجنة الدائمة للانتدابات، ص 45.

للوصاية مجازة، وذلك ضمن حدود القواعد التي يرسمها إعلان الانتداب. المنتدب يوجه حياة البلد الخاضع للانتداب، بما يشبه الإشراف والضبط اللذين يمارسهما الوصي على القاصر الخاضع للوصاية.

بالتالي، إذا طبقنا منطق فكرة الوصاية بحذافيره، يكون علينا عندئذ أن نقبل أن تدار الحياة السياسية السورية مباشرة، في الداخل والخارج، من القوة المنتدبة نفسها، كما يدير الوصي شخصيًا شؤون القاصر الخاضع لوصايته. يتمتع الخاضع للوصاية بشخصيته وبال حقوق المترتبة عليه؛ لكنه لا يمارسها. وهذا هو حال البلد الخاضع للانتداب. بكلام آخر، إن النظام السياسي الذي اعتمد لسوريا سوف يكون نظام الإدارة المباشرة.

إنها التبعات القانونية للوصاية في القانون الخاص؛ وإذا سحبناها على قانون الناس، وباستثناء بعض التخصيصات المعاكسة والتقييدية دائمًا، فإن العقلانية تُلزم بأن تحفظ له سماته الطبيعية المعترف بها تقليديًا بالنسبة إلى هذا الشكل من الحياة القانونية.

لكن الإعلان الرسمي الفرنسي يتبع سيرًا مختلفًا. فبعد أن أكد نظرية الانتداب - الوصاية، ها هو يدور حول نفسه ويقبل عبر ممارسة هذا المفهوم نتائج وأشكال تنظيم غريبة عنه بصورة كاملة.

إن دور القوة المنتدبة يتمثل في إنشاء أجهزة حكومية محلية في سوريا، تسعى لأن تتكامل تدريجيًا حتى «تستطيع، بالكامل، تأمين حكم البلاد». والمنتدب، إلى جانب هذه الأجهزة، يتمتع بـ «حق تدخل»، دائم على ما يبدو، يبدأ في حالة عجز الحكومات المحلية أو خطئها، وذلك لـ «تقويم» أعمالها و«حتى الحلول محلها» في حال الإخفاق الذي يسببه الجمود أو الإرادة السلبية أو العجز.

لا «تدخل لأجهزة الانتداب من داخل الحكومات المحلية»، بل هناك تعايش لسلطتين ولفئتين من الأجهزة: من جهة «منظومة محلية كاملة»، ومن جهة أخرى «جهاز وصاية» يبقى في حال ترقب للحظة التي يصبح فيها معنيًا، بفعل مسؤولية الانتداب والتزاماته، أن يلعب دوره كمراقب ومصحح.

لكن نظامًا كهذا يحمل في القانون الخاص اسمًا غير الوصاية. إن سمات التنظيم المعروضة تقترب على نحو مزيد من القوامة على قاصر. والانتداب المنظم على شكل القوامة، يمارس عادة وعلى غرار الوصي إشرافًا صارمًا وملزمًا. وعندما تتجاوز الحكومات المحلية الحدود المرسومة لها بفعل القانون أو رغبات المنتدب، فهو يتدخل للتصحيح أو ليحل محل نصف العاجز المتمثل في نظام البلد الخاضع للانتداب⁽¹⁵⁾.

في الواقع، منذ بداية الانتداب - وحتى في بعض المناطق (على سبيل المثال عند العلويين) إلى اليوم - كان النظام الفرنسي في سوريا نظام الإدارة المباشرة كما سوف نرى في الصفحات التالية. شيئًا فشيئًا، حررت التجربة الأجهزة المحلية واستطاعت منحها، في ما يخص القضايا الداخلية وحسب مع أن بعضها لا يزال خارج صلاحيتها⁽¹⁶⁾، هامشًا من الحركة تنزع عن هذا النظام سمته البدائية وتقربه مما يطرحه البرنامج السياسي، الذي تلمح إليه الحكومة الفرنسية بلا موارد. إنها «عقيدة الانتداب التي تبلورت خلال عامي 1921 و1922، وبنهاية عام 1922 بتنا تصور بوضوح كافٍ ما علينا فعله...»⁽¹⁷⁾.

(15) إن معظم الكتاب يميلون إلى هذا التفسير، وعلى وجه خاص فوشيل: Fauchille, *Traité*, p. 825,

ويك: P. Pic, «Le Régime du mandat d'après le traité de Versailles», *Revue de Droit international* public (1923), p. 342... إلخ.

وهذا هو أيضًا رأي معظم أعضاء لجنة الانتدابات (محضر جلسة تشرين الأول/أكتوبر 1925، ملحق رقم 2).

(16) إن الشؤون الخارجية وبعض المؤسسات والخدمات التي تمثل «مصالح مشتركة» للبلدان الخاضعة للانتداب، تديرها بصورة حصرية القوة المنتدبة: وهذا إذاً نظام وصاية يطبق عليها.

(17) السيد روبر دو كي (Robert de Caix) أمام لجنة الانتدابات، محضر جلسة 30 تشرين الأول/أكتوبر 1924، ص 26. في الواقع، هذه العقيدة التي يؤكد الممثل الفرنسي استمراريتها المنطقية وغير المنقوصة، ليست سوى ثمرة أحداث عام 1925. يقدمها المنتدب كما لو كان يجب أن تلي الطموحات السورية، لكن الوطنيين السوريين يعتبرونها عرضًا هزيلًا لا يرقى إلى مستوى نضالهم وآلامهم، وهم يرفضونها باشمئزاز مشروع.

قبل عام 1925، وربما اليوم أيضًا، لم تكن السياسة الفرنسية في سوريا ثابتة ولا عقلانية ولا جامدة؛ والتغيير السنوي للمفوضين السامين يرمز إلى عدم تماسكها.

وثمة نقطة ثانية من هذا الإعلان تستحق أن يُسلط الضوء عليها.

«... الانتداب، كما يرد في النص، لا نعتبره قد وصل إلى وظيفته النهائية إلا عندما يكون النظام الأساسي قد أُنجز وأعلن...».

فلتقارن هذا النص مع الفقرة الثانية من المادة الأولى من الانتداب: «سوف يُعدّ هذا النظام الأساسي بالاتفاق مع السلطات المحلية... وبانتظار وضع النظام الأساسي موضع التنفيذ، تدار شؤون سوريا ولبنان وفقاً لروحية الانتداب الراهن».

ليس هذا سوى انقطاع يميز هاتين المرحلتين: تلك التي تسبق وضع الأنظمة موضع التنفيذ، والتي في خلالها «تُدار شؤون البلاد وفقاً لروحية الانتداب الراهن»؛ وتلك التي تلي النظام الأساسي، وهي وفق النص توّشر إلى مرحلة جديدة ليست الانتداب، كما حددها إعلان 29 أيلول/ سبتمبر 1923.

وإلا فما معنى هذه الكلمات: «بانتظار وضع النظام الأساسي موضع التنفيذ»، التي تحكم باقي العبارة التي تحدد صلاحيات المنتدب خلال المرحلة التحضيرية؟

لا مجال للانخداع، فالنص أراد إقامة حل على قاعدة الاستمرارية الشديدة الوضوح بين المرحلتين. إن النظام الأساسي يلغي نهائياً وبلا تردد الانتداب⁽¹⁸⁾.

لمصلحة هذه النظرية يمكن أن نحتج بمثل جدير بالملاحظة، إنه مثل بريطانيا في العراق. فحكومة لندن أكدت دوماً ومنذ إعلان النظام الأساسي العراقي - الذي يتضمن دستوراً وطنياً وحلفاً مع بريطانيا العظمى يحدد العلاقات المتبادلة بين الدولتين - أن الانتداب قد شهد نهايته، وأن النظام الجديد، رغم تضمينه حق التدخل لمصلحة إنكلترا، فهو أمرٌ آخر غير الانتداب.

(18) هذا لا يعني القول بأن كل حق إشرافي للمنتدب السابق يجب أن يلغى. إن الفقرة الثانية التي سبق ذكرها تقضي في الواقع بأن النظام الأساسي «يملي الإجراءات الكفيلة بتسهيل التطور التدريجي لسوريا ولبنان كدولتين مستقلتين. وهذا يعني أن استقلال البلدين منقوص بإمكان التدخل الفرنسي الذي يجب فقط أن يكون معللاً بصورة واضحة.

نلاحظ بأسف، أنه على الرغم من النصوص والمثل الأنف، فإن فرنسا أكدت وجهة نظر تطيل إلى ما لا نهاية أجل الانتداب. فهي ترى أن الفارق الوحيد بين مرحلتي الاحتلال يتمثل في الصفة المؤقتة للتنظيم ما قبل الدستوري، وهي مرحلة تجريب وتلمُّس، تسمح لتجربة الانتداب بالخرق والتمكن شيئاً فشيئاً، لتوائم في النهاية شكلاً ثابتاً من النظام [الأساسي]، وتدخل حين وضعه موضع التنفيذ ضمن «سريان مفعوله النهائي»⁽¹⁹⁾.

وإذا نظرنا من كثب، ومن زاوية القانون، فإن الفارق بين المنهجين الإنكليزي والفرنسي يتقلص إلى فارق في الشكل. فبريطانيا العظمى تواصل تأكيد حضورها في العراق من دون أن تسميه انتداباً، مستخدمة تسمية الاتفاق الثنائي. أما فرنسا، فصبر على تسمية الانتداب وتتردد أمام إبرام اتفاق مع الدولة الخاضعة للوصاية.

بين الأسلوبين، وإذا كان القانون لا يصطدم إلا بتغير في الشكل، فإن النتائج هائلة من وجهة النظر السياسية. ففي مجال الأمور غير المحسوسة وغير المتوقعة التي تغذي التيارات الكامنة للسياسة التي نعتقد أنها هي بجوهرها غير ثابتة وصعبة التوقع، فإن النهج البريطاني المرن والمطاط يراعي الحساسيات ويعلي من شأن الشعوب تحت الوصاية، والمشاعر المتقدمة على وجه خاص في الشرق.

في حين أن النهج الفرنسي المتعالي والقاطع يفضل التصريح أنه من خلال النص على وجود «حكومات محلية مكتملة التطور»⁽²⁰⁾، فإن النظام الأساسي سوف يحدد سلطات الطرف المنتدب، من دون أن يترك للسوريين أي استيهام ساذج بأنهم أسياد أو مبدعو هذه الصلات غير المحددة التي يُرغمون على إقامتها مع فرنسا.

(19) لقد انحازت لجنة الانتدابات إلى هذا الرأي، ولم يحاول أحد من أعضائها الاعتراض، لكن مع فارق أن الشكل النهائي للانتداب، بالنسبة إليها، يدخل حيز التنفيذ بتاريخ 29 أيلول/سبتمبر 1923. في حين أن دو كي، على عكس ذلك، يرجع تاريخ التطبيق حتى لحظة إعلان النظام الأساسي. (محضر جلسة 30 تشرين الأول/أكتوبر 1924، ص 65-66). يُقارن أيضًا بشأن هذه النقطة رأي بول بيك: Pic, «Le Régime du mandat», p. 43.

(20) كيف يمكن أن تكون الحكومة «مكتملة التطور» عندما تواجه، من ناحية أخرى، تقليصاً حقيقياً للأهلية القانونية (*capitis diminutio*) بفعل الانتداب؟

وللأسف، نحن مضطرون إلى أن نعود إلى إعلان الانتداب مرة أخرى! فالأخير، معطوفاً على التفسير الذي تعطيه الحكومة الفرنسية والذي يتجاهل الطموحات السورية والمبادئ المرعية لعام 1919 والمادة 22 من الميثاق، وقد هبطاً بفعل التصريحات التي تلتها إلى منزلة ذخائر عسكرية مهملة في التخزين عبر التصفية في فرساي، لم يفعل سوى تعميق وتوسيع الحصرية الفرنسية المموّهة بهراء الانتداب.

في الواقع، إذا تفحصنا عن قرب مؤسسات النظام في سوريا وعمله، نراه يشبه على نحو فريد نظامي الحماية في تونس والمغرب. بقوة العادة المتأصلة، رأينا موظفي الانتداب الذين أغرقت بهم البلاد والذين لم يمكن جلبهم إلا من هناك (أليست هذه البلدان كلها عربية ومسلمة أيضاً؟) لم يستطيعوا في ممارسة إدارتهم سوى تطبيق المناهج والروحية السائدة في تونس والمغرب. إن الانتداب، وخارج التضييقات القانونية التي خضع لها بفعل التفسيرات الضيقة والمنحازة، كان عليه أن ينحني مرة أخرى أمام ذهنية النصر التي لا تعرف التسامح.

وهل كان للأمر أن يسير بصورة مختلفة إذا قبلنا بالنظرية المجحفة للانتداب - الوصاية، والتي يجب أن نقبل فيها بأن بين الإرادتين، فإن إرادة «الوصي» يجب أن تسود على إرادة الخاضع للوصاية؟ وقد جرت ترجمة ذلك من خلال الوقائع، عبر تأسيس سلطتين، انتدابية ومحلية، حيث الثانية وبأي طريقة تكون دائماً ملحقة بالأولى. ويؤدي ذلك، بفعل الضرورة، إلى ازدواجية مترتبة في السلطات، من طبيعة مختلفة، ميزت من وجهة النظر الداخلية في كل البلدان وتحت كل سماء، منظومة الحماية.

فوق ذلك، فإن الحيف اللاحق بالبلد الخاضع للانتداب يتزايد، لأن الممتدّب في معقله يحتفظ، وخلافاً لما يحصل عموماً عند إنشاء حمايات، بحق قبولية السلطة المحلية التي عليها أن تتشكل كما يحلو له ولخدمة مصالحه وسياسته⁽²¹⁾.

في الواقع، إذا تأملنا التطور الذي سلكه، ليس بالإمكان إلا الاعتراف بنزاهة، بأن الانتداب ليس إلا نظام حماية، لكن من نمط دولي. فمن جهة

(21) أليس تعدد الدول في سوريا مما يعزز هذه المصالح؟

هناك الدولة المحمية ومن جهة أخرى هناك عصبة الأمم، أي مجموع الدول الحامية الممثلة بالدولة المنتدبة التي تحاول بلا توقف أن تحتكر كل منافع هذا المشروع، وذلك على حساب الشركاء الآخرين. إنها صيغة هجينة وماكرة لا تعالج إطلاقاً الشكل الراهن الذي اتخذته المسألة الشرقية.

رابعاً

حق عصبة الأمم في الإشراف على إدارة الطرف المنتدب

لا ينفصل الانتداب عن فكرة الإشراف الذي يمارسه مانح الانتداب. «إن كل منتدب معني بأن يقدم جردة حساب عن إدارته...» (المادة 1993 من القانون المدني). وتنطوي النصوص الأساسية للانتداب على الأحكام التي تؤسس لهذا الإشراف.

والسلطة الدولية المعنية في الميثاق (نهاية المادة 22) للإشراف على تطبيق هذا الدستور الدولي أيضاً، أي الانتداب، هو مجلس عصبة الأمم.

وتنص نهاية المادة 22 من الميثاق على وجود «لجنة دائمة تكون مكلفة بتلقي ودراسة التقارير السنوية للمتدّين، وأن تعطي رأيها للمجلس بشأن كافة المسائل المتعلقة بتنفيذ الانتدابات».

ووفق نص المادة 18 أيضاً من إعلان الانتداب، فإن «المنتدب يرفع إلى مجلس عصبة الأمم تقريراً سنوياً، يستجيب لرؤاه، بشأن الإجراءات المتخذة خلال العام لتطبيق هذا الانتداب. وترفق بالتقرير نصوص كافة القوانين والإجراءات التي أُقرّت خلال العام».

بالتالي، فإن في قمة التنظيم الانتدابي جهازين يراقبان عمله: لجنة دائمة تتفحص وتسجل ملاحظاتها، ومجلس عصبة الأمم الذي يحكم بناءً على تقرير اللجنة.

يقتصر عمل اللجنة على تلقي التقرير السنوي للمنتدب ودراسته، وإحالة مع ملاحظاتها إلى المجلس في المسائل المطروحة عليه. لكن، في الواقع، فإن

العمل الرقابي والنقدي الحقيقي يتم داخل اللجنة. ولذلك من المفيد أن نتعرف من قرب على أجهزة اللجنة الدائمة للانتدابات.

بعدما جرى اقتراح عدد من المشاريع، تمت صوغ الدستور الحالي للجنة الانتدابات وتبناه المجلس في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1920⁽²²⁾. وفي شباط/فبراير 1921 سُمّي أعضاؤه التسعة، أربعة منهم ينتمون إلى القوى العظمى المنتدبة (الإمبراطورية البريطانية، فرنسا، بلجيكا، اليابان)، وخمسة ينتمون إلى دول أخرى (إيطاليا، هولندا، إسبانيا، البرتغال، السويد)⁽²³⁾. ومن أجل التخفيف من تأثير الأغلبية الممتية إلى الدول غير المنتدبة، أُعطيت للقوى المنتدبة القدرة على أن تتمثل داخل اللجنة بمفوضين مكلفين بمهمة محددة وهي تأمين الدفاع عنها عند مناقشة التقارير السنوية (الفقرة ب). وهناك ممثل للمنظمة العامة للعمل، بإمكانه أن يضم إلى اللجنة خبيرًا يختاره، يمتلك حق الحضور بصوت استشاري في الجلسات كافة، حيث تُناقش القضايا المتعلقة بنظام العمل.

يُسَمَّى أعضاء اللجنة كافة من المجلس، ويُختارون تبعًا لقيمتهم الشخصية وكفاءتهم الفنية. ولا يمكنهم أن يشغلوا أي وظيفة رسمية في بلدانهم يمكن أن

(22) تم تغييره في 10 كانون الثاني/يناير 1922.

(23) في 22 شباط/فبراير 1921، دعا المجلس الشخصيات التالية لتشكيل لجنة الانتدابات

ولأجل غير محدد:

السويد	السيدة بوغه ويكسل (Bugge-Wicksell)
فرنسا	السادة: بو (Beau) (استبدل بالسيد روم (Roume))
إسبانيا	رامون بينا (Ramon Pina) (استبدل بالسيد دي بالوبار (H. de Ballobar))
البرتغال	فريير داندرا (Freire d'Andrade)
بريطانيا العظمى	أورمسي غور (Ormsby-Gore) (استبدل بالسير لوغارد (F. Lugard))
بلجيكا	أورت (P. Orts)
هولندا	فان ريس (Van Rees)
إيطاليا	المركز دو تيودولي (de Théodoli)
اليابان	ياناغيتا (K. Yanagita)

وانتُخب المركز دو تيودولي رئيسًا للجنة والسيد فان ريس نائبًا للرئيس في الجلسة الأولى (تشرين الأول/أكتوبر 1921)، وهما يشغلان المنصبين حتى تاريخه.

تضعهم في حالة تبعية مباشرة لحكوماتهم. ولذلك لا يجتمعون بصفة ممثلين رسميين للدول التي يحملون جنسياتها (الفقرة أ).

عُقدت الجلسة الأولى للجنة في جنيف بين 4 و8 تشرين الأول/أكتوبر 1921. وُضع في أثناء هذا الاجتماع الأول النظام الداخلي للجنة، الذي حدد إجراءات النقاش والأعمال وتبناها. كما جرى مناقشة وتوضيح صلاحية اللجنة وبرنامجها.

في ما بعد، في أثناء جلسة آب/أغسطس 1922، ومن أجل تسهيل صوغ تقارير القوى المتتدبة، أعدت اللجنة استبيانات مفصلة تضيء على النقاط التي ترغب، على وجه خاص، في أن تُعالج.

إن لجنة الانتدابات جهاز استشاري محض؛ فهي لا تملك أي صلاحية لاتخاذ قرارات أو توجيه طلبات للمتتدبين. مهمتها «هي في الوقت نفسه، الإشراف والتعاون. وعليها بعد أن تُخضع تقارير القوى المتتدبة لفحص معمق، أن توضح إلى أي حدٍ لقيت مبادئ الميثاق والانتدابات تطبيقها الفعلي. لكن عليها أيضًا أن تعمل كل ما يقع ضمن اختصاصها من أجل أن تسهل على القوى المتتدبة مهمتها السامية والصعبة التي تؤديها باسم عصبة الأمم، وترفع بذلك تقريرًا إلى المجلس»⁽²⁴⁾.

يتضمن الإشراف القدرة على التصحيح، وإنه لمن المدهش أن نرى اللجنة تستخدم هذا التعبير. فوظيفتها تقتصر على الفحص المعمق لإدارة الانتداب، منظورًا إليها من خلال التقارير. يتلقى المجلس انتقاداتها وآراءها وتوجيهاتها ويستخدمها كما يشاء. ولذلك ينبغي عدم الكلام عن الإشراف، بل عن المعاينة، معاينة دقيقة، ضمنية، لكنها دومًا غير فاعلة⁽²⁵⁾.

لكن ما هو مجال هذه المعاينة؟... «ليس للجنة الانتدابات من صلاحيات أو

(24) يُقارن تقرير لجنة الانتدابات إلى المجلس (محضر الجلسة الثامنة شباط/فبراير - آذار/

مارس 1926).

(25) في هذا الصدد، يُنظر: المرجع نفسه، ص 50.

اختصاصات أخرى سوى معاينة تنفيذ بنود الانتداب، كما حددها مجلس عصبة الأمم⁽²⁶⁾. وهي توافق «أنه لا يقع على عاتقها الإدلاء برأيها بشأن بنود الانتداب، وأن صلاحياتها تقف عند حدود الفقرة الأخيرة من المادة 22 للميثاق»⁽²⁷⁾.

تمارس اللجنة هذه المعاينة بحرية. وانطلاقاً من خصوصية أعضائها الذين يجتمعون بصفتهم خبراء، فلا شيء من خارج «الميثاق وتعليمات المجلس ووجدانها» يحد من هذه الوظيفة⁽²⁸⁾.

ويمر عمل المنتدب، بكامله، عبر مصفاة فحصها ونقدها. وبمبادرة منها، هذا إذا لم يعطلها أي تقييد واضح من المجلس، يمكن أن تعطي رأيها في أي قضية تمس تنفيذ الانتداب.

كمعيار لملاحظات وأبحاثها، تطبق اللجنة بنود المادة 22 من الميثاق ومن إعلان الانتداب. وفي حال التباين بين النصين، تكون أولوية التفسير للإعلان. «لا يعود في الواقع إلى اللجنة أن تناقش مسألة التأكد إن كانت مواد الانتداب الخاص مطابقة بدقة، أم لا، لحرفية وروح المادة 22 من الميثاق»⁽²⁹⁾.

في صوغها لتقريرها العام المعنية بتقديمه إلى المجلس، والتي من خلاله تعطي رأيها في المسائل المطروحة عليها، تستند اللجنة في الدرجة الأولى إلى تقارير القوى المنتدبة السنوية، كما تنص عليه المادة 22 من الميثاق والمادة 17 من إعلان الانتداب على سوريا. «في جميع الحالات، يجب أن يرسل المنتدب إلى المجلس تقريراً سنوياً يتعلق بالأراضي التي يتحمل مسؤوليتها»⁽³⁰⁾.

(26) الرئيس، المركز دو تيودولي. جلسة لجنة الانتدابات في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1924 (المحضر).

(27) قرار تم التصويت عليه في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1921 (المحضر).

(28) محضر جلسة 7 تشرين الأول/أكتوبر 1925. لكن اللجنة، وهي في الواقع مستقلة عن الحكومات، تبقى أداة تدقيق في خدمة المجلس.

(29) جلسة 30 تشرين الأول/أكتوبر 1924 (المحضر).

(30) تصريح رئيس اللجنة. جلسة لجنة الانتدابات في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1924 (محضر الجلسة).

بحضور مفوضٍ خاصٍ كممثلٍ معتمدٍ للقوة المتتدبة، تدرس اللجنة وتناقش كل تقرير، وتستكملة بالمعلومات الشفهية التي يوفرها لها الممثل.

بعد إقفال النقاش تحدد اللجنة، من دون حضور ممثل القوة المتتدبة، عناصر تقريرها إلى المجلس. علمًا أن هذا التقرير يعطى للقوة المتتدبة التي تضيف إليه ملاحظاتها إذا وجدت ذلك مفيدًا.

لكن من أجل إنجاز تقريرها، يمكن اللجنة أيضًا أن تلجأ إلى وسائل معلومات أخرى، وخصوصًا الانتقادات المعبر عنها في برلمانات القوى المتتدبة⁽³¹⁾، أو تلك التي يقدمها سكان الأراضي الخاضعة للانتداب⁽³²⁾.

إن حق السكان الخاضعين للانتداب في تقديم العريضة⁽³³⁾، ينبع من المبادئ العامة للميثاق، والتي وفقًا لها، لا يقوم الانتداب إلا لمصلحة السكان. لقد أهملت عصبة الأمم الاستماع إلى رأيهم لحظة منح الانتدابات وبلورتها، وهي لم تكن تستطيع، وإلا بدت متهمة بخدمة غايات مشبوهة، أن تهمل الاستماع إلى شكاواهم التي يصوغونها بشأن إدارة الانتداب.

وأن لا تستمد عناصر معلوماتها سوى من مزاعم القوة المتتدبة، كان من شأنه إشاعة الشك بشأن القيمة الحقيقية للرأي التي كانت مكلفة بأن تبديه.

ثم إنه منذ عام 1922، كانت عصبة الأمم قد رُودت باقتراحات عديدة تحاول تنظيم حق السكان الخاضعين للانتداب في تقديم العريضة. لكن طال الأمر حتى 31 كانون الثاني/يناير 1923 كي يتبنى المجلس الإجراءات

(31) وهي، منذ جلستها الأولى، كلفت قسم الانتدابات بأن يوفر لها كل الوثائق الجديرة باهتمامها (تقرير جلسة 6 تشرين الأول/أكتوبر 1921).

(32) ولكن تعتبر رسمية فقط تقارير حكومات القوى المتتدبة والعرائض التي تصل من خلالها. أما الوثائق الأخرى من مثل الاحتجاجات أو رسائل الأعيان أو المنظمات الخاصة، فليست لها قيمة رسمية، بل قيمة معلوماتية فحسب (محضر جلسة 27 تشرين الأول/أكتوبر 1924).

(33) علينا أن نفسر على نحو واسع معنى «العريضة» التي قد تعني رسائل، احتجاجات، مذكرات، التماسات، تقارير... إلخ تصدر عن أشخاص معينين بالنص (يراجع محضر جلسة تشرين الأول/أكتوبر 1924، ص 114).

المقترحة من لجنة الانتدابات، والتي بناءً عليها باتت عرائض السكان توجه حاليًا إلى جنيف.

إن المادة الأولى من هذا القرار تقضي بأن «كافة العرائض الموجهة إلى عصبة الأمم من الجماعات أو من أفراد سكان الأراضي الخاضعة للانتداب سوف تُنقل إلى الأمانة العامة لعصبة الأمم بواسطة الحكومة المنتدبة المعنية. وتضيف هذه الأخيرة إلى العرائض الملاحظات التي تراها مناسبة»⁽³⁴⁾.

وحدها العرائض المنقولة بهذه الطريقة تُقبل رسميًا من اللجنة. وأما تلك التي تستخدم طرائق أخرى، «فيتم إرجاعها إلى موقعيها، مع طلب تقديمها من جديد وفقًا للطريقة الإجرائية المشار إليها أعلاه» (المادة 2).

إن الاعتراف بحق تقديم العريضة من السكان الخاضعين للانتداب، كان أمرًا لا غنى عنه من أجل سمعة عصبة الأمم وصدقية أعمالها. لكن في الواقع، عندما تتطلب ممارسة هذا الحق المرور بقناة القوة المنتدبة، فهذا يعني تحويله عمدًا. وهكذا فالسوريون لا يستطيعون إسماع شكواهم إلا من خلال السلطة التي كانت تقصف دمشق.

من ناحية أخرى، وبعد «التداول بالعرائض المقدمة، إضافة إلى ملاحظات القوة المنتدبة» (المادة 5)، فللجنة الحق في ألا تقدم إلى المجلس وإلى أعضاء عصبة الأمم إلا تلك التي تعتبرها مفيدة. وحتى باللجوء إلى واسطة الطرف الذي تتهمه، أي المنتدب، فإن الشعوب الخاضعة للانتداب لن تكون متأكدة من أن صوته سيُسمع في المجلس الذي يمثل الحُكم الأسمى بالنسبة إلى مطالبها.

«كل عريضة تتلقاها عصبة الأمم، تتعلق بسكان الأراضي الخاضعة للانتداب، وليس مصدرها السكان أنفسهم، يتم تسليمها إلى رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات. والأخير مكلفٌ بالفصل بين تلك التي بطبيعة مضمونها وسلطة وحياد أصحابها تبدو جديرة بالاهتمام، والأخرى التي تبدو غير ذات

(34) وافقت اللجنة على أن تكون العريضة مفهومة بمعناها الواسع (محضر جلسة تشرين الأول/أكتوبر 1924، ص 114 وما يليها).

مغزى. فالعرائض الأولى تحاط بها حكومة القوى المنتدبة علمًا، وهي مدعوة إلى صوغ ملاحظاتها في مدة أقصاها ستة أشهر، إذا وجدت ذلك مفيدًا. أما العرائض الأخرى فتُضمّن في تقرير يقدمه الرئيس إلى اللجنة» (المادة 3). في ذلك إذاً باب مفتوح دومًا على التدخلات المتوقعة والمحتملة من منظمات أجنبية، على قدرٍ من القوة كي تجذب اهتمام اللجنة.

لكن، في الواقع، ما هو تأثير العرائض المقبولة من اللجنة كوثائق رسمية أو ببساطة كمعلومات؟ الفعالية الوحيدة التي تملكها، في الواقع، هي إثارة نقاش داخل اللجنة بين الأعضاء ومندوب القوة العظمى المتهمه. ومن وجهة النظر هذه، فإن تأثير هذين النوعين من الوثائق هو نفسه عمليًا. وينتهي الأمر بشروحات تقدمها هذه القوة العظمى للجنة. ونادرًا ما تجدها هذه اللجنة غير كافية، ومن أجل إقفال النقاش، تستخلص شفويًا أو، وهذا أكثر جدية، ترفق في تقريرها إلى المجلس انتقادات ودية غير مؤذية. وفي ذهنها أنها كافية لرجوع المنتدب عن ذنبه.

كما هو، فإن حق العريضة الذي اعتُبر منحة للشعوب العاجزة، سوف يكون شديد الهشاشة ما دامت مجرد أقوال من القوة المنتدبة تكفي دومًا لنكران مضمون الوثائق المقدمة، مهما كانت الوقائع المعروضة حقيقية وغير قابلة للدحض⁽³⁵⁾. ولذلك فإن موضوع تفحص العرائض طرح نفسه في لحظة انكشاف هذا النهج في أعقاب الأحداث الخطيرة التي شهدتها سوريا في عام 1925. ففي 20 شباط/فبراير 1926، طلب وفد اللجنة السورية - الفلسطينية في القاهرة، الموجود في أوروبا، من لجنة الانتدابات المنعقدة استثنائيًا في روما الاستماع إليه. وسريعًا ما تطور الأمر تحت ضغط جو دولي مستثار على وجه خاص، ثم بدل الاعتبار القانونية التي كان عليها وحدها أن تؤخذ في الحسبان في جواب اللجنة، مورس ضغط سياسي ما وقف عائقًا أمام رغبة

(35) في أي حال، يمر وقت طويل في انتظار ملاحظات القوة المنتدبة وتحقيق المقرر، قبل أن توضع العريضة موضع النقاش. وبعض التقارير الموجهة من سوريين في جنيف لم يُنظر فيها إلا بعد سنتين من إيداعها.

الوفد السوري. ولكسب الوقت، أجلت اللجنة قرارها إلى الدورة اللاحقة وكلفت أحد أعضائها بصياغة تقرير توضيحي عن الموضوع.

لدى انعقاد الدورة التاسعة (حزيران/يونيو 1926)، كان الموضوع قد فقد من أهميته. وعلى الرغم من الرأي المشجع لمقرر اللجنة⁽³⁶⁾، رفضت الاستجابة لرغبة الوفد بحجة عدم ملاءمة الطرف السياسي. لكن الرئيس حرص على التصريح بأن «اللجنة احتفظت دومًا بحق الاستماع إلى أصحاب العريضة، على الرغم من أنها لم تستخدم هذا الحق حتى الآن. والرئيس يرى شخصيًا أن من حق المجلس أن يُقرّ بصلاحيّة اللجنة حيال هذه النقطة»⁽³⁷⁾. لكن المجلس فضّل الصمت المحايد على التأييد الواضح والدقيق. وفي أي حال، بقيت المسألة كما هي. فمنح لجنة الانتدابات الواضح والصريح هذه الصلاحيّة، يعني معالجة الوضع اللأخلاقي الذي تخضع له إلزاميًا ممارسة حق العريضة من السكان أصحاب الشكوى.

إن دور لجنة الانتدابات كما سبق وقلنا، إعلامي على وجه خاص. فهي تجمع وتبلور، مع إبداء رأيها، العناصر التي تخدم المجلس في اتخاذ القرار النهائي بخصوص القضايا المناقشة والمشار إليها في تقريرها العام. وحده المجلس يستطيع أن يقرر إن كانت الاقتراحات والتوصيات المقدمة من اللجنة يمكن أن تنتقل رسميًا وباسم المجلس إلى القوة المتدبّة⁽³⁸⁾.

وكما اللجنة، «يجب على المجلس ألا يكتفي بالتفحص، إذا بقيت القوة المتدبّة في حدود السلطات الممنوحة لها؛ فهو يجب أن يدقق أيضًا في ما إذا كانت تستخدم هذه السلطات استخدامًا حسنًا، وإذا كانت إدارتها تتوافق ومصالح السكان المحليين»⁽³⁹⁾.

(36) يراجع تقرير السير ف. لوغار. الملحق الثاني في محضر الدورة التاسعة (حزيران/يونيو 1926)، ص 189 وما بعدها. ويأتي تقرير رابار (الملحق الثالث للمحضر) ليدعم التقرير الأول ويؤكد.

(37) محضر الجلسة التاسعة، ص 48.

(38) يُقارن الجريدة الرسمية لعصبة الأمم: *Journal officiel de la société des nations*, t. 1 (1920), p. 87; t. 5 (1924), p. 334.

Fauchille, *Traité*, tome I, vol. I, p. 878.

(39)

بالاستناد إلى الوثائق والتقرير المقدم من اللجنة، فحسب، يتمكن المجلس من أن يكون رأيًا. ومن أجل منح القرار النهائي للمجلس كل القيمة التي يجب أن ينطوي عليها عمل كهذا، كان قد تقرر، وبمناسبات عدة، وبما يتوافق أصلاً مع تقاليد عصبة الأمم، أن نقاشات لجنة الانتدابات والمجلس، كما الوثائق والتقارير المقدمة، سوف تُنشر بعناية أمين عام العصبة.

وعن شكل ومضمون قرار المجلس، فإن هذا القرار يمكن أن يُتخذ على شكل موافقة أو ملاحظة لا أكثر لا أقل، أو اقتراح، أو توصية أو حتى لوم.

لكن هذا القرار لا ينطوي إلا على عقوبات أخلاقية، يحركها حكم الرأي العام على إدارة القوة المنتدبة وسلوكها.

«إن القرار الذي يمكن المجلس أن يتخذه بشأن تطبيق الانتدابات أو تنفيذها ليس، على وجه الدقة، مُلزمًا للقوة المنتدبة. فهذا ليس أمرًا يصدره لها، وهو لا يمكن أن يصوغ سوى ملاحظات واقتراحات وتمنيات»⁽⁴⁰⁾.

وغياب العقوبات الإلزامية التي تنطوي عليها قرارات المجلس تهز سلطته في هذا الجانب، وتجعل من باب الوهم صفة مانحة الانتداب التي تُنسب عمومًا إلى عصبة الأمم. ونتيجة كهذه تؤكد رأي أولئك الذين ينكرون عليها هذه الصفة ولا يريدون أن يروا فيها إلا جهازًا مُكلفًا من القوى المتحالفة بتأكيد التقاسم الجاهز مسبقًا للانتدابات، ويفحص من خلال بعثات الانتدابات نفسها إدارة هذه الانتدابات.

ويبدو أنه خارج المجلس، ليس من صلاحيات أي جهاز آخر في عصبة الأمم أن يتدخل بشكل مباشر وبفعالية في هذا الشأن.

لكن بعض الكتاب يميلون أيضًا إلى الاعتراف بهذا الحق للجمعية العامة لعصبة الأمم، «فالمنتدب، كما يكتب فوشيل، يمكن أن يخضع للسؤال حتى في قلب الجمعية العامة نفسها بشأن الطريقة التي تصرف بها في إدارته»⁽⁴¹⁾.

Ibid., p. 879.

(40)

Ibid., p. 878.

(41)

إن حقًا كهذا لا يمكن أن ينبع إلا من الصلاحية العامة للجمعية التي تتدخل في القضايا التي من شأنها التسبب باضطراب السلام في العالم (المادة 3 من الميثاق)⁽⁴²⁾.

هناك، من ناحية أخرى، ترتيب في إعلان الانتداب على سوريا، فحواه أن المادة 20 التي تنص على أن «المنتدب يقبل بأن أي خلاف، مهما كان، يطرأ بينه وبين عضو آخر من عصبة الأمم، ويتعلق بتفسير أحكام الانتداب أو تطبيقها، ولا يجد له حلًا من خلال التفاوض، أن يحال إلى المحكمة الدائمة للعدالة الدولية، وهذا ما تنص عليه المادة 14 من ميثاق عصبة الأمم»⁽⁴³⁾.

الخلاف المقصود لا يمكن أن يحصل إلا بين أعضاء العصبة والمنتدب، وبالأحرى بين الأغلبية أو إجماع المجلس أو الجمعية، وبين القوة المنتدبة. وهو لا يتعدى «تفسير أحكام الانتداب أو تطبيقها». إن رفض المنتدب الأخذ بملاحظات المجلس أو توصياته يمثل الصعوبة في تطبيق الانتداب ويعيد إلى الصيغة المشار إليها؛ فالقوة المنتدبة، بقبولها الانتداب على سوريا، تقبل مسبقًا الالتزام الذي ينطوي عليه في المادة 20، والقاضي بإخضاع كل خلاف يطرأ بينها وبين عصبة الأمم، و«ليس قابلاً للحل من خلال التفاوض»، إلى المحكمة الدائمة للعدالة الدولية.

وهكذا فإن حق الإشراف من عصبة الأمم، يمكن أن يعطي أحيانًا بعض الفعالية. فهو يتضمن عقوبة قانونية، غير مباشرة، متضمنة في نص الانتداب، وقد وافق عليها الانتداب، وهي تستمد من هذه المواقعة قوتها الردعية. ولا يعني في النهاية سوى تطبيق القانون. لكن الحساسيات الدبلوماسية تتدخل وسوف تشكل حاجزًا خطيرًا أمام تطبيق الإجراء الذي يمكن نتائجه أن تكون

(42) أتيحت للجمعية فرصة التدخل لانتقاد الوسائل التي استخدمت في قمع انتفاضة البوندلزفرترز (Bondelzwerts). ويمكن أن نأسف لأننا، في أثناء الانتفاضة السورية، لم نجد أي قوة تلت انتباه الجمعية إلى الأحداث الخطيرة التي كانت تجري في المشرق. وأمة مشرقية، كبلاد فارس، ألم تكن وبشكل طبيعي مهية لهذا الشأن؟

(43) النص نفسه في ما يخص إعلان الانتداب على فلسطين.

خطيرة؛ فهذا الإجراء لا يمكن أن تطالب به إلا جهة تشعر بقوة حقها وموقفها الدولي، ولا تشعر أنها معزولة في الدفاع عن بلد صغير كسوريا، أمام محكمة لاهاي.

نستطيع إذاً أن نحدد الإشراف، بالمعنى القانوني للكلمة، حق تفحص الانتدابات العائد إلى المجلس، وبصورة غير مباشرة إلى جمعية عصبة الأمم من خلال الميثاق وإعلان 29 أيلول/سبتمبر 1923. لكنه إشراف يتضمن عقوبة من نوع خاص. إنه تعاقدى، أي وليد اتفاق ثنائي بين عصبة الأمم والطرف المنتدب الذي يقبل بمقتضيات الانتداب.

لكن العقوبة القانونية تتوقف وتكف عن أن تؤدي دوراً، عندما تكون المحكمة المكلفة قد اتخذت قرارها. وكما كافة قراراتها، فإن عقوبتها الوحيدة ترتبط بحسن النية وبالرغبة في التنفيذ من الدولة التي سُجلت المخالفات بحقها. في الوضع الراهن للقانون الدولي، لا وجود لأي وسيلة تنفيذ سلمية يمكن اللجوء إليها، خارج الشجب العالمي من الدول والشعوب.

لكن هل بالإمكان تصور حدود للمطالبات التي توجهها المحكمة للقوة المنتدبة من أجل إلزامها بالتنفيذ؟

وهل يمكن المحكمة أن تصل إلى حد إلغاء الانتداب ونقله إلى كنف قوة أخرى؟

احتمال كهذا لا يمكن تصوره إلا نظرياً. «في الحالات كافة حيث هناك قدرة على الإلغاء (كنتيجة لإبطال عقد بسبب سوء الإدارة)، فمن المؤكد أمام هذا الاحتمال، الذي لا يكاد يمكن تصوره، فإن محكمة العدالة الدولية تصبح السلطة المختارة، وعليها أن توفر الحق الكامل باللجوء إلى جميع القوانين والمطالبات المبررة»⁽⁴⁴⁾.

(44) مذكرة السير لوغارد (الملحق السادس لمحضر جلسة تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 1924). يوافق فوشيل أيضاً، في تأييده وجهة نظر مختلفة، على أن «الإشراف الذي تخضع له الانتدابات، لن يعود لوجوده معنى إذا استثنيت منها العقوبات... ويمكن للانتداب الدولي أن =

لم يكن ممكناً التأكيد بوضوح أكبر على روحية وحرفية ما يوجد في الميثاق وفي إعلان الانتداب. يجب تقريب حالة الاستبدال من حالة العزل. الحالتان تشابهان وغالباً لا تحدث إحداهما من دون الأخرى.

هناك القانون الدولي، والانتداب، وسلطة عليا مكلفة بمراقبة تطبيقه، ومجلس عصبة الأمم، والمحكمة الدائمة للعدالة الدولية، إنها الأجهزة المترتبة، في الدرجة العليا للتنظيم السياسي لسوريا. وسوف يلاحظ أن إرادة السكان الخاضعين للانتداب، وحتى رغبتهم، بقيتا من دون تأثير على عمل هذه الأجهزة. يحاول حق العريضة أن يوفر التعبير عن ذلك، لكن التوسط الإلزامي للقوة المنتدبة والموضوع شرطاً لها، يقيم في الواقع حاجزاً يستحيل اجتيازه أمام حرية السوريين النقدية. ووحدهم الذين لم يشاهدوا على الأرض ممارسة ضغوط السلطات لمنع توقيع العرائض، والتعبير الحر للإرادات، ما زال بإمكانهم القبول بأن حق العريضة ليس ذا جدوى وغير قابل للتطبيق.

إن تموضع عصبة الأمم أشد نأياً وعلواً من أن يمكنها من سماع الشكاوى. لجنة الانتدابات، وبرغم الإرادة الطيبة التي تحركها، تستطيع بصعوبة الإلمام بما يجري في الأراضي الخاضعة للانتداب. وهي لا تستقي معلوماتها الرسمية إلا من التقارير والعرائض المقدمة لها من المنتدب، مشوبة بشبهة حقيقة يصعب دحضها. والملاحظات التي يضيفها المنتدب إلى العرائض التي لا تروق له، سوف تكون كافية للقضاء على كل تكذيب أو ادعاء معارض.

ليس في المستطاع حماية مصالح السكان الخاضعين للانتداب إلا من خلال مراقبة عن قرب للمنتدب، مراقبة تتم غالباً من خلال لجان دولية تذهب للتقصي ميدانياً عن الوقائع التي تسبب باتهامات السكان وشكاواهم، أو أفضل من ذلك، أن تُقيم في الأراضي نفسها الخاضعة للانتداب ممثلة لعصبة الأمم يوافق عليها المنتدب، وتكون مكلفة القيام بالاستقصاءات والمعاينات المفيدة

= يُلغى، عندما يكون المنتدب مذنباً عبر إخلاله بالتزاماته، لكن المجلس، ووفقاً لرأي لجنة الانتدابات، هو من يتخذ قراراته في هذا الصدد،
Fauchille, *Traité*, pp. 87-88.

بخصوص أي فعل يقلق السلام، وتقدم مقترحات وآراء عما يقوم به المنتدب
أو عن الإصلاحات المرغوب فيها.

و فقط في حال استحالة تسوية الصعوبات التي تطرأ، بلا موارد، يتم
اللجوء إلى لجنة الانتداب.

هكذا نستطيع حماية المشرق من تكرار مأساة عام 1925 الرهيبة.

الفصل الثاني

أجهزة الانتداب المفوض السامي ومندوبوه

«يبدو كما لو أن بعض الوزارات استمرراً إرسال
سَقَط الموظفين إلى سوريا، وأن المشرق بات
فردوساً محتكراً لموظفين شاء سوء حظهم ألا
ينجحوا في الوطن الأم. لكن هناك استثناءات،
الحمد لله! وعموماً، فإن الموظفين من الرتب كافة
كانوا فائضي العدد، ووليدي اختيار سيء».

M. Raymond Poincaré

Revue des Deux-Mondes (15 Avril 1921).

أولاً الأجهزة المركزية

من أجل تنفيذ انتداب عصبة الأمم، تتمثل الجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان بمفوض سام أُسندت إليه هذه الوظيفة.

تم تسميته من الحكومة، ويمارس باسم فرنسا السلطات والصلاحيات التي تعود إليها بموجب إعلان الانتداب.

المفوض السامي هو مندوب حكومته، يتلقى منها سلطاته وصلاحياته. ولا يجوز صلاحياته أو يحدّها إلا النصوص التشريعية والإدارية الصادرة حصراً ولهذا الغرض في فرنسا، وليس هناك أي موظف أو مأمور يربطه بعصبة الأمم. ليس مسؤولاً سوى أمام حكومته التي تسميه ومنها وحدها يتلقى التوجيهات. بدورها، فإن الحكومة الفرنسية هي حصراً من يجب أمام عصبة الأمم عن أعمال المفوض السامي التي يقوم بها من خلال وظائفه الانتدابية.

حتى اللحظة، لم يُطرح أي اشتراط لتسمية المفوض السامي. فالحكومة الفرنسية لا تستوحي، من أجل هذا المنصب، إلا مقتضى مصالحها وتفضيلاتها، عبر اختيارها [المفوضين] من الجيش حيناً، ومن الحقلين السياسي والإداري حيناً آخر.

المفوض السامي الأول لفرنسا في سوريا كان جورج بيكو (Georges Picot)، القنصل العام السابق في بيروت والقاهرة. وقد مارس مهماته في أكثر أوقات فترة ما بعد الحرب صعوبة. كان وضعه القانوني مختلطاً؛ حيث كان يتلقى الأوامر من الحكومة الفرنسية التي عينته، لكنه كان تابعاً لإدارة المنطقة الغربية الممنوحة له تحت سلطة القائد الأعلى لجيش الاحتلال الجنرال ألنبي.

واستمر هذا الوضع حتى تاريخ اتفاق 15 أيلول/سبتمبر 1919 الذي أقر إحلال الجيش الفرنسي محل القوات البريطانية.

في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1919، وصل إلى بيروت الجنرال غورو (Henri Gouraud) الذي سُمّي مفوضاً سامياً في 8 تشرين الأول/أكتوبر بديلاً لجورج بيكو. ومنذ ذلك الوقت، وبمقتضى تفاهم أيلول/سبتمبر ومقررات مؤتمر سان ريمو (San-Remo) في نيسان/أبريل 1920، بات المفوض السامي مرتبطاً مباشرة وحصرًا بحكومة الجمهورية الفرنسية التي يُعتبر مسؤولاً أمامها.

وحتى تعيين هنري دو جوفنيل (Henry de Jouvenel) (في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1925)، تم اختيار المفوضين السامين الذي تعاقبوا على سوريا جميعهم من بين العسكريين (الجنرال غورو: تشرين الأول/أكتوبر 1919 - نيسان/أبريل 1923؛ الجنرال ويغان (Maxime Weygand): نيسان/أبريل 1923 - تشرين الثاني/نوفمبر 1924؛ الجنرال ساراي (Maurice Sarrail): تشرين الثاني/نوفمبر 1924 - تشرين الثاني/نوفمبر 1925). في هذا الوقت فقط [تشرين الثاني/نوفمبر 1925]، ومن أجل الإحياء بتوجه جديد في الأساليب السياسية المتبعة حتى تاريخه، تم إيكال هذا المنصب السامي إلى شخصية مدنية هي هنري دو جوفنيل، الذي سوف يخلفه في بيروت موظف سام من وزارة الخارجية، هنري بونسو (Henri Ponsot)، في 2 أيلول/سبتمبر 1926⁽¹⁾.

يجمع المفوض السامي بين يديه كل السلطات المعترف بها للمنتدب في النصوص الدولية. ومرسوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1920 هو النص الأساس في هذا الشأن. إنه ينظم صلاحيات المفوض السامي وفي الوقت نفسه صلاحيات الأمانة العامة للمفوضية العليا.

(1) عندما ينتمي المفوض السامي إلى الجيش، يكون دومًا وفي الوقت نفسه القائد الأعلى لجيش المشرق. في حين أن المفوض السامي المدني لا يقود القوات لكنه يتصرف بها كممثل لحكومة الجمهورية «من أجل أن تؤمن، عبر القيادة العسكرية، حماية الأراضي المحتلة والحفاظ على الأمن الداخلي» (السيد دو كي أمام لجنة الانتداب، محضر جلسة 30 تشرين الأول/أكتوبر 1924).

نص المادة الأولى على أن «ممثل رئيس الجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان يحمل لقب المفوض السامي ويرتبط بوزارة الخارجية الفرنسية».

وحتى بالنسبة إلى القضايا التي تهم دوائر وزارية أخرى، فهو ملزم باستخدام واسطة وزارة الخارجية (المادة 3).

«يمارس المفوض السامي كافة سلطات الجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان» (المادة 2، الفقرة الأولى). لا يعدد النص هذه السلطات، لكنه يعود فيها إلى نصوص الانتداب. وعموماً، فإن المفوض السامي «يؤمن تنفيذ الانتداب الموكل إلى الحكومة الفرنسية» (المادة 2، الفقرة الثانية)، وبالتالي فإن صلاحياته لا يمكن أن تكون إلا تلك المتضمنة والمقننة في الانتداب. ولكن بأي مادة من نصوص الانتداب يتعلق الأمر؟ هل المقصود المادة 22، أم إعلان الانتداب، أم هذين النصين في الوقت نفسه؟ لقد سبق وبينّا التناقض الموجود بين نظامين من الأحكام. في الواقع، استند المفوض السامي دوماً في تبرير الإجراءات التي كان يتخذها إلى الإعلان، كما إلى المادة 22. لكن من السهل التأكد من أن مرجعية المادة 22 شكلية. وحده إعلان الانتداب ينطوي على تقنين وسرد دقيقين لصلاحيات الممتدب. وعلى هذا الصعيد، فإن المادة 22 لا تحوي سوى المبادئ العامة المتضمنة - أو التي يجب أن تكون كذلك - في أصل نظام الانتداب. فضلاً عن ذلك، يبدو أن المادة 22 تتوجه إلى أعضاء عصابة الأمم أكثر مما تتوجه إلى الجهة الممتدبة. لذلك فعلى الممتدب أن يعود، في إدارة انتدابه، إلى الإعلان الذي يشكل وثيقة التعيين والتوكيل. يترتب على ذلك أن المفوض السامي، في ما يتعلق بوظائفه، لا يكون على ارتباط وثيق إلا بنصوص الإعلان، وعليه أن يخضع عمله لهذا النص فحسب. وأما الروح العامة للمادة 22 فتضطره مع ذلك إلى تفسير متربّاتها بصورة متحررة ومتسامحة تجاه مصالح السكان الخاضعين للانتداب.

لقد سبق وعرضنا في الفصل السابق صلاحيات القوة الممتدبة. وأشرنا إلى السلطة العامة وشبه المطلقة التي يمنحها الإعلان للممتدب في تنفيذ الانتداب. هذه السلطة هي سلطة كاملة وبالكاد يحدها بعض مواد الانتداب، فالمفوض السامي يتولى التنفيذ بصورة فردية ودكتاتورية.

في الواقع، كما في القانون، المنتدب هو السيد الحقيقي للأراضي الخاضعة للانتداب. وإذا كان هناك من شك في أن المنتدب يقبض على السيادة في سوريا، فهو يمارسها كاملةً بشخص مفوضه السامي، داخل الأراضي كما تجاه الدول الأجنبية. «إنه الصلة الوحيدة للحكومات المحلية بالقناصل الأجانب» (المادة 2، الفقرة الثالثة).

وفي الحدود النادرة التي يرسمها صك الانتداب، ينظم المفوض السامي البلاد ويحكمها كما يرى، وفقاً لأفضلياته وإرادته. ومن خلال القرارات الكلية القدرة التي يُصدرها من دون الرجوع إلى أحد، إلا بصورة عامة إلى حكومته، فهو يخلق القانون، ويوجه الإدارة، ويقود البلاد نحو المصائر التي تبدو له الأكثر ملاءمة للمصالح التي يراها⁽²⁾.

إنه يستوعب في وظيفته التشريعية السلطة التنظيمية أيضاً. فالنشاطان يختلطان في سلطة التشريع التي يمتلكها خارج أي مساءلة على عموم البناء التنظيمي السوري، وبالأشكال الأكثر تنوعاً، في السياسة والإدارة والقانون الخاص والأحوال الشخصية والجمارك... إلخ. فالتشريع الذي خلقه هو للتطبيق بقوة القانون. وهو لا يكتفي، كأى واضع قانون، بطرح المبادئ التشريعية، ليترك للأجهزة الأخرى السورية أو المنتدبة مهمة تنظيم تطبيقها. كل أمرٍ منظمٍ من قبله، وفي نشاطه يحرص على الانحناء على أكثر التفاصيل تواضعاً في حياة الجماعة، ويضمن التنفيذ بطريقة طغيانية. وليس بالإمكان، بطبيعة الحال، التعامي عن الخطر الذي يمثله هذا الخلط بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على الحريات العامة وحسن سير شؤون البلاد.

صحيح أنه بالنسبة إلى العقيدة الرسمية الفرنسية للانتداب - وقد رأينا ذلك للتو - هذه السلطة ليست سوى سلطة عابرة. إنها تتناقص بقدر ما يتم

(2) تنشر كافة قرارات المفوض السامي في: *Bulletin mensuel des actes administratifs du Haut-Commissariat en Syrie et au Liban*، بيروت. وهناك طبعة أكثر عمالية نُشرت على الملأ تحت عنوان: *Recueil des actes administratifs du Haut-Commissariat de la République française*، 7 vols. (1920-1926)، et une table de matières par M. Philippe David (Beyrouth: Imprimerie Jeanne-d'arc), etc.

خلق الأجهزة المحلية لهذا الشأن. وسوف تنتقل السلطة التشريعية من يدي المفوض السامي إلى أيدي السلطة التشريعية السورية. لكن عدا عن أن مفعول هذا التطور في الانتداب لم يتحقق إلا في حدود ضيقة، يبدو في الوضع الراهن للنصوص - قرارات ودساتير - أن هذه الوظيفة لن تمارس إطلاقاً بصورة سيادية وحررة عبر التمثيل الوطني. ومن ناحية أخرى، فإن مجموع الصلاحيات المدعو هذا التمثيل إلى ممارستها لا يمكن أن تكون موجودة إلا بتفويض خاص وتقييدي من المفوض السامي الذي يحتفظ بصورة دائمة وغير محددة بحق النقض الفاعل أو السلبي تبعاً للحالات.

إن السلطة التنفيذية المطلقة التي يمارسها ممثل القوة المنتدبة تجعل منه سيد البلاد بلا منازع. ومن خلال أعوانه الذين لا يُحصى عددهم على كافة المستويات ومن كل الفئات، يدير شؤون البلاد ويضبط التحركات ويشرف على تنفيذ المراسيم.

إن سلطات كهذه تستدعي بالضرورة ممارسة تلك السلطات التي تدخل ضمن وظيفة الحاكم والتي لطالما كان يراد، وبكثير من الإلحاح، جعلها نظاماً منفصلاً في أوروبا، سياسياً في جوهره ويخضع لقواعد خاصة واعتباطية بالضرورة. هذه السلطة السياسية العامة التي تختصر بالضرورة جميع السلطات الأخرى، تضع مصائر البلاد بأكملها بين يدي المفوض السامي. تحالفات واتفاقيات سياسية، وأخرى حول الأراضي، وأخرى جمركية... إلخ، كلها تنتمي إلى هذه الفئة من الصلاحيات. إدارة الشؤون العامة للبلاد، العلاقات الخارجية، المفاوضات مع الخارج، مبادئ السياسة الداخلية والطائفية والدستورية، وتلك المتصلة بالتعليم والهجرة والاقتصاد العام، والشركات الأجنبية... إلخ، كل أفعال السلطة السياسية هذه يمارسها كمنتدب من دون أن يكون للسكان الخاضعين للانتداب الحق في الاعتراض.

لذلك، يمارس المفوض السامي باسم حكومته السيادة الكاملة على مجمل الأراضي الخاضعة للانتداب⁽³⁾.

(3) لم نستطع إلا أن نسجل هنا التشابه بين وظيفة المفوض السامي، وتلك التي للحاكم العام =

وككل رئيس حكومة أو إدارة، تقوم بمعاونته مكاتب أو أجهزة يشكل مجموعها المفوضية العليا. ويعتمد تنظيمها التفصيلي على «قرارات المفوض السامي، ويكون النص قد خضع مسبقاً لموافقة وزارة الخارجية» (المادة 5 من مرسوم عام 1920). هو إذاً رئيسها الأعلى ومديرها الأوحـد (المادة 2، الفقرة الرابعة).

واعتمد البناء التنظيمي للمفوضية العليا على قرارات أساسية عديدة أدت إلى إنشائها شيئاً فشيئاً وأعطتها طابعها الراهن.

من غير المفيد التركيز على النظام الذي مورس في مرحلة الاحتلال العسكري لسوريا، حيث شكّل قرار 24 تشرين الأول/أكتوبر 1918 نصه الأساس. وفي مرحلة كان الفراغ الإداري السوري مسألة لا تقبل الجدل، جرى وضع نظام إدارة مباشرة بدائي وعجول، هدفه الوحيد السيطرة ووضع اليد جيداً على البلاد. وقد وضع موظفون إلى جانب الإداريين المحليين، نظرياً من أجل مراقبتهم، وعملياً من أجل العمل بدلاً منهم.

بعد قرار مؤتمر سان ريمو، تغير وضع فرنسا في سوريا معنى ومضموناً، وكذلك النظام الذي أقامته. فبرز نصّ عامّ أول، هو القرار رقم 824 الصادر في 17 آذار/مارس 1921، حاول أن يحدد عدد أجهزة المفوضية العليا وصلاحياتها. ثم صدرت قرارات لاحقة هنا وهناك تحمل تغييرات، فتضيف أو تلغي مكاتب، أو تزيد أو تخفض صلاحيات التقرير والإشراف.

وسوف يكون من الممل أن نتابع خطوة خطوة مسار التغييرات العديدة وتفصيلاتها على مدى السنوات السبع المنقضية من الانتداب.

= للمستعمرات في الهند الصينية على سبيل المثال. فعلى غرار المفوض السامي، يتصرف الحاكم في المستعمرات بسلطات الجمهورية. فله حق الإدارة والإشراف على الأجهزة المدنية والمسؤولية عن سير عملها. وهو يوزع بين مختلف البلدان طاقم العمل الكولونيالي في ما عدا القضاء (وهي مهمة يمارسها المفوض السامي)، كما يعيّن الموظفين في كافة الوظائف المدنية، وينظم ويسمي الطواقم المحلية ويحتفظ بمسؤولية الدفاع الداخلي والخارجي... إلخ (مرسوم 20 تشرين الأول/أكتوبر 1911). ويمكن مقارنة هذا الوضع أيضاً بوضع حاكم المستعمرات في الأنتيل (Antilles) أو في ريونيون (Réunion) (المواد 6-84 من القرار الدستوري لعام 1827، المواد 7-89 من القرار الدستوري لعام 1825).

إن المرسومين رقم 42 س و 43 س بتاريخ 14 شباط/فبراير 1925، وهما الأخيران ضمن سلسلة طويلة حتى تاريخه، أعطيا المفوضية العليا هيأتها الحاضرة. إنهما يحددان بالتفصيل صلاحيات مكاتب الحكومة المدنية للمفوضية العليا للجمهورية الفرنسية «في دول سوريا ولبنان الكبير والعلويين وجبل الدروز».

كان مرسوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1920 ينص على أن «يعاون المفوض السامي أمين عام للمفوضية العليا، ينوب عنه في حال الغياب أو المنع. وللأمين العام وحده صلاحية التوقيع باسم المفوضية العليا في مراسلاتها مع وزارة الخارجية. وهو يؤمن باسم المفوضية العليا وتحت سلطته الإدارة العليا للأجهزة المدنية كافة. كذلك يحضّر تعليمات المفوضية العليا للأجهزة المذكورة؛ وتخضع الاقتراحات من كل نوع يتصل بالشؤون السياسية والإدارية لإذن الأمين العام قبل تقديمها إلى المفوض السامي» (المادة 4).

في البناء التنظيمي للمفوضية العليا، يؤدي الأمين العام الدور نفسه الذي يؤديه أي أمين عام في مختلف الوزارات في فرنسا. وتمثل مؤسسته جهازًا سياسيًا وإداريًا دائمًا، يتولى تصريف الأمور الراهنة، ويشكل البديل في حال غياب المفوض السامي وبالتالي الاستمرارية في خضم سياسة غير مستقرة، وغالبًا متناقضة تغير لونها باستمرار مع كل تغيير للمسؤول الأول.

عمليًا، الأمين العام هو المدير الحقيقي لأجهزة المفوضية العليا كما وأجهزة الانتداب كافة التي يديرها ويراقبها تحت سلطة المفوض السامي القصية طوعًا والمفتقرة غالبًا إلى الكفاءة⁽⁴⁾. وغالبًا ما يجري الكلام على سكرتير كهذا، تحت سلطة قائد عسكري مجيد، خلق لميادين الحرب أكثر مما خلق للأوراق المكتبية، يؤدي بفعالية دور الصف الأول في البناء التنظيمي الأساسي للبلدان الخاضعة للانتداب. أما سياسته التي رسخ بناءها بسلسلة

(4) هناك تشابه لافت يقرب أيضًا الأمين العام للانتداب من الأمين العام في المستعمرات الفرنسية (يراجع بالنسبة إلى الهند الصينية، على سبيل المثال، المادة 8 من مرسوم 20 تشرين الأول/أكتوبر 1911).

من القرارات وتشابك المصالح، فقد أُلقت بثقلها على مجمل التطور اللاحق للانتداب. وحتى زمن قريب، فقد وُضعت أجهزة الانتداب تحت «الإدارة الرفيعة للأمين العام... يعاونه أمين عام مساعد وفق شروط المادة 4 من مرسوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1920»⁽⁵⁾.

لكن يبدو أن خطر الاستيلاء غير الشرعي وغير المتوقع قد شهدناه بعد أحداث 1925. فالمرسوم الفرنسي الصادر في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1927، قسم الأمانة العامة إلى قسمين. فقد تم استكمال المادة 4 من المرسوم الصادر في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1920 على الصورة الآتية: «ويستطيع المفوض السامي بإذن من وزارة الخارجية أن يستعين بأمينين عامين. في هذه الحالة، وفي إطار صلاحيات الأمين العام الوحيد المنصوص عنها سابقاً، يتابع كل منهما الوظائف التي يحددها له المفوض السامي، ومن يكون منهما مدعواً إلى تمثيل المفوض السامي الغائب أو المتعذر حضوره، يحمل لقب الأمين العام المفوض». وبالتالي تم استحداث أمانتين عامتين على رأس أحدهما أمين عام سياسي، وعلى رأس الأخرى أمين عام إداري. والتنافس الذي لا بد من أن ينشأ بين هذين الجهازين، واللوائح المنظمة المتغيرة جوهرياً لصلاحياتهما، يجعلهما ملحقين تماماً بسلطة المفوض السامي الذي بات، من الآن فصاعداً، بلا منافس أو شريك كلي القدرة في السياسة السورية. في وضعها الراهن، بلغ عدد مكاتب المفوض السامي ثلاثة عشر مكتباً:

1. مكتب الأمين العام - المنقسم حالياً إلى مكتبين - وهو مسؤول عن «تسجيل وتوزيع البريد الموجه إلى المفوضية العليا فور وصوله؛ تسجيل وترحيل البريد الصادر عن المكاتب المختلفة للمفوضية العليا؛ إصدار النصوص التنظيمية؛ المحفوظات؛ الترجمة... إلخ».

2. مكتب مستشار الدراسات التشريعية والمنازعات القضائية، وتشمل صلاحياته «درس مشاريع المفوضية العليا ذات الطبيعة التشريعية أو التنظيمية،

(5) المادة الأولى من القرار السابق ذكره رقم S/42 في 14 شباط/فبراير 1925.

وكذلك مشاريع الحكومات المحلية الخاضعة لموافقة المفوضية العليا؛ تفسير القوانين واللوائح التي تنطوي على صعوبات قانونية في التطبيق؛ مركز المطالبات المتعلقة بأضرار الحرب والتعويضات والإبلاغ عنها؛ تفحص الأمور المتنازع عليها والتي تطرح على المكتب من المفوضية العليا.

3. مكتب المستشار المالي الذي يهتم بـ «تحضير وتنفيذ موازنة المفوضية العليا... بفحص ومراقبة موازنة الدول الخاضعة للانتداب؛ التدقيق بحسابات الحكومات المحلية من حيث الإدارة والعمل: موازنات الجمارك، الإشراف على شركات الامتياز، مكتب حماية الملكية الصناعية، والتجارية والفنية، خدمات الحجر الصحي، المعهد الفرنسي لعلم الآثار والفن الإسلامي؛ درس كل مشروع ضريبي عام أو محلي، كل مشروع اقتراض محلي؛ النظام النقدي، البنوك، صرف العملات، العلاقات مع الدين العثماني العام، شركة حصر التبغ والتبناك، ومصرف سوريا ولبنان الكبير»؛ باختصار، كل ما يتعلق، من قريب أو بعيد، بالاقتصاد والمالية السوريين.

4. التفتيش العام للجمارك.

5. التفتيش العام للبريد والتلغراف، وبصورة عامة لكل أعمال وأشغال هذين الجهازين.

6. مكتب المستشار للأشغال العامة والرقابة وشركات الامتياز، وهو كما يوحي اسمه يهتم بالمجال العام للدول، المناجم، البحرية التجارية، الموانئ، الامتيازات وطلبات الامتيازات، وبصورة خاصة سكك الحديد، والمشاريع الكبرى ذات المنفعة العامة؛ وباختصار تنمية الأراضي الخاضعة للانتداب.

7. مكتب المستشار للتعليم العام والذي يدخل ضمن صلاحياته أيضًا الرقابة والإشراف على المدارس الخاصة السورية والأجنبية (البعثات الدينية) من خلال الدعم وبما تمليه شروط القرار رقم 2679 بتاريخ 20 حزيران/يونيو 1924: إن كافة المؤسسات الخاضعة لهذا الإشراف تمثل الحياة المعنوية والأخلاقية للبلاد الخاضعة للمفوضية العليا.

8. مكتب المستشار للآثار والفنون الجميلة الذي يدير ويراقب الأنشطة الفنية في سوريا في ظل الانتداب.

9. مكتب المستشار للشؤون الاقتصادية والزراعية الذي تتداخل صلاحياته مع تلك التي للمستشار في شؤون الأشغال العامة.

10. مكتب المستشار للصحة والشؤون الاجتماعية الذي يشمل نشاطه القضية المهمة المتعلقة بتنظيم الشؤون الصحية للهجرة الأرمنية.

11. مكتب الخدمات القنصلية الذي يهتم، بالنسبة إلى الفرنسيين، بالصلاحيات القنصلية للمفوض السامي، والممنوحة عبر المرسومين الفرنسيين في 3 نيسان/أبريل 1920 و 3 آذار/مارس 1921.

12. مكتب حماية الملكية التجارية، الصناعية، الفنية، الأدبية والموسيقية.

13. الإشراف على أجهزة الأمن المحلية الذي يتضمن «الجانب التقني والإداري للأمن العام؛ الإشراف على أجهزة الأمن المحلية، الهجرة، النزوح، منح التأشيرات، الجوازات، الرقابة على الأجانب».

فضلاً عن ذلك، فإن المادة 2 من القرار الذي يهنا ينص على أنه «يعود إلى الأمين العام والأمين العام المساعد أمر معالجة المسائل الدبلوماسية والقنصلية»، أي تلك المتعلقة بالتمثيلات الخارجية ومن دون أدنى تدخل للعناصر السورية؛ «ومتابعة أعمال البعثات والحكومات، ونقاشات المجالس التمثيلية، فيقترحاً على المندوب السامي الإجراءات التي تبدو لهما مفيدة للسياسة الفرنسية تجاه الدول الخاضعة للانتداب، ولتنظيم السياسي والإداري لهذه الدول». هنا، وخارج الإشراف الخاص ذي الصلة بمواد خاصة والعائد إلى المستشارين، هناك إشراف عام ودائم على الحياة السياسية والإدارية للبلاد، وعلى كل عمل أو إجراء للحكومات المحلية، ويمارس هذا الإشراف الأمين العام الإداري من خلال المندوبين والمستشارين تجاه الدول والفروع الإدارية.

لقد سبق ولاحظنا أن بنية الانتداب، كاملة، موضوعة مباشرة تحت إمرة وإدارة مباشرين من الأمين العام قبل زمن قريب، وإمارة أمينين عامين، كل منهما في إطار صلاحياته، حاليًا. المفوض السامي ما عاد يتدخل إلا بشكل غير مباشر وعلى نحو متقطع وحيث يكون الموضوع المطلوب معالجته على درجة حقيقية من الخطورة.

دور المفوض السامي سياسي بامتياز. ويضم مكتبه، إضافة إلى شعبة الطاقم الفرنسي المدفوع الأجر من المفوضية العليا أو من الدول، شعبة سياسية خالصة تهتم بـ «استخدام المعلومات المتعلقة، على نحو مباشر أو غير مباشر، بالدول الخاضعة للانتداب الفرنسي والتي ترد إلى المفوضية العليا، أو يجمعها جهاز الاستخبارات؛ وتحضير التعليمات بشأن العمل السياسي لتزويد البعثات بها». وعمومًا، تعالج الشعبة السياسية الشؤون السياسية المنوطة بالمفوض السامي.

«ويرتبط بهذه الشعبة:

جهاز الاستخبارات،

الأمين العام (ما عدا الجانب الإداري)،

الصحافة،

الشفرة»⁽⁶⁾.

ومن خلال هذا التنظيم الضخم يعمل الانتداب في سوريا.

إن القوة المفترضة والبعيدة لا تعادل أبدًا القوة الموثقة والمحسوسة. وكي يفرض الانتداب نفسه فهو يحتاج دومًا إلى قوة مادية على الأرض. ومن أجل أن يثبت سلطته ويتقي كل خطر، يستند المفوض السامي إلى قوتين غير متساويتي القيمة، واحدة سرية وأخرى ظاهرة. لقد سبق وسميتُ جهاز الاستخبارات وجيش المشرق.

(6) المادة الأولى من القرار رقم S/43، والصادر في 14 شباط/فبراير 1925.

يمارس جهاز الاستخبارات في الأساس دورًا سياسيًا فحواه «مراقبة تطور الرأي العام لدى السكان»⁽⁷⁾.

مهمته الرسمية مزدوجة:

« - تسهيل العمل السياسي للمفوض السامي؛

- البحث عن المعلومات ذات السمة السياسية والضرورية لممارسة الانتداب»⁽⁸⁾.

يرتبط [الجهاز] مباشرة بالمفوض السامي. الموظفون الذين يشكلون جزءًا منه هم، حتى الآن، قادة وأفراد مفروزون من الجيش. وهذا ما يمكن فهمه بلا جهد إذا فكرنا في الهدف، العسكري خصوصًا، لجهاز الاستخبارات، أي منع الاضطرابات والتمردات. وعلى الرغم من صفتهم وارتباطهم بالقائد الأعلى للقوات في ما يتعلق بالانضباط العام وبتفريقاتهم، يشكل ضباط جهاز الاستخبارات سلكنًا تكون صفته أقل عسكرية مما هي سياسية ومدنية. ويتعاطى هؤلاء، إضافة إلى المفوضية العليا، مع السلطة العسكرية مباشرة، يلتزمون تجاهها بتقديم «كافة المعلومات... التي تسمح لهم وسائلهم الخاصة بأن يحصلوا عليها»⁽⁹⁾.

هذه «الوسائل الخاصة» مرنة ومتنوعة وتراوح بين الاستقصاء الشخصي المباشر والتجسس الرسمي والمنظم. بعض هذه الأنشطة يتطلب الجرأة والدم البارد من القادة الكبار، وبعضها الآخر يفترض مكيافيلية الغرف السوداء.

ورغم التعميم الصادر في 11 كانون الأول/ديسمبر 1925 والذي يذكر ضباط الاستخبارات بالحدود الدقيقة لمهنتهم الترقية الصرف، تبين أن الريف السوري بمجمله كان تحت سيطرتهم الكاملة والمطلقة.

(7) تقرير فرنسي للعام 1926، ص 47.

(8) المرجع نفسه، ص 47.

(9) المرجع نفسه، ص 47.

إن تقليدًا يتخذ هذا المنحى وعادات كهذه متأصلة في القيادة، يدفعانهم بسهولة إلى اضطراب في الأدوار ملحوظ ومنظمً تراتبيًا من التنظيم الانتدابي القائم. ففي الأقضية، كما سوف نرى في ما بعد، يجمع ضابط الاستخبارات، إضافة إلى ما سبق، وظائف المستشار الإداري، أي الممثل المحلي للانتداب. وعندما يجتمع الشرطان في شخص واحد، يفضيان إلى نتيجة حتمية هي تقوية سلطة سياسية غير متوازنة أصلاً، ويجعلها تنقلت نحو استغلال للسلطة يتحول في الكيانات الريفية، الجاهلة والمجموعة، إلى إدارة مباشرة غير منقوصة.

يتدارك جهاز الاستخبارات الاضطرابات، التي يجمعها الجيش بالأساليب والوسائل التي يجدها دائماً مناسبة خارج أوروبا.

لولا الجيش، لعاد الانتداب باكراً إلى ضفاف بحيرة جنيف التي كانت رَحبت به أكثر. لم تمر سنة من دون أن يجد الجيش نفسه يتدخل لتأمين الاستقرار وحمايته. وقد بذل أقصى جهده ضد انتفاضة عنيقة العشرين شهراً المشهودة (1925-1927).

حتى عام 1925، كانت القوات المتنبّدة موضوعة بإمرة الجنرال المفوض السامي، القائد الأعلى للقوات المحتلة. وقد سمحت تولية مدني لموقع ممثل الانتداب، بإعادة إمرة القوات العسكرية إلى ضابط عام فرنسي يحمل صفة القائد الأعلى لقوات المشرق⁽¹⁰⁾.

وهو يمارس عمله من خلال قادة مناطق (حلب، جبل العلويين، الفرات، لبنان، دمشق، جبل الدروز)، أو من خلال ضباط عاديين أو برتب عليا.

إن تنظيم ونظام القوات الفرنسية في المشرق (القوات المرابطة في الوطن الأم [فرنسا]، الرماة الشمال أفريقيين، قوات المستعمرات) يماثلان تماماً تنظيم ونظام القوات في فرنسا والمستعمرات. وعديد الجيش الذي بلغ سبعين ألفاً (70,000) في عام 1920، شهد انخفاضاً كبيراً في السنوات التالية، لينخفض

(10) من يشغل هذا الموقع راهناً هو الجنرال غاملان (Gamelin).

في عام 1925 إلى 13,725 رجلاً، و672 ضابطاً⁽¹¹⁾. وحصلت القوات على دعم قوي إثر أحداث عام 1925، سمح بقمع الاضطرابات. ويبلغ الرقم الحالي للقوات ثلاثين ألفاً (30,000)⁽¹²⁾.

تقع نفقات القوات العسكرية الفرنسية بكاملها على كاهل موازنة الحرب الفرنسية (يراجع الفصل الخاص بجيش المشرق).

وتبين الأرقام التالية النفقات التي تكبدتها فرنسا، فقط في باب تأهيل جيش الاحتلال⁽¹³⁾:

العام	النفقات العسكرية في فرنسا
1919	118,000,000
1920	560,000,000
1921	748,000,000
1922	363,000,000
1923	218,000,000
1924	210,000,000
1925	متوقع 178,000,000
	غير متوقع 200,000,000
المجموع	2,595,000,000

يتوقف هذا الجدول عند عتبة الانتفاضة السورية، حيث يصعب تقدير النفقات العسكرية التي تسببت بها بدقة.

تضم القوى العسكرية في البلاد الخاضعة للانتداب، إضافة إلى القوى

(11) تقرير فرنسي لعام 1925، ص 47.

(12) تصريح السيد بنلوفيه (Painlevé) وزير الحرب، في مجلس النواب (الجريدة الرسمية).

(13) الكونت دو فل (de Fels)، الانتداب السوري. *Revue de Paris* (1 Novembre 1926), p. 182.

الفرنسية، قوات رديفة سورية، تنقسم إلى قوات رديفة سورية خالصة (ميليشيا)، وحرس مؤلّل أو حرس حدود، ودرك وشرطة.

يبلغ تعداد القوات الرديفة السورية 185 ضابطاً (157 فرنسيّاً و48 سورياً) و6500 عنصرًا (بينهم 646 فرنسيّاً)، وهي مقسمة إلى ست كتائب، أربع سرايا مدرعة، سريّتي هجانة وسرية هندسة. هذه القوة تخضع للمفتشية العامة للقوات السورية⁽¹⁴⁾.

ينتمي الحرس المؤلّل إلى القوات الرديفة التي أنشئت تحديدًا في عام 1925 من أجل مواجهة الانتفاضة. عديد هذا الحرس وتركيبته يتبدلان باستمرار بحسب ما يرى المفوض السامي.

لجأت القوات في تجنيد رجالها إلى حشد المهاجرين الأرمن وجماعات الشركس الذين أدمت ارتكاباتهم القرى وروّعت الفلاحين.

ووضعت هاتان القوتان الرديفتان تحت الإدارة المباشرة للمفوضية العليا، المسؤولة عن قيادتها وحركتها⁽¹⁵⁾.

بمعزل عن هذه التشكيلات، أنشئت قوى للدرك والشرطة في كل دولة؛ فالدرك في كل دولة وُضع بإمرة عقيد أو مقدّم، محليّ من حيث المبدأ. ويشرف على هذا السلك عن قرب قائد سرية فرنسي هو في الوقت نفسه المشرف على القوات الفرنسية في المشرق، تعاونه في لبنان بعثة فرنسية من الدرك وفي المناطق الأخرى ضابط فرنسي يؤدي دور المستشار.

الشرطة أقل إغراقًا بأجهزة الإشراف الانتدابية؛ مع ذلك ففي كل دولة، يقود الجهاز مفوض شرطة فرنسي يعاونه مفتش محليّ (في لبنان) أو مدير محليّ (في دمشق) يعاونه دومًا مستشار فرنسي.

في الظروف العادية، تبقى قوات الدرك والشرطة نظريًا تحت تصرف الدول التي تنتمي إليها. ويوفر الإشراف الذي تقوم به فرنسا على هذه القوات

(14) تقرير عام 1925، ص 48.

(15) تقرير عام 1925، ص 47، وعام 1926، ص 56.

للانتداب الأمن المطلوب. أما في الواقع، فمن المتوقع عند أقل إنذار أن تصبح هذه القوات بإمرة القيادة العسكرية⁽¹⁶⁾. وهي في هذا الوضع منذ الأيام الأولى للانتفاضة.

تساهم الدول الخاضعة للانتداب في تغطية نفقات القوات الرديفة (الميليشيا) والبالغة أربعين مليوناً سنوياً⁽¹⁷⁾.

وقد ساهمت هذه الدول في عام 1926 بمبلغ عشرة ملايين فرنك⁽¹⁸⁾، وما تبقى تحمّله الخزينة الفرنسية.

إن الفئات الثلاث التالية من القوات الرديفة (القوات المقاتلة بالوكالة والدرك والشرطة) تتلقى أجورها بالكامل من موازنات الدول. ونفقاتها التي باتت باهظة في عام 1925، لم تُلاحظ قط في التقديرات العادية للموازنة. ورغم أن تكلفتها تقع على عاتق السكان، فقد بقيت خاضعة بالكامل للقوة المنتدبة.

وانطلاقاً من ظروف تجنيد عديدها، ومن كون قيادتها أجنبية، وانضباطها متراخ، والروحية التي تُشحن بها، وموقف السكان تجاهها، فإن هذه القوات الرديفة (ميليشيا وقوات مقاتلة بالوكالة)، كانت أبعد من أن تشكل نواة لجيش وطني سوري. إنها قوات مرتزقة تنطوي على كافة عيوب العسكرية المتقدمة لأي مثل، وسوف تكون أيضاً ضعيفة الولاء للانتداب، مثلما هي بالنسبة إلى البلد الذي يعاني من تجاوزاتها المأساوية. وقد برهنت على ذلك في عام 1925.

(16) القرار رقم S/4 بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 1925: «المادة الأولى: في كل دولة، تضمن الحكومة حفظ النظام العام بأن تضع تحت تصرفها لهذه الغاية الشرطة وجهاز الدرك المحلي للدولة. - المادة الثانية: إذا حدث أن اضطرب الانتظام العام... فإن قوات الشرطة والدرك المحلية تنتقل مباشرة إلى إمرة السلطة العسكرية الفرنسية».

(17) تقرير عام 1926، ص 58.

(18) 3 ملايين في عام 1924، 7 ملايين ونصف في عام 1925.

ثانيًا

الأجهزة المناطقية والمحلية

لا يكتفي الانتداب بأن يعتلي قمة التنظيم الإداري والسياسي في سوريا، بل يخترق الدول والكيانات لمراقبة أو توجيه الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية الممنوحة للسلطات المحلية، وذلك عبر موظفي الانتداب المناطقيين والمحليين.

ولا يتمتع موظفو الانتداب جميعهم، خارج المفوضية العليا، بالوضع القانوني والسياسي ذاته. ووفق طريقة تسميتهم ووضعهم يمكن إدراجهم في فئتين مختلفتين. لكن جميع هؤلاء، بصورة أو بأخرى، يخضعون للسلطة المباشرة أو غير المباشرة للمفوض السامي⁽¹⁹⁾.

لدى الدول - أو الكيانات المستقلة ذاتيًا - هناك البعثات، وهي من أجهزة الانتداب التي تمثل المفوضية العليا وترتبط بها مباشرة. يتم الإنفاق على طاقم موظفيها من الموازنة الفرنسية الخاصة بممارسة الانتداب. ويسمى هؤلاء الموظفين ممثل الانتداب، ويحدد صلاحياتهم ومزايا وظيفتهم وموجباتها وأعبائها.

ثم، وفي ما يتعلق بالفئة الثانية - فئة ممثلي الانتداب غير المباشرين - يتم تعيين موظفين فرنسيين إما بصفة «مستشارين فنيين أو إداريين»، وإما بصفة موظفين مفتشين لدى الموظفين المحليين أو بدلًا عنهم، ويشكلون قانونيًا جزءًا من إدارة الدول. وتسميهم هذه الدول وتدفع مرتباتهم بناءً على توصية من المفوضية العليا أو بعثاتها. وفعل تسمية وتعيين طاقم هذه الفئة، المخصصة لمرتباته من الميزانيات المحلية، يوقع عليه رئيس الدولة المعنية، لكن دومًا بشرط توصية المفوض السامي وموافقة.

تعمل البعثات بمحاذاة الأجهزة المحلية. ووظيفتها الميدانية تنفيذ

(19) تميز النصوص أيضًا فئة ثالثة من وكلاء الانتداب يتمون إلى أجهزة خاضعة لسلطة المفوض السامي المباشرة ويحظون بموارد خاصة، أو توفرها كل من الدول، أو صندوق مشترك لهذه الدول. ويسمى موظفي هذه الفئة المفوض السامي الذي يحدد مرتباتهم وصلاحياتهم. (يقارن تقرير عام 1926، ص 45).

السلطات الممنوحة للمتدب من خلال النصوص الدولية وتلك التي يمنحها لها المفوض السامي.

وهي لدى كل دولة، تنظم سلطتها وطاقمها بالتدرج من أعلى إلى أسفل هرمية الأجهزة. وليس تنظيمها هو نفسه في الدول كافة، لكن مبادئ مشتركة توضح تركيبها وصلاحيات تدخلها في الشؤون المحلية.

يحمل رئيس بعثة الانتداب لقباً رسمياً هو موفد المفوض السامي لدى الدولة حيث له وظائفه. هناك مندوب لدى الدولة في سوريا، وآخر لدى دولة لبنان الكبير - التي تحولت إلى الجمهورية اللبنانية في عام 1926 - ودولة العلويين⁽²⁰⁾.

حل المندوب لدى دولة سوريا محل المندوبين السابقين لدى دولتي دمشق وحلب، والاتحاد الفدرالي السوري. وهو يمارس الدور نفسه لدى دولة جبل الدروز. وعلى أثر اتساع أراضي الدولة السورية والاستقلال الذاتي الخاص الذي تم الاعتراف بموجبه بسنجد الإسكندرون وأنطاكية، بات المندوب المساعد لحلب يملك امتياز الاطلاع المجرد على مراسلات زميله في الإسكندرون مع المفوضية العليا، كأثر باقٍ للإحق سنجق الإسكندرون بدولة حلب سابقاً، والذي ألغي بقرارات حديثة أُخذت في إطار تطبيق اتفاق أنقرة لعام 1921. كما أن المندوب المساعد لولاية حلب الحالية، والمرتبطة بصورة لصيقة بدمشق، يتصل مباشرة بالمفوضية العليا ويتلقى أوامره منها من دون المرور، بحسب ما تمليه التراتبية الوظيفية، برئيسه في دمشق.

(20) إن مرسوماً فرنسياً صادراً في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1920، يشير إلى ذلك بطريقة أخرى، يلحظ وجودها ومجالها العام. «يوضع، كما هو منصوص عليه، جهاز من المستشارين والمراقبين المكلفين، تحت السلطة والإدارة المباشرين للمفوض السامي، تأمين تنفيذ الانتداب الموكل إلى الحكومة الفرنسية في سوريا ولبنان (المادة الأولى). وهم مؤهلون... ليمارسوا ميدانياً، إلى جانب الدول أو المقاطعات المستقلة ذاتياً، عمل السلطة المتدب، من أجل أن يعالجوا مع هذه الدول والمقاطعات التي لا تنطوي على سمات فنية بحث أو لا تحتفظ بها، علماً أن سلطة المستشار - المراقب يجب أن تتدخل في المسائل الفنية...» (المادة 2)، وتحدد المواد اللاحقة تراتبيتها، وشروط التوظيف والتدرج... إلخ.

إضافةً إلى مندوب المفوض السامي، تشكل البعثات لدى الدول عمومًا من موظفين آخرين أدنى رتبة، كالمستشارين والمحربين وموثقي العقود والمترجمين... إلخ، ويتغير عددهم بحسب الدول والتغيرات والمناقلات التي تطرأ على تنظيم البعثات⁽²¹⁾.

إن صلاحية المندوبين عامة. فمن الناحية الإدارية، يتركز عملهم على تسمية الموظفين الكبار والولاة ورؤساء الأجهزة الرئيسة والإشراف على أعمالهم. وتقول النصوص: «كافة القرارات التي يتخذها الحاكم (والٍ أو رئيس دولة) تمر مسبقًا على ممثل المفوض السامي الذي يجيزها من خلال بعثة المفوضية العليا، مصحوبة بملاحظاته إذا دعت الحاجة. وفي حال الاختلاف، يعود إلى المفوض السامي. ولا تصبح قرارات الحاكم نافذة إلا بعد إجازتها من ممثل المفوض السامي»⁽²²⁾.

المندوب «يعاونه في تنفيذ مهماته ضابط أو أكثر أو موظفين مساعدين وفنيين فرنسيين معينين لدى الإدارات المحلية لمختلف الأجهزة العامة»⁽²³⁾. يقوم هؤلاء المستشارين الفرنسيين بمساعدة رؤساء الأجهزة بأرائهم وخبرتهم الإدارية. وهم يضبطون على كافة المستويات الشؤون الإدارية الواقعة ضمن دائرة اختصاصهم. ويجب أن تمر تحت أيديهم كافة قرارات رؤساء الأجهزة التي لا تصبح نافذة إلا بعد تأشيرهم عليها بالموافقة⁽²⁴⁾.

ويتغير بحسب كل دولة عدد المستشارين الفرنسيين وكذلك عدد الأجهزة التي يتولون الإشراف عليها، ويعود ذلك إلى طبيعة وظيفتهم وإلى النمط

(21) يُقارن القرارات ذات الأرقام 933 (4 تموز/ يوليو 1922)، 1019 (7 أيلول/ سبتمبر 1921)، 1423 (27 أيار/ مايو 1922)، 1753 (29 كانون الأول/ ديسمبر 1922).

(22) المادة 5 من القرار رقم 330 بشأن إنشاء دولة حلب، في 1 أيلول/ سبتمبر 1920. لم تكن الموافقة إلزامية بالنسبة إلى حاكمي دولة لبنان الكبير (قبل إعلان الجمهورية اللبنانية) ودولة العلويين، والاثنتان فرنسيان. المادة 6 من المرسوم 403 (9 تشرين الأول/ أكتوبر 1920).

(23) المادة 4 من القرار نفسه. وبالمعنى ذاته المادة 13 من القرار رقم 336 بتاريخ 1 أيلول/ سبتمبر 1920.

(24) في لبنان الكبير، مطلوب أيضًا موافقة الحاكم (المادة 13 من القرار رقم 336).

الخاص لتعيينهم. إنهم يشكلون جزءًا من الكادر الإداري للدول التي تسميهم وتدفع مرتباتهم بعد توقيع عقد ثنائي⁽²⁵⁾. إنهم الوكلاء غير المباشرين للقوة المنتدبة ويتبعون الحكومة المحلية التي يرسل إليها المفوض السامي توصية بشأنهم، وهم يتواصلون من أجل تلقي تعليماتهم بالأجهزة المركزية للانتداب، الموفدين من قبلها لإنجاز الوظائف التي يديرونها. إنهم يشرفون عمومًا على الأجهزة الأساسية للدولة أو بعض السناجق المهمة، كحلب والإسكندرون. وهكذا يوجد الآن في دولة سوريا، وفي سنجقي حلب والإسكندرون، وفي لبنان... إلخ مستشارون في كل من الشرطة والدرك والمالية والتعليم العام والعدل والأشغال العامة وبلديات المدن الكبرى... إلخ، مستشارون يراقبون وينصبون نظراء لوزراء الدولة، ومديري الأجهزة المهمة، ورؤساء البلديات. وسيبدو من العبث تعدادهم بالتفصيل، لأن القرارات التي لا عد لها تلغي وتخلق كل يوم مناصب جديدة. يكفي أن نشير إلى وجودهم وأن نخصص دورهم كمشرفين دقيقين، وهو مما لا يحدثُ به لقبهم الرسمي كمستشارين.

ولا يقف عمل الانتداب عند سطح الحياة الإدارية للدول والسناجق الرئيسية، بل يتغلغل بعيدًا حتى الدرجات الدنيا للسلم الإداري، إلى متصرفي السناجق وحتى قائممقامي الأقضية، بفضل حضور الموظفين المباشرين للمندوب أو المندوبين المساعدين، ممن يسمون رسميًا مستشارين إداريين و«يمارسون حق الإشراف على المستويات كافة». «تخضع كافة قرارات المتصرف إلى إذن المستشار الفرنسي»⁽²⁶⁾. كما أن المستشارين الإداريين المنصبين بدورهم على رأس قضاء أو أقضية عدة، ويجمعون غالبًا إلى ذلك وظيفة ضباط جهاز الاستخبارات، إنما يمارسون أيضًا الدور نفسه.

ويقود موظفو الانتداب المباشرين وغير المباشرين، وفق تعليمات تأتيهم من الأعلى أو وفق إرادتهم الخاصة، عمل الآلة الإدارية ويضبطون تبعًا لمصالح

(25) «يمكن أن يعزلهم المفوض السامي ويلغي عقدهم» (السيد دو كي، لجنة الانتدابات، محضر الجلسة الثامنة، ص 15).

(26) المادتان 22 و 24 من القرار رقم 403 (9 تشرين الأول/أكتوبر).

المنتدب، سياسة البلاد ومصيرها. ليس هناك من إجراء إداري، على أي مستوى كان، يمكن أن يتم خارج موافقتهم. فالموظفون السوريون، ومع أنهم يتولون مسؤولية الأجهزة والكيانات والدوائر التي وضعوا على رأسها، لا يستطيعون أن يقرروا أمرًا بحرية أو بمبادرة منهم. وهذا يمتد من رئيس الدولة إلى قائممقامي الأقضية، حيث يخضع جميع الموظفين لمبدأ الإذن وفقًا لرغبة موظفي الانتداب. النتيجة جلية: الإجراءات يقررها مستشارو الانتداب، لكن الموظفين المحليين يتحملون المسؤولية الكاملة تجاه مسؤوليهم وأمام القانون.

إن تنظيمًا على هذا القدر من التعقيد والمركزة ويمدّ تشعباته على كامل البلاد، يستلزم طاقمًا كبير العدد وعالي التكلفة على الموازنات العامة، طاقمًا مترددًا وخاملاً ومفتقرًا إلى الوعي بسبب من عدده ومسؤولياته، مدفوعًا بكليته إلى الجمود والإهمال. ويقينًا إن هذه المثالب تكرر نفسها حيثما تكون الإدارة تسلطية.

وسوريا التي قلصتها معاهدات ما بعد الحرب، تضمنت في ظل الحكم العثماني ولايات دمشق وبيروت وحلب، وكانت حدودها تمتد إلى أبعد من الحدود الحالية، مضافًا إليها سنجق جبل لبنان والقدس. ويقوم على إدارتها الطاقم نفسه من كوادر الولايات والسنجق والأقضية اليوم، وكانت اسطنبول تدير الحكم من بعيد وتضبطه على إيقاع الحياة العامة في الإمبراطورية.

وعندما أنشأ الانتداب الدول السورية، فرض عليها رؤساء الدول وبرلمانات ووزراء. وهو إذ يحل محل اسطنبول، ينظم نفسه ويتمدد. وهو يضم اليوم، إضافة إلى المفوضية العليا، أي ثلاثة عشر جهازًا تقوم في الواقع بدور الوزراء العثمانيين - الأقل عددًا بالتأكيد - حكومتين، مدنية وعسكرية، والمفوض السامي، والأركان العامة للجيش في المناطق، والبعثات والمستشارين، وكل التنظيم العسكري في مواقع الجيش.

يُقدَّر عدد الطاقم العامل حصراً في الإدارات المدنية الممثلة للانتداب على نحو مباشر أو غير مباشر، بـ 316 موظفًا في عام 1926، ينتمي 90 منهم إلى المفوضية العليا والبعثات، وتدفع مرتباتهم الدولة الفرنسية. ويتقاضى 117

موظفًا، يشكلون فئة الوكلاء المباشرين وغير المباشرين للانتداب، مرتباتهم من الموازنات المحلية وهم يرتبطون بالأجهزة الإدارية (وعدهم ثمانية)، المالية (4)، القضائية (44)، الزراعية (7)، الأشغال العامة (20)، التعليم (29)، الأراضي (2)، الشرطة (2) ومختلف (2). إنهم موظفون مستشارون وسواهم، ويشكلون جزءًا من الكوادر الإدارية السورية.

وهناك الفئة الثالثة، وتضم الطاقم الذي يتلقى مخصصاته من صناديق إعانة الدول ومن موازنات الأجهزة المستقلة، وتعد في هذا التاريخ 109 موظفين فرنسيين، منهم 58 في الجمارك، 13 في البريد، 3 في الدوائر العقارية (للمفوضية العليا)، 21 في الأمن العام، 4 للإشراف على سكك الحديد وشركات الامتياز، 3 في مكتب حماية الملكية الصناعية، 5 في دائرة الآثار، 2 في خدمات الحجر الصحي⁽²⁷⁾. وسوف نلاحظ أن هذه الأجهزة الملحقة مباشرة بالمفوضية العليا لا يرئسها سوى فرنسيين. تتغذى موازنتها حصراً من مواردها الخاصة أو من مساهمات الدول السورية. وهذه الدول تدفع لكن من دون أن يكون لها حق الإشراف أو مجرد الاطلاع.

ويُعتبر 316 موظفًا فرنسيًا، ثلثاهم ينصبّون نظراء للموظفين المحليين من الرتبة والوظيفة ذاتها ليتحكموا بهم، عددًا كبيرًا في بلاد مستنزفة كسوريا تعددها ثلاثة ملايين نسمة ومساحتها مئة وخمسين ألف كيلومتر مربع، فقيرة بالموارد الطبيعية، ترى هكذا جزءًا مهمًا من موارد موازنتها، المحصّلة بصعوبة، يُصرف في مخصصات تُنفق خارج أرضها⁽²⁸⁾. كما أن هناك أصلًا

(27) تقرير عام 1926، ص 46-47.

(28) «إلى جانب المفوض السامي، هناك عدد من المستشارين بقدر ما هناك وزراء ومساعدو سكرتيري دولة في فرنسا. كل مستشار يريد له مكتبًا؛ وهنا وهناك مستشارون مساعدون، ومستشارون متدربون، وموظفو طباعة... وإلى جانب ذلك هناك هيئة أركان الجنرال غورو، مكتبه السياسي، جهاز الاستخبارات... إلخ، باختصار، طاقم متكّس، بل شديد التكدس... وإذا أخذتم في الاعتبار راهنًا الحكومات الأربع المنشأة حديثًا.. فسوف تجدون إلى جانب كل حاكم لكل من هذه المقاطعات مستشارين أيضًا. وفي كل سنجق... سوف تجدون إلى جانب كل حاكم مستشارين أيضًا. وأعتقد أنه حتى إلى جانب بعض الحكام المساعدين هناك مستشارون... السيد جُونار في خطابه أمام مجلس الشيوخ، 5 نيسان/أبريل 1921: «هناك في سوريا نحو 500 موظف (في عام 1921) لممارسة مهمات =

فائض من الموظفين السوريين. ثم تأتي إضافة 316 موظفًا فرنسيًا يتحصلون على مرتبات أعلى بكثير من مرتبات السوريين، لتشكل عبئًا على سوريا.

هل لقاء هذه التضحيات أداءً أفضل في الإدارة؟ وهل جعل الانتداب عمله الإداري بذلك أكثر مرونة بما يعوّض هذه التضحيات؟ وهل جَمَعَ الكفاءات الضرورية من أجل إعادة التنظيم الوطني للبلاد؟

إن حق التقرير الأول يعود، كما قلنا، إلى أجهزة الانتداب، لكل منها على التوالي بحسب خطورة القرار المطلوب اتخاذه. وهي نادرة جدًا وقليلة الأهمية القرارات التي عَنَت حصرًا السلطات المحلية. ونلاحظ دومًا أن ممارسة السلطة يستجّر في الواقع مبادرات للإصلاح ومشاريع كبرى. السلطة المطلقة هي دومًا متيقنة من تحقيق تصوراتها. أما السلطة المجبرة على العودة، في كل الأمور، إلى سلطة أخرى، تتحول حتمًا إلى أداة غير فاعلة، بل ميتة، بين يدي الأمر السيد. إن نظامًا كالانتداب يركز ويضبط السلطات كافة، إنما يقتل مبادرات السلطات المحلية، ويصادر تلقائيًا القدرة الحصرية على الخلق والإصلاح.

لكن حجم أجهزة المفوضية العليا، وتقاسم المسؤوليات بين عدد كبير من المكاتب، واستثناء أي عنصر محلي من تركيبها، وباختصار، آلة حكومية متضخمة لجسم سياسي ضئيل، من شأنه توليد أخطاء لصيقة بكل بيروقراطية مختنقة بملفاتها وممركة: عمل متناقل ومُهْمَل، ونشاط يملؤه الضجيج لكنه غير منتج.

تخلوا اللغات والدورات التي يمر بها مشروع إصلاح بيروقراطي بسيط، يتقدم به مدير جهاز. فمشروعه الذي تبلور وصيغ بعد استقصاءات ودراسات، ينقله الوالي إلى المندوب الذي يُوْشِر عليه بعد تردد وتفحص، ثم ينتقل إلى الوزير المعني فيدرسه من جديد ويغير فيه كي يصبح ملائمًا لرؤيته. ومن أجل أن يصبح قابلاً للتنفيذ ويكتسب الصفة القانونية، فإن توقيع المفوض السامي لا غنى عنه.

= لا تتطلب، وفقًا للسيد جونا، أكثر من عشرين إلى ثلاثين موظفًا. السيد بومبار، مجلس الشيوخ، 6 نيسان/أبريل. - للمقارنة: Gouraud (Général), «La France en Syrie», *Mercur de France* (1 Avril 1922), p. 15.

إن مشروع الوزير، الموقع من مستشاره (بعد آراء مكاتبه) ورئيس الدولة، يصل أخيرًا إلى الجهاز المعني في المفوضية العليا. تلي ذلك استقصاءات ودراسات ومهل جديدة، وتأخيرات وفرص ضائعة وظروف تغيرت أو باتت غير مناسبة، وعندئذ ينشر المفوض السامي بقرار المشروع المقدم، ويصدره بقانون مُبدّلًا، متغيّر الهيئة ضائع المعالم.

أليست هذه حال الكثير من «الإصلاحات» التي أخطأت هدفها، لأنها تباطأت قبل أن تصل أو لأن المشروع الأولي الذي كان يجب عن الواقع، لم يعد أمينًا لأصله في المرسوم الذي أجازه؟ وما زال الكلام يدور عن هذا الطاعون البقري الذي لم يتم التفكير في إيقافه عند الحدود بقرار رسمي الطابع من المفوض السامي إلا بعد أن أكمل إبادة قطعان القرويين! ببطء من الأجهزة يبعث على اليأس! ولكن أيضًا: عدم كفاءة.

ليس هذا لأن كفاءة الطاقم محل شك. لكن الكفاءة العامة شيء ومعرفة الاحتياجات الخاصة لبلد محدد شيء آخر. فكم من تقني أو عالم في القانون أو إداري أثبتوا فائدتهم في مكان آخر، يبدون عاجزين وقليلي الخبرة حيث الأساليب التي اعتادوا عليها تفتقد القابلية للتطبيق، وحيث التجربة السابقة لا تفيد بسبب الفروق الجذرية في الوسط وفي أسلوب العيش.

هنا أيضًا غالبًا ما ارتكبت أخطاء في اختيار موظفي الانتداب؛ حيث يجري سحبهم من أفريقيا البعيدة فيأتون إلى بلد لا يعرفونه، ويحكمونه وفق إرادتهم الحصرية من غير أن يكلفوا أنفسهم عناء طلب رأي السكان⁽²⁹⁾.

وهذه السلسلة الطويلة من الأخطاء التي تمثلها السياسة الجمركية الفرنسية في سوريا، والتي تخللها اتفاقا أنقرة اللذان أحدثا خللًا في الاقتصاد السوري،

(29) ... «لقد وجدت بعضًا منهم ذا قيمة كبيرة... لكن معظمهم رديئون وهناك من كانت لهم سوابق سيئة على نحو بارز... يحصل في سوريا ما يحصل في الأغلب الأعم عندما تتولى الإدارات المركزية إرسال موظفين إلى خارج فرنسا. فهي تجد من المناسب لها أن تبعد إلى هذه الأراضي البعيدة موظفين رديئين، يصعب بل يستحيل الاحتفاظ بهم في الوظائف التي يشغلونها في البلد الأم...». السيد جونار، خطاب 5 نيسان/أبريل 1921.

أليس عملاً معزولاً لموظفي الانتداب الذين تعاملوا مع الأتراك منفردين، من دون أدنى مشاركة من المعنيين؟

وفي مرحلة تبني الإصلاحات، وبلورة المشاريع التشريعية وإقامة برامج المستقبل، نادرًا ما يُستشار السوريون. وغالبًا ما لا تُسمع أصواتهم إلا من خلال موظف محلي صغير يتدرب على صوغ تقارير، قليلًا ما يُصغى إليها. عمل الانتداب بأكمله قد بلورته ووضعت موضع التنفيذ أجهزة سرايا بيروت، حيث مقر المفوضية العليا. ويدخل في باب المعجزة أن لا تكون الأخطاء المتركمة أكثر كارثية. فالجمود والبطء هما بحق عنصر تثقيل معتبر في هذا المجال.

إن إدارة الانتداب لم تفتقر، خلال السنوات السبع التي شارفت على الانقضاء، لا إلى الإرادات الطيبة ولا إلى الطاقات العديدة، لكنها أظهرت عقمها من حيث الإصلاحات المُرضية. فجزء كبير من عملها، كالبنية التنظيمية السياسية التي أُنشئت، والحواجز والاتفاقات الجمركية التي أُقرت، قد أخفق. وهو إذا أُضيف إلى سياسة قليلة التحرر تجاه الحركة الوطنية السورية التي تُصَلِّب أكثر فأكثر، فهو مسؤول عن الاستياء السياسي والكساد الاقتصادي. وبصرف النظر عن الظروف التي أحاطت بإقامة الانتداب، فإن السياسة الفرنسية في سوريا استوحيت دومًا من اللامبالاة الملحوظة تجاه رغبات السكان. بدءًا من المفوض السامي الذي، من خلال قرارات قنصلية، يبدّل ثم يلغي ليعيد البناء ثم يلغي من جديد، ولا يستشير سوى تفضيلاته وأحكامه المسبقة، أو تفضيلات وأحكام معاونيه الفرنسيين، حتى مستوى مستشار القضاء الذي يدير ويشرّع وفق رغباته، كما أن كافة مستويات الإدارة الانتدابية مشوبة بعقلية الوصاية المطلقة تجاه السكان الموصومين بعدم الكفاءة وبكونهم في مرتبة أدنى.

تحت تأثير هذه العقلية المؤذية، انزلق الانتداب، الذي كان بريئًا في بدايته من هذا الكمّ من الانحراف، منذ قيامه باتجاه مساوئ نظام الحماية، الذي لا يكاد يختلف عن أشكال الحكم المطبقة في أفريقيا.

إن التسميات لا تميز المؤسسات، إذ هي لا تتمايز إلا بأشكالها الفعلية.

العقلية نفسها والأشخاص أنفسهم، ممن أقاموا الحكم على الشواطئ القصية، أشرفوا على تنظيم الانتداب في سوريا. وقد بدا في الواقع بصفته بديلاً لنظام الحماية في تونس والمغرب. وهذا تشابه غريب بالفعل، إذ يقرب بين إنجازات هذين الكيانين القانونيين الوهميين المتناقضين واللذين نشأ بدوافع مختلفة في الأساس.

وما هو أسوأ من معاهدتي 1881 أو 1912 اللتين خلقنا أنظمة الحماية الأفريقية، أن إعلان الانتداب، كما رأينا، أعطى للمتدب وتحت يافطة جديدة سلطات أفضت إلى نتائج نظام الحماية نفسها.

لقد سمح تطبيق نظام الانتداب بتقوية وتوسيع هذه السلطات. فوضع المفوض السامي يُظهر تشابهات ملفتة مع وضع ممثل فرنسا في فاس أو في تونس. فكما المفوض السامي، يرتبط المقيم العام في تونس والمفوض المقيم العام في الرباط بوزارة الخارجية، المجسدة لسلطات الجمهورية، وتحت إمرتهم أو بتصرفهم القوات البرية والبحرية، ويوجهون أو يراقبون كافة الأجهزة الإدارية التي تتعلق بالأوروبيين والمحليين ويرثسون مجلس الوزراء وقادة الأجهزة (كما المفوض السامي ومعاونيه في المفوضية العليا) ويجيزون ويصدرون مراسيم الباي (Bey) أو السلطان (وهو ما يساوي التأشير التي يمنحها المفوض السامي ومندوبيه)⁽³⁰⁾. «بكلمة، تحت الإدارة العليا لحكومة الوطن الأم [فرنسا]، المقيم العام هو رئيس الحكومة التونسية (أو المغربية)، ويمتلك الصلاحيات الأكثر اتساعاً، يلزم الباي (أو السلطان) بتوقيع المراسيم الإدارية التي يمهرها بتوقيعه المقابل»⁽³¹⁾. وحتى على هذا المستوى، المقارنة ليست لمصلحة سوريا! فالمفوض السامي يمارس السلطة التشريعية بمعناها الكامل وباسم السلطة المتدبة، وتصدر القرارات التي يوقعها بمبادرة خاصة منه. أما تلك التي يصدرها الرؤساء المحليون

(30) تونس: مرسوم 23 حزيران/يونيو 1885. المغرب: مرسوم 28 نيسان/أبريل 1912، و11 حزيران/يونيو 1912 و15 كانون الثاني/يناير 1913.

Merignac, *Traité de législation et d'économie coloniales* (Paris: 1925), p. 371.

(31)

للدول، أو رؤساء المندوبيات فهي لا تصبح تنفيذية إلا بإذابة قانونية منه، صريحة وحصرية.

في تونس والمغرب، على عكس من ذلك، فإن السيادة التشريعية حق معترف به للباي أو السلطان. كل تعديل إداري أو أي قانون جديد لا يستهدفان مصالح فرنسية، لا يمكن إصدارهما إلا على شكل مراسيم من الباي (تونس) أو ظهير [مرسوم ملكي] (المغرب) يغطيها وعلى نحو إلزامي توقيع من الباي أو السلطان. وبالتأكيد فإن تأشيرة المقيم العام، وهو الموعز الوحيد بهذه المراسيم، تأشيرة لا غنى عنها لإعطائها القوة التنفيذية الضرورية. لكن هناك حفاظ على الشكل، ورئيس الدولة، كما في الماضي، يكمل حكمه الذي يبقى في الظاهر، بمظهر سيّد ومحترم.

يمكننا أن نتابع المقارنة بين نظام الانتداب ونظام الحماية في أفريقيا. ففي الجهتين، سوف نجد تراتبية الأجهزة نفسها، والطاقي نفسه (أمين عام، مستشارون معيّنون رؤساء أجهزة... إلخ)، أجهزة الإشراف ذاتها، الصلاحيات نفسها. ومهما كان، فإن المقاصد السياسية تتحقق دومًا بالطريقة نفسها. ففي أساس نظام الحماية، كما في أساس الانتداب، تختبئ العقلية نفسها. وقد كان محتمًا أن يصبح الشكلان الخارجيان متشابهين.

في مداخلة له من على منبر مجلس الشيوخ قال المرحوم شارل جونار (Charles Jonnart): «أردت أن أعرف إن كان موضوع الانتداب وهدفه قد حددتهما الحكومة بوضوح في تعليماتها إلى ممثلينا في سوريا، وإن كان الانتداب قد فهم هناك كما تم تصوّره (أي مساعدة ومشورة كما أوضح). حسنًا، أنا لا أعتقد ذلك. استطعت أن أدرك... ضرورة تغيير النظام...»⁽³²⁾. غير أن السنوات التي تلت واصلت، على عكس ذلك، تثبيت هذا النظام نهائيًا.

(32) خطاب 5 نيسان/أبريل 1921.

الفصل الثالث

استيلاء «الدول»

«لن تعود هناك من دولة ممكنة، إذا كان لدى الجماعات التي تشكلها حق الاستقلال في كل وقت. لن تكون هناك عائلة قابلة للحياة، عندما يصبح لكل من أعضائها حق مغادرتها بمجرد أن يأمل بإيجاد ما هو أفضل خارجها. والدولة، مثل العائلة، هي مجتمع طبيعي وضروري. يوجد إذاً حق الجماعة، وخصوصاً الجماعة ذات الأولوية، أي الدولة، في الاعتراض على الإرادة الاعتبارية لفرد أو لجماعة ثانوية».

إن الحلفاء في سان ريمو، الذين منحوا سوريا لفرنسا واستثنوا فلسطين المندورة لبريطانيا العظمى، لم يدققوا أبدًا بالحدود. فهذا الأمر كان يجب أن يعود إلى صاحبي العلاقة فيثبتا الحدود السورية - الفلسطينية، وإلى معاهدة السلام التي كانت قيد الإعداد مع تركيا من أجل تثبيت الحدود الشمالية.

وقد أُجريت سريعًا مفاوضات مع بريطانيا في لندن، في الخريف التالي؛ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر 1920، حدد في الوقت نفسه الحدود مع العراق⁽¹⁾.

كما استقرت على الورق، فإن الحدود السورية في الشرق والجنوب ارتسمت كما يلي: نقطة التقاء السيادات الثلاث، الفرنسية - السورية، البريطانية - العراقية، والتركبة تقع في جزيرة ابن عمر، عند نهر دجلة، على الحدود القديمة لولايي ديار بكر والموصل. عند هذه النقطة، ينحرف الخط على شكل «منقار البط» حتى رميلان كوي ويتجه مستقيمًا ونموذجيًا حتى الفرات، الذي يلتقيه في البوكمال. إنه يقطع في طريقه جبل سنجار إلى قسمين متساويين ويترك لسوريا حوض الخابور، وهو الرافد الثاني المهم على الضفة اليسرى لنهر الفرات⁽²⁾.

من جديد، وانطلاقًا من البوكمال، يتوغل الخط المثالي، وبدقة متناهية، بوضوح في جنوب غرب الصحراء السورية، ويقطع على مسافة مئات عدة من

(1) يُنظر في هذا الصدد دراسة معمقة في: *L'Asie française* (Mars 1921), pp. 101 et s.

(2) اتفق المتعاقدان على تسمية لجنة «مكلفة بأن تفحص مسبقًا كل مشروع ري تصوغه حكومة البلاد الخاضعة للانتداب الفرنسي، إذا كان إنجازها يؤدي إلى إنقاص مياه نهري دجلة والفرات عند وصولها إلى منطقة الانتداب البريطاني» (المادة 3).

الكيلومترات مناطق تَرَحَّل [بداوة] كاملة، ولا يدخل في منطقة المستقرين إلا في جنوب حوران، في امتان حيث يرسم أيضًا خطًا مستقيمًا يشكل مع الخط السابق زاوية من 135 درجة تقريبًا، حتى جنوب نصيب على خط سكة حديد الحجاز. انطلاقًا من هذه النقطة، يتكيف الخط مع التعرجات الطبوغرافية ليحقق شيئًا من التوازن بين مصالح البلدين الجارين. من نصيب يتبع الخط سكة حديد الحجاز التي تبقى أرضًا سورية حتى سمخ، على ضفة بحيرة طبريا. وهكذا فإن درعا⁽³⁾ ووادي اليرموك يقعان شمال الحدود، ولكن كان مزعمًا أن يُثبَّت الخط على الأرض ليكون موازيًا أقرب ما يمكن لخط السكة الحديد، بما يسمح في وادي اليرموك ببناء خط سكة حديد تقع بالكامل في الأراضي الخاضعة للانتداب البريطاني⁽⁴⁾.

كذلك في سَمَخ، يجب أن يلحظ ترسيم الخط الفعلي، لمصلحة الطرفين المتعاقدين، احتمال بناء وإقامة مرفأ ومحطة قطار يؤمّنان الوصول الحر إلى بحيرة طبريا. لكن الحدود تنطلق فجأة هناك نحو الشمال، تحاذي لبعض الوقت شواطئ البحيرة، وتصل إلى مصب نهر مسعدية، وتصعد نحو منبع نهر آخر وهو جرابه ويصل إلى الطريق التي تربط القنيطرة ببيانياس وتصل غربًا إلى المطلة التي بقيت في فلسطين. من هناك ينعطف حتى خط تقسيم مياه وادي الأردن وحوض الليطاني، يمس الحولة ويعود مجددًا إلى الجنوب ويذهب أخيرًا باتجاه البحر حتى رأس الناقورة الضخم الذي بقي سوريا (المادة الأولى).

وبموجب المادة الثانية من اتفاق عام 1920، عملت لجنة مشتركة في خلال عام 1921 وفي الأشهر الأولى لعام 1922، على تحديد الحدود على الأرض مع فلسطين حصراً. وقد تم التوقيع على التقرير الختامي

(3) في أثناء المفاوضات التمهيدية، ألحّت بريطانيا العظمى كثيرًا على اقتطاع درعا، إذ لم تكن لنخفي عليها أهمية هذه المنطقة. فدرعا تسيطر في الواقع، بسبب موقعها الجغرافي، على خط سكة حديد الحجاز، وطرق الحج ذهابًا وإيابًا من دون المرور بدمشق.

(4) المادة 8 من الاتفاق تلحظ تسمية لجنة فنية مشتركة لصوغ خطة للاستخدام المشترك لمياه نهري الأردن واليرموك.

للتعيين العام للحدود المنجز في كانون الأول/ديسمبر 1921، في بيروت
في 3 شباط/فبراير 1922⁽⁵⁾.

والحدود كما حُدّدت في اتفاق عام 1920، تراجعت نحو شمال الحدود
مع فلسطين أكثر مما كانت عليه في اتفاقية سايكس - بيكو⁽⁶⁾. صحيح إن هذا
الخط قد رُسم بلا أي اعتبار للتضاريس والظروف المادية، على نحوٍ مستقيم
وبحدود، إلى حدٍّ ما، نظرية. كان الخط ينطلق من شاطئ المتوسط ليصل
إلى أشدّيب، من الغرب إلى الشرق، عبر هضاب الجليل بتلالها الصغيرة، ثم
قليلاً إلى الشمال نحو زبولون، ليلبغ أربد، ثم بحيرة طبريا والمجرى السفلي
لنهر اليرموك، يسبق قليلاً إلى الشمال نقطة التقائه بنهر الأردن، ليستعيد بعدها
اتجاهه غرب - شرق حتى بُصرى (الشام) عند سكة حديد الحجاز.

أمران أثرا، في الواقع، على المفاوضات التي سبقتهما. أولاً، ومن أجل
تشكيل المنطقة الجنوبية من أرض العدو المحتلة، كان الجنرال أَللنبي قد اعتمد
في تشرين الأول/أكتوبر 1918 خطأً آخر ينطلق من رأس الناقورة، وقد تم
ترسيخه عند تبديل القوات البريطانية في أيلول/سبتمبر 1919. وفي المقام
الثاني، شكلت الصيغ التوراتية قاعدة اقتراحات البريطانيين الكلية الصلاح.
فلسطين التاريخية، ومن أجل تحقيق الحلم الصهيوني، يجب أن تستعيد
حدودها القديمة، «من دان إلى بئر السبع» في الجنوب. و [مدينة] بئر السبع في
الجنوب هي بئر السبع الحالية في الشمال، اعتُبرت دان كما لو كانت موجودة
غرب بانياس، بين صور والقنيطرة. وكان الغموض العقائدي النفعي السبب
الحاسم في نشوء «جيب الحولة» التي تنغرس كيد طماعه في جنوب لبنان⁽⁷⁾.

(5) نُشر في تموز/يوليو 1923 كـ «كتاب أبيض» مرفق بخريطة وبرعاية من وزارة الخارجية.
وقد وُقعت اتفاقات لاحقة تتعلق بمسألة الجوار (من خارج الاتفاقات الجمركية):

اتفاقات تسليم المطلوبين في الأعوام 1921، 1922، 1923، 1924... إلخ؛ اتفاق 2 شباط/فبراير
1926 ويتعلق بحرية الطرق والممرات التي تُستخدم كحدود بين سوريا وفلسطين والعراق، الحفاظ على
تقاليد التشارك المتعلقة باستخدام المياه والمراعي وسواهما.

(6) المادة 3 من اتفاق 9 أيار/مايو 1916.

(7) كان الصهاينة الإنكليز قد طالبوا، حتى قبل مؤتمر سان ريمو وفي أثناء المناقشات الأولية في =

لجهة الشرق، بقيت الحدود مع العراق نظرية تمامًا. ليست هناك معالم بعدُ تثبت الحد على الأرض. أكثر من ذلك، هناك قطعة مهمة من الأرض السورية الحدودية في الشمال الشرقي ما زالت تدار حاليًا من الحكومة الإنكليزية - العراقية. فـجبل سنجار خصوصًا، وهو غني بالنفط، ويعود نصفه إلى سوريا، لا يزال مع «منقار البط» في يد البريطانيين. هنا إذا إهمال غير مفهوم حقًا للمصالح السورية (وحتى الفرنسية)⁽⁸⁾. ومن جانبي الحدود لم تظهر أي بادرة تفاهم حتى الآن. وتحت تأثير المصالح الفاقعة، يمكن هذا الوضع أن يتحول، لمجرد أنه دام طويلًا، من أمر واقع تعسفي إلى حق. أكثر من ذلك، في الشمال وعلى المسار نفسه لجهة الأتراك، نرى أن الحدود الشمالية قد شهدت منذ الهدنة الكثير من القضم. فتدريجياً، من عام إلى عام، ومن اتفاق إلى آخر، صَغُرَ المجال السوري من هذه الجهة، وسُلِّمَت الأراضي المقضومة بسخاء إلى الأتراك. فالشمال السوري لم يعد اليوم سوى ممر عريض يقع أحد طرفيه في الشمال بين أيدي الكمالين الممسوسين بجنون العظمة، وفي الشمال الشرقي بتصرف البريطانيين حراس الموصول.

نصت معاهدة سيفر (10 آب/أغسطس 1920) في المادة 27 على أن الحدود مع سوريا تنطلق من نواحي مرسين راسمة نصف دائرة كبيرة حول سهول الشمال والتي تشمل المدن التابعة لمنطقة شمال حلب وجبل بركات. ونعرف المصير البائس لهذا الاتفاق. وقد أَجَلَّت الحرب مع الكمالين السلام في هذه المنطقة حتى اتفاق أنقرة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1921، الذي وقَّعه عن فرنسا (وسوريا) السيد فرانكلان بويون (Henry Franklin-Bouillon)،

= شباط/فبراير - آذار/مارس 1920 في لندن، بالسيطرة الاقتصادية على أعالي نهر الأردن، وعلى اليرموك والليطاني (في جنوب لبنان) وحتى على خط السكك الحديد الذي يجتاز بدءًا من درعا منطقة حوران ويدخل فلسطين عند سمخ. وكل ذلك لم يستهدف سوى الاستيلاء على زبدة هذه المناطق وعلى إمكان الري الغزير والمنظم. وقد ألح المفاوضون الإنكليز على نقل الحدود إلى ما بعد صور وحتى إلى شمال مصب الليطاني. لم تتأخر الاحتجاجات اللبنانية، وخصوصًا من اللجنة الإدارية في كانون الأول/ديسمبر 1920، وكان كذلك على فرنسا أن تتصدى لهذه الادعاءات.

(8) صحيح أن القوات الفرنسية تحتل أراضي مساوية تقريبًا في الجهة الأخرى من البوكمال، لكننا لا نجد فيها إلا فيافي مقفرة يقطعها نهر الفرات.

وعن الأتراك يوسف كمال بك، مفوض الجمعية العامة للشؤون الخارجية. بشأن الحدود، هو يعيد تقريباً إنتاج بنود اتفاق لندن (الفقرة L) التي تم التفاوض عليها بين السيد أرستيد بريان (Aristide Briand) وبكر سامي بك في 9 آذار/ مارس الماضي، لكن الاتفاق رفضته لجنة أنقرة. وتشير المادة 8 إلى أن «خط الحدود ينطلق من نقطة يتم اختيارها على خليج الإسكندرون، مباشرة إلى الجنوب من محلة باياس (Payas) ويتجه بعدها نحو ميدان أكبس»، حيث نقطة دخول سكة حديد حلب - أضنة إلى الأراضي السورية. محطة سكة الحديد والقرية يبقيان لسوريا. ومن هناك، فإن الحدود «تتحرف نحو الجنوب الشرقي بحيث تترك لسوريا قرية مرساوة ولتركيا قرية كرنايه وكذلك مدينة كيلس (Kilis)؛ ومن هناك تلتقي بسكة الحديد في محطة تشوبان باي، ثم تتبع سكة حديد بغداد التي تبقى قاعدتها أرضاً تركية حتى نصيين⁽⁹⁾. ومن هناك تتبع الطريق القديمة بين نصيين والجزيرة حيث تلتقي دجلة. وتبقى مناطق نصيين وجزيرة ابن عمر وكذلك الطريق القديمة، لتركيا، على أن تكون للبلدين الحقوق نفسها في استخدام هذه الطريق. المحطات والمرائب للقسم الواقع بين تشوبان باي ونصيين تعود إلى تركيا وكذلك قاعدة سكة الحديد». لم يعد في الإمكان أن يكون ثمة كرم وروح تسوية أكثر من ذلك. وهكذا فصلت حلب عن منطقتها الطبيعية وشهدت بذلك انحدار تجارتها. فقد غابت مدن عنتاب وكلس ومرعش مع أريافها وقراها، أي كل هذه العناصر الملتحمة التي كانت تعيل الشمال السوري، عن الحياة الاقتصادية للبلاد. ومدينة حلب تجد نفسها مهددة حتى في حياتها الحضرية. فنهز القويق الذي يرويهها ينبع من الأراضي التركية. وعندما كانت سوريا جزءاً من الدولة العثمانية، كانت حلب تتمون بالماء الضروري لاستهلاكها وبساتينها⁽¹⁰⁾. لكن لا شيء يمنع الأتراك اليوم

(9) لكن «حكومة الجمعية الوطنية الكبرى تقبل بانتقال امتياز قسم سكة الحديد الذي يربط بغداد ببوزاتي ونصيين، وكذلك كافة تفرعاته التي بُنيت في ولاية أضنة، لمجموعة فرنسية تُعيّنها حكومة فرنسا مع كافة الحقوق والامتيازات والفوائد العائدة لهذه الامتيازات، وبشكل خاص ما يتعلق بالاستخدام والتجارة...» (المادة الأولى، الفقرة الأولى). علماً أن هذا الجزء من «سكة حديد بغداد» كانت تملكه مجموعة مالية ألمانية بأغليتها، وقد صودرت امتيازاتها من خلال معاهدة فرساي.

(10) كما كتب إليزيه ريكلو (Elisée Reclus)، فإن «حلب هي واحدة من المدن الكبرى في آسيا =

من تلبية الحاجات الواسعة لحقول الأرز من مياه القويق. وفي الواقع، تعاني حلب منذ سنوات عديدة شحاً في المياه، ما يجعل وضعها في منتصف الصيف مأساوياً أحياناً. والجنائن الشهيرة التي كانت تشكل درتها باتت اليوم يباساً، ويعاني السكان أحياناً تقنيّاً في المياه أكثر مما يعانون نقصاً في الخبز. صحيح أن اتفاق أنقرة المادة 12 ينص على أن مياه نهر القويق ستقسم بصورة عادلة بين مدينة حلب والأراضي التركية، إلا أن هذا الوعد لم يتحقق حتى تاريخه⁽¹¹⁾.

لكن التهديد التركي لم يكن اقتصادياً وحسب. فحلب التي تقع على مسافة خمسين كيلومتراً من الحدود هي تحت رحمة ضربات عصابات الشمال، حيث الريف [الحلبى] المسطح والسهل المنال يفتح أمامها واسعة الأبواب السورية. وكثيراً ما أثبتت ذلك هجمات تلك العصابات.

والإسكندرون من جهتها، على بعد بضعة كيلومترات من باياس، هي دوماً على مرمى المدفع التركي. ومطالبات أنقرة معروفة لهذه الناحية.

هكذا باتت حلب والإسكندرون، النقطتان الاستراتيجيتان الأكثر أهمية، هشتين وضعيفتين كمحيطهما الذي تهدده قلعة عدوة. وازدادت مصاعب الاستقلال السوري تحت الضغط المتواصل لأنقرة، بما أن جبل بركات، «مفتاح سوريا» والحد العسكري الوحيد للبلاد هو في قبضتها...⁽¹²⁾.

هذا الوضع المزدوج هو من طبيعة تهدد، بصورة غير قابلة للعلاج، المستقبل السياسي والاقتصادي لسوريا ولبلدان الشمال على وجه خاص⁽¹³⁾.

= التركية... ولديها فضلاً عن ذلك ميزة امتلاكها المياه الجارية...»، Elysée Reclus, *Nouvelle géographie universelle*, p. 759.

(11) هناك وسيلة لمنع العطش والجفاف عن حلب، وذلك باستجرار المياه من الفرات وفق ما نصت عليه المادة 12، وهذا في حال كانت المدينة جزءاً من الأرض التركية. لكن الأشغال لا يمكن أن تتم من دون مساهمة الرساميل الأجنبية... وهذه المسألة ترتبط بمسألة أعم وهي تطوير سوريا الذي شرطه الأول التهدة المعنوية والسياسية في البلاد.

(12) Henri Froidevaux, dans: *L'Asie française* (Décembre 1921), pp. 463 et s.

(13) لكن هناك قضايا أخرى تشكل موضوع احتكاك واضطراب. مثلاً المادة 7 التي تطالب الحكومة السورية بأن تؤسس في منطقة الإسكندرون نظاماً إدارياً خاصاً، تُعدّ تهديداً لسلامة الأراضي =

وقد تسببت عمليات وضع النقاط الحدودية على الأرض باحتجاجات، ففاقت تسويتها الضرر اللاحق بسوريا.

المادة 8 من اتفاق أنقرة والتي حددت على الخريطة الحدود السورية - التركية، نصت على تشكيل لجنة مختلطة «ضمن مهلة شهر من توقيع الاتفاق الحالي من أجل تثبيت الخط أعلاه. وتبدأ هذه اللجنة عملها ضمن المهلة ذاتها». وقد مرت سنوات من غير أن يوضع هذا الترتيب موضع التنفيذ. لقد تشكلت اللجنة فعلاً في الشهور الأولى من عام 1922، وتمكنت من إجراء الترسيم انطلاقاً من البحر حتى تشوبان باي. ولكن عندما تعلق الأمر بوضلة نصيبين - جزيرة ابن عمر، برزت الاحتجاجات بصدد تحديد «الطريق القديم» المطلوب محاذاته. لم تتم تسوية الأمر، فحلّت اللجنة ورفضت الحكومة التركية تشكيل لجنة جديدة مطالبة بأن تكون لها أيضاً صلاحية التأكد من أن الضمانات المنصوص عليها في اتفاق عام 1921، قد تحققت⁽¹⁴⁾.

انتهت حكومة أنقرة إلى الموافقة على اللجنة الجديدة، وعينت مندوبيها في بداية عام 1925 لكنهم لم يحضروا البتة. ومن أجل عدم الانتظار بلا

= السورية. كذلك المادة 9 التي تمنح الملكية الحصرية (التي ليست سوى السيادة) لقبر سليمان شاه، جد السلطان عثمان، مع ملحقاته، وهو يقع على قلعة جعبر في الأرض السورية وبعيداً من الحدود مع تركيا التي يمكنها أن تحتفظ بحراس وترفع العلم التركي عليه؛ لكن هناك موضوعاً نزاعياً آخر أكثر خطورة أثار جدالات دولية، ويتمثل في الحق الممنوح لتركيا بموجب الفقرة الثانية من المادة 10، بـ «نقل القوات العسكرية بواسطة خط سكة الحديد من ميدان اكيس إلى تشوبان باي في المنطقة السورية، ولسوريا حق النقل العسكري بخط سكة الحديد من تشوبان باي حتى نصيبين في الأراضي التركية». ولكن ضد من ستوجه سوريا قواتها؟ بالتأكيد ليس ضد الأتراك لأن هؤلاء لن يكونوا سذجاً إلى حد السماح للعدو بالتقدم في أرضهم، وليس ضد إنكلترا حيث احتمالات الحرب ضدها غير مطروحة وغير ممكنة في هذه المناطق. لكننا نرى جيداً في المقابل النفع الكبير الذي يجنيه الأتراك من ترتيب كهذا؛ فالخطر البريطاني - الكردي - العراقي هو أسوأ ما يمكن أن يجابهوه. ثم إن الظروف التي تم تبني هذه المادة في ظلها، ذات مغزى كاف. كما أنها تشرح أيضاً سمة «النقل العسكري» الذي لا يمكن أن يفسر إلا بتوسع، فيشمل لاحقاً كل أشكال نقل القوات، سواء تلك المتوجهة لقمع تمرد داخلي، أم لحرب خارجية. ويمكن التساؤل إلى أي حد يمكن التزامات كهذه أن تنسجم مع التزامات فرنسا بميثاق عصبة الأمم.

(14) تقرير السيد بوني دو كاستيلاني عن معاهدة لوزان في 24 تموز/ يوليو 1923، والمقدم إلى مجلس النواب.

جدوى، قرر العقيد ماي (Mailles)، رئيس هذه اللجنة، البدء بتعيين الحدود على أساس أن يوافق عليها لاحقًا المندوبون الأتراك. ولم تنفع المفاوضات، ولا المماطلات التركية، ولا المؤتمرات في الإسكندرون والأستانة، بشيء إلى أن وقع هنري دو جوفنيل أخيرًا في أنقرة في 30 أيار/ مايو 1926 اتفاقيات عدة ومن ضمنها بروتوكول يسوي نهائيًا نقاط الحدود التركية - السورية⁽¹⁵⁾. ومرة أخرى، سلمت فرنسا إلى الأتراك في اتفاق أنقرة الثاني أراضي غنية وثرينة من الجغرافيا السورية، تقع شمالي أعزاز، بحجة أنها تضم ملكيات لأتراك مقيمين في كلس؛ ومقابل ذلك حصلت القوة المنتدبة على بعض المناطق الصحراوية ذات قيمة عسكرية قليلة وبلا أهمية اقتصادية، على الأقل حاليًا، حول نصيبين.

وأكملت لجنة فرنسية - تركية شكلت لتنفيذ اتفاق أنقرة الثاني، برئاسة الجنرال الدانماركي إرنست، تعليم الحدود في قطاعين بين البحر وتشوبان باي، وبين هذه النقطة ونصيبين على طول خط السكك الحديدية. لكن عندما بدأ التطرق إلى مسألة القطاع الثالث، من نصيبين إلى جزيرة ابن عمر، تصاعدت الاحتجاجات من جديد. ففي هذا القسم من عملية التحديد، يجب أن تتطابق الحدود مع «الطريق القديم» في اتفاق عام 1921، وهو خلاف قديم لم يتمكن

(15) الاتفاقات الأخرى هي الآتية:

1. «اتفاقية الصداقة وحسن الجوار» (وهي الاتفاقية الرئيسة) الذي تنشئ لكافة النزاعات والاعتراضات آلية تحكيم إلزامية، وتنظم أيضًا وضع الأفراد والأملاك وتمنح لرعايا المناطق المنتزعة الذين لا يزالون يقيمون في الأراضي التركية وللرعايا الأتراك في الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي تربيئات المواد من 30 إلى 37 من معاهدة لوزان (الخاصة بالجنسية)، وهذا يشمل السوريين الذين يقطنون الأراضي التي باتت تركية، كما الأتراك القاطنين في أراضي باتت سورية. ويوضح كذلك بعض شروط تطبيق الاتفاق الجمركي التركي - السوري المعقود في 26 تموز/ يوليو 1925، ويقيم نظامًا صحيًا للحماية من الأمراض الوبائية وينص على الإجراءات الضرورية لري مدينة حلب ومنطقتها.

2. بروتوكول تسليم المطلوبين.

3. بروتوكول يتعلق بشرطة الحدود ومكافحة تسلل العصابات.

4. بروتوكول خاص ببعض القضايا المتعلقة بانتقال العتاد والعديد لشركة سكة حديد بوزانتي -

نصيبين.

5. بروتوكول خاص بالنقل العسكري للطرفين المتعاقدين على خط سكة حديد ميدان اكبس -

نصيبين.

دو جوفيل من حله البتة، ف«الأتراك يرفضون الاعتراف بالخط القديم حيث تجاوز مواقعهم نحو الجنوب، الخط الذي تعتبره القوة المنتدبة حدود سوريا بلا جدال...»⁽¹⁶⁾. وكان الخلاف مرشحاً للتفاقم الدائم. فوفقاً لأحكام اتفاق عام 1926، كُلف الجنرال إرنست بالتحكيم في النزاع، وأتى الحكم في 10 كانون الثاني/يناير 1928 ليكرس انتصار وجهة النظر الفرنسية. فسمح لسوريا بالوصول إلى دجلة انطلاقاً من نصيبين عبر خرطوم وتل حسن وتل إبل إلى جزيرة ابن عمر. لكن الوفد التركي الذي خاب توقعه، بدا غير راغب في الموافقة على التحكيم...

ورغم هذا النجاح الأخير، لا يسع المرء إلا أن يفكر بحزن في التنازلات المتعاقبة التي اقتطعت من شمال سوريا أراضي مفيدة، وهي تنازلات تتناقض مع نص الانتداب (المادة 4) وهذا رغم حسن النية (*bona fides*) الأساسي. وقد سبق لريمون بوانكاريه أن كتب عند التخلي عن أراضي سورية في الجنوب، أن «الانتداب لا يعطينا الحق في تغيير الحدود التاريخية لشعب حر، والتخلي، من دون موافقة سكان هذه الأراضي، عما يعود إليهم»⁽¹⁷⁾. ثرى، ماذا كان سيقول في صدد اتفاقي أنقرة؟

في ظل الحكم العثماني، شملت هذه المنطقة من آسيا التي سماها الجغرافيون سوريا، ثلاث ولايات: حلب وبيروت ودمشق (والأخيرة مسماة الشام)، وثلاثة سناجق: دير الزور والقدس وجبل لبنان المستقل ذاتياً⁽¹⁸⁾.

من وجهة النظر الجغرافية - إذ إن وجهة النظر السياسية تبدلت على نحو معتبر، كما سوف نرى - لا يمكننا اليوم الحفاظ على هذه التسمية إلا على بقايا الغنائم العثمانية التي استطاعت فرنسا، بقليل الاهتمام، الحفاظ عليها.

(16) تقرير عام 1926، ص 42.

Revue des Deux-Mondes (Janvier 1921).

(17)

(18) يُنظر من أجل التفاصيل الراجعة: Vital Cuiñet, *Géographie politique et administrative de l'Empire ottoman*, tome II (Paris: 1896).

إنها بمساحة 178,400 كلم²(19)، وتضم وفق التقديرات التقريبية 3,360,000 نسمة. لكن بالنسبة إلى النقطة الأخيرة، فإن إحصاء عام 1921 لم يصل إلا إلى 2,139,000 نسمة، وهو رقم تجدر زيادته بهامش خطأ كبير جداً، بسبب الامتناع التقليدي للسكان عن الخضوع لعمليات الإحصاء. كما أن إحصاء عام 1921 لم يشمل 300,000 إلى 500,000 نازح لم يضيعهم وطنهم الأم، ثم هناك 350,000 إلى 500,000 من البدو الرحل في الشرق، وما يقرب من 350,000 مقيم متفرقين على الضفة اليسرى من نهر الفرات شرق الخابور - وهي كانت منطقة عسكرية في فترة الإحصاء - و100,000 أرمني مهاجر استقروا في سوريا برعاية من القوة المنتدبة⁽²⁰⁾.

ومن دون انتظار توقيع اتفاقية سلام مع تركيا، قرر مجلس عصبة الأمم، ومن خلال التماس بتاريخ 1 أيار/مايو 1921، أن التأخير الحاصل للمنح الرسمي للانتداب يجب ألا يمنع إعادة تنظيم البلدان التي قد تكون معنية بالأمر.

لكن الجنرال غورو لم ينتظر هذا القرار ليبدأ عمله الصعب، الذي عُيّن من أجله مفوضاً سامياً على سوريا. وقبل أن يتحقق السلام مع تركيا عبر اتفاق أنقرة، لم يكن بوسع الاحتلال الفرنسي بعد ميسلون، وقد توسّع ليشمل عموم سوريا، أن يستمر بشكل الإدارة المباشرة الذي اتخذه منذ عام 1919. فسيمة السكان، والنصوص الدولية والظروف السياسية، كلها تدفع باتجاه التسريع بتطوير وضع لم يعد استمراره قابلاً للاحتمال. فبديلاً لهذا النظام كان يجب أن يحل آخر، أكثر قابلية لمواءمة الليبرالية الدولية لهذه الحقبة التي تميزت بنجاح صيغة الانتداب وطموحات السياسة الفرنسية.

L'Asie française (Mai 1921), p. 216.

(19)

L'Asie française (Novembre 1923), p. 416,

(20)

وتقدر المجلة عدد المهاجرين بـ 50,000 والرحل بـ 350,000، لكن المجلة نفسها وفي عدد لاحق (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1924) تسلم بوجود 100,000 مهاجر في سوريا، وصل 85,000 منهم بعد اتفاق أنقرة و12,000 أبعدوا من تركيا في السنوات اللاحقة. ويبدو أنه لم يتم إحصاء مهجري الحرب الكبرى، ويمكننا بلا خشية من خطأ أن نرفع رقم الأرمن في الأراضي الخاضعة للانتداب إلى ما يقارب 150,000.

لم يكن للتنظيم السياسي أن تُرسى أسسه إلا وفقًا لإعلان الانتداب الذي كانت هيكلته وروحيته تبلوران في ذلك الوقت في المحافل الدولية. كان يجب أن تُنشأ دولة محلية، أما السلطات التي من خلالها سوف تُبرز شخصيتها - حتى لا نقول سيادتها - فكان يجب ممارستها وتوضيح حدودها. سوف يُحفظُ للقوة المنتدبة حقها الرقابي الدائم على أعمال موظفي البلد الخاضع للصاية. وعلى غرار كل تشكيل سياسي، حيث يجب تنظيم تراتبية نزعيتين وإرادتين متعارضتين، تم التأسيس في سوريا، مقابل سلطة الانتداب المنظمة، سلطة محلية تخضع للأولى بصورة غير مباشرة.

من ناحية أخرى، ومنذ بدء السيطرة الفرنسية، هناك قضية أشغلت العقول وألهبت الرأي العام، طرحت نفسها على المنظمين الجدد: هل كان لسوريا أن تشكل دولة واحدة أم دولاً عدة؟ إنه سؤال نظري، لم يتوقعه النص الوحيد حيثُ، المادة 22 من الميثاق، ولا وَجَدَ له حلاً. كان الأمر يتعلق بالشكل الذي يعطى للإدارات المحلية، وللصّلات التي يجب أن تقوم في ما بينها، وبالسلطة الوطنية العليا، هل هي واحدة أم متعددة، بسيطة أم مركبة، المؤسسات مشتركة أم خصوصية حصراً؛ باختصار قضية معرفة إن كانت سوريا التاريخية والجغرافية يجب أن تشكل دولة واحدة أم دولاً عدة مستقلة ومنفصلة.

لم يكن الموضوع مطروحاً في ظل النظام السابق. هناك منطقة سورية واحدة - لبنان - كانت تتمتع باستقلال ذاتي شرعي. وجبل الدروز، بحسب الأعوام والظروف، كان يستقل أو يعود فيقع تحت النير التركي.

«إن دراسة الأوساط الإنسانية - كما كتب الجنرال جورج كاترو (Georges Catroux) - أظهرت أنه تحت تأثير بعض التقاربات... يأخذ بعض الجماعات في التبلور مع مرور الزمن. هكذا كان الأمر حول دمشق وحلب، وفي لبنان وجبال العلويين. وقد فكر الجنرال غورو في تقوية هذه الجماعات عبر منحها هيكلية سياسية تبلور عناصر مدفوعة أصلاً وطبيعياً كي تتجمع. لقد حولها إلى دول مستقلة ذاتياً، قادرة على أن تعيش إدارياً واقتصادياً بإمكاناتها الخاصة، ويديرها، وفقاً لصك الانتداب، طاقم محلي. وأقام بين

هذه الدول رابطة ضرورية تتمثل في جهاز المفوضية العليا، وذلك بانتظار أن تصبح التربية السياسية المبتدئة في هذه الدول الفتية، متقدمة بما يكفي كي يُؤسَّس في ما بينها نظام مشترك، يمثل المرحلة الثانية في تنظيم البلاد تحت الانتداب»⁽²¹⁾.

بهذه العبارات، عرّف السياسة المتبعة من الجنرال غورو وسكرتيره العام روبير دو كي (Robert de Caix)، أحد مساعديهما الأكثر قربًا. فتحت ستار الجهاز السوسولوجي الذي يغطيها، من السهل اكتشاف القاعدة الطائفية. بين التيار القومي العربي والتيار الكامن (sous-jacent) الانزالي والطائفي. هذان التياران كانا يتصادمان في الرأي، والسياسة الفرنسية كانت تتخلى عن حيادها وتجعل الميزان يميل إلى مصلحة التيار الثاني، الذي كانت تمنحه وسائل الكشف عن نفسه وتُجسِّده. تجربة من نوع جديد، أنشأت على هذه القاعدة الرخوة التي كانت تنقلص مع الوقت حتى لا يبقى منها شيء، دولاً عديدة من أجل المحاولة لاحقاً وبكثير من التأخير خلق شعور وطني سوري، يتغذى حصراً من البنية التنظيمية الجديدة ولا يعبر عن شيء من المشاعر العربية الموروثة والتي لا تقهر.

في سوريا هذه، التي عملت على تقليصها الاتفاقات الفرنسية - البريطانية والفرنسية - التركية إلى ما بين اللباني جنوباً وريف حلب شمالاً، بادرت القوة المنتدبة فور سقوط الملك فيصل إلى خلق أربعة كيانات جديدة، وهي دول دمشق وحلب وجبل العلويين ولبنان الكبير. بنية تنظيمية غير مستقرة! ولم يمر عام من دون أن ينبثق أو يختفي تشكيل ما. في السنوات التالية، سوف نشهد دورياً انبثاق دولة الدروز، الاستقلال الذاتي لسنجق الإسكندرون وأنطاكية، الاتحاد الفدرالي السوري، الدولة الموحدة في سوريا. وستحاول المباحث التالية التذكير بهذا النشوء المتعجل وغير المتماسك.

Catroux (le colonel), *Le mandat français en Syrie*, Extrait de la «Revue politique et parlementaire», 10 Février 1922 (Paris: «Revue politique et parlementaire», 1922), p. 7.

أولاً دولة سوريا

لم تبصر دولة سوريا الحالية النور إلا في كانون الأول/ ديسمبر 1924. وقد سبق ذلك سلسلة من التحولات التحضيرية من المفيد سردها.

النواة المركزية هي دمشق. عاصمة فيصل هذه، وجدت نفسها فجأة بعد الاحتلال الفرنسي معزولة عن الجسم السوري في أيلول/ سبتمبر 1920، من خلال خلق دولتي حلب والعلويين. وعندما تحولت إلى جزء صغير، انكفأت على نفسها في إطار دولة صغيرة جدًا حيث شهدت مغامرتها نهاية حزينة.

وبفعل تشكيل دولتي حلب والعلويين، اقتصرت حدودها على البادية شرقًا، وشمالًا عند الحدود الشمالية لسنجق حماة، وبات يحدها غربًا الأقضية الأربعة التي ضُمَّت إلى لبنان: بعلبك، زحلة، مرجعيون وحاصبيا، ومن الجنوب فلسطين. والكيانات الداخلية فيها تمثلت في حوران وضمنها جبل الدروز جنوبًا، وبسنجقي حمص وحماة اللذين كانا يحيطان بسنجق دمشق في عام 1920.

أما الحكومة المؤقتة التي رأسها جميل بك الألشي⁽²²⁾، والتي وافقت على خضوع المدينة للجنرال ماريانو غويبت (Mariano Goybet) عشية ميسلون، فقد استُبدلت بعد أيام بحكومة علاء الدين الدروبي⁽²³⁾ التي حُلَّت بدورها بعد

(22) جميل بك الألشي (1883-1951): سياسي سوري رأس الحكومة لفترتين قصيرتين، الأولى في عام 1920 والثانية في عام 1943. بموجب الدستور عُيِّن رئيسًا مؤقتًا عند وفاة الرئيس تاج الدين الحسني إلى حين إجراء الانتخابات. عُرف بقربه من الشيخ تاج الدين الحسني ومن الانتداب الفرنسي. (المترجم)

(23) قرار 18 آب/ أغسطس 1920، تم بموجبه إلغاء وزارة الخارجية. [علاء الدين الدروبي: عمل سفيرًا للباب العالي في البلقان، ثم واليًا في المملكة المتوكلية اليمنية، ثم حاكمًا للبصرة. بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، رجع إلى سوريا واشترك في الوزارة التي شكّلها هاشم الأتاسي في عام 1920 في ظل حكم الملك فيصل الأول، فشغل وزارة الداخلية. وبعد مغادرة الملك فيصل سوريا، كلّف الفرنسيون الدروبي بتأليف الوزارة في تموز/ يوليو 1920. (المترجم)]

المجزرة التي تعرض لها أعضاؤها في خربة غزالة من أهل حوران الثائرين. في 20 كانون الأول/ ديسمبر سُكّلت هيئة مديري أجهزة⁽²⁴⁾ عُيِّن على رأسها حقي بك العظم كحاكم للمدينة بصلاحيات تنفيذية⁽²⁵⁾.

وبقي معظم المؤسسات السابقة التي خلقها النظامان العربي والتركي في مكانها وتم تطعيم طاقمها بعناصر جديدة أكثر خضوعًا للمنتدب⁽²⁶⁾. وقد حل مجلس النواب السوري نفسه تلقائيًا من دون أن يحل بديل محله. ولم يكن هناك أي جهاز استشاري يشكل عونًا للحكام قبل تأسيس المجلس التمثيلي في عام 1923، لكن بقيت المجالس الإدارية لولايات وسناجق النظام العثماني في كل من دمشق وحمص وحماة، وكذلك المجالس البلدية؛ أما تشكيلها فلم يكن، في أي مرحلة، يسمح لها بادعاء تمثيل الإرادة الجماعية.

دمشق التي أسقطها الانتداب، وجدت نجمها يأفل بعض الوقت لمصلحة حلب، حيث كانت تنعقد بعض الأحاييل لجعلها مركز السياسة السورية.

ففي أول أيلول/ سبتمبر، ما تبقى من ولاية حلب القديمة قد جعل منه دولة⁽²⁷⁾، وحدود «حكومة حلب» لم تكن محددة نهائيًا في الشمال (فالسلاطون لم يكن قد أُنجز) مع تركيا. يحدها في الشرق نهر الخابور حتى التقائه بنهر الفرات⁽²⁸⁾، وفي الجنوب خط ينطلق من البوكمال تبدأ بعده دولتا دمشق

(24) القرار رقم 500 في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1920.

(25) القرار رقم 588 في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1920.

(26) عبر رسالة رسمية في أيلول/ سبتمبر 1920، وباسم سلطات الانتداب، طلب الكولونيل تولا (Toulat) من رئيس مجلس دمشق دعوة «المستشارين الفنيين» المعيّنين من المفوض السامي، وأن يخاطبه من الآن وصاعدًا قبل التنفيذ، وأن يطلب مسبقًا موافقة المستشارين، وإن اقتضى الأمر موافقة المفوض السامي، على كل قرار متخذ. إن «اتفاقًا» رسميًا كان من المفترض أن يحدد لاحقًا علاقات حكومة دمشق بالمستشارين، لكن هذا لم يحصل.

(27) القرار رقم 330، في 1 أيلول/ سبتمبر 1920 أنشأ ونظم «حكومة حلب»؛ القرار رقم 367 في 3 أيلول/ سبتمبر 1920 عُيِّن الحدود؛ القرار رقم 403 في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1920 أقر «التنظيم المؤقت»؛ القرار رقم 514 في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1920 غير بعض دوائر التقسيمات الإدارية.

(28) في هذا الوقت، كانت أراضي شرق الخابور خاضعة حصرًا للسلطة العسكرية.

والعلويين. أما في الغرب، فيحدّها البحر ومن جهتي سنجق حلب، يقع في الغرب سنجق الإسكندرون، وفي الشرق سنجق دير الزور، حيث شكل مركزاً هذين السنجقين، مع أنطاكية، حول العاصمة [حلب] المدن الرئيسة في الدولة الجديدة.

وكما في دمشق، تمثلت السلطة التنفيذية في الوالي، رئيس الدولة، ومديرين يديرون شؤون الأجهزة الرئيسة في الإدارة. هنا أيضاً بقي التنظيم العثماني على حاله تقريباً.

لقد جُربت بذرة التمثيل الجماعي. فالى جانب الحاكم (الوالي) ومن أجل مساعدته، أنشئ مجلس للحكومة ولجنة إدارية. يتضمن مجلس الحكومة الذي يرئسه الحاكم قانوناً، المديرين، والرؤساء الروحانيين الذين كانوا يشكلون جزءاً من المجلس الإداري في الولاية العثمانية، وعضوين منتخبين من المجلس الإداري للسنجق، ورؤساء بلديات حلب والإسكندرون وأنطاكية. لم يكن يجتمع إلا مرة واحدة سنوياً من أجل دراسة موازنة السنة التالية. أصوات أعضائه التي لم تكن لها إلا قيمة استشارية، كانت تُضم إلى التقرير الذي ينقله مندوب الانتداب إلى المفوض السامي للموافقة عليه.

تجمع اللجنة الإدارية، التي يكرر عملها عمل اللجنة السابقة، المديرين ومندوباً عن كل سنجق في مجلس الحكومة والمستشارين الفنيين الفرنسيين المساعدين للمديرين. تقوم اللجنة، قبل مجلس الحكومة، بفحص الموازنة وحالات الإنفاق الشهري، وتعطي رأيها بشأن المؤسسات ذات المنفعة العامة... إلخ⁽²⁹⁾. وكما نرى، ليست صلاحيات هذين الجهازين سوى صلاحيات المجلس العام في فرنسا في ظل الإمبراطورية الأولى.

وقد بقي تنظيم سوريا الداخلية على هذه الطريقة حتى عام 1922. كانت الدولتان اللتان تتقاسمان الأرض السورية مستقلتين الواحدة عن الأخرى من

(29) القرار رقم 403، في 9 تشرين الأول/أكتوبر 1920.

دون أن يربطها أي جهاز محلي ببعضهما. وحدها المفوضية العليا كانت تؤمن إدارة الخدمات العامة والاتصال الضروري، الذي تفرضه طبيعة الأشياء، بين هاتين الدولتين، ثم بينهما وبين باقي البلد الخاضع للانتداب.

في 20 حزيران/يونيو 1921، وفي خطاب - برنامج للجنرال غورو في دمشق، صرح بما يلي:

«إن إنشاء الدول المستقلة ذاتيًا كان من هدفه ونتيجته إرضاء الخصوصيات ومنحها إطارًا يسمح بإشراكها في كل منسجم. لكنني لم أتوقف قط عن اعتبار أن صلة يجب أن توجد بين هذه الدول... يجب استكمال تنظيم هذه الدول وجعله أكثر سلاسة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بناء الصلة الفدرالية. وتنظيم الدول لن يكون بالضرورة هو نفسه؛ يمكن أن يتطور بصورة مختلفة قليلًا في دمشق وحلب واللاذقية بحسب سرعة التقدم في البلاد. وهنا لا أضع لبنان بين دول الاتحاد الكونفدرالي، فتقاليد لبنان الخاصة تجعله يتطور ضمن شراكة أقل وثافة و فقط اقتصادية مع الاتحاد الكونفدرالي السوري، وذلك حتى يقرر هو ذات يوم الدخول فيه».

كان يجب الانتظار سنة أيضًا لنشهد بداية تنفيذ هذا البرنامج، الذي لكان بدا منطقيًا فعلاً لو لم يُطبَّق إلا على شعب خالٍ من التقاليد ومن المشاعر والوجود الوطني. في 28 حزيران/يونيو 1922، جمع الجنرال غورو دول دمشق وحلب والعلويين⁽³⁰⁾ في اتحاد فدرالي واسع سُمي بالاتحاد السوري⁽³¹⁾.

(30) القرار رقم 470 في 12 تموز/يوليو 1922 يعطي «للمنطقة العلوية المستقلة ذاتيًا» اسم الدولة ولمديرها المباشر، ممثل المفوض السامي، لقب الحاكم.

(31) القرارات: رقم 1459 مكرر، في 28 حزيران/يونيو 1922 «يحمل تسمية تنظيم مؤقت للاتحاد الفدرالي للدول المستقلة ذاتيًا في سوريا»؛ رقم 1874 في 28 شباط/فبراير 1923 ورقم 2001 في 23 حزيران/يونيو 1923 بخصوص فدرلة بعض الأجهزة؛ رقم 2197 في 24 أيلول/سبتمبر 1923 بشأن انتخاب ممثلي دولة العلويين في المجلس الفدرالي؛ رقم 2199 في 24 أيلول/سبتمبر 1923 بشأن انتخاب ممثلي دولة دمشق في المجلس الفدرالي؛ ورقم 2821 في 31 آب/أغسطس 1924 وهو يكمل ترتيبات القرار رقم 1459 مكرر.

وَرَسَتْ السلطة التنفيذية بين يدي «رئيس الاتحاد الفدرالي»، المنتخب من المجلس الفدرالي ومن بين أعضائه، بالأغلبية المطلقة للأصوات ولمدة عام فقط، ولم يكن له حق إعادة انتخابه للسنة التي تلي نهاية ولايته. وهو مكلف بتحضير الميزانية الفدرالية وتنفيذها، والتعيين في الوظائف الفدرالية وإصدار القوانين ونشرها من حاكم الدول⁽³²⁾.

يعاون الرئيس في وظائفه «مديرون فدراليون ومجلس فدرالي». ويتلقى المديرون على الدوام آراء المستشارين الفرنسيين الذين يلزمونهم، وكذلك لا تصبح قرارات رئيس الاتحاد الفدرالي تنفيذية إلا بموافقة المفوض السامي. هناك ثلاث إدارات فدرالية فقط، تشكل حصراً أنساقاً ثلاثة متفقاً عليها في الاتحاد الفدرالي، وهي: إدارة المالية التي ترعى تنفيذ الموازنة الفدرالية الهزيلة؛ إدارة الأشغال العامة التي تبلور مشاريع الأشغال التي يكون المجلس الفدرالي قد اعتبرها فدرالية، وهي تقترح وتقوم بتوزيع الأشغال بين الدول وتسهر على تنفيذها؛ إدارة الخدمات المدنية التي تحضر المشاريع العائدة لمواضيع (التشريع، الإدارة... إلخ) على المجلس الفدرالي أن يتخذ قراراً بشأنها. ويرتبط بهذه الإدارة بعض الأجهزة المشتركة بين الدول والمعتبرة هكذا من هذه الدول نفسها ومن محكمة التمييز السورية ومقرها دمشق⁽³³⁾.

إلى جانب هذا الجسم التنفيذي البدائي، أُقيم مجلس فدرالي يخضع تماماً للدول التي يمثلها. وهو يتشكل من خمسة عشر مندوباً، خمسة لكل دولة، ويتخبون لمدة عام من مجالس الحكومة عندما يكون هؤلاء [أعضاء المجالس] منتخبين. وبانتظار هذا الإصلاح، فإنهم يعيّنون من الحكومات⁽³⁴⁾ التي لا تدين بوجودها وبقائها إلا للمفوض السامي. وكان من غير المفيد

(32) المادة 3 من القرار الأساسي رقم 1459 مكرر. والرئيس الأول، صبحي بك بركات، أتى تعييناً وليس انتخاباً.

(33) المادتان 4 و5 من القرار رقم 1459 مكرر.

(34) المادة 6، القرار رقم 1459 مكرر.

الإكثار من هذه الآليات على هذا النحو من أجل ممارسة سلطة مرجعها واحد: السلطة المنتدبة.

ومن أجل الحفاظ على المساواة بين الدول، أُنْخِذَ قرار بأن يجتمع المجلس الإداري تبادلياً، عامّاً في دمشق وآخر في حلب...

لا يمتلك المجلس الفدرالي أي حق في المبادرة. وحدهم الرئيس والدول لهم الحق بإبلاغ المجلس بالمشاريع الممكن أن تحال إليه. وعلى الرئيس والدول في هذه الحالة أن يكونوا قد تبادلوها مسبقاً.

من ناحية أخرى، لا يقوم المجلس بالتصويت إلا من خلال البعثة، ولكل دولة صوت واحد فقط.

هذا الترتيب الأخير ينهي توصيف التنظيم الجديد بالفدرالية، وقد وُسم بذلك عن غير حق. فنحن في الواقع أمام كونفدرالية دول. وقد تحققت الصفة المعبرة عن هذا الشكل السياسي الأخير من واقع عدم وجود أغلبية في هذا المجلس خارج كل تمييز للدول والبعثات. فالتصويت لا يتم إلا بالتفويض، والدول وحدها كانت ممثلة. الأمة والاقتراع الشعبي كانا مستثنين. والمجلس الفدرالي لم يكن سوى لجنة دبلوماسية، حيث المندوبون الممثلون لدولهم هم موجودون بواقع تعيينهم، ومرتبون بتعليمات حكوماتهم.

من ناحية أخرى، لم يكن المجلس مؤهلاً سوى لدراسة المشاريع التي تقدم إليه من الدول ورئيس الاتحاد الفدرالي بعد التوافق بين الأخيرين. ولا تتكلم النصوص أبداً على حق التعديل من الأعضاء، لكن المؤكد أن هذا الحق لم يكن معترفاً لهم به. فالتعديل ملازم لحق المبادرة الذي لم يكن موجوداً.

بالتالي، فإن التفحص المعترف به لأعضاء المجلس يقتصر على القليل جداً من الأمور. فهم معينون لمدة عام ولا قيمة لأصواتهم إلا داخل وفدهم، وهم تحت رحمة حكومتهم ومجبرون على الالتزام بتعليماتها. من هنا لا وظيفة للمجلس إلا تحقيق التفاهم بين الدول بشأن المشاريع ذات النفع

المشترك. والاتحاد الفدرالي لم يكن سوى جهاز ثقیل للمفاوضات المباشرة في خدمة الحكومات السورية، ولم يشكل قط نواةً لسلطة وطنية. مع ذلك مثل الاتحاد الخطوة الأولى لإعادة تجميع مناطق لا فصام بينها، وقد قُطعت أوصالها كما لو للتشفي.

في الإجمال، عززت الفدرالية حالة واقع كان موجودًا منذ أمدٍ طويل وعبرت قانونيًا عنه: مجموعة مؤسسات دول سوريا. والقرار الذي ينظمها ينص بوضوح على أن تشريعًا واحدًا سوف يستمر كما في الماضي، في موضوع القوانين العقارية، الملكية، القانون المدني (موجبات وعقود)، التجارة، الإجراءات، المدونة الجزائية، الملكية الصناعية والتجارية والأدبية⁽³⁵⁾. ومن ناحية أخرى، كانت الأجهزة الفدرالية تملك صلاحية أن تطرح على الدول تبني تشريع موحد بخصوص أي موضوع آخر⁽³⁶⁾. لكنه كان مفهومًا أنه بسبب شروط طرح مشاريع القوانين وطريقة التصويت في المجلس، ما كان لإجراءات كهذه أن ترى النور إلا بموافقة إجماعية للدول.

أما المواد الأخرى كلها التي لم يعلن عنها المجلس الفدرالي والنصوص التي تنظم الاتحاد الفدرالي، بصفتها مواد فدرالية، مهني من اختصاص الدول بصورة خاصة وحصرية⁽³⁷⁾.

وعلى غرار التنظيم السابق، لم يكن بمقدور الفدرالية أن تكون إلا مؤقتة. هكذا تؤكد النصوص. فهي [أي الفدرالية] لم تكن لترضي أنصار الوحدة المصيرين، ولا الخصوصية المصطنعة المثارة من الأقليات الدينية على الساحل. وشيئًا فشيئًا رُصّت النزعة الوحدوية صفوفها. وما عاد في المستطاع كما في السابق تجاهل مشاعر أغلبية وطنية استعادت معانيها، وتجاوزت طموحاتها الصراعات المناطقية والمحلية وقررت أن تضحي من أجل المصلحة الوطنية، بالمكاسب البائسة لاستقلال ذاتي متيسر وضيق.

(35) المادة 11 من القرار رقم 1450.

(36) المادة 12 من القرار رقم 1450.

(37) المادة 15 من القرار رقم 1450.

خلف الجنرال ويغان في عام 1923 الجنرال غورو. وكان يحمل بالضرورة رؤى جديدة بخصوص الشؤون السورية. كان يميل بوضوح إلى شكل من التنظيم السياسي أكثر مرونة وأقل تكلفة من الفدرالية. مع ذلك، صرّح في دمشق في 12 أيار/ مايو 1923: «إن العمل الذي بدأه سلفي في عام 1921 سيستمر معي بلا قطيعة أو تغيير». لكن في العام التالي، في 26 حزيران/ يونيو 1924، أعلن برنامجاً جديداً في دمشق. «القوة المنتدبة - كما قال - قررت استكمال التطور الوحدوي... عبر توحيد دولتي دمشق وحلب في دولة واحدة مستقلة... وهكذا سوف تتحقق الرغبة التي كثيراً ما تم التعبير عنها، رغبة في الوحدة السورية مع كافة إمكانات التطور الممكن توقعها من دولة عربية كبرى كتلك التي يجري تنظيمها...». ولم تنقضي سنة حتى صدر قرار يلغي النظام الفدرالي ويُجَلّ محله دولة سوريا.

وبمصادفة مقلقة، بينما كانت تتطور هذه النزعة الوحدوية العربية، فإن السياسة الانفصالية لم تكن تسلم سلاحها من جهة، حتى تكثف عملها في مكان آخر، فتفتت الساحل عبر قطع أي صلة له مع دمشق.

فاتفاق أنقرة لعام 1921 (المادة 7) كان قد أقرّ في سنجق الإسكندرون وأنطاكية استقلالاً ذاتياً أوسع مما أقره الانتداب في عام 1919، وكان التبرير وجود عناصر تركية في هذه المنطقة. وخف المفوض السامي الجديد إلى تنفيذ هذا البند الذي بقي غير مطبق في ظل سلفه.

ثم إن مقالة لموريس باريس (Maurice Barrès) في صحيفة إيكو دو باري (*Echo de Paris*)، طالبت بصراحة بالانفصال الكامل لجبال العلويين عن دمشق، وبقاء الإدارة المباشرة ورفع وتيرة الفرنسة.

وبعد شهور، صدر قرار متخذ في عام 1924، يلبي وجهة النظر الغربية هذه.

في تلك الأثناء، وعلى أراضي منتزعة من دولة دمشق في العام 1921، وعلى بعد بضعة كيلومترات من هذه المدينة، أعلن في حوران استقلال إداري ذاتي تُوجّ باسم دولة جبل الدروز.

هكذا، وفي لحظة تشكل الوحدة الداخلية، كانت تتفتت تبعاً قطع صغيرة جديدة، كي تمضي في حياتها الخاصة بعيداً من المركز، كما لو أن المركز التي شهدتها للتو دمشق وحلب جعلتهما غير قادرتين على تحمل باقي الجسم السوري. فقبالتهما قامت دويلات شديدة الصغر - لبنان، جبل العلويين، الإسكندرون، جبل الدروز - دويلات بقيت أو هي انبثقت متناثرة هنا وهناك، تحيط الداخل بحزام من الأقليات فتخفي عنه البحر وتدفعه إلى الصحراء.

خمس دول في عام 1924 عوضاً عن أربع في عام 1920، هذه هي حصيلة سياسة الجنرال ويغان التي تجاوزت بذلك سياسة المفوض السامي غورو.

يمثل القرار رقم 2980، بتاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر 1924، النص الأساسي الذي ما زال معمولاً به في دولة سوريا حالياً. وعلى عكس النصوص السابقة التي كانت تنظّم الدول والاتحاد الفدرالي، لا يضيف القرار الحالي صفة المؤقت إلى الشكل الجديد الذي يقيمه.

«تتحد دولتا حلب ودمشق، بدءاً من 1 كانون الثاني/يناير 1925، في دولة واحدة تحمل اسم دولة سوريا. تشكل دولة سوريا، في الحدود الراهنة لدولتي حلب ودمشق، ومع حفظ حقوق القوة المنتدبة وواجباتها، دولة مستقلة عاصمتها دمشق» (المادة الأولى).

يرر النص هذا التحول الجديد بإرادة البلاد المعبر عنها من المجالس التمثيلية لدولتي دمشق وحلب. وفي الواقع، لقد فرض التفكير السليم والاقتصاد على المفوض السامي إلغاء البنى التنظيمية المتعددة والمترابكة والتي كانت تثقل النفقات العامة وتبطئ العمل الإداري من غير أن تسمح بالتعبير عن إرادة غير إرادة السلطة المنتدبة.

الدولة الجديدة التي تسكنها أغلبية من 900,000 مسلم (رقم مدور)، ارتئي أن يضاف إليهم 500,000 من الرحل و350,000 من المقيمين

على الضفة اليسرى من الخابور، من أصل 1,120,792 من السكان⁽³⁸⁾. بذلك تكون هذه الدولة قد حققت داخل مستطيل من 100,000 كلم² تقريباً انسجاماً دينياً لم يكن موجوداً سابقاً في الاتحاد الفدرالي، حيث ثلاث طوائف (إسلامية، مسيحية، علوية) تتمتع بشخصية سياسية متعادلة، كان يوازن بعضها بعضاً ضمن مجموع كان فيه الشعور القومي العربي، وهو الوحيد الذي بإمكانه أن ينسبها الفروق في ما بينها، ممنوعاً صراحةً. ووفاء للسياسة الطائفية، كان يجري العمل على توفير شكل دولتي للطائفة الراجحة عددياً. لكل دين دولة. فإلى جانب لبنان المسيحي، دولة علوية، وأخرى للدروز، ليجد المسلمون أنفسهم متركزين داخل دولة سوريا.

(38) وفق إحصاء عام 1921، تضم دولة سوريا:

مسلمون	سنة	899,686 موزعون في كافة المناطق
	مناولة	8,263 في ضاحية دمشق
	علويون	50,232 في غرب حمص
	إسماعيليون	10,425 في السلمية، شرق حماة
	دروز	4,495 في جنوب دمشق
	إجمالي الجماعات الإسلامية	973,101
مسيحيون	موارنة	3,156 في حلب
	روم كاثوليك	25,197 في دمشق وحلب
	روم أرثوذكس	42,000 في دمشق وضاحيتها وحمص وحماة وحلب وإدلب
	سريان	6,375 في حلب
	يعاقبة	8,863 في حلب وحمص وحماة
	أرمن كاثوليك	7,251 في حلب
	أرمن غريغوريون	27,344 في حلب ودمشق (من دون المهاجرين الجدد)
	كلدان	1,197 في حلب
	لاتين (عرب)	2,371 في دمشق وحلب
	إنجيليون (عرب وأرمن)	3,572 في دمشق وحلب
	إجمالي الجماعات المسيحية	127,146
	إسرائيليون	20,545
	المجموع العام لسكان الدولة السورية	1,120,792 (هذا الرقم يتضمن أيضاً سكان سنجق الإسكندرون: 125,042 نسمة)

الدولة الجديدة تحدّها دوماً من الشمال حدود اتفاق أنقرة، مأخوذ منه قطاع يحاذي أراضي سنّجق الإسكندرون، من الشرق الحدود العراقية النظرية، من الجنوب الحدود الفلسطينية، ومن الغرب حدود لبنان الشرقية لعام 1920، وحدود دولة العلويين وسنّجق الإسكندرون المستقل ذاتياً.

لم تعد دولة سوريا، الهزيلة والتي لا يتناسب طولها مع عرضها، تضم سوى خمسة سناجق: دمشق وحمص وحماة وحلب ودير الزور، مقسمة بدورها إلى عدد من الأفضية.

من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، يمتد السهل الخصب وغير المزروع، بلا تجاعيد أو تضاريس. وكلما ابتعدت من الغرب الصلصالي، تتحول الشّهب إلى مساحات كلسية، لتختفي بعدها في الرمال الشاسعة.

ودولة سوريا بلا جبال تقريباً! وبالتالي فهي تفتقر إلى عمود فقري. يتمثل مركز سوريا التاريخية في هذه السلسلة من الجبال التي تخترقها من الشمال إلى الجنوب، راسمة خطاً موازياً لمقابل البحر. ثلاث دول تقاسمت هذه الكتلة الجبلية التي تسد، بإجماع بعيد عن العفوية، الداخل السوري، وتقفّل أمامه كل منفذ بحري، وتسيطر من القمم التي تحتلها على السهول المكشوفة.

كان لهذا الوضع أن يصبح خطراً لو وصلت النزعة الانفصالية لدى هذه الدولة إلى نتائجها البعيدة، السياسية والاقتصادية والجمركية، ولو لم تكن ثمة أي قربي حقيقية تحرك حاجاتها المشتركة. وهذا يقول الكثير عن افتعال الحدود الداخلية في سوريا الخاضعة للانتداب وعن المؤسسات المتغيرة التي أخرجها القرارات الأساسية التي صُممت لدولة سوريا.

ومن حيث التنظيم الداخلي للدولة الجديدة، ومركزة السلطة في دمشق التي باتت العاصمة، وإلغاء الكثير من الأجهزة التي باتت تشكل ازدواجية، فقد أحدث تقدماً لا يُنكر في عمل الآلة الإدارية وتوفيراً ملحوظاً في النفقات العامة.

وباتت صلاحيات السلطة التنفيذية التي كانت تؤول سابقاً إلى رئيس

الاتحاد الفدرالي والحكام، في يد رئيس الدولة الذي بات يسمى رئيس الدولة السورية.

يعاونه في مهماته الوزراء الذين أعقبوا المديرين القدامى للدول المستقلة ذاتيًا وللاتحاد الفدرالي. يؤمن كل منهم في وزارته قيادة دفة الإدارة (المادة 4 من القرار الأساسي). لكن التنظيم الإداري المناطقي والمحلي بقي على حاله. وفي ما يتعلق بالتقسيمات الإدارية خصوصًا، لم يحصل أي تجديد في إدارة السناجق والأقضية والنواحي والبلديات. ومن أجل ألا تكون صدمة إسقاط حلب من مرتبة العاصمة نصف السنوية مؤلمة، فقد حافظ سنجق حلب على لقبه كولاية، لكن واليه ما عاد يمارس سوى الصلاحيات التي تعود إلى المتصرفين بموجب التشريع القائم (المادة 6)، مع أن ولاية حلب بقيت تتمتع ببعض الاستقلال الذاتي، في ما يتعلق بماليتها. وقد حُصصت مواردها حصراً للإنفاق المناطقي، أما الفائض، إن وجد، فيوظف في أعمال تلبية المصلحة المحلية (المادة 10).

تبدل التنظيم الانتدابي بالكاد في الوضع الجديد. فاتخذ المندوب لدى دولة حلب اسم المندوب المساعد، غير أن اتصاله بقي مباشرًا بالمفوضية العليا. أما المستشارون الفنيون الكثيرون المعيّنون إلى جانب المديرين، فقد حافظوا على موقعهم وصلاحياتهم. فبدلاً من دولة، ما عادوا يشرفون إلا على سنجق. والمندوب لدى دولة دمشق أصبح مندوباً لدى دولة سوريا، والمندوبون الفنيون ترقوا مرتبة واحتراماً وهم يشرفون على الوزارات بدلاً للأجهزة القديمة لدولة دمشق (المادتان 11 و12).

كذلك حل مجلس تمثيلي موحد محل المجلسين التمثيليين لدولتي حلب ودمشق، وشكلت القواعد التي حكمت انتخاب أعضائهما، القانون الانتخابي للكيان الجديد.

لكن المجلس التمثيلي الأول لدولة سوريا تشكل بجمع أعضاء مجلسي دولتي حلب ودمشق التمثيليين (المادة 14).

في المحصلة، ابتلعت دولة سوريا تمامًا الدول والاتحاد الفدرالي وورثتها بحقوقها وأعبائها (المادة 16). وحافظت الإدارة على تنظيمها الأول لكنها باتت تتلقى تعليماتها من دمشق، ولم يتغير إلا بعض العناوين والآليات الدستورية.

شهد عام 1925 ثورةً وحربًا، لكن دولة سوريا باقية بإرادة الانتداب. تغير الرجال، لكن الخطوط العريضة للبناء الذي وضعه الجنرال ويغان بقيت هي نفسها.

ثانيًا

سنجق الإسكندرون المستقل ذاتيًا

لم يصبح دولةً، لكنه كان سيصبح كذلك لولا أحداث عام 1925.

مرتفعان جبليان يتشاركان الطرفين الشمالي والجنوبي. الأمانوس (جبل بيلان) في الشمال يحيط بالإسكندرون وضاحيتها الصغيرة، ويشكل جزءًا من النسق التضاريسي الجبلي لآسيا الصغرى⁽³⁹⁾. وهو لا يشكل سوى زائدة لجبل بركات الذي تُرك للأتراك.

وإلى الجنوب، جبل عكرة الذي ينتصب كحصن مرتفع كاشف، متكئًا إلى جبل العلويين ليشكل رأس حربته المتقدمة.

السنجق المشدود بين منحدرين، يفتح إلى الشرق وإلى الغرب على منخفض واسع ينطلق من السهل الطويل الساحلي الذي تنبسط آفاقه الضيقة من سيناء، ويفتح على طول الشاطئ بتجاويف واسعة، ثم يضيق هنا وهناك كي ينتهي أخيرًا في سهل أنطاكية الفسيح قرب الإسكندرون.

ينتهي السهل في السنجق عند منفرج السويدية الدقيق، ويلتف حول أنطاكية، ولا يتوقف إلا عند هضاب حلب المتوسطة. إنه سهل العمق؛ فجّ

عميق يتكون من طبقات رسوبية سوداء وخصبة، مستنقعية أحيانًا شبيهة بتشرنوزيوم روسيا⁽⁴⁰⁾.

يتشكل سنجق الإسكندرون من مجموعات سكانية مختلفة، وهو تاليًا المنطقة الوحيدة في البلاد حيث يُطرح موضوع اللغة والعرق نفسه بقوة، ويبدو راهنًا المكان الذي تتصادم فيه الحضارة العربية والنزعة التركية، وحقل صراعات النفوذ الخفية والمطالب من الطرفين، صراعات مريرة لا تتوقف.

من تعداد سكاني عام يصل إلى 125,042 نسمة، هناك 65,147 مسلمًا سنّيًا يتكلمون التركية، ويدّعون أحيانًا أنهم أتراك، لكنهم في الواقع وبأغليبتهم أكراد وتركمان غير مدركين لذلك. إنهم يقطنون سهل العمق والقسم الشمالي من الأمانوس بدءًا من توب بوغاز (أبواب الحديد الشهيرة). والأكراد لا يتكلمون التركية فحسب؛ فإضافة إلى لهجتهم المحلية، يستخدم عدد كبير منهم اللغة العربية ويجهلون التركية، وهؤلاء يقيمون إلى الجنوب من سهل العمق. ووفق التقديرات الأكثر وثوقًا، لا يتجاوز عدد التركمان المتكلمين التركية أبدًا عشرين إلى خمس وعشرين ألف نسمة.

وتضم إحصاءات عام 1921 التي استقينا منها هذه الأرقام، أيضًا، وتحت المسمى السنّي، أقلية عربية إسلامية مشتتة في السنجق، ومن المناسب إخراجها من الاحتساب الآف، حتى نستطيع أن نحدد بدقة الحضور العددي للعنصر التركي.

في مقابل هذه الأقلية التي يصعب اعتبارها تركية، فإن باقي سكان السنجق عرب، بينهم 37,678 علويًا، أغلبهم فلاحين يقطنون أنطاكية والسويدية، و21,436 مسيحيًا من مذاهب مختلفة (منهم 9,128 أرمني غريغوري يتكلمون لغتهم الوطنية) و781 إسرائيليًا مع آخرين⁽⁴¹⁾.

إذًا، من بين 125,000 نسمة، هناك نصف راجح من سكان سنجق

(40) أرض روسية سوداء تقع في سيبيريا الغربية وتتميز بخصوبتها. (المترجم)

(41) إحصاء عام 1921.

الإسكندرون من السوريين العرب، وعشرون ألفاً من الناطقين بالتركية والمنتمين إلى فروع متعددة من العرق الطوراني.

في عام 1920، هذا السنجق (المقسم إلى ثلاثة أقضية: الإسكندرون وبيلان وأنطاكية) الذي شكّل، حتى ذلك الوقت، جزءاً من المنطقة الغربية للأراضي المحتلة الخاضعة للإدارة الفرنسية، كان ملحقاً بولاية حلب وفق القرار نفسه الذي أنشأ هذه الدولة⁽⁴²⁾. وعلى الرغم من ارتباطه بحكومة حلب، فقد احتفظ، بشكل أو بآخر، باستقلال إداري ذاتي. فالمتصرف الذي يدير مباشرة السنجق تحت نظر وإشراف المستشار الفرنسي المعين إلى جانبه⁽⁴³⁾، يخضع للحاكم الذي يعمل ممثلاً له. لقد احتُفظ بالموازنة الخاصة مستقلة. كما أن مداخل السنجق ونفقاته تقتصر عليه⁽⁴⁴⁾.

بعد مرور عام، وعلى إثر اتفاق لندن الفرنسي - التركي الذي رفضه الأتراك، وحتى قبل أن يأتي اتفاق أنقرة ليفصله، جاء قرار المفوض السامي ليضعف بصورة بيّنة هذه الصلة بحكومة حلب. ورغم بقاءه في إطارها، فقد تمتع السنجق بنظام إداري واسع جداً. ورفع اللغة التركية إلى مرتبة اللغة الرسمية صنواً للعربية يُبرز ذهنية الإصلاح الجديد.

يُعَيّن المتصرف من حكومة حلب، بعد موافقة السلطات الانتدابية، ويمارس في سنجقه، إلى جانب الصلاحيات العائدة إلى وظيفته، تلك التي يملكها رئيس الدولة. لكن التعيين والعزل لموظفي الجهاز القضائي ولرؤساء الأجهزة تبقى محفوظة للحاكم. أما المتصرف فيحتفظ بحق الاقتراع الذي تخضع ممارسته لإذن من المستشار الانتدابي الذي يراقبه، وإلى موافقة مندوب المفوض السامي لدى الحاكم. وبصورة استثنائية، تتبع الإدارة القضائية مدير العدلية في حلب. تصبح قرارات المتصرف نافذة بمجرد أن يجيزها المستشار

(42) مواد القرار رقم 330 بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 1920.

(43) المادتان 8 و9 من القرار رقم 330.

(44) المادة 12. إن إنشاء السنجق على نفقة الإدارة العامة لحكومة حلب بقي غير مؤكد، حتى

صدور القرار رقم 987 في 7 آب/أغسطس 1921، الذي قُبِلَ (ينظر في ما بعد).

الفرنسي حصراً. وفي حال الاختلاف فقط (٩) بين المتصرف والمستشار [الاستفهام من المؤلف]، يرفع الطرفان القضية إلى الوالي وإلى مندوب حلب⁽⁴⁵⁾.

يصبح المستشار الإداري الذي يمثل مندوب حلب والذي يتبعه نظرياً، مستشاراً للحكومة. يتراسل مع المفوضية العليا، لكن بتغطية من المندوب الذي قد يضيف رأيه الشخصي وملاحظاته⁽⁴⁶⁾. بعد عامين ارتفعت مرتبته أيضاً، وصار لقبه الرسمي المندوب المساعد للمفوض السامي في سنجق الإسكندرون⁽⁴⁷⁾.

هكذا، فإن اتفاق أنقرة الذي عُقد في 20 تشرين الأول/أكتوبر التالي لم يفعل سوى تأكيد المؤكد، عندما صاغ لمصلحة الأقلية التركية في السنجق مطالب كان الانتداب قد لبأها بالتواطؤ.

بعيداً من التوقف عند هذه المسألة الحساسة، فإن قراراً (رقم 3017، صادر في 31 كانون الأول/ديسمبر 1924) تزامن مع قرار إنشاء دولة سوريا، أتى ليوسع الهوة التي كانت تفصل الإسكندرون عن حلب. والاستقلال الذاتي الذي أرسنه قواعد جديدة، بات أكثر وضوحاً وخطورة. فمن خارج صلاحياته العادية والاستثنائية، كُلف المتصرف على وجه الخصوص بأن يتأكد من أن التعليم العام يتم بحسب بنود اتفاق أنقرة. كذلك هو يدير ممتلكات السنجق ويؤمن سير عمل الخدمات، ويعمل على تنفيذ الأشغال العامة المحلية ويعقد كافة الاتفاقات الضرورية لهذا الغرض. ومن أجل ذلك كله هو يملك سلطة وضع الأنظمة (المادة 4). أما الاستقلالية المالية الموجودة أصلاً فقد تم الحفاظ عليها وتوضيحها (المادة 7)، كما تم تعزيز وضع البعثة المساعدة.

(45) لحظة إنشاء دولة سوريا، أُحيلت صلاحيات حاكم حلب، المتعلقة بإدارة السنجق، إلى رئيس الدولة (المادة 9 من القرار رقم 2980، بتاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر 1924. إن عدم التساوي في الظروف يزيد هذا الأمر بين المتصرف وزملائه في السناجق الأخرى.

(46) القرار رقم 987 في 8 آب/أغسطس 1921.

(47) القرار رقم 1881 في 4 آذار/مارس 1923.

هذا هو النظام الذي لا يزال قائماً في سنجق الإسكندرون. ففي مواجهة حلب العربية، يخلق محطة انتظار تركية. وأمام حلب الاقتصادية والتجارية، يقيم حواجز إدارية تعطل حسن وسرعة تنفيذ المشاريع المشتركة للأشغال العامة.

ثالثاً لبنان الكبير

على حدود دولتي دمشق والعلويين وعلى حسابهما، أنشئت أيضاً دولة لبنان الكبير بدءاً من عام 1920⁽⁴⁸⁾.

في جبل لبنان المستقل ذاتياً والذي أنشئ عبر النظام الأساسي لعام 1864، جرى ضم أراضي تقع إلى الشرق بعد سلخها عن الولايات المجاورة، وتتمثل في أقضية أربعة: بعلبك، البقاع، راشيا، حاصبيا، وأخرى تقع إلى الغرب كولاية بيروت ومنها سناجق صيدا (ما عدا الجزء الفلسطيني)، وبيروت وجزء كبير من سنجق طرابلس (قضاء طرابلس وجزء من قضائي حصن الأكراد وعكار).

ولبنان الذي تم توسيعه، باتت حدوده في عام 1920، من الشمال خطاً يبدأ من مصب النهر الكبير ويتبع هذا النهر حتى نقطة لقائه مع رافده وادي خالد على مستوى جسر القمر؛ من الشرق خط القمم الذي يفصل وادي

(48) القرارات الرئيسة الخاصة بلبنان الكبير: رقم 318 في 31 آب/أغسطس 1920 الذي أنشأ دولة لبنان الكبير وعين حدودها؛ رقم 320 في 31 آب/أغسطس 1920 الذي أعلن حل ولاية بيروت وأجهزتها الإدارية؛ رقم 321 في 31 آب/أغسطس 1920 الذي أعلن حل الاستقلال الذاتي لجبل لبنان مع أجهزته الإدارية؛ رقم 336 في 1 كانون الأول/ديسمبر 1920 المكمل للمرسوم السابق؛ رقم 336 في 1 كانون الأول/ديسمبر 1920 الذي ينظم مؤقتاً التنظيم الإداري لدولة لبنان الكبير؛ رقم 369 في 22 أيلول/سبتمبر 1920 الذي حدد تركيب اللجنة الإدارية للبنان الكبير؛ رقم 601 في 30 كانون الأول/ديسمبر 1920 المتعلق بالموضوع نفسه؛ رقم 994 في 16 آب/أغسطس 1921 المتعلق بالترتيب المؤقت للتنظيم الإداري لمدينة بيروت؛ رقم 995 في 16 آب/أغسطس بشأن مدينة طرابلس؛ رقم 1304 مكرر في 8 آذار/مارس 1922 الذي يحدد صلاحيات حاكم لبنان الكبير؛ رقم 3007 في 29 كانون الأول/ديسمبر 1924 الذي يعين الحدود بين دولة لبنان الكبير ودولتي سوريا والعلويين.

خالد ووادي العاصي ويمر بعدها في الحد الشمالي لقضاء بعلبك، ثم الحدود الشرقية لأقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا؛ من الجنوب حدود فلسطين ولجهة الغرب البحر. وبخلاف بعض التعديلات التفصيلية التي أجريت في عام 1925، فإن نظام الحدود اللبنانية بقي هو نفسه حتى اليوم.

تتمحور الدولة الجديدة حول جبل لبنان الذي يعود استقلاله الذاتي إلى قرون عدة، وشهد تثبيتاً شرعياً له في عام 1861.

ليس الجبل مأهولاً ومزروعاً إلا على ارتفاع متوسط، حيث استطاع كد الإنسان أن يجعل الأرض الفقيرة بين الصخور تعطي الحد الأقصى من المردود. وقد شكلت المدرجات الزراعية على المنحدرات المشمسة لوقت طويل، مع الهجرة، المصدر الأساس لحياة الجبلين.

حول الكتلة الجبلية اللبنانية، هناك السهل الذي جرى ضمه في عام 1920، يتعرج في شريط ضيق وهو شديد الخصوبة. وبين البحر والجبل، من طرابلس إلى صور، ينتشر السكن الدائم الصخب لفينيقيا التاريخية. في الجنوب، ينحدر الجبل الذي تقطعه الحدود بسرعة نحو الأرض الفلسطينية. في الشمال، يشرف الجرف الصخري القاحل على السهل الخصب لعكار وتلكلخ اللذين يربطان حمص بطرابلس. إلى الشرق منخفض البقاع المقعر (سوريا الجوفاء أو كل سوريا) المحصور بين الجبل العسير الانحدار والسلسلة الشرقية المتأكلة التي تحاذي دولة سوريا. ويسبب الممرات السهلة في السلسلة الشرقية، يرتبط البقاع جغرافياً بغوطة دمشق التي تشكل بدورها ممراً لا غنى عنه له. وهكذا فإن الجبل في دولة لبنان الكبير يرتفع في الوسط ثم ينخفض مبتعداً ويتحول إلى هضاب يسهل بلوغها. ليس من أمة تستطيع العيش في ظل تشكيل طبيعي كهذا، بلا حواجز طبيعية يصعب اجتيازها، ومفتوح على الغزوات من كل حذب وصوب.

من ناحية أخرى، يحمل سكان جبل لبنان دمغة هذا الشكل المتعدد وغير المتجانس. فهم، من وجهة نظر طائفية، يمثلون الخليط الأكثر تعقيداً في سوريا. ففي داخل حدود لبنان، يوجد العدد الأكبر من المذاهب السورية، وهو شهد

الصدّامات الأكثر عنفًا. فمن أصل 597,799 نسمة، هناك 274,711 مسلمًا من مذاهب مختلفة (سنة 124,786؛ شيعة 104,947؛ دروز 43,633... إلخ)؛ و178,257 مارونيًا من أصل 243,902 مسيحي كاثوليكي و86,480 مسيحيًا غير متحد، ينقسمون إلى اثني عشرة جماعة⁽⁴⁹⁾.

في ظل انعدام وجود حدود طبيعية، أو انسجام ديموغرافي، فإن الـ 10,855 كلم² من الأرض اللبنانية⁽⁵⁰⁾ هي فوق ذلك في حالة تبعية اقتصادية للداخل [السوزي] (hinterland) ولمجموعات المهاجرين الموزعة في العالم الجديد. وإذا تناولنا لبنان من زاوية الدين الحصرية، بغض النظر عن الغلاف العربي الذي يكسوه، فإن لبنان الكبير ليس سوى رابطة قسرية من «الأمم» الطائفية المتعارضة، والفردانية على نحو غير قابل للاختزال.

مكان الإدارات العثمانية القديمة في بيروت وطرابلس والأقضية الأخرى، وكذلك إدارات جبل لبنان المستقل ذاتيًا، والتي تم حلها بقرارات متعاقبة، حل اختراع جديد أسس للبنان الكبير، ونظم مكوناته وأجهزته بالقرار رقم 336 تاريخ 1 أيلول/سبتمبر 1920.

وعلى عكس الدول الأخرى، فإن دولة لبنان الكبير لن تشهد لاحقًا، وحتى إنشاء الجمهورية في أيار/مايو 1926، إلا تغييرات طفيفة، شكّل إنشاء المجلس التمثيلي في عام 1922 التطور الوحيد المهم فيها.

غير أن التنظيم الجديد، وأسوة بتنظيم الدول المجاورة، لم يكن إلا «مؤقتًا»⁽⁵¹⁾. ولم يمنع هذا من أن يبقى كاملاً في عام 1926، عند إعلان الجمهورية اللبنانية، في حدودها الموسعة وخطوطها العامة. فالدستور لم يشهد سوى استبدال عناوين وتسميات، بأخرى أكثر برلمانية. وبالتالي، أن ندرس منذ

(49) إحصاءات عام 1925 (تقرير عام 1926، ص 193).

L'Asie française (Mai 1921), p. 216.

(50) رقم مصدره:

(51) «... بانتظار أن يوضع النظام الأساسي موضع التطبيق، من المهم منح دولة لبنان الكبير تنظيمًا إداريًا ينسجم مع طموحات مجموعاتها السكانية»... إلخ. ثالثًا، على اعتبار أن القرار رقم 336 يقنن مؤقتًا التنظيم الإداري لدولة لبنان الكبير (1 أيلول/سبتمبر 1920).

الآن التطور الأساسي للبنان الكبير لن يضرّ بالتطورات اللاحقة التي يمكن أن تحصل بعد دستور 1926 والتي، بالتأكيد، لن تأتي إلا بإصلاحات سطحية لا تمس البنية أساسيات الإدارة اللبنانية.

فحتى عام 1925، تمثلت الوحدة الإدارية في لبنان الكبير، كما في باقي سوريا، بالسنجق الذي ينقسم إلى أقضية فمديريات. فكان هناك 4 سناجق و12 قضاء.

السنجق الأول، في الشمال، يسمى بسنجق لبنان الشمالي ومركزه زغرتا. ويتضمن أقضية عكار وزغرتا والبترون.

وظل جبل لبنان سنجقاً، مركزه بعبدا، وقد لحق به تعديل طفيف من جهته الشمالية من خلال سلخ قضائي زغرتا والبترون وإحاقهما بسنجق لبنان الشمالي. وهو يتضمن، من الشمال إلى الجنوب، ثلاثة أقضية: كسروان والمتن والشوف، إضافة إلى مديرية دير القمر.

في الجنوب يقع سنجق لبنان الجنوبي على الحدود الفلسطينية، وعاصمته صور، وهو يضم أقضية صور وصيدا وحاصبيا.

إلى الشرق من الجبل، وعلى حدود دولة سوريا، يقع سنجق البقاع ومركزه زحلة، ويضم السهل الذي يحمل الاسم نفسه وأقضية المعلقة وراشيا وبعلبك، وكملحق مديرية الهرمل (المادة 3).

خارج هذه التراتبية، تشكل بيروت عاصمة لبنان الكبير وطرابلس، مع ضواحيهما، منطقتين مستقلتين ذاتياً، ولديهما سلطاتهما المحلية الخاصة (المادتان 3 و4).

يشكو هذا التنظيم من خلل فحواه أنه يُظهر بصورة فاقعة الإلحاق القسري للأراضي السورية بلبنان الكبير. إنّ حل عام 1920 قد أبقى بالضرورة في المجموعتين السكانيّتين تقاليد وذكريات خصوصية ومتابعة. هذا إضافة إلى كونه تضمن عيباً جسيماً، بأن أحدث في كل سنجق تركّزاً دينياً يهدد،

في ظل الدولة الواحدة، بضرب وحدة تم الحفاظ عليها أصلاً بصعوبة. فكل سنجق ينطوي في الواقع على أغلبية طائفية تمنحه سيماء خاصة. وقد ضمت السناجق الحديثة، على وجه خاص، المسلمين السُّنة على الساحل، وفي الشرق والجنوب المتأولة [الشيعة] والدروز، بأغلبية تنذر بإغراق العنصر الماروني الذي شكّل علة وجود الدولة اللبنانية⁽⁵²⁾.

كان يجب إذاً إجراء إعادة تنظيم تؤدي إلى تقسيم السناجق والأقضية، وخلق الطوائف وإضعاف تأثيرها عبر دمج الأجزاء المعزولة وسط الطوائف المنافسة.

وأتى قرار لحكومة دولة لبنان (وقّعه كايلا Cayla) في 9 نيسان/أبريل 1925 (رقم 3060) ليحدث عملية تحول إداري. ويررّ هذا الإجراء «بضرورة التقليل من عدد الرتب الإدارية التي تعيق حل المشكلات، وتتطلب نفقات مبالغاً فيها»، وهو إصلاح يسمح به، على الرغم من التضاريس المعقدة للبلاد، تطور الطرقات ووسائل الاتصال.

في النتيجة، يلغي قرار 9 نيسان/أبريل بجرة قلم التنظيم العثماني القديم المتمثل في قانوني 1867 و1871، ويحل محل السناجق والأقضية والنواحي في قرار 1920، إحدى عشرة منطقة، ومديرية واحدة مستقلة⁽⁵³⁾. لا يتضمن النظام الجديد سوى تسلسلين: المحافظة تصبح الدائرة الأساسية وتقسّم مباشرة إلى مديريات. وقد انخفض عدد المديريات بعد توسيعها من 52 إلى 35 مديرية.

اختفى من التنظيم الجديد المنصرفون والقائمقامون. فالمحافظة بات يديرها المحافظ (الذي كان يُعرف باللغة الفرنسية بالمدير، على نحو غير دقيق) يعاونه مجلس إداري أعيد تنظيمه بالقرار نفسه، والمديرية ظل يديرها المدير كما في السابق.

(52) هكذا، نجد في سنجق جبل لبنان الشمالي 107,000 مسيحي في مقابل 9,000 سُني و7000 شيعي و30,000 درزي، بينما في لبنان الجنوبي 63,000 شيعي ما يتخطى نصف تعداد السكان، وفي سنجق البقاع 40,000 مسيحي من مختلف المذاهب مع أقلية مارونية، يقابلهم 54,000 سُني وشيعي.

(53) وقد بقي السنجق القديم كدائرة انتخابية (من الدرجة الثانية).

حتى دستور 1926، بقي حاكم لبنان الكبير «مسؤول فرنسي رفيع» يعينه المفوض السامي (المادة 6 من القرار رقم 336 المذكور أعلاه). وبوصفه يملك السلطة التنفيذية، فإنه يتمتع بصلاحيات أوسع وسلطة تقرير أقوى من جميع الرؤساء السوريين في الدول الخاضعة للانتداب. كذلك بوصفه مسؤولاً أمام المفوض السامي عن النظام وعن حسن سير الأجهزة، فإنه يملك حق الاستعانة بالقوات المسلحة، بعد موافقة المفوض السامي. له حق الاطلاع والإشراف على الأجهزة العامة للدولة التابعة له (المادتان 8 و 10). يضع موازنة الدولة ويوافق عليها بعد موافقة المفوض السامي، كما يضع الموازنات المحلية. له حق تعيين الموظفين من جميع الأسلاك والرتب، من دون الحاجة إلى موافقة المفوض السامي، باستثناء قادة الأجهزة (المادتان 5 و 10)، مع أن هؤلاء الأخيرين تابعون له ويرفعون إليه جميع المشاريع والاقتراحات (المادة 15).

والقرار رقم 1304 مكرر الصادر في 8 آذار/مارس 1922 الذي يؤسس المجلس التمثيلي لدولة لبنان الكبير، يوضح أكثر بقليل صلاحيات الحاكم ويضيف عليها. «صاحب السلطة التنفيذية... مكلف بالدراسات المسبقة للقضايا... التي يجب أن تعرض على المجلس التمثيلي» و«يمثل الدولة في عقود الحياة المدنية». له أن يمنح عفوًا خاصًا لا عفوًا عامًا.

وعلى الرغم من الصفة الفرنسية للحاكم وإذن المفوض السامي الذي يشرف بموجب القانون العام على معظم عقوده الإدارية، هناك، إلى جانب رئيس الدولة، مندوب للمفوض السامي في بيروت. كذلك الأمر بالنسبة إلى رؤساء الأجهزة، الذين يعاونهم «مستشارون فنيون فرنسيون» (المادة 11 من القرار رقم 336).

«دور هؤلاء المستشارين الفرنسيين هو مساعدة رؤساء الأجهزة بآرائهم وتجربتهم الإدارية. ويمكنهم الإشراف على الإدارة بمستوياتها كافة بأمر من الحاكم» (المادة 12). غير أن هناك مادة أخرى من القرار نفسه تفرض التزامًا التأشير، حتى من غير أمر رسمي من الحاكم: «جميع القرارات الإدارية التي يصدرها رؤساء الأجهزة تبلغ إلى المستشارين الفنيين الفرنسيين الذي يضعون

عليها موافقتهم، وإذا لزم الأمر ملاحظاتهم. ولا تصبح هذه القرارات نافذة إلا بعد موافقة الحاكم» (المادة 13). تأشيرة من المستشار الفرنسي تلي تصديق الحاكم الفرنسي المراقب من مندوب المفوض السامي، وبذلك يكتمل الإشراف على الإدارة اللبنانية. وهكذا فكل إجراء خاطئ أو غير مناسب لا يمكنه أن يرى النور البتة.

إن عدد وتركيب الأجهزة التي تتعاون مع الحاكم في إدارة الدولة شهدت تغييرات متعاقبة. وقد أنشئت في التغيير الأخير، ويعود تاريخه إلى ما قبل الدستور، تسعة أجهزة هي الداخلية، المالية، العدل، الأشغال العامة، التعليم والفنون الجميلة، الاقتصاد، الصحة والإغاثة، الدرك، الشرطة.

وشهدنا اعتبارًا من عام 1922 نواة لتمثيل جماعي أعطي على صورة الشكل الكلاسيكي للمجلس التمثيلي.

قبل هذا التاريخ، كانت هناك «لجنة إدارية» مؤلفة من 15 عضوًا اختارهم الحاكم على قاعدة التمثيل النسبي للطوائف وعيّنهم المفوض السامي، حلت محل المجلس الإداري السابق لجبل لبنان. لكن صلاحياتها استشارية تمامًا. كانت، وحسب، تصوغ اقتراحات بشأن الإجراءات ذات الطبيعة التشريعية، القوانين، الموازنة، الضرائب الجديدة وسواها التي كان يراد رفعها إليه⁽⁵⁴⁾.

والمجلس التمثيلي الذي تلا لا يمارس صلاحيات أكثر أهمية. لكن دوراته باتت منتظمة ومدة التشريع أكثر ثباتًا. لم يعد يسمى إلا بالاقتراع العام وعلى درجتين. يتبنى بعض تقاليد النظام البرلماني لكن مداولاته وتصويت أعضائه لا تتخطى قيمتها الفعلية الرأي والتمني، فالمفوض السامي يستطيع دومًا ألا يأخذها في الاعتبار.

بقي لبنان الكبير على الصورة التي تم بناؤه فيها، وهو يستمر أيضًا بعد إقامة الجمهورية تحت مسميات جديدة. ولا يزال يضم ضمن حدوده الثابتة سكانًا متباينين، خمسهم يعادونه ككيان.

(54) المواد 16 وما بعدها من القرار الأساسي رقم 336 تاريخ 1 أيلول/سبتمبر 1920.

رابعًا دولة العلويين

«دولة رابعة صغيرة هي أرض العلويين، وهي أقرب إلى أرض عسكرية سكانها متوحشون، صعبو المراس، يكثر فيها قطاع الطرق ويتطلب الأمر السيطرة بقوة»⁽⁵⁵⁾.

كما لبنان، تشكل في وسطها من سلسلة واسعة من الجبال الضعيفة الترابط، تحيط من جهة البحر بسهل فسيح جدًا مكمل لسهل أكثر ضيقًا هو سهل لبنان الساحلي.

جبل العلويين يبدأ تمامًا على حدود أنطاكية، بجبل هو الأعلى في السلسلة، إنه الجبل الأقرع (سماء القدماء كاسيوس (Cassius)) القريب من السويدية، وانطلاقًا من هذه النقطة ينتشر النصيريون. لكن هذا القسم الجبلي يتبع بصورة غير منطقية سنجق الإسكندرون. إداريًا، تقع دولة العلويين أكثر نحو الجنوب، بعد مدينة جسر الشغور. السلسلة وعند الحد الشمالي للدولة تستدق وتستطيل في صخور طبشورية ضعيفة التموجات وبارتفاع متوسط، لكنها صعبة الاجتياز بسبب الأودية الضيقة والحصون الطبيعية التي لطالما لجأ إليها النصيريون والإسماعيليون. يلامس طرفها الجنوبي النهر الكبير الذي يجد منبعه، وعلى غرار نهر العاصي، على الجانب الشرقي من لبنان. وإلى الغرب من الجبل يفتح على شكل مدرج نصف دائري السهل الذي يضم طرطوس ويمتد باتجاه اللاذقية مشكلًا ذراعًا عريضة من الأراضي المسطحة والخصبة.

تتوزع الساحل مجموعات عديدة، مسلمة سنيّة ومسيحية، وفي الجبل يعيش العلويون والإسماعيليون.

سكان جبل العلويين قليلو الكثافة، ومتناثرون على مساحة 6,200 كلم²، وهم يعدون 277,948 نسمة بينهم 176,285 علويًا فقط، وهناك 52,778

(55) الجنرال غورو. خطاب أمام لجنة آسيا الفرنسية في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1920.
L'Asie française (Janvier 1921), p. 11.

مسلمًا سُنيًا، 35,148 من الروم الأرثوذكس، 5263 مارونيًا، 1604 أرمن، 1112 إنجيليًا و4457 إسماعيليًا⁽⁵⁶⁾. وهكذا، كما في لبنان الكبير، أكثر من ثلث السكان يجد نفسه على هامش التمرکز النصيري الذي من أجله تم اختراع هذه الدولة.

وكونه كان جزءًا من منطقة الاحتلال الفرنسي في عام 1919، فقد جُعل جبل النصيريين «منطقة مستقلة ذاتيًا» بموجب القرار رقم 319 الصادر في 31 آب/أغسطس 1920⁽⁵⁷⁾.

في حالته الأخيرة بعد التغيرات التي أجريت على تنظيم الدوائر الإدارية، بات التقسيم الجديد يتألف، منذ عام 1922، من سنجقين ومديريتين. السنجق الأول هو اللاذقية ومركزه مدينتها، ويضم أفضية اللاذقية وصهيون وجبله. والثاني هو سنجق طرطوس، ويقع على الساحل أيضًا وإلى الجنوب، ويضم خمسة أفضية: طرطوس، مَرَكَب، العمرانية، صافيتا، حصن الأكراد (أو تلكلخ)⁽⁵⁸⁾.

العاصمة وجزيرة أرواد مقابل طرطوس⁽⁵⁹⁾ يشكلان مديريتين مستقلتين مرتبطتين برئيس الدولة [العلوية].

(56) إحصاء عام 1925، ملحق رقم 14 لتقرير عام 1925.

(57) هذه هي النصوص المهمة التي تنظم المجموعة العلوية:

- القرار رقم 319 في 31 آب/أغسطس الذي أنشأ الكيان العلوي وعيّن حدوده.

- القرار رقم 337 في 6 أيلول/سبتمبر 1920 الذي حدد قواعد التنظيم الإداري المؤقت للكيان

العلوي.

- القرار رقم 1264 في 17 شباط/فبراير 1922 الذي بذل التنظيم الإداري للكيان العلوي.

- القرار رقم 1470 في 12 تموز/يوليو 1922 الذي أنشأ دولة العلويين.

- القرار رقم 2147 في 31 آب/أغسطس 1923 الذي أوجد المجلس التمثيلي العلوي.

- القرار رقم 2198 في 24 أيلول/سبتمبر 1923 محددًا سير عمل المجلس التمثيلي للدولة

العلوية وصلاحياته.

- القرار رقم 2979 في 5 كانون الأول/ديسمبر 1924، الذي يشكّل الدولة المستقلة للعلويين.

(58) القرار رقم 1264، في 17 شباط/فبراير 1922.

(59) ضُمَّت جزيرة أرواد إلى أراضي الدولة العلوية بموجب القرار رقم 636 بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 1921، بعد أن كانت قد احتلتها فرنسا في أثناء الحرب، واستخدمتها مركزًا للمراقبة ولتموين =

جرى تغيير حدود الدولة في عام 1924⁽⁶⁰⁾، وبات الخط الذي يفصلها عن لبنان الكبير يبدأ عند مصب النهر الكبير حتى نقطة جسر القمر، محاذيًا مجرى النهر كله، ثم ينحرف ليحاذي بعد ذلك خط السكة الحديد حتى محطة وادي خالد.

أما الحدود التي تفصلها عن دولة سوريا، فبقيت هي الحدود نفسها تقريبًا التي أقيمت في عام 1920. إنها إلى الشرق تمر بالخط الجنوبي لمديريات بوجاق وبحر وكنسبا، وتحاذي مسافة طويلة من مسار نهر العاصي على حدود غرب وجنوب قضاء جسر الشغور الذي يتبع حلب، ثم تستطيل لتحاذي بعد ذلك حدود شمال قضاء مصياف وشرقه والحد الشرقي لقضاء حصن الأكراد. وإلى الغرب تفتح على البحر.

نظم القرار رقم 337 تاريخ 1 أيلول/سبتمبر 1920 تشكيل التنظيم الإداري العلوي وسير عمله.

حافظ القرار على الخطوط الكبرى للإدارة التي نشأت في ظل الاحتلال بعد خلق الكيان المستقل ذاتيًا. كان الرئيس يحمل، في عام 1920، لقب «مدير أراضي العلويين» (المادة 5). وهو صاحب السلطة التنفيذية، ومسؤول أمام المفوض السامي عن حفظ النظام والعمل الإداري. يضع الموازنة العامة التي يجب أن يوافق عليها لاحقًا المفوض السامي، ويقرر الموازنات المحلية. يضمن تنفيذ القوانين، يسمي الموظفين من جميع الأسلاك والرتب، باستثناء أولئك الذين يخضع اختيارهم لموافقة ممثل الانتداب (المادتان 6 و7).

إلى جانب المدير، عُيِّن مساعدون و«مستشارون فينون» مكلفون بتأمين سير عمل الأجهزة المركزية للدولة. إنهم يقومون بدور الرؤساء لجميع الأجهزة الكبرى، كالعدل، المال، الصحة، الأشغال العامة، المصالح الاقتصادية... إلخ.

= الساحل الذي يعاني المجاعة. ووضعها القانوني يماثل الوضع القانوني لمجمل الأراضي الخاضعة للانتداب. وقد ضُمَّها القرار رقم 2782 بتاريخ 7 آب/أغسطس 1924 إداريًا إلى سنجق طرطوس بدءًا من عام 1925. (60) القرار رقم 3007 في 29 كانون الأول/ديسمبر 1924.

يعيّنهم المفوض السامي، مثلهم مثل رئيس الكيان، لكنهم يرتبطون بالمدير (المادة 9).

حتى عام 1923، لم يكن للسكان صوت إلا من خلال اللجنة الإدارية المشكلة من 12 عضوًا يختارهم المدير الذي يرؤسهم، ويعيّنهم المفوض السامي. لا يُستمع إلى هذه اللجنة إلا بصفة استشارية في الأمور التي تُطرح عليها (المادتان 12 و13).

الإدارة المحلية أيضًا يديرها مباشرة موظفو الانتداب. «على رأس كل سنجق هناك مستشار فرنسي يحمل لقب 'المدير - المندوب'. يساعده متصرف يرعى، تحت إشرافه، دقة تنفيذ القوانين، حفظ النظام والأمن العام وسير العمل الطبيعي للخدمات العامة» (المادة 18).

يُسَمَّى المدير - المندوب والمتصرف بقرار يصدره المفوض السامي بناءً على اقتراح رئيس الكيان، ولا يخضعان سوى للأخير. توضع الأجهزة والخدمات المحلية تحت الإشراف المباشر للمدير - المندوب ومساعديه. وفي كل سنجق هناك أيضًا لجنة إدارية محلية «يجري الاستماع إليها بصفة استشارية في كافة الأمور التي يرى (المدير - المندوب) مناسبة عرضها عليها» (المادة 24). ويُعيّن الأعضاء بطبيعة الحال من هذا الأخير.

«على رأس كل قضاء، هناك قائمقام مرتبط مباشرة بالمدير - المندوب وهو مسؤول أمامه عن حفظ النظام والأمن في دائرته، وتنفيذ القوانين والأنظمة، والسير الطبيعي للخدمات العامة. إلى جانبه هناك مستشار فرنسي يراقبه مباشرة ويحمل لقب مستشار القضاء» (المادة 27).

المدير بدوره مرتبط بالقائمقام الذي هو رئيسه المباشر، ويمسّش الانتداب في القضاء.

هذا التنظيم الإداري الصارم والمباشر، لم يشهد إلا تغييرًا قليلًا في الفترة اللاحقة.

بقي الكيان العلوي منفصلاً تماماً عن الدول المجاورة حتى عام 1922. وحده المفوض السامي كان يؤمّن الاتصال في ما بينها.

كان الاتحاد الفدرالي السوري يضم، إلى دولتي دمشق وحلب، المنطقة التي أصبحت دولة العلويين⁽⁶¹⁾، والتي صار لها مندوبوها في المجلس الفدرالي. عدد هؤلاء المندوبين خمسة، ويتم تعيينهم، مع أنهم يجب أن يُنتخبوا من المجلس التمثيلي الذي أنشئ في عام 1923، وهم يوازنون تأثير الدولتين الآخرين داخل الاتحاد الفدرالي.

إن استقلال الدولة الذي انتقص ضمناً، لم يبق منه إلا المواد التي تشكل القانون العام، والتي لا ينطها النص صراحة بالأجهزة الفدرالية.

غير أن التنظيم الجديد حافظ على الإدارة العلوية بلا تغيير. وتابعت الإدارة المفروضة في عام 1920 عملها كما في السابق. ووجب انتظار إلغاء الصلة الفدرالية وعودة العزلة السابقة لملاحظة تطور جديد وبعض الإصلاحات البارزة والمؤثرة. وقررت حملة متواضعة، لكن حاسمة، قادها مورييس باريس في فرنسا هذه النتيجة⁽⁶²⁾. فالجنرال ويغان المطيع، وفي استجابة منه لتعليمات العاصمة الفرنسية، فصل عن الداخل السوري في 5 كانون الأول/ديسمبر 1924 دولة العلويين، وأعلن استقلالها الذي أرساه على أسس جديدة، في الوقت نفسه الذي كان يشكل الدولة السورية الموحدة.

«... انطلاقاً من الرغبات التي عبّر عنها ممثلو الدولة العلوية في المجلس الفدرالي، في 15 كانون الثاني/يناير 1924، والعرائض التي صوّت عليها المجلس التمثيلي بين 2 نيسان/أبريل و4 تشرين الأول/أكتوبر 1924»، يعلن القرار رقم 2979 أنه «مع الاحتفاظ بحقوق القوة المنتدبة وموجباتها، تشكل

(61) القرار رقم 1470 في 12 تموز/يوليو 1922 الذي يرفعه إلى هذه السوية، ينص على أن ممثل المفوض السامي (المدير) سوف يحمل لقب حاكم الدولة.

(62) مقالة في: *L'Echo de Paris*, 12/11/1923,

ومداخلة في مجلس النواب بتاريخ الخامس عشر من الشهر نفسه.

دولة العلويين، ابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير 1925 وضمن حدودها الحالية التي تضم سنجقي اللاذقية... وطرطوس، دولةً مستقلةً عاصمتها اللاذقية» (المادة الأولى).

وهكذا أُعيد تثبيت الاستقلال الذاتي السابق. والقوانين التي كانت تعود إلى الاتحاد الفدرالي، باتت تعتبر قوانين للدولة العلوية (المادة 4).

ومن أجل قطع كل صلة بالداخل [السوري]، اتُخذ قرار بأن اللجوء إلى التمييز يتم مؤقتًا في محكمة تمييز لبنان الكبير، بانتظار إنشاء محكمة تمييز علوية (المادة 5). وقد جرى تشكيل مديرية للعدل، غير موجودة سابقًا، تنحصر فيها كافة الشؤون القضائية للدولة. كما أنشئت دائرة للبريد أقامت رموزًا خاصة، وجهاز خاص بالجمارك (المادة 2).

والحركة التشريعية لعام 1923 التي زودت الدول السورية بمجالس منتخبة، لم تجد تنظيمًا تمثيليًا بهذا القدر أو ذاك، كما حصل في أمكنة أخرى، لتحل محله أو تطوره. فالمجالس الإدارية القديمة في النظام العثماني لم توجد عند العلويين إلا على الورق. ومعظم مناطق الدولة الجديدة لم يكن يشكل في الماضي إلا مناطق مبعثرة في السناجق الأخرى أو الأقضية المختلفة الملحقة بالولايات المختلفة كحلب وبيروت. فخلق كيان علوي أمرٌ ابتدعه الانتداب. وقد أُسس فيه مجلس تمثيلي عبر القرار رقم 2147 في 31 آب/أغسطس 1923، لا يختلف في شيء عن المجالس المقامة في الدول الأخرى.

في فترة الاتحاد الفدرالي، كان المجلس يتشارك صلاحياته على قدم المساواة مع مجلسي دمشق وحلب في المجلس الفدرالي. وبعد حل الاتحاد، فإن المادة 3 من القرار رقم 2979 الذي أعلن الاستقلال العلوي، منحتة صلاحيات في مواد كانت محظورة حتى ذلك الوقت.

واصل المجلس التمثيلي عمله منذ ذلك الوقت، وقد حدد صلاحياته

وطريقة عمله وطورها لاحقاً قرار خاص⁽⁶³⁾. وفي عام 1925، وبعد أول انتخابات في عام 1923، جرى تمديد ولايته سنتين، انتهت في النصف الثاني من عام 1927⁽⁶⁴⁾.

خامساً دولة جبل الدروز

على مسافة مئة كلم جنوب شرق دمشق، يرتفع جبل حوران البركاني ويسيطر على القفار، بعيداً من جبل حرمون الذي تفصله عنه هضبة وعرة. تضم المناطق المحيطة به سهلاً واسعاً يميل إلى الصُفرة، هو النقرة، الذي كان في الماضي يسمى بأهراء سوريا. سهلٌ ينتج حتى الآن قمحاً غنياً ووافراً ومطلوباً.

على حدود السهول المزروعة يبرز فجأة الجبل⁽⁶⁵⁾. متوسط الارتفاع (يبلغ ارتفاع أعلى قمة فيه 1853 متراً)، ويتشكل من صخور الحمم ومن كتلة من الأرمدة المتحجرة وفق أشكال مخروطية حمراء، يغيب عنها الغطاء النباتي تقريباً. سفوحه الشمالية تلك التي يهدد اتجاهها دمشق، والمعزولة كمتراس متقدم، تنخفض من جديد في منحدرات صعبة جداً على بحر من الحمم. إنه «أرجوب» الذي ذكره الكتاب المقدس، والذي جعلته الأزمان وتقلبات المناخ والثورات البركانية مليئاً بالصدوع والانغلاقات التي تحولته إلى متاهات صعبة الاجتياز. إنها منطقة اللجاة المثيرة للقلق التي لطالما وجد مهزومو الجبل ملجأً لهم فيها (من هنا إسمها). في أجزائها التي يمكن الوصول إليها، هناك 15,000 إلى 20,000 من السكان (دروز ومسيحيون وبدو) يجدون فيها غذاء مواشيهم.

(63) القرار رقم 2198، في 24 أيلول/سبتمبر 1923.

(64) القرار رقم S/247 بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 1925:

«المادة الأولى: إن تفويض الأعضاء الحاليين للمجلس التمثيلي للدولة العلويين، المنتخبين أو المعيّنين، وتطبيق ترتيبات القرار رقم 2147 المذكور أعلاه، قد تم تمديده حتى إصدار النظام الأساسي للدولة الخاضعة للانتداب». والأحداث التي ابتدأت في آب/أغسطس تفسر سبب هذا التمديد.

(65) يراجع بشأن هذه النقطة دراسة حديثة في: *L'Asie française* (Décembre 1921), pp. 466 et s.

بعيداً إلى الشرق وعلى أطراف النقرة، يظهر الصفا فجأة، وسط براكينه المنطفئة، كحصن مستوح في الجبل بمواجهة الصحراء. إنه الكهف الأخير الذي يجد فيه طريدو الاضطهاد ملجأهم. تكسوه أمواج كثيفة من الحمم السوداء. وتعلوه انتفاخات ضخمة خلفتها انفجارات الغازات. «بلاد صعبة»، كانت تُعرف بتراخونيتد عند القدماء⁽⁶⁶⁾؛ الصف الجنوبي من صخوره يبين وجهًا مُرعبًا، «عندما تقترب من هذه الجبال، نتساءل إن كانت النار لما تزلُ كامنة»⁽⁶⁷⁾. أشنات بيضاء اللون تمنح بعض التنوع لهذه اللوحة السوداء والصحراوية. لقد وُجدت فيها على الرغم من ذلك نقوش عربية عديدة من النمط الصفائي⁽⁶⁸⁾ تعود إلى ما قبل الإسلام. يبلغ ارتفاع هذا الجبل بالكاد 400 إلى 600م، وتبلغ مساحته 1200 كلم² وسط السهول المحيطة التي يبدو أنها جذبت، بخصوبتها خصوصًا، الهجرات القديمة. في الجنوب الغربي صحراء كراع وأكثر نحو الجنوب صحراء الحازّة، مصدر الخشية الكبيرة للرحّل، تغطيها رمال ناعمة جدًا ومتحركة تفصلها عن حوران الآهلة.

ينقسم هذا السهل المروي والمأهول إلى مناطق متميزة. عجلون في الجنوب الغربي، وهي جبل مخضوضر بالبساتين والوديان، يزوره سكان ذوو أغلبية مسلمة سُنيّة تكملها أقلية من الروم الأرثوذكس. ثم الجولان، إلى الشمال الغربي، وهو هضبة من الصخر البازالتي ينحدر نحو سهل الحولة، ويجتازه البدو نصف الرحل. في الكتلة الحورانية، يتراجع جبل الدروز نحو المركز، يسكنه حصراً تقريباً دروز مقيمون، وجزء منهم مهاجرون بعد أحداث عامي 1840 و 1860 في جبل لبنان. أنشئ كدولة في عام 1921، ومساحته

(66) هي اليوم منطقة «اللجاة» التي تشكّل كتلة فاصلة بين أجزاء من محافظات السويداء ودرعا وريف دمشق، تعد من أكثر المناطق وعورة في سوريا بسبب طبيعتها الصخرية، عرفت باليونانية باسم «تراخونيتد» أي الأرض الصخرية، وتقول الحكايات إن جيش إبراهيم باشا تعرض لخسائر كبيرة فيها بسبب صخورها الوعرة، كما انتصر فيها الثوار السوريون بأكثر من معركة ضد الاحتلال الفرنسي. (المحرر)

Reclus, *Nouvelle géographie universelle*, p. 692.

(67)

(68) الصفائية تسمية جامعة لعدد كبير من النقوش المكتشفة في بادية الشام وما جاورها والعائدة

إلى ما بين عامي 1000 ق.م و 400 م نسبة إلى تلال صفا الواقعة شرقي اللجاة في حوران. (المحرر)

9760 كلم⁽⁶⁹⁾² ويقطنه 50,328 نسمة، منهم 43,000 درزي⁽⁷⁰⁾. يمسك هؤلاء عسكريًا واقتصاديًا بدمشق، وربما هذا ما دفع على تحقيق الاستقلال الذاتي الدرزي. يسيطر الجبل على وسط سوريا وفلسطين والصحراء، ويتحكم بالطرق والينابيع في حوران. كما تملك عائلاته تأثيرًا كبيرًا على القبائل البدوية التي تحيط به.

سُمي تنظيمه الاجتماعي بالإقطاعي زورًا. فهو في جوهره ديمقراطي من دون تراتبية عائلات وزعماء، من دون أتباع وأسياد، من دون ملكيات كبيرة وأقنان. لكل عائلة جماعة مؤيدة تمتد إلى هذا البعد أو ذاك، وتضم من حيث الملكية، أو ببساطة من حيث التأثير، هذا العدد أو ذاك من القرى. ليس هناك من سلطة عليا تنظم هذه الكثرة من الخلايا المتنافسة والمستقلة وفق القانون بعضها عن الآخر، لا شيء، سوى تنظيم ديني من دون صفة كهنوتية، يمارس مجرد سلطة معنوية على دروز الجبل. وهو في يد عائلة الهَجري (حَمَد) التي تسكن قرية قنوات. ويبدو أن النظام الاجتماعي للدروز ليس سوى تنظيم قبلي في حالة ضمور وجمود، كما تبرهن عليه التقاليد البدوية لبعض العائلات الكبرى.

يوالي الدروز بشدة الملك فيصل، ويؤيدون تقليديًا فكرة العروبة، لكنهم فضلوا، بسبب عداوتهم مع المحيط، ألا يساعدوا في عام 1920 الحوارنة الآخرين المتفضين ضد الاحتلال الفرنسي. وساعد هذا الوضع عمل المفوض السامي الأول فرنسوا جورج بيكو «الذي كان قد نجح... في عام 1919 في تقديم عريضة (مَضْبُطَة) لمصلحة الانتداب الفرنسي من خلال مجموعة من

L'Asie française (Mai 1921), p. 216.

(69)

(70) إحصاء عام 1921 الخاص بالدولة الدرزية: 42,680 درزيًا، 674 سُنيًا، 2,112 روم كاثوليك، 4,639 روم أرثوذكس، 217 إنجيليًا. المجموع 50,338 ساكنًا. لكن هذه الأرقام أقل من الواقع بكثير، ويجب أن يضاف إليهم أولئك الذين امتنعوا عن المشاركة في الإحصاء كما هو الحال في عموم سوريا. تقدر مجلة آسيا الفرنسية سكان الجبل بـ 101,000 نسمة: *L'Asie française* (Mai 1921), p. 216.

أعيان جبل الدروز»⁽⁷¹⁾. وقد واصل الكولونيل كاترو هذا الاختراق. وقام برنامجه على استقطاب كبار رجال الدين الذين تدارسوا، لدى اجتماعهم في قنوات في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1920، مشروع تفاهم قُدِّمَ لهم؛ وجرى تحويله إلى معاهدة كاملة المواصفات وُقِّعت في دمشق في 4 آذار/مارس 1921 من روبر دو كي، الأمين العام للمفوضية العليا، باسم الحكومة الفرنسية⁽⁷²⁾، ومن رجل دين كبير هو الشيخ محمود أبو فخر، باسم زملائه الثلاثة، ومن خمسة عشر من الأعيان. وتؤسس المعاهدة، في البلدان الخاضعة للانتداب، لوضع قانوني ذي خصوصية كاملة في جبل الدروز، ينظم بالتفاهم الثنائي علاقات المنتدب والسكان الخاضعين للانتداب.

«سوف تتشكل - كما جاء في النص - في جبل الدروز في حوران، حكومة وطنية تتمتع باستقلال إداري واسع تحت الانتداب الفرنسي» (المادة الأولى)⁽⁷³⁾. وفي النص العربي ترد فقط عبارة الاستقلال الذاتي لا الاستقلال.

«تكون حكومة هذه الدولة محلية، ينتمي موظفوها إلى البلاد، وتتوافق الخطوط العريضة لتنظيمها مع عادات المنطقة وتقاليدها. تُقدِّم السلطة المنتدبة مستشارين فرنسيين يكونون إلى جانب الحكومة لإرشادها في الشؤون القانونية والإدارية. ويتبع هؤلاء المستشارون لرئيس البعثة الفرنسية في دمشق...» (المادة 2).

يكون على رأس الدولة حاكم محلي منتخب من الممثلين الشرعيين للشعب لمدة أربع سنوات، شرط موافقة السلطة المنتدبة (المادة 3).

تعاون الحاكم هيئتان تمثيلتان. الأولى هي مجلس الدولة (المجلس المنتخب لمدة ثلاث سنوات من خلال الاقتراع العام، ويمثل الشعب. يجتمع

L'Asie française (Mai 1921), p. 468.

(71)

(72) في الواقع، أتى توقيع دو كي على شكل موافقة، لكن هذا أمر شكلي ولا ينتقص من قيمة هذا النص كمعاهدة ثنائية.

(73) نحن ننقل عن النص العربي للمعاهدة كما تكرم بإطلاعنا عليها المؤرخ الدرزي سليمان بك أبو عز الدين.

مرة كل عام لإقرار الموازنة العامة، ويوافق على حسابات السنة المنصرمة ويقدم «الاقتراحات المتعلقة بالقضايا ذات المنفعة العامة كالأشغال العامة، الصحة، الإغاثة، التعليم... إلخ». والهيئة الثانية هي اللجنة الإدارية، وهي دائمة وتتشكل من موظفين تعيّنهم الحكومة وممثلين ينتدبهم المجلس (المادة 4).

تتعلق المادة 6 بحقوق القوة المنتدبة التي وحدها «تقدم لحكومة جبل الدروز المساعدة التقنية المالية والاقتصادية والعسكرية التي تحتاجها». و«تتعهد بإعفاء السكان من الخدمة العسكرية الإلزامية. ويجري التجنيد لصالح الشرطة والدرك من خلال الانخراط الطوعي. ويُسمح للسكان بالاحتفاظ بأسلحتهم في حدود الدولة الدرزية...» (المادة 7).

وتحتفظ القوة المنتدبة بتمثيل المصالح الخارجية للدولة وإدارتها. أما داخل البلدان الخاضعة للانتداب الفرنسي وفي ما يتعلق بعلاقاتها المشتركة، يسمح الانتداب بتشكيل بعثات درزية «لأهداف تتصل بالمصالح الاقتصادية» (المادة 8).

ينبغي لجبل الدروز ألا يكون جزءاً من اتحاد سوري إلا في ما يخص الشؤون الاقتصادية المشتركة للجبل ولباقي المناطق السورية (المادة 9). ويقام اتحاد جمركي لهذا الغرض (المادة 12). وقد اعترض القادة الوطنيون الدروز على هذا الأمر، الذي أُقِرَّ في النص من دون أن يكون الموقعون الممثلون للجبل قد تبيّنوا الفارق بين الاستقلال الذاتي الشرعي والمرغوب فيه للجبل، واستقلاله السياسي المطلق المحفوف بالمخاطر وغير القابل للتحقيق. إن من يعرف عروبة الدروز والدور الذي مارسه أعيانهم في ظل النظام الفيصلي، سوف يفاجئه هذا الانقلاب. ولا يمكن تفسير ذلك إلا بالتمثيل غير الكافي للجبل لحظة المفاوضات والتوقيع على هذه الوثيقة.

ومن أجل تجنب موضوع كان مثار نزاع دائم في ظل الحكم التركي، أوضحت المادة 10 أن موارد ميزانية دولة الدروز لا يمكن أن تكون إلا الآتية:

(1) تلك التي تقع في خانة الضرائب والرسوم المقررة في المجلس.

(2) الرسوم التي تتعلق بإنتاج المناجم في حال اكتشافها.

(3) عوائد الأرض المشاعية التي يمكن أن تُضم إلى الحدود الدرزية والتي كانت سابقًا ملكًا للدولة العثمانية. ثم هناك نص على أن السكان سيكونون معفيين من الضريبة الزراعية (الأعشار). هكذا تتغذى الموازنة، التي لا توضع موضع التنفيذ إلا بعد موافقة المفوض السامي (المادة 11).

وتضيف المادتان الأخيرتان (14 و 15) إلى هذه الضمانات، ضمانات الاستقلال التام للسلطة الدينية ولحقوق الأقليات الطائفية في الجبل.

لقد أحدث الاتفاق الفرنسي - الدرزي في 4 آذار/ مارس 1921 قطيعة مع الأسلوب الفرنسي في تطبيق الانتداب، الذي يعمل من طريق القرارات الوحيدة الجانب والمستقلة. وحده يُمثل في سوريا⁽⁷⁴⁾ رغبة لتطبيق نمط الانتداب الإنكليزي - العراقي الذي يعتمد قاعدة التفاهم الثنائي.

وبما هو عليه، يقترب هذا الاتفاق من معاهدة الحماية. فالتمثيل الخارجي للدولة الدرزية مناط بالجهة المنتدبة. لكنه يختلف عنه بالتعبير نفسها التي تقضي بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة من دولة المنتدب - الحامي.

لا تمارس هذه الصلاحية في الواقع إلا على شكل «مساعدة تقنية مالية واقتصادية وعسكرية» (المادة 6). لا يُعيّن المستشارون الفرنسيون لدى الحكومة المحلية إلا «للارشاد في الشؤون القانونية والإدارية» (المادة 2). من جهة أخرى، فإن انتخاب الحاكم (المادة 3) والموازنة (المادة 11) لا يصبحان ساريين إلا بموافقة المفوض السامي (المادة 3). إنها وسائل التدخل الوحيدة التي تتمتع بها السلطة المنتدبة على ضوء الاتفاق الفرنسي - الدرزي. ويمكن أن نؤكد حقيقة أن التطبيق الدقيق لهذا النص ينكر عليه، في الواقع، أي تدخل حقيقي. وإذا استثنينا التمثيل الخارجي للجبل، يصبح بالإمكان اعتبار هذا الاتفاق كما لو كان يقترب من نمط اتفاقات المساعدة التقنية، التي اعتاد توقيعها

(74) وهذا خارج الكثير من الاتفاقات التي وُقعت مع القبائل البدوية الكبرى.

بعض الدول الشرقية التي لا تمتلك ما يكفي من التقنيين الماليين والعسكريين والإداريين، كبلاد فارس قبل الحرب أو مصر قبل الاحتلال البريطاني.

في الواقع، لم يفسر الدروز على هذا الوجه اتفاقهم البتة. فلقد قبلوا ضمن الحدود الموضحة في هذه النصوص ممارسة فرنسا المنتدبة السلطة السيدة.

على أثر هذا الاتفاق، وصلت بعثة من الضباط الفرنسيين في 21 حزيران/يونيو 1921 إلى السويداء، عاصمة الدولة الجديدة، بصفتهم مستشارين. واستقرت كذلك حامية فرنسية هناك.

وفي إطار متابعة عمله، تمكن القائد العسكري كاترو، مهندس اتفاق آذار/مارس، من تأمين الاعتراف بالأمير سليم باشا الأطرش حاكمًا يحمل لقبًا تشريفيًا حصريًا، زعيم زعماء الجبل، حتى قبل أن يكون المجلس قد انتُخب⁽⁷⁵⁾.

على الرغم من المنافسات والعدائية التي واجهته، استقر الأمير سليم في السلطة. لكن وفاته بعد سنتين فتحت باب الطموحات والصراعات. وحصل أن المستشار الفرنسي النقيب ترنغا (Trenka)، الذي سُمّي قبل بضعة شهور حاكمًا مؤقتًا، استُبدل في تموز/يوليو 1923 بالنقيب كارييه (Carbillet). ومحتجًا بالصراع بين العائلات لاختيار رئيس، تم تنصيب هذا الأخير حاكمًا من الجنرال ويغان، المفوض السامي آنذاك⁽⁷⁶⁾. «في هذه المرحلة، المجلس الذي كان يتشكل من أعضاء يعينهم زعماء العائلات، جرى انتخابه بالاقتراع العام على درجتين، ليصوّت بدوره على تثبيت الحاكم المؤقت»⁽⁷⁷⁾. إن طريقة إجراء الانتخابات في بلد خاضع للاحتلال العسكري، إضافة إلى سمات النقيب كارييه الذي سوف تجعله أحداث السنوات التالية شهيرًا؛ ذلك كله يدفع إلى الشك في نزاهة العملية الانتخابية وشرعية المجلس الجديد. يبقى أن القوة

(75) تقرير عام 1925، ص 13.

(76) القرار رقم 2973 في 3 كانون الأول/ديسمبر 1924.

(77) تقرير عام 1925، ص 16.

المنتدبة مارست، في مسألة جوهرية هي جنسية الحاكم، خرقاً خطيراً لاتفاق عام 1921.

لم يأت أي نص إجمالي ينظم الشأن الإداري لدولة جبل الدروز.

فقد صدر قرار أول في عام 1922⁽⁷⁸⁾، حدد الخط الفاصل بين الدولة الدرزية ودولة دمشق التي تحيط بها من جهات ثلاث، أما الجهة الرابعة فتمثلت في الحدود الفلسطينية (شرق الأردن). هذا الخط الذي يبدأ عند الحدود الفلسطينية غرب الجبل، يتجه نحو الشمال بين أراضي السماقية (دولة دمشق) وأراضي تسية (الجبل)، ينحرف بعدها في اتجاه شمالي شرقي ويحاذي أراضي صمد (دولة دمشق) والدير (الجبل). ثم يبلغ إلى الشرق صحراء حارة وجبل الصفا ويحاذيه باتجاه الجنوب حتى التقائه بحدود دمشق مع شرق الأردن، في نقطة صحراوية قرب قرى ملح (تحت سيادة نجد). ويقع خارج حدود دولة الدروز جزء من حوران يسكنه السنة، ويتمثل أساساً في سهل النقرة.

حتى عام 1922 كان جبل الدروز قانونياً جزءاً من دولة دمشق، على الرغم من أنه كان يُعامل بعد الاحتلال في آب/أغسطس 1921 كم منطقة مستقلة. وكان قرار عام 1922 الذي يحدّد حدوده يعترف ضمناً بوجوده المنفصل. وأتى قرار لاحق في السنة نفسها ليعلنه رسمياً مستقلاً ذاتياً ويعلن عن الإقرار الوشيك لتفاصيل التنظيم السياسي والإداري⁽⁷⁹⁾. لم يحصل شيء بعد ذلك، باستثناء إلغاء النواحي، وهي الوحدات الإدارية الوحيدة التي خلفها النظام العثماني في الجبل، واستبدالها بقضائين: السويداء في الشمال وصلّحد في الجنوب. ولم يكن هناك أي مرتبة وسيطة بين مسؤولي القضائين وحاكم الدولة⁽⁸⁰⁾. ثم أنشئ تنظيم قضائي مستقل (محكمة استئناف ومحكمة ابتدائية في السويداء، ومحكمة للمصلح في كل من القضائين)، أتى ليكمل هذا الجهاز القضائي. لكن

(78) القرار رقم 1343 في 16 آذار/مارس 1922.

(79) القرار رقم 1641 في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1922. «... اتخذت هذه الأراضي اسم

أراضي دولة جبل الدروز في حوران».

(80) تقرير عام 1925، ص 17.

عدالة النظام الأبوي للزعماء الإقطاعيين بقيت تطبّق، أسوةً بباقي الطوائف،
العرف الدرزي، فكانت بذلك تثير القسم الأكبر من المنازعات.

لقد أدت التجربة الدرزية إلى أسوأ العواقب في عام 1925. وكان انتهاك
روح اتفاق عام 1921 ونصه، كما إدارة النقيب كارييه القاسية، السبب المباشر.

من وجهتي النظر التاريخية والسياسية [الفرنسيتين]، ليست سوريا إلا
تعبيراً منتهى الصلاحية. فمثل الانتداب هو المفوض السامي للجمهورية
الفرنسية - وهذه تسميته الرسمية - لدى دول سوريا ولبنان والعلويين والدروز،
وقد يضيف إلى هذه الدول الإسكندرون وأنطاكية إذا كان لا يتخرج من
السخرية. هذا اللقب في حد ذاته يرمز بالكامل إلى سياسة الانتداب.

هذا الاستقلال الذاتي السياسي⁽⁸¹⁾ والإداري يكمله استقلال ذاتي مالي
وقضائي وحتى تشريعي، ما دام ليس هناك من حاجز شرعي - سوى أن
الانتداب لا يريد إلا كيائين هما سوريا ولبنان - يمنع المشرّع الكلي الاقتدار،
أي المفوض السامي والأجهزة الانتدابية والمحلية التي يمنحها هذه السلطة،
من وضع قانون يختلف عن القانون العام؛ لا شيء ينقص الدول الوريثة لسوريا
التاريخية المجزأة، كي تشكل في ظل الإدارة المباشرة وغير المباشرة للمتدب
مجموعات سياسية على حدة تحيا حياة مستقلة ذاتياً ومنفردة⁽⁸²⁾.

ومن أجل مواجهة طائفة مترسخة من الحاجات والمصالح المتشابكة في
كل لحظة، فإن المفوض السامي، كحاكم إمبراطوري، يحكم ويربط الدول
السورية بعضها ببعضها الآخر، يدير مصالحها العامة التي يعتبرها أهم بكثير
من أن يدعها لها. إرادته وعمله الموحدان بالضرورة للأمور حتى في الشكل،

(81) كان لكل دولة علمها الخاص، وهو يتضمن الألوان الفرنسية.

(82) مع أنه لم يكن هناك سوى جنسيتين، السورية واللبنانية (القرارات المتشابهان رقم 2825
بالنسبة إلى لبنان ورقم 2825 مكرر بالنسبة إلى الاتحاد الفدرالي السوري، في 30 آب/أغسطس
1924)، وهما يستوحيان تطبيقات قانون مكان الولادة (*jus soli*).

سمحنا وحدهما بالإبقاء على بعض المؤسسات التي تشكل شرط الوحدة الدائمة للأمم، مثل التشريع العثماني البائد ولكن السائد دائماً، الوحدة الجمركية ووحدة البريد والبرق، السياستين الداخلية والخارجية... إلخ. ما من اتفاق بين الدول أتى لينظم وتيرة حياتها المشتركة، وما من جهاز محلي أتى ليحل محل المفوض السامي. ومن المؤكد أن التجربة والدروس القاسية للوقائع تبدو في اللحظة الراهنة أنها تدفع السادة الحاليين إلى هذا التصور للاستقلال الذاتي. إنه حل منقوص في حال لم نشأ التعامي إلى حد نكران الواقع العربي، وهو الأساس الراسخ في حياة الجماعة التي تحت ضغط المشاعر الوليدة والوعي الواضح لمصالحها، تقود حكماً السوريين نحو الشكل المثالي الوحيد للدولة الحديثة، ألا وهو وحدة سوريا.

الفصل الرابع

المظهر العام للتنظيم الإداري

«عندما يسألوني إذا كانت أمة ما ناضجة للحرية،
أجيب: هل هناك رجل ناضج ليكون طاغية».

جون راسل

إن لوحة تشكيل الدول التي رسمناها باتت تسمح برؤية الفروق العميقة التي تقسم إلى مجموعتين متميزتين الإدارات التي تم إنشاؤها. في المجموعة الأولى من الدول - دولة سوريا مع ملحقتها سنجق الإسكندرون، ولبنان الكبير - فإن التنظيم الإداري مزدوج. يتضمن من ناحية الإدارة المحلية التي تم الحفاظ عليها وعلى عملها، ومن ناحية أخرى أجهزة الإشراف الانتدابية التي توجهها وتنظمها. يسمى آخر، إنه النظام المطبق في أمكنة أخرى حيث الرغبة في ضمان السلطة من خلال المؤسسات الموجودة أصلاً.

في المقابل، المجموعة الأخرى - الدولة العلوية وجبل الدروز - تدار مباشرة من موظفي الانتداب. رئيسا الدولتين ومديرو الأجهزة فرنسيون ويرتبطون مباشرة بالمفوض السامي.

وعلى الرغم من الفروق الجوهرية التي تفصل بين هاتين الفئتين، ومن أجل تسهيل المقارنة بينهما، فسوف يكون تنظيمهما موضوع دراسة مشتركة.

في المباحث التالية، لا نطمح إلى تقديم عرض كامل عن القانونين الدستوري والإداري في سوريا، بل يشكل الدرس الإجمالي للمبادئ العامة التي تحكمها، كما الخطوط العريضة التي ترسمها، الهدف المتواضع، لكن الكافي، لمعرفة سوريا في ظل الانتداب على نحو أفضل⁽¹⁾.

(1) نحن هنا نقتصر على عرض التنظيم الإداري في وضعه الأخير قبل أحداث عام 1925 التي علفت عمله، لكنها بالكاد غيرته.

أولاً تنظيم السلطة التنفيذية

يبرز وضع الممسكين بالجهاز التنفيذي في سوريا خاصية كونه بكامله صنيعة ما بعد الحرب. فحتى عام 1918، شكلت سوريا ولاية من الدولة العثمانية. توجّه إدارتها من اسطنبول ويمثّل ولائها المحليون السلطة المركزية.

بعد انفصالها عن الدولة العثمانية وتقسيمها إلى دول مستقلة، كان يجب تزويدها بجهاز تنفيذي رفيع، لم يكن موجوداً حتى تلك اللحظة. رؤساء دول ووزراء في أمكنة عديدة يحلون محل السلطة العثمانية، في بلد جرى تقطيع أوصاله.

إن طريقة تسميتهم، وصلاحياتهم، والقيمة المعطاة لأعمالهم، تُبرز سمات مشتركة وذات مغزى.

على رأس كل من الدول رئيس يحمل تسميات مختلفة باختلاف المناطق. فهناك رئيس دولة سوريا الذي يحل محل الحاكمين السابقين لدولتي دمشق وحلب. وموظف فرنسي رفيع يسمى الحاكم، يدير قبل العام 1926 لبنان الكبير. في الدولة العلوية أيضاً موظف فرنسي كان سابقاً مديراً - موفداً، أصبح هو الحاكم. في جبل الدروز، كان هناك عسكري فرنسي يقوم بوظائف الحاكم في عام 1925. وفي الإسكندرون متصرف محلي لديه صلاحيات حاكم من دون أن يحمل اللقب.

كان رئيس دولة سوريا، بخلاف الحكام السابقين في دمشق وحلب، رئيس الدولة الوحيد الذي، قبل رئيس الجمهورية اللبنانية، انتُخب من مجلس تمثيلي لمدة سنة واحدة فقط⁽²⁾. ويمكن اختياره من ضمن أعضاء المجلس التمثيلي

(2) القرار الأساسي رقم 2980 (5 كانون الأول/ديسمبر 1924) الذي ينشئ دولة سوريا، يؤكد التشريع القائم بخصوص هذه النقطة عبر النص على أن: «رئيس دولة سوريا هو الرئيس الحالي لاتحاد دول سوريا الفدرالي المنتخب في 17 كانون الأول/ديسمبر 1923» (المادة 15). وتنتهي صلاحياته بصورة طبيعية في 31 كانون الأول/ديسمبر 1925.

نفسه، وفي هذه الحالة لا يعود عضوًا في المجلس ويجب استبداله⁽³⁾. ويجب أن يصدّق على انتخابه المفوض السامي الذي يستطيع خلعه، «لأسباب تتعلق بالنظام العام»⁽⁴⁾.

في المقابل، جميع رؤساء الدول الآخرين يعينهم المفوض السامي بقرار، وهو يستطيع إقالتهم بالطريقة نفسها. جميعهم فرنسيون، سواء أكانوا عسكريين أم موظفين سامين.

غير أن حاكم الدولة العلوية وحاكم جبل الدروز، يتميزان بخاصية جمع وظيفتي رئيس الدولة والممثل للمفوض السامي في الوقت نفسه. في لبنان الكبير، بخلاف ذلك، كان للحاكم الفرنسي مندوب في بيروت نفسها، حيث كان يقيم المفوض السامي.

يملك رؤساء الدول صلاحيات وسلطات واسعة بهذا القدر أو ذاك.

كان رئيس دولة سوريا الأقل حظًا بين الأربعة على هذا الصعيد. إنه يمارس الصلاحيات التي كانت في الأصل لرئيس الاتحاد الفدرالي وحكام الدول وفقًا للتشريع القائم. صلاحياته الدستورية محدودة جدًا؛ فهو مكلف بتحضير الموازنة وتأمين تنفيذها، ودراسة وتحضير مختلف المشاريع التي تُعرض على المجلس التمثيلي⁽⁵⁾، وله صلاحية الدخول إلى المجلس التمثيلي الذي يستمع إليه عندما يطلب ذلك، وهنا يمكنه أن يجعل «مفوض الحكومة» ينوب عنه. أمام مندوب المفوض السامي هو مسؤول عن حفظ النظام العام.

= لكن رئيسًا كهذا يجب أن يُعتبر كما لو كان مُسمى، بما أن مندوبي المجلس الفدرالي كانوا كذلك من حكوماتهم، مع موافقة موظفي الانتداب. في عام 1925، بعد أن تم تثبيت صبحي بك بركات في سلطانه الجديدة رئيسًا لدولة سوريا بعد أن كان رئيسًا للاتحاد الفدرالي، أُجبر تحت ضغط الرأي العام على الاستقالة على إثر قصف دمشق (في كانون الأول/ديسمبر عام 1925). لقد بقي موقعه شاغراً لبضعة شهور. في عام 1926 عُيّن المفوض السامي خلقًا له هو أحمد نامي بك. وهكذا هو الأمر مع الرئيس الحالي للمجلس (وليس للدولة)، الشيخ تاج الدين الحسني.

(3) المادة 2 من القرار رقم 2980، 5 كانون الأول/ديسمبر 1924.

(4) المادة 72، الفقرتان رقم 4 و5، من القرار رقم 1450.

(5) المادة الأولى من القرار رقم 1304 مكرر، 8 آذار/مارس 1922.

يؤمن حسن سير الخدمات العامة، وينشر القوانين واللوائح داخل البلاد ويشرف على تنفيذها تنفيذًا كاملاً. و«يطبق تعليمات ممثل الدولة المنتدبة المنقولة إليه عبر المندوب، ويقدم الموازنة للمندوب السامي بواسطة مندوبه»⁽⁶⁾. إنه يمثل الدولة. وعند هذا الحد تقف صلاحياته في الجانب الدستوري. فلا يستطيع حل المجلس التمثيلي أو تمديد ولايته أو طلب التثامه، إذ تعود هذه الصلاحيات إلى المفوض السامي وإلى مندوبه.

في ما يخص الإدارة، يتدخل في تسمية الموظفين الكبار ومنهم الوزراء⁽⁷⁾، شرط موافقة المفوض أو مندوبه. كما يراقب الإدارة ويضمن حسن سير عملها عبر تحضير اللوائح الفردية والجماعية وإصدارها. لكنه لا يمارس هذه السلطة إلا بتفويض عام أو خاص من المفوض السامي ومن أجل أمور مذكورة تحديداً.

إن حكام لبنان الكبير (قبل عام 1926) ودولتي العلويين وجبل الدروز يمارسون، إضافة إلى هذه الصلاحيات، صلاحيات أخرى أكثر أهمية تعود إلى صفتهم كفرنسيين وكممثلين للمفوض السامي.

هكذا يتمتع حاكم لبنان الكبير بحق منح عفو خاص لا عفو عام؛ فالأخير محفوظ للمفوض السامي⁽⁸⁾ الممثل الأعلى للسلطة التشريعية. يستدعي القوات المسلحة عند الضرورة لحفظ أمن الدولة، ولا يمارس هذه الصلاحية إلا بموافقة المفوض السامي، في ما عدا الظروف الاستثنائية التي تتطلب تدخلاً مباشراً، وفي هذه الحالة تؤخذ موافقة ممثل الانتداب لاحقاً. على عكس رئيس سوريا، هو يعين الموظفين من كافة الأسلاك والرتب، ما عدا رؤساء الأجهزة الذين يحتفظ المفوض السامي بحق اختيارهم. إنه يمارس وظائفه تحت الإشراف الدقيق والمتسامح لمندوب الانتداب، وهو إشراف أقل تدقيقاً من ذلك الذي يتم إزاء أعمال رئيس الدولة في سوريا.

(6) المادة 10 من القرار رقم 403، 9 تشرين الأول/أكتوبر 1920.

(7) المادة الأولى من القرار رقم 1304 مكرر، 8 آذار/مارس 1922.

(8) المادة 8 من القرار رقم 336، في 1 أيلول/سبتمبر 1920.

ويمارس حاكما دولتي العلويين وجبل الدروز الصلاحيات نفسها ويمتلكان السلطات نفسها من دون لوائح أو تقييد. وصفتها كموظفي انتداب تمنحهما سلطة مطلقة تقريباً، معصومة عن الخطأ وعادلة.

يساعد رؤساء الدول موظفون كبار، يحملون في دمشق لقب وزراء، ومديري أجهزة في أمكنة أخرى. يعين رؤساء الدول هؤلاء الموظفين ويسرحونهم بموافقة المفوض السامي. ولا تتدخل المجالس التمثيلية في اختيارهم أو عزلهم. وكمعاونين مباشرين لرئيس الدولة، فهم غير مسؤولين عن أعمالهم إلا أمامه فحسب. إنهم يؤمنون سير الأجهزة، كل في منطقته وبما يعنيه، أي تطبيق القوانين واللوائح. وهم يعينون، في دولة سوريا وحدها، الموظفين الذين لا ينحصر حق تعيينهم بالرئيس أو متصرفي السناجق⁽⁹⁾.

هذه الأمور كلها تتم بطبيعة الحال تحت نظر «المستشارين الفنيين»، وكلاء الانتداب، وإشرافهم الدؤوب⁽¹⁰⁾.

كانت هناك خمس وزارات في سوريا في عام 1925: الداخلية، العدل، المالية، التربة العامة، الأشغال العامة - الزراعة. وجرى تقسيم الوزارة الأخيرة إلى وزارتين في عام 1926 عند تشكيل حكومة أحمد نامي إرضاء لمتطلبات التمثيل المناطقي⁽¹¹⁾.

في أماكن أخرى، تغير عدد الأجهزة تبعاً للظروف والأعوام؛ إذ لم يكن هناك قانون ينص على العدد أو الصلاحيات. كانت الإدارة بكاملها في يدي الحاكم الذي كان يشكل الكوادر ويؤمن الانتظام وفق متطلبات السياسة وتصوراته الشخصية.

لم تشكل الوزارات والأجهزة أجهزة مستقلة حيث تكون سلطة الوزير أو المدير حصرية وحصرة. وخارج عمل «المستشارين الفنيين»، فإن سلطة رئيس

(9) المادة 4 من القرار رقم 2980، في 5 كانون الأول/ديسمبر 1924؛ المادة 10 وما بعد من القرار رقم 336، في 1 أيلول/سبتمبر 1920.

(10) المادة 13 من القرار رقم 336 بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 1920.

(11) المادة 5 من القرار رقم 2980، 5 كانون الأول/ديسمبر 1924.

الدولة تمارس مباشرة من خلال وزير أو رئيس جهاز يكون الوكيل المباشر لإرادته، فهو يعين وهو يستبدل.

إنه النظام الدستوري الأميركي، مع الأخذ في الاعتبار جميع الاختلافات والفروقات: رئيس الدولة هو نفسه رئيس الوزراء والسيد الوحيد على معاونه.

غير أن هذا الجسم الحكومي - رؤساء دول ووزراء ومديرين - لا يستمد قوته وسلطته من طبيعة الدستور، بل من المنتخب الذي - وبصورة مباشرة أو غير مباشرة - يختاره ويعينه ولا يمنحه سوى السلطات التي يشاء أن يمنحه إياها، من دون أن يتخلى عن الإشراف الدائم والفاعل الذي يمارسه بواسطة موظفيه الكثر المعيّنين في المواقع الاستراتيجية للإدارة.

ليست هناك مسؤولية جماعية أو فردية تجاه المجالس، وليس هناك من تعاون بين التمثيل الوطني والجسم التنفيذي في حكم البلاد! فالحكومة ليست مسؤولة إلا أمام المفوض السامي.

لا يساهم السكان الخاضعون للانتداب في ظل هذا النظام، في أي لحظة، في تشكيل حكوماتهم أو في تسمية رؤسائهم. مع أن النظام الأساسي لدولة سوريا ينص على انتخاب رئيس الدولة من المجلس التمثيلي، فإنه يسارع إلى تقرير أن رئيس الاتحاد الفدرالي العامل، يصبح رئيس الدولة المتحولة. كما أن أحداث انتفاضة عام 1925 التي وقعت بعد ذلك بشهور، لم تسمح حتى اليوم للسوريين (ما عدا اللبنانيين في ظل الجمهورية) بانتخاب الرئيس أحمد نامي بك والشيخ تاج الدين [الحسني] اللذين تمت تسميتهما من المفوض السامي، في لحظة مؤلمة على وجه خاص من تاريخهما.

مدت الدول سلطاتها على كافة أجزاء الأراضي بواسطة تنظيمات إدارية منطقية تمثلت، من الأعلى إلى الأسفل، في السنجق (أو اللواء)⁽¹²⁾ الذي يديره متصرف، الدائرة ويديره نائب المحافظ، والناحية أو البلدية التي يديرها رئيس بلدية معين.

(12) كلمة سنجق من أصل تركي وكلمة لواء عربية، لكننا كي نماشى ما هو معمول به نستخدم التعبير الأول.

حافظت السلطة المنتدبة على هذا التقسيم الإداري الموروث من القوانين العثمانية القديمة لعامي 1864 و 1867. أما التشريع الذي يضع لوائح التنظيم ويحدد صلاحيات الكادر الوظيفي الذي يؤطره، فبقي في خطوطه العريضة على حاله. وبقيت الإدارة المنطقية في سوريا واحدة من الأمور النادرة التي لم يعمل الانتداب على إصلاحها. وحدها الولاية اختفت، إذ لم يعد لها مكان في هذه الدول المتناهية الصغر؛ فالدولة باتت تأمر السنجق بلا وسيط. إن وضع وكلاء للانتداب إلى جانب رؤساء الإدارات المنطقية والمحلية لم يبلغ كادرها السابق. لم يفعل سوى أنه أضاف إشرافاً، من دون أن يزيل ما كان موجوداً أو يغيره.

المتصرف والقائمقام والمدير هم، كل في دائرته، ممثلون ووكلاء للسلطة المركزية وفي الوقت نفسه مديرو المصالح المنطقية والمحلية. وهم كوكلاء وممثلين للسلطة المركزية، يُعيّنون من هذه السلطة، بينما المتصرف (أو الوالي في حلب) يعيّنه رئيس الدولة أو الحاكم، بناءً على اقتراح من المتصرف، والمدير يعيّنه المتصرف بناءً على اقتراح القائمقام⁽¹³⁾. ثم إن المتصرف في السنجق مسؤول تجاه رئيس الدولة والحاكم، والقائمقام تجاه المتصرف، والمدير تجاه القائمقام، عن الإدارة والنظام والأمن العام كل في دائرته.

يسهر المتصرف خصوصاً على التطبيق الدقيق للقوانين واللوائح، وجباية الضرائب وإدارة أجهزة السنجق المرتبطة به مباشرة، ويرفع إلى رئيس الدولة أو الحاكم، من أجل الموافقة عليها، كافة الاقتراحات الخاصة بالموازنات المحلية، الأشغال العامة، الرسوم المحلية، تعيينات موظفي السنجق جميعاً، وبصورة عامة، كافة الشؤون التي قد تهتم الدولة. هذا إضافة إلى أن كافة قرارات المتصرف تخضع لتأشيرة مستشار (أو المندوب المساعد) الانتداب المعين إلى جانبه.

فضلاً عن ذلك، وبعد هذه السلسلة من الموافقات العليا والتأشيرات الانتدائية، فإن كافة الأحكام وكافة قرارات القائمقام والمدير تخضع بدورها للموافقة. فبعد أن يوافق المتصرف على القضايا التي وردته من القائمقام

(13) المواد 23، 30، 32 من القرار رقم 403، 9 تشرين الأول/أكتوبر 1920.

ويوافق هذا الأخير على تلك المرفوعة من المدير، تصبح قابلة للتنفيذ وذلك مشروط دومًا بموافقة المستشار الفرنسي في الأقضية التي فيها مستشارون⁽¹⁴⁾.

تمر كافة أعمالهم وقراراتهم بهذه السلسلة المعقدة. فالنصوص لا تقيم تمييزًا عقليًا، كالمعمول به في أمكنة أخرى، بين ما لا يهم سوى المنطقة أو المحلة التي اتُخذت القرارات بشأنها، وبين ما هو شرعي وضروري خضوعه لموافقة السلطة العليا، لأنه يتعلق بالمصالح الجوهرية والدائمة للدولة وللسياسة العامة.

عندما تكون مصالح السنجق أو القضاء هي المعنية حصراً، فإن إرادة السلطة المركزية، وخلافاً للمنطق السليم، هي الفصل. وغالبًا ما يكون القرار المفروض مشوبًا بالخطأ وقلة الدراية. فالسلطة التي تقرر تجهل في الواقع الحاجات المتواضعة والمباشرة التي يجب تلبسها، أو لا تهتم بها غالبًا. إن هذا التدخل التفصيلي للسلطة المركزية هو في أساس الغضب الصامت لدى بعض الأوساط في حلب التي لم تر فيه إلا نتيجة مفجعة للوحدة السورية التي لا يمكن، منطقيًا، أن نعزو إليها هذه المركزة الجامحة والعمياء للقضايا الإدارية كافة. إن النظام الإداري الحالي الطغياني والمتشكك هو وحده المسؤول. فمن أجل أن يراقب بصورة أفضل أدق تفاصيل الحياة العامة في النواحي الأكثر نأياً، يروح يُولّد البطء التثبيسي للأجهزة والإحباط الحتمي للمديرين.

من المؤكد أن التشريع الانتدابي المعمول به قد لحظ في الأساس صلاحية السلطات المحلية لبلورة قواعد إدارة عامة، مع موافقة للمفوض السامي، تحدد تفاصيل الإدارات والأجهزة ودور المديرين وصلاحياتهم، والوضع الخاص لهؤلاء، وخصوصًا العقود والقرارات التي لا تمس مصلحة الدولة، والتي يحق

(14) «للمستشار الإداري مهمة المراقبة الدقيقة لتطبيق القوانين واللوائح المعمول بها، ومن الضروري جدًا أن يوضع بصورة كافة القرارات المتخذة من المتصرفين والقائمين. ولا تصبح كافة هذه القرارات نافذة إلا بموافقة المستشار» (المادة الأولى من القرار رقم 411 لرئيس دولة سوريا، بتاريخ 13 تموز/يوليو 1922). المادة 2 من النص نفسه تخضع التعيينات لإذن من المستشار، وكذلك التبديلات والاستغناء عن الموظفين في الدائرة التي يشرف عليها.

للإداريين المناطقيين والمحليين اتخاذها من دون الرجوع إلى المسؤولين الأعلى. لكن إصلاحًا كهذا، مرغوبًا فيه بقوة، لا يزال في مرحلة الدرس وتفصله مسافة كبيرة عن مرحلة الإنجاز المباشر.

ثانيًا

المجالس التمثيلية

بمعزل عن برلمان الأستانة، ففي كل درجة من هرمية الدوائر الإدارية، هناك مجلس يتشكل من أعضاء بحكم وظيفتهم وآخرين منتخبين يساعدون، في ظل النظام العثماني، ممثل الجهاز التنفيذي في عمله. مجلس عام الولاية الذي يُشكّل بواسطة الانتخاب ومقرّه إلى جانب الوالي، كان يملك صلاحيات مالية وإدارية وأمنية. فيه من الأعضاء بقدر ما هناك من سناجق في الولاية بمعدل أربعة للسناجق (اثان من المسلمين واثان من غير المسلمين)⁽¹⁵⁾.

في المستوى الأدنى الذي يلي، يقوم مجلس إدارة السناجق بالدور نفسه إلى جانب المتصرف. كان يتشكل من أعضاء بحكم منصبهم: المفتي، الرؤساء الروحيين للسكان غير المسلمين، وأربعة أعضاء دائمين معينين، بينهم اثان من غير مسلمين⁽¹⁶⁾.

على مستوى القضاء، كان يساعد القائم مقام مجلس إدارة يضم أيضًا أعضاء معينين (أربعة أعضاء بينهم اثان من غير المسلمين) وأعضاء بحكم منصبهم (المفتي ورؤساء الطوائف)⁽¹⁷⁾.

(15) المواد 25، 26، 27 من قانون الولايات في 7 جمادى الثانية 1281 (8 تشرين الثاني/نوفمبر 1864). كان هناك أيضًا مجلس إدارة مركزي للسناجق حيث يقيم الوالي (المادة 13).

(16) المادتان 33 و34 من قانون الولايات في 7 جمادى الثانية 1281 (8 تشرين الثاني/نوفمبر 1864).

(17) المواد 46، 47، 48 من قانون الولايات في 7 جمادى الثانية 1281 (8 تشرين الثاني/نوفمبر 1864).

أخيرًا في كل ناحية، مجلس القدامى الذي ينبغي ألا يتعدى عدده الاثني عشر، يجمع الأئمة ورؤساء الطوائف غير الإسلامية وأعضاء آخرين معينين يوزعون حصص الضرائب بين الطوائف التي يمثلونها⁽¹⁸⁾.

جميع هذه المجالس لا تمارس إلا دورًا استشاريًا. تستمع السلطات إليهم، وتطلب وفق الحالات آراءهم، إلزامًا أو طوعًا.

من بين مجمل هذه الهيئات التمثيلية بهذا القدر أو ذاك، وحده مجلس إدارة السنجق (أو المجلس الإداري) بقي اليوم في سوريا⁽¹⁹⁾. المجلس العام للولاية تحول في لبنان في عام 1922، وفي الدول الأخرى في عام 1923، إلى مجالس تمثيلية مع ادعاءات التمثيل الوطني والنظام البرلماني. وبقيت الأقضية والنواحي محرومة من ذلك بعد الحرب. ففي هذه الدوائر، لم يكن الجهاز التنفيذي ليستشير قط من يتولاهاهم بإدارته. وكانت الأوامر التي يتلقاها بثوب نصائح من وكلاء الانتداب، تشكل الضمانة ضد الخطأ وسوء استخدام السلطة.

في عام 1920، سُمي مجلس إدارة السنجق باللجنة الإدارية مدةً من الزمن. «في كل سنجق، هناك لجنة إدارية محلية إلى جانب المتصرف تعطيه المشورة في كل ما يخص أمور السنجق والشأنين الإداري والمالي. إنها تبدي رأيها في الأعمال ذات المنفعة العامة، من مثل بناء الطرق والسكك الحديدية في السنجق وصيانتها، والإعلان عن الاستملاكات من أجل المنفعة العامة، وفرض ضرائب ورسوم استثنائية، ووضع موازنة السنجق، وطلبات التمويل، وتحديد شروط المناقصات الخاصة بالأشغال وتواريخها، وتعيين واحد أو أكثر من بين أعضائها ليكون جزءًا من لجان المناقصة»⁽²⁰⁾.

(18) المادتان 58 و59 من قانون الولايات في 7 جمادى الثانية 1281 (8 تشرين الثاني/نوفمبر 1864).

(19) قرار حاكم لبنان الكبير (رقم 3066) في 3 نيسان/أبريل 1925 أعاد تنظيم المجالس الإدارية لهذه الدولة على قاعدة المحافظة (المواد 7 إلى 33).

(20) المادة 30 من القرار رقم 336، في 1 أيلول/سبتمبر 1920، الذي ينظم إدارة لبنان الكبير. =

كانت تتشكل من عشرة أعضاء معينين من حكومة الدولة، بناءً على اقتراح المتصرف في لبنان⁽²¹⁾. في الأماكن الأخرى، تضم رؤساء إدارة السنجق، وأربعة أعضاء يعينهم الحاكم بناءً على اقتراح المتصرف، وأربعة أعضاء منتخبين، «عندما يصبح ممكناً إجراء الانتخابات»، كما تضيف النصوص⁽²²⁾. وبصورة دائمة، المتصرف هو رئيس اللجنة بحكم منصبه ويكون صوته مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

هكذا بقي، في السناجق على الأقل، شيء من المجالس الإدارية القديمة تحت مُسمى مختلف، لكن على نحو ضامر.

1. المجالس التمثيلية

لقد استبدلت المجالس العامة لفترة ما قبل الحرب بالمجالس التمثيلية في الدول التي ورثت ولايات سوريا، وذلك في عامي 1922 و1923. تقوم [هذه المجالس] بالمهمة نفسها تقريباً والسلطات نفسها، ومثلها تتشكل حصراً بالانتخاب وتحاول أن تجسد تمثيلاً خجولاً للإرادة الجماعية.

وكانت قد سبقتها في كل دولة لجان إدارية يرئسها الحاكم، لا تضم سوى أعضاء معينين وموظفين كبار كانت مهمتهم الفحص المسبق للموازنة ودرس بعض المشاريع القليلة الأهمية، وإبداء رأيهم في كافة المواضيع التي يعرضها الحاكم عليهم⁽²³⁾.

= نُظمت اللجان الإدارية للسنجق وفق القواعد ذاتها، وكانت النصوص التي تقترحها مصوغة بالطريقة نفسها تقريباً: المادة 27 من القرار رقم 403 في 9 تشرين الأول/أكتوبر 1920 بالنسبة إلى حلب. (21) المادة 31، من قانون الولايات في 7 جمادى الثانية 1281 (8 تشرين الثاني/نوفمبر 1864).

(22) المادة 28 (حلب).

(23) المادة 15 وما يليها من القرار رقم 403، 9 تشرين الأول/أكتوبر 1920 (حلب). ونذكر بأنه كان يوجد أيضاً مجلس حكم في حلب. أما أعضاء اللجنة الإدارية اللبنانية، وعددهم 17، فكانوا يمثلون بهذا القدر أو ذاك الجماعات الطائفية (المادة الأولى من القرار رقم 369 في 22 أيلول/سبتمبر 1920)، وكانوا جميعاً معينين.

إن هذه اللجان، وقياسًا بما كان عليه الأمر في النظام العثماني القديم حيث هناك البرلمان بغرفتين وهرمية في مجالس الإدارة، تشجع فعليًا على ظهور وتشكُّل رأي عام سوري يرى بأن الوضع شهد تراجعًا ملحوظًا.

ومن أجل ألا تخاطر في الظهور بمظهر أقل ليبرالية من السيد العثماني، فإن السلطة المنتدبة اعتقدت بأنه يكفي تأسيس اللجان التمثيلية.

أسس المجلس الأول في لبنان⁽²⁴⁾، في آذار/مارس 1922. وفي السنة التالية، عُمِّمت تجربة المؤسسة الجديدة لتشمل دول دمشق⁽²⁵⁾ وحلب⁽²⁶⁾ والعلوين⁽²⁷⁾. وعند إنشاء دولة سوريا، اندمج المجلسان التمثيليان لدمشق وحلب ليشكلا مجلسًا ثالثًا، سُمي بالمجلس التمثيلي لدولة سوريا⁽²⁸⁾.

يُختار أعضاء المجلس بالاقتراع العام، ومدة ولايته أربع سنوات في لبنان وستان في الدول الأخرى.

يُنعقد في دورتين عاديتين كل عام، وإذا أمكن، في دورات استثنائية بناءً على دعوة الحاكم. تفتتح الدورة الأولى في آذار/مارس أو نيسان/أبريل بحسب الدول. والدورة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر، وهي مخصصة للاطلاع على الموازنة ومناقشتها.

افتتاح الدورات العادية واختتامها يتمان بصورة تلقائية، أما الدورات الاستثنائية فيتم تحديدها برسالة دعوة من الحاكم توجه إلى أعضاء المجلس التمثيلي.

(24) القرار رقم 1304 مكرر، في 8 آذار/مارس 1922، و1307 في 10 آذار/مارس 1922.

(25) القرار رقم 2199، في 24 أيلول/سبتمبر 1923.

(26) القرار رقم 2197 في 24 أيلول/سبتمبر 1923، ورقم 2844 في 11 أيلول/سبتمبر

1924.

(27) القرار رقم 2198 في 24 أيلول/سبتمبر 1923، ورقم 2256 في 2 تشرين الثاني/

نوفمبر 1923.

(28) «إن صلاحيات المجلس التمثيلي لدولتي حلب ودمشق... مارسها في دولة سوريا مجلس

يحمل اسم المجلس التمثيلي لدولة سوريا». المادة 7، الفقرة الأولى من القرار رقم 2980، في 5 كانون الأول/ديسمبر 1924.

يجري في تشرين الأول/أكتوبر تشكيل المكتب السنوي، وينتخب لمدة عام رئيسه ونائب الرئيس ومقررين لكل مجلس. ولا يصح انتخابهم بالأغلبية النسبية من الأصوات إلا في الدورة الثالثة من الاقتراع.

فورًا بعد ذلك، يقوم المجلس التمثيلي باختيار عدد من اللجان عبر الانتخاب (المالية، الإدارة، العدل، التربية العامة... إلخ). وتُجدد كل عام. تقوم اللجان بالأعمال نفسها (تقارير، مداوولات، تقرير عام) التي تقوم بها في بلدان الأنظمة البرلمانية، فتدرس مقترحات أو مشاريع القوانين قبل إخضاعها لمداوولات المجلس.

وفي الوقت الذي يشكّل اللجان وينظم عملها، يقف المجلس على صحة انتخاب أعضائها ويصوّت بصورة نهائية على لائحته الداخلية.

أما الضبط الداخلي لاجتماعات المجلس فيمارسه رئيسه، أو نائب الرئيس في حال غيابه.

تكون النقاشات علنية، لكن الصحف التي تقيم بإيجابية نقاشًا جرى داخل الجمعية العامة، يمكن الحاكم (لا رئيس المجلس) أن يطلب منها إعادة نشر المحضر المتعلق بهذا النقاش في عددها المقبل. ويمكن أن تتم النقاشات باللغة العربية أو اللغة الفرنسية. ولا شيء أكثر إثارة للفضى والإرباك من هذا الإجراء المعمول به لإرضاء بعض نواب بيروت الذين يجهلون لغتهم، ولإرضاء مندوب المفوض السامي في المجلس.

داخل المجلس، لا يمكن أن تبدأ المداوولات إلا بحضور نصف الأعضاء زائدًا واحدًا. تجري عمليات التصويت بالجلوس والنهوض، وهو أسلوب بدائي وسريع في التصويت.

بحسب المخطط، بات المجلس التمثيلي على علاقة دائمة بأجهزة السلطة المركزية. والحاكم ومندوب المفوض السامي أو من يمثلهما («مفوضو الحكومة» أو «مندوب إدارة الانتداب»)، رؤساء أجهزة الدولة (مديرون أو وزراء) ومستشارون فرنسيون، وفق طلبهم، يحضرون المداوولات لكنهم لا يشاركون في التصويت.

لا يمتلك الحاكم ولا المندوب وسيلة شرعية للضغط على المجلس. وحده المفوض السامي يستطيع تعليقه أو حله. في حال الحل (وليس التعليق الذي يمكن ألا يكون محددًا زمنيًا) يجب أن تدعى الهيئات الانتخابية من أجل انتخابات جديدة ضمن مهلة ستة أشهر.

وعندما نصل إلى صلاحيات المجالس التمثيلية، يفتضح هنا عجزها القانوني والوصاية اللصيقة التي تخضع لها.

صلاحياتها إدارية وتشريعية كذلك. تختص الإدارية منها بالموازنات والضرائب والشؤون الإدارية البحتة.

أولاً، في ما يتعلق بالموازنة، فهذه صلاحيات جوهرية وأصيلة في برلمانات الغرب، وهي تلك التي يُظهر دافعو الضرائب الحماسة الأكبر لممارستها. لكنها، كما تمارس في سوريا، لا تبقي لأعضاء المجالس سوى ظل من الإشراف.

مشروع الموازنة السنوية للدولة يحضره الحاكم أو رئيس الدولة، وهو معني بإحالتها على لجنة المال في المجلس التمثيلي في مهلة محددة قبل افتتاح دورة تشرين الأول/أكتوبر. يناقشها المجلس بعد ذلك ويصوّت عليها في هذه الدورة استنادًا إلى تقرير لجنة المال. ويمكن أن يوضع [مشروع الموازنة] مسبقًا ومكتوبًا في أمانة سر المجلس.

لا تسجل كافة النفقات العامة في الموازنة الخاضعة لمداورات المجلس؛ إذ تنقسم النفقات إلى نفقات إلزامية وهي خارج قرارات المجلس وتصويته، وإلى نفقات غير إلزامية يمكنها وحدها أن تُقبل أو تُرفض من المجلس التمثيلي. والنفقات الإلزامية والتي تُلاحظ أصلًا في الموازنة هي الآتية:

(1) النفقات المتعلقة بسداد الديون المستحقة.

(2) النفقات المترتبة على تطبيق قرارات المفوض السامي.

(3) نفقات أجهزة الإدارة العامة.

(4) نفقات الدرك والأمن.

وهنا نتساءل ماذا يمكن أن تكون النفقات الأخرى للدولة، التي تُعتبر مهمة بما يكفي للسماح بممارسة الإشراف على الموازنة من المجالس التمثيلية.

وفي ما يخص النفقات الأخرى، فإن المجلس يتمتع بصلاحيات واسعة. إنه يصوت على الموازنة بندًا بندًا. يوافق، يرفض، يزيد أو ينقص الاعتمادات المرصودة في المشروع، ولكن هل هذا هو في الأقل خارج الطعن؟ كلا، فموازنة الدولة لا تُقر نهائيًا وتصبح جاهزة للتنفيذ إلا من المفوض السامي للحكومة الفرنسية.

وإذا لم يجتمع المجلس أو هو رفض الاطلاع على الموازنة، فإن للحاكم سلطة القيام بذلك، وإحالتها لموافقة المفوض السامي.

تُمنح المجالس التمثيلية كذلك صلاحيات ضريبية، فهي تتداول بشأن أي ضريبة جديدة، أو زيادة أو إلغاء ضريبي، وكذلك بشأن الأساس الضريبي، والتغيرات التي يجب أن تطرأ عليه.

لكن، ليكن مفهومًا هنا أيضًا، أن مداولات المجلس لا تصبح تنفيذية إلا بعد موافقة المفوض السامي.

أما بخصوص الصلاحيات الإدارية نفسها، أي تلك التي كانت تمارسها مجالس الولايات القديمة، فيبدو أن المجالس التمثيلية حصلت على حق التقرير بشأنها نهائيًا. وتعددتها النصوص بما يلي:

(1) تصنيف الطرق وفتحها وإدارتها... إلخ، وكافة القضايا المتعلقة بشبكة الطرق.

(2) خلق مؤسسات للمساعدة الاجتماعية والمسائل المتعلقة بها.

(3) إنشاء مدارس زراعية، ومزارع أنموذجية.

(4) إقامة صناديق توفير.

(5) السماح بتمليك مباني عائدة للدولة أو تأجيرها على أمد طويل.

(6) إقامة صناديق التقاعد للموظفين وتنظيمها.

(7) مساعدات متفرقة تختلف عن منح التعليم.

(8) قبول الهبات والإيصاءات الممنوحة للدولة.

وهذا كل شيء. لكن حتى تصل المداورات التي أجرتها المجالس التمثيلية حول المسائل المذكورة إلى مرحلة التنفيذ، هناك ضرورة لقرار يصدر عن الحاكم، لا عن المفوض السامي.

لكننا نذكر أنه بموجب قواعد الإشراف الانتدابي، فإن قرار الحاكم (أو رئيس الدولة) يجب أن يحمل، إلزامًا، موافقة مندوب المفوض السامي.

ثم إن الحاكم ليس مضطرًا في أي حال أن يجعل قرارات المجلس تنفيذية، بل عليه في هذه الحالة أن يحيله إلى المفوض السامي الذي قد يلغي القرارات موضوع الاعتراض. وإذا لم يفعل ذلك خلال مهلة ما، تصبح [القرارات] نهائية وعلى رئيس الدولة أن ينشرها على شكل مراسيم.

تقول النصوص إن المجالس تمارس أيضًا صلاحيات تشريعية. لكن الأمر يقتصر على صلاحية المجلس في أن يستشير رئيس الدولة بشأن كل مشروع قرار قد يتخذه الأخير.

«كل مشروع قرار يصدر فيه الحاكم تعليمات من طبيعة تشريعية»، وتستهدف خصوصًا تنظيم دوائر إدارية، إنشاء أجهزة مركزية للدولة، تشكيل المجالس المحلية وسلطاتها، تنظيم وصلاحيات الأجهزة المحلية ذات الطبيعة المهنية أو النقابية، بورصات التجارة، غرف الزراعة، الإغاثة، الصحة، التعليم... إلخ»، يجب أن تخضع للمجلس التمثيلي لإبداء الرأي. في الحالة الطارئة وفي ما بين الدورات، يتخذ الحاكم وحده الإجراءات التشريعية الضرورية للحفاظ

على النظام والمصلحة العامة، مع حفظ حق أعضاء المجلس في أن يطرحوا على الحكومة جميع الأسئلة التي يعتبرونها مفيدة في موضوع القرار»⁽²⁹⁾.

الحق في مجرد الرأي يُطلب فقط في حال كان رئيس الدولة (الحاكم) هو من يُشرّع. لكن ليس هناك أي نص يؤهل هذا الأخير لممارسة سلطة تشريعية يمتلكها المفوض السامي لوحده بفعل الانتداب. هل بانتظار ذلك اليوم الذي يوكل فيه هذا الحق إلى رئيس السلطة التنفيذية المحلي؟ إلى ذلك الحين، فإن العجز النظري والعجز العملي عن التشريع في المسائل التي عددناها أعلاه، واللذين لا يزالان قائمين، يجعلان هذه الصلاحية التشريعية الممنوحة للمجالس وهمية بالكامل.

بموجب القانون العام، يمتلك المفوض السامي السلطة التشريعية الكاملة، على الأقل في ممارستها، وهو لم يستشر قط حتى الآن، عند قيامه بالتشريع، المجالس المسماة تمثيلية للرأي المحلي.

بالنظر إلى صلاحياتها المحدودة والثانوية، وغياب أي سلطة تقرير لديها، وغياب أي ضمانات ضد قرارات المفوض السامي في التعليق أو التأجيل، فإن المجالس التمثيلية ليست سوى هيئات عقيمة، لا تقوم إلا بدور من يقدم الرأي، وهو رأي مجامل ومُملّى عليها. وأعضاؤها مهددون دومًا بالعزل أو بتعليق

(29) المادة 29 من القرارات رقم 2197 (حلب)، ورقم 2198 (العلوين)، ورقم 2199 (دمشق) صيغت بالطريقة نفسها. القرار رقم 1304 مكرر، 8 آذار/مارس 1922، الذي أنشأ المجلس التمثيلي للبنان الكبير، قد خصص له في هذا السياق حق اطلاع دائم، لكنه مع ذلك أوضح أن المادة 36 تنص في الواقع على أن «ليس هناك من قانون ذي طبيعة داخلية ويمس القضايا الواردة أدناه، يمكن أن يصدر من دون أن يُعرض مسبقًا على المجلس التمثيلي لإبداء الرأي:

- (1) حالة الأفراد.
- (2) أهلية الأفراد.
- (3) تنظيم القضاء المحلي حصراً.
- (4) استحداث مخالفات وعقوبات.
- (5) إنشاء ربوع دائمة.
- (6) التصرف بالأموال العامة غير المنقولة.
- (7) تغيير الدوائر الإدارية.

عضويتهم، المعللين بالعجز أو عدم الجدارة اللذين يكفي تأكيدهما؛ وهم لا يتمتعون بأي مبادرة برلمانية، ولا يطرحون أي استجواب أو سؤال.

مع ذلك، فإن طريقة الانتخاب - والتي نقيّمها في المطلب التالي - تمثل عن حق ضماناً كافية للصمت والانقياد، إلى حدٍ لم يكن ضرورياً استكمالها باستخدام القسوة!

2. النظام الانتخابي⁽³⁰⁾

لا تضم المجالس التمثيلية إلا أعضاءً منتخبيين من خلال الاقتراع العام على درجتين. وعلى سبيل الاستثناء، يضم المجلس التمثيلي للدولة العلوية، إضافة إلى ذلك، ثلاثة نواب معينين من الحكومة⁽³¹⁾. إنه خروج عن القاعدة لا معنى له؛ فثلاثة نواب فقط، أدوات ولدتها السلطة، لن يستطيعوا التأثير جدياً على زملائهم المنتخبين والمستقلين نسبياً.

يُعد أسلوب الاقتراع العام وغير المباشر الذي تم إرساؤه، نسخة عن القانون الانتخابي السابق، الذي أجريت في ظله انتخابات المجلس العمومي العثماني في عام 1909. ولا يمكن إلا الموافقة على الحفاظ على النظام نفسه، بعد الحرب، في بلدٍ حيث تجربة النظام الديمقراطي لا تزال حديثة. هناك إذاً نوعان من الناخبين. ناخبو الدرجة الأولى المجتمعون في فئة أولى من الدول (سوريا، جبل الدروز، سنجق الإسكندرون) على مستوى الناحية في الأرياف، وعلى مستوى الحي في المدن، وفي الفئة الثانية (لبنان، العلويون) على مستوى القضاء والمدينة، إنهم يشكلون دائرة تصويت الدرجة الأولى.

(30) القراران رقم 2144 في 30 آب/أغسطس 1923 (حلب) ورقم 2145 في 30 آب/أغسطس 1923 (دمشق). والقراران صيغا بدقة بالتعابير نفسها ولا يشكلان إلا واحداً ينطبق على دولة سوريا: «إن القواعد التي حكمت انتخاب أعضاء المجلس التمثيلي لدولتي حلب ودمشق تشكل القانون الانتخابي لتعيين أعضاء المجلس التمثيلي لدولة سوريا، طالما لم يوضع قانون انتخابي جديد قيد التنفيذ» (المادة 7، الفقرة الثانية من القرار رقم 2980، في 5 كانون الأول/ديسمبر 1924).

(31) المادة الوحيدة من القرار رقم 2256، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1923.

ناخبو الدرجة الثانية، المنتخبون من ناخبي الدرجة الأولى، يصوتون في مركز القضاء في دول الفئة الأولى، وفي مركز السنجق في دول الفئة الثانية، لانتخاب النائب أو النواب موضوع خيارهم من بين المرشحين⁽³²⁾.

لكل قضاء في دول الفئة الأولى ممثلون في المجلس بقدر ما يضم سكانه من المرات 6000 ناخب في الدرجة الأولى، أو نسبة تفوق 3000. مدينتا دمشق وحلب يشكل كل منهما دائرة انتخابية. الأقضية التي تعد أقل من 3000 ناخب، يتم قدر الإمكان جمعها لتبلغ هذا العدد.

في دول الفئة الثانية، تتوزع المقاعد الثلاثون للمجلس بين السناجق (ومراكز بيروت وطرابلس - اللاذقية) بعد احتساب حاصل قسمة انتخابي من خلال قسمة العدد العام للسكان الناخبين على عدد أعضاء المجلس التمثيلي المنوي انتخابه.

لماذا تكون الدائرة الأساس هي السنجق على الساحل والقضاء في الداخل؟ فارق كهذا قد يبدو ثانوياً إذا لم نجهد في تفحص الظروف التي يجري تطبيقه فيها.

يتشكل الساحل من أراضي ضيقة تقطنها طوائف عديدة ومتداخلة. فنادرة هي أقضية لبنان، على سبيل المثال، التي تضم سكاناً متجانسين حصراً. وإن يجري اعتماد القضاء دائرة انتخابية في لبنان أو في الدولة العلوية، فمن شأن ذلك مقاومة الصعوبة المتولدة عن فك تشابك الخيوط الطائفية فيه. في السنجق، وهو أوسع، يمكن بلا جهد تشكيل مجموعات أكثر تماسكاً وأفضل تحديداً، فيسهل بسبب عددها، تزويدها بمقاعد من دون الدمج الانتخابي الذي لا ترغب فيه. وبالتالي، ففي هاتين الدولتين، سوف يكون اضطراب النائب الأقلوي إلى الانضمام إلى المجموعة التي تضم العدد الأكبر قليل الحدوث وغير مربك.

(32) تشير إلى أنه في لبنان، التقسيم إلى مناطق أبقى على السنجق الذي بات دائرة انتخابية فقط.

غير أن الأمر مختلفٌ كلياً في دولتي سوريا وجبل الدروز، حيث وعلى مساحات واسعة لا يصطدم السكان السُّنة بأي طائفة. هنا، يسمح إقامة قاعدة انتخاب الدرجة الثانية في مركز السنجق، بتشكيل تيار وطني ومتناغم وشديد الزخم إلى حدٍ يجعل من تراكُب السلطتين الانتدائية والتمثيلية أمراً غير مؤكد ومحفوفاً بالمخاطر. فالانتخابات على قاعدة السنجق تعني بالضرورة انتخاب لائحة واسعة وكثيرة الأعضاء. وإذا نجحت قائمة الوطنيين، فسوف يجعل ذلك وكلاء الانتداب في وضع صعب!

ومن أجل تجنب احتمال مخيف كهذا، فقد أثبت نظام التصويت على مستوى القضاء نجاعة عالية. ففي الأقضية حيث ضباط الاستخبارات هم كل شيء، المرشحون المعنيون بأن يكونوا من الدائرة نفسها (يجب على كل مرشح، في الواقع، أن يثبت إقامة فعلية لمدة ستة شهور تسبق مباشرة الانتخاب وهو شرط لم يكن موجوداً في دولتي لبنان والعلويين)، وتتم غربلتهم بعد أن يكونوا قد أعطوا ضمانات أكيدة من الحكمة والهدوء.

إن كل من استطاع أن يشهد انتخابات في هذه الأقضية الزراعية حيث السكان البسطاء يُدْعَوْنَ للتصويت تحت أنظار أعيان متسلطين يسهل التلاعب بهم، يدرك حجم العقبة الكؤود التي يرفعها أسلوب تصويت كهذا ضد تمثيل الأرياف من عناصر مدنية، وبالتالي تشكيل أغلبية وطنية مدركة لواجباتها في المجالس التمثيلية.

من أجل تأمين تمثيل عادل للأقليات الدينية، وضع نظام توزيع نسبي للمقاعد كان يمكن أن يعطي أفضل النتائج لو أنه طُبّق بصورة شرعية أفضل. ففي دول الفئة الأولى، هناك مقعد لكل طائفة تُعد 6000 ناخب أو عدداً يتجاوز الـ 5000 في الدائرة الانتخابية من الدرجة الثانية (القضاء). والطوائف الشديدة الصِغَر - وغالباً ما تكون الحال كذلك - التي لا يمكن أن تبلغ هذا الرقم، يتم تجميعها من أجل بلوغه ويخصص المقعد للطائفة الأكثر عدداً من بينها.

وهناك قرار من رئيس الدولة يحدد، قبل كل دورة انتخابية، عدد الممثلين لكل دائرة انتخابية والطائفة التي ينتمون إليها.

وهو لمن العدل - وتحت عنوان انتقالي في الأساس - تأمين تمثيل خاص للطوائف الأقلوية بوسائل شرعية، إذ إن وجودها وحقوقها قد تكون مهددة تحت ضغط جسم من الناكبين يتشكل من كتلة منسجمة، بلا تمييز طائفي. لكن من المدهش أن يفرض على مجموعة أقليات دينية مرشح ينتمي، جبراً، إلى الطائفة الأوسع. هناك من يثير باستمرار حالة الزعيم الوطني البارز فارس بك الخوري، الذي لم يستطع قط، لكونه إنجيلياً [بروتستانتيًا]، أن يترشح لتمثيل مسيحيي دمشق، رغم رغبة الأغلبية المتحمسة. وإذا نظرنا من قرب، نرى أن هذه الوسيلة، وببساطة خالصة، تشكل مسأ خطيرة بحرية الضمير، ولا مساواة خادعة أُقيمت بين المذاهب للحصول على وظائف عامة، وخرقاً فاضحاً للمادة 8 من الانتداب التي تنص بلا تحفظ وبالصورة الأكثر إطلاقاً على: «لا يجوز أن يكون هناك أي تمييز بين مختلف الطوائف الدينية».

ومن حسن الحظ أن المرشح المحدد بهذه الطريقة لأقلية، والذي يمكن أحياناً أن يتعارض مع رغبات أغلبية وازنة، عليه أن يُنتخب من الجماعة الناجبة في الدرجة الثانية (قضاء أو سنجق) بكاملها. فإضافة إلى أصوات جماعتهم، على مرشحي الأقليات أن يجمعوا أصوات من الناكبين في الدرجة الثانية. ويعمل هذا الأسلوب من التصويت على طريقة رقابة شديدة الفعالية تنجح دوماً في شطب الإسم الذي يبدو للأغلبية غير كفوء أو غير جدير.

لا يملك كل ناخب إلا بطاقة تصويت واحدة، يجب أن يضع عليها أسماء بقدر عدد المقاعد المطلوبة. وحتى لا تعتبر بطاقته لاغية، هو مضطر لأن يأخذ في الاعتبار توزيع المقاعد تبعاً لمختلف الطوائف، وذلك بموجب قرار من رئيس الدولة، ولا يمكنه أن يسجل أكثر من مرة اسم المرشح نفسه.

ومن أجل أن يكون المرء ناخباً في الدرجة الأولى، يجب:

(1) أن يكون مواطناً في الدولة، وذكراً.

(2) أن يكون قد بلغ 21 عاماً انقضت في أول كانون الثاني/يناير من العام

الانتخابي.

(3) أن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية.

(4) أن يكون مسكنه في الدائرة الانتخابية، وأن يقيم فيها فعليًا منذ أكثر من ستة أشهر؛ علمًا أن شرط الإقامة ليس ملزمًا للموظفين العموميين وللوزراء من الديانات المختلفة (هذا الشرط ليس مطبقًا في لبنان وفي دولة العلويين).

(5) ألا يكون قد تعرض لأي إدانة بأمر شائن أو جنائي أو جنحة، أو لعقوبة الحرمان من الحرية أو أي عقوبة. تحرمه من الانتساب إلى الوظيفة العامة بكافة مستوياتها... إلخ⁽³³⁾.

(6) أن يثبت تسجيله في سجلات القيد المدني للدولة في القضاء.

(7) أن يكون مسجلًا على القائمة الانتخابية في الدائرة الانتخابية للدرجة الأولى⁽³⁴⁾.

ومن الناخبين الذين لا يحق لهم التصويت: العسكريون من جميع الرتب ومن يندرجون تحت هذه الصفة ويخدمون في الفرقة السورية، أو في الدرك في دولة خاضعة للانتداب، أو في قوى الجيش البرية والبحرية في أثناء وظائفهم. هذا هو المانع الوحيد الواقعي الملحوظ في النص.

ومن أجل أن يكون المرء ناخبًا في الدرجة الثانية، عليه أن يكون كذلك في الدرجة الأولى، إضافة إلى بلوغه عمر 25 عامًا انقضت في 1 كانون الثاني/يناير من السنة الانتخابية. ومن أجل أن يُنتخب فعلى المرشح أن يلبي الشروط المطلوبة التي تجعله ناخبًا، كما عليه أن يكون قد بلغ الثلاثين من

(33) يُقارن المادة 17 من القرارين الشيبين رقم 2144 ورقم 2145، في 30 آب/أغسطس 1923؛ وكذلك المادة 18 من القرار رقم 2147، في 31 آب/أغسطس 1923.

(34) في كل دائرة انتخابية قائمة موحدة تحمل أسماء كافة السكان الذكور ممن يزيد عمرهم على 21 عامًا وتشير إلى وضعهم المدني، تعدها لجنة إحصاء. ثم تفحصها لجنة مراجعة تجتمع برئاسة القائمقام، وذلك في مهلة معينة، وتُجري تصحيحًا للأخطاء والمخالفات التي قد تتضمنها. تفتح للناخبين مهلة مراجعات ومطالب لتجنب أي إغفال أو خطأ جرى ارتكابه. ويجب أن تكتمل كل هذه العمليات في 31 آذار/مارس من كل عام. يُقارن المواد 6-15 من القرارين رقم 2144 ورقم 2145، والمادة 716 من القرار رقم 2147.

العمر - الخامسة والعشرين في دولة لبنان الكبير - وألا يكون مَدِينًا للخزينة العامة ولا يكون أُمِيًّا.

لا تحتوي النصوص على أي شكل من أشكال الإثبات بخصوص الشرط الأخير، وهو لا يطبَّق إلا إذا ارتأت السلطة إشهاره اعتبارًا لإقضاء بعض المرشحين القليلي التعليم والمثيرين للقلق، والذين يغضبها أن تراهم في المجلس التمثيلي.

إن ما يمنع العسكريين من الإدلاء بأصواتهم يمنعهم أيضًا من الترشح. ويمتد هذا المنع إلى بعض موظفي الفئات العليا، حكامًا وسكرتيري حكومة ومديرين (إذا الوزراء أيضًا)⁽³⁵⁾، قضاة في محكمة التمييز وفي محكمة الاستئناف ومتصرفين... إلخ، في فترة ممارستهم مهامهم وخلال الشهور الستة التي تلي انقطاعهم عنها⁽³⁶⁾.

لم نرسم إلا الخطوط العريضة للتشريع الانتخابي، الموحد تقريبًا في الدول كافة. فالنصوص تضع القواعد لجملة من التفاصيل الأخرى المتصلة بسير عمل المجالس التمثيلية وتشكيلها، والغنية عن التعليق. لكن الإضاءة على الإجراءات العامة للنظام، كما قمنا بها، تكفي لاكتشاف ميزاته وعيوبه.

إن الاقتراع العام، لكن على درجتين مقلدًا القانون الانتخابي العثماني، يجنب الصراعات العنيفة المترتبة على التصويت ويسمح بالمركزة، حول الصناديق النهائية للدرجة الثانية، لجسم انتخابي مُختَرَل ومتنقى.

(35) في الفترة التي سُنَّ فيها هذا التشريع، لم يكن لرؤساء الأجهزة في دمشق وحلب إلا لقب مدير. لكن عندما استبدلوا بالوزراء، طُبِّق على هؤلاء الآخرين المنع نفسه، إلى حد أن صبحي بك بركات، وكبي يتمكن من تقديم ترشيحه لانتخابات عام 1923، اضطر إلى أن يطلب تدخل المفوض السامي الذي أصدر مرسومًا استثنائيًا يؤهله لذلك.

لكن هذا الحظر تم رفعه عن وزراء حكومة تاج الدين قبيل انتخابات نيسان/أبريل 1928. وتلقت لجنة الترشيحات التي تعقد في مركز كل سنجق، الأمر بتسليمهم إيصالات الترشيح. ولم يصدر بعد ذلك أي قرار يحظر هذا الأمر.

(36) تقارن المادتان 25 و26 من القرارين رقم 2144 ورقم 2145، والمادتان 26 و27 من القرار رقم 2147.

غير أن غرابة النظام تكمن في هذا التمثيل للأقليات الدينية التي لا يمكن تجاهلها في الظروف الراهنة للحالة الاجتماعية. إن عدم إقامة اعتبار، عند تشكيل الكتلة الناجبة، إلا للهوية السورية من دون تمييز طائفي، كما يتمنى بعضهم، إنما يغامر بتأجيج الارتياح الذي خمد بالكاد، وبخلق ضغائن جديدة. وكإجراء مرحلي، ونحن نكرر ذلك، فإن هذا التقييد لحرية الناخب يجب الحفاظ عليه من أجل السلم الوطني نفسه، على شرط إزالة الخداع الذي أشرنا إليه، أي إلزام الأقليات المجتمعة باختيار ممثلها من ضمن الطائفة الأكثر عددًا بينها.

إن العيب الأساسي في النظام الانتخابي السوري يكمن في اختيار القضاء (بالنسبة إلى دول الفئة الأولى) كقاعدة انتخابية للدرجة الثانية.

كما أن تضيق قائمة المرشحين إلى الحد الأدنى من النواب (واحد في الأغلب) في القضاء، إنما يجبر المرشحين على الإقامة الفعلية في القضاء خلال مدة تسبق الانتخاب، هذا يعبر بوضوح عن الرغبة في تشكيل مجالس تمثيلية ذات أغلبية فلاحية، غير متعلمة، كما في جميع بلدان العالم، وما هو أدهى أنها مطبوعة لأوامر السلطة التي يجسدها في القضاء ضابط جهاز الاستخبارات، وهو المستشار الإداري في المنطقة. وتلزم جرعة قوية من الشجاعة للنائب الريفي، صاحب الأملاك في القضاء، كي يجرؤ على مواجهة الإرادة الكلية القدرة لطغاة القرى هؤلاء. وما دام القضاء هو القاعدة الانتخابية في سوريا خصوصًا، وليس السنجق كما هو الحال على الساحل، ليس هناك من أمل لأغلبية وطنية في المدن تقود الرأي العام داخل المجالس التمثيلية.

ثالثًا

النظام القضائي

في ظل المرحلة التيقراطية والإقطاعية الطويلة، استقرت العدالة العثمانية على شكلها النهائي في منتصف القرن التاسع عشر، وقد بقي هذا [النظام القضائي] معمولًا به في سوريا الخاضعة للانتداب.

وقد تضمن فئات ثلاث من التشريعات ذات الطبيعة المختلفة: الدينية والعلمانية والقنصلية.

يتشكل التكوين الأقدم من المحاكم الدينية الإسلامية وغير الإسلامية⁽³⁷⁾. الأولى في القانون الإسلامي الصرف يجب أن تشكل النظام القضائي المشترك والوحيد. مجمل الحياة الخاصة والسياسية للمسلمين، يجب وفق العقيدة أن تنظم بحسب القرآن الذي تحوز تعاليمه أيضًا على السلطة الحصرية في الإدارة والدين والعدالة. وقد حافظت المحاكم الشرعية على سلطة عامة، على الصعيدين المدني والجزائي، طالما تجنبت الدولة الإسلامية الاتصال بالأفكار الخارجية. وقد أدى استحداث المحاكم المدنية في عام 1879، والمسماة «نظامية»، إلى المس بقوة بشمولية صلاحية المحاكم الإسلامية. ومنذ ذلك التاريخ، تشكل التنظيم القضائي الإسلامي على الطريقة التي استقرت في سوريا بعد الحرب.

ينقسم موظفو الشريعة تقليديًا إلى عاملين في العدالة الاستشارية وآخرين في العدالة التوزيعية. القسم الأول يمثل المفتون الذين يعينون على أساس مفتٍ لكل قضاء. ويرتبط هؤلاء بالمفتي الأعلى، شيخ الإسلام، المقيم في الأستانة. سلطاتهم الجغرافية محددة، ويقوم عملهم في جوهره على تفسير الشرع الإسلامي في بعض نقاطه وعندما يُطلب ذلك منهم. وتُرفع فتاوهم أمام قاضي الشرع الذي قد يقبلها أو يرفضها.

يشكل القاضي لوحده المحكمة الشرعية، يعاونه قلم المحكمة. ويصدر حكم الدرجة الأولى في المسائل الواقعة ضمن اختصاصه. ثم هناك محكمة عليا تتعقد في العاصمة وتراجع القرارات المتخذة في المحكمة الابتدائية [محكمة الدرجة الأولى].

من حيث المبدأ، هناك قاضي تعينه الحكومة في كل قضاء. يحدد صلاحيته في المحصلة قانون شرعي صدر في عام 1917. ويتولى التقرير حيال كافة

Young, *Corps de droit Ottoman*, tome I, pp. 166 et s.; Heidborn, *Le Droit public et (37) administratif de l'Empire ottoman*, 2 vols. (Leipzig: 1908-1909).

المتقاضين، بلا تمييز على أساس الدين، في الدستور، الإدارة والأوقاف، الوصاية القانونية، الإيصاءات، مآل التركات، المنع ورفع المنع، إعلان المسؤولية، تعيين الوصي وعزله، وحيال المسلمين الزواج، الطلاق، الانفصال، المهر، النفقة، النَّسَب، حضانة الطفل⁽³⁸⁾.

وهذا يشمل الأحوال الشخصية كلها الواقعة ضمن صلاحياته. وهذه أيضًا صلاحية عامة لها طابع الاختصاص الشخصي (*ratione persone*). وفي ما عدا بضع حالات، يخضع لسلطته بلا تمييز مسلمون وغير مسلمين. والقانون المطبق هو حصراً الشريعة الإسلامية.

استفادت الطوائف غير الإسلامية دومًا من حضانة قضائية منحها لها في الأصل الخلفاء العرب، وأكدها للبطريك المسكوني محمد الثاني لدى دخوله بيزنطة، وشملت لاحقًا طوائف الإمبراطورية كافة.

إلى جانب البطريك والحاخام الأكبر هناك المحكمة الدينية للطائفة. كانت في البداية تتولى كافة النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، بما فيها التركات، وذلك بموجب براءات من السلاطين. لكن شيئًا فشيئًا شهدت صلاحياتها تقلصًا تدريجيًا، أولًا لمصلحة المحاكم الإسلامية، ثم لمصلحة التشريعات المدنية. كان التشريع العثماني الذي ينظمها مكثف ومشئت في الوقت نفسه. مؤخرًا كان يتولى بلا تحفظ أمر النزاعات بين أتباع الطائفة والخاصة بعقد الزواج أو فسخه، وبنفقة الزوجة وبالمهر. كما طُرحت أمامه قضايا أخرى، وفق بعض الشروط، من قبيل جرد الميراث، وهو من صلاحية القاضي عندما يكون الوريث غائبًا أو قاصرًا، أو في حال عدم موافقة جميع الورثة؛ وكذلك الوصية إذا كان الورثة ينتمون إلى الطائفة نفسها ولم يكن هناك وقف ضمن التركة، وإلا فإن الصلاحية تنتقل إلى المحكمة الشرعية.

وتنفذ أحكامهم من الموظفين أنفسهم وفي ظروف القرارات نفسها التي تُتخذ بموجب القانون العام.

(38) استنادًا إلى تقرير فرنسا أمام عصبة الأمم عن العام 1924، ص 18 وما بعدها.

القانون الذي تطبقه محاكم الطوائف غير الإسلامية، قانون ديني وعُرفي مقبول كما هو عادة من أبناء الطائفة. في الواقع، يخضع المسيحيون لقانون جستينيان مع بعض التعديلات، فيما يستند اليهود إلى التلمود⁽³⁹⁾.

حافظت دولة الانتداب على الوضع التنظيمي للمحاكم الدينية. ومن أجل التعويض عن المظالم السابقة، جعلت هذه الامتيازات تشمل الطائفة العلوية، وكذلك الجعفرية (أي الشيعة). هاتان الطائفتان لم تكونا محرومتين في ظل النظام القديم من تشريعاتهما الطائفية الخاصة، لكن لم يكن لها صفة رسمية، ولم تكن لأحكامها قوة تنفيذية. لم تكن لها إلا قيمة معنوية، حيث كان الشيوخ العلويون والشيعة يصدرون أحكامًا ذات قيمة تحكيمية يختارها المتخاصمون على حساب القضاة السُّنة المفروضين من الدولة العثمانية.

فالقارر الصادر من حاكم دولة العلويين بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 1922 (رقم 623)، حوّل التشريعات الدينية العلوية إلى تشريعات معترف بها من الدولة، وأوضح صلاحياتها، وحدود ولايتها الجغرافية، ودرجات المحاكمة، والإجراءات وطرائق التنفيذ ووسائله. وقد منعت المادة الثامنة من هذا القرار المحاكم الشرعية السُّنية، رسميًا، من التعاطي من الآن فصاعدًا بشؤون هي من اختصاص القضاة العلويين.

من ناحية أخرى، صدر عن المفوض السامي بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير 1926 قرار يعترف للمسلمين الشيعة بحق التقاضي في الأحوال الشخصية أمام قضائهم، ووفق مبادئ المذهب الجعفري، وهو مذهب طائفتهم.

إنهما التوسعان الوحيدان اللذان أجراهما الانتداب على مسألة الحصانة القضائية. أما القضاة والمفتون الدروز في حوران فكانت قد اعترفت بهم اسطنبول نحو منتصف القرن التاسع عشر. وبالنسبة إلى قضاة ومفتي الطوائف الأخرى كالأيزيديين والإسماعيليين، فقد تابعوا عملهم بحرية، لكن ليس هناك نص رسمي حتى الآن يخولهم وظيفة القضاء. إنه خروج على النظام السابق

Papadopoulos, «Les Privilèges du patriarcat œcuménique», Thèse, Paris, 1924, pp. 47 et s. (39)

للمحاكم السنية التي باتت تعتبر، أقل فأقل، السلطة القضائية المخولة بموجب القانون العام الفصل في الخلافات المتعلقة بالأحوال الشخصية.

وهناك قرار آخر لم يحظَ بالاهتمام الذي يستحقه، وهو القرار رقم 261 الصادر في 28 نيسان/أبريل 1926، حاول أن يحد من صلاحياتها، فلا يترك لها إلا القضاء في بعض المسائل المحصورة عدديًا، وهي شخصية تحديدًا. غير أن الظروف والاحتجاجات الوطنية، غير المنطقية، ضد إصلاح ينحو نحو علمنة مرغوبة، وبعض الاعتراضات من طبيعة تقنية، تسببت بصدور قرار لاحق علق التطبيق، باستثناء دولة العلويين حيث كانت المقاومة معدومة.

شكلت المحاكم المدنية، المسماة «نظامية»، الفئة الثانية من المؤسسات القضائية العثمانية القديمة التي بقيت في سوريا، والتي أنشئت بموجب قانون 5-17 حزيران/يونيو 1879 (27 جمادى الثانية 1296). إنها نسخة عن التنظيم القضائي الفرنسي وهي نوعان، جزائية ومدنية، وتتضمن درجات ثلاث: قضاء الصلح، المحاكم الابتدائية، محكمة الاستئناف. وأنت محكمة للتمييز تشكلت من غرف ثلاث ومقرها في الأستانة، لتكمل النظام القضائي (قانون 14 تموز/يوليو 1886 - 23 شوال 1304).

إنها تطبق قانونًا لا يزال ساريًا حتى الآن في سوريا وهو يستوحي القرآن (مجلي: قانون الموجبات) أو قوانين فرنسية (القانون الجزائي، التجاري، الأصول المدنية والجزائية، قانون الصحافة، قانون الجمعيات، قانون يتعلق بالتجمعات العامة... إلخ).

غير أن الإشكالات ما لبثت أن تصاعدت منذ إنشائها، وهي إشكالات بين المحاكم الشرعية المسلوبة الصلاحيات والسلطات القضائية الجديدة. كان بعض قضاة الأحوال الشخصية يعتمدون الاهتمام بكافة القضايا التي تطرح عليهم من دون التوقف أمام الاعتبارات النافذة الخاصة بالصلاحيات. وكان صاحب الدعوى الذي يتلقى حكمًا برفض دعواه يلجأ إلى المحاكم النظامية التي تصدر حكمًا معاكسًا، ولا يعود معروفًا أيًا من الحكامين سوف ينفذ. وقد صدر قانون بشأن نزاعات السلطات القضائية بين نظامي المحاكم

في 17-29 آذار/مارس 1887 (1304) أسس لإجراء خاص أمام مجلس شورى الدولة لمواجهة هذه المصاعب.

حافظت الدولة المنتدبة على هذه الازدواجية القانونية العثمانية بكاملها في سوريا.

وأنشئت محكمتان للتمييز، واحدة في دمشق، وأخرى في بيروت، لتحل محل محكمة اسطنبول، التي كانت تكفي مع ذلك لعموم الإمبراطورية.

وعلى الرغم من بعض التباينات التي تسبب بها «الدمج القضائي» في لبنان، حمل النظام القضائي في الدول الخاضعة للانتداب تناغمًا عامًا في التنظيم. فقد كانت السلطات القضائية العثمانية كلها تتضمن الدرجات نفسها: محاكم التمييز، محاكم الاستئناف، المحاكم الابتدائية، محاكم الصلح.

تشمل صلاحية محكمة التمييز في لبنان محاكم الاستئناف في بيروت واللاذقية. ومحكمة التمييز في دمشق تمد سلطتها القضائية إلى محاكم الاستئناف الثلاث في دولة سوريا، دمشق، حلب، دير الزور، وكذلك محكمة السويداء عاصمة جبل الدروز.

هكذا، مع محكمة السويداء، توجد في الأراضي الخاضعة للانتداب ست محاكم استئناف تنقسم كل واحدة منها إلى غرفتين جنائية ومدنية. واستثناءً، تم إنشاء محكمة جنائية في سنجق الإسكندرون، ومقرها أنطاكية.

تضم دولة سوريا 10 محاكم ابتدائية و29 محكمة صلح؛ ويضم سنجق الإسكندرون محكمتين ابتدائيتين و8 محاكم صلح.

ويضم لبنان، على الرغم من مساحته الصغيرة، 13 محكمة ابتدائية و13 محكمة صلح. وهناك الآن مشاريع لخفض هذا العدد لكنها تصطدم بمعارضات محلية.

وتعمل في دولة العلويين محكمتان ابتدائيتان وثلاث محاكم صلح.

قد يبدو هذا العدد من الأجهزة القضائية مرتفعًا بالنسبة إلى أهمية هذه البلدان وللعدد الإجمالي للسكان. لكن لم يكن ممكنًا حتى هذا اليوم الاتجاه إلى خفضها بسبب كمية القضايا المحالة كل عام أمام القضاة⁽⁴⁰⁾.

غير أن ذلك لم يكن العيب الوحيد في النظام القضائي السوري. فهناك عيب جدي، مليء بالمخاطر، ومردّه إلى وجود محكمتين للتمييز على عموم الأراضي الخاضعة للانتداب. ومنذ سنوات عدة صدرت أحكام متباينة من هاتين السلطتين الساميتين، خلقت ازدواجية قضائية تهدد بأن تصبح مزمنة أو دائمة. وليس بالإمكان تجاهل خطورة وضع كهذا في بلد ملزم بوحدة تشريعية شديدة المنفعة، يخلخل المساس بها، وبعمق، الحياة الاقتصادية والاجتماعية الممزقة أصلاً بحواجز سياسية قاتلة.

عمومًا، يتولى القضاء المدني كافة الشؤون التي لا تُعزى، استثنائيًا، إلى القضاء الديني، ولا إلى القناصل، حيث استُبدل هؤلاء الأخيرون في ظل الانتداب الفرنسي بنظام جديد، تبنّته مصر، هو نظام المحاكم المختلطة.

وما نسميه القضاء الامتيازي (capitulaire)، كان بمثابة شكل ثالث من النظام القضائي في ظل العثمانيين، روحيته وأسباب وجوده معروفة. ففي ظل الدولة العثمانية حيث نشأ هذا النظام، كان هناك امتياز قضائي يتمتع به الأجانب، يتمظهر عمليًا، بصورة تقريبية، في ما إذا كان أحد طرفي النزاع المتورط به أجنبي هو عثماني أم لا. ففي حالة أولى، تطرح الخصومة أمام محكمة الساحة [أو الميدان]. ويحضر الأجنبي مصحوبًا بترجمان القنصلية الذي يجري أمامه النطق بالحكم. غالبًا، وهذا صحيح، يغادر المترجم الجلسة، وبلا سبب معقول، إذا شعر أن الحكم لن يكون لمصلحة مواطنه، فتتدخل من جراء ذلك العدالة المحلية، ويصبح الوضع من التعقيد بحيث لا يمكن الخروج منه إلا بصفقة دبلوماسية، يتم التفاوض والتوافق بشأنها غالبًا على حساب المتقاضين العثمانيين.

(40) تقرير عام 1926، ص 59.

وفي حالة ثانية، عندما يكون الطرفان المتقاضيان أجنبيين، وفي ما عدا الموضوع العقاري، تكف العدالة المحلية يدها بصورة شبه كاملة، وي طرح النزاع أمام قنصلية الطرف المدعى عليه.

على الصعيد الجزائي، لم تكن الخطوط العريضة لهذا النظام لتختلف كثيرًا.

فقد ولد نظام الامتيازات قبل الحرب تجاوزات لا جدال فيها. «لقد كانت التدخلات التي لا تتوقف في شؤون العدالة سببًا للإحباط، سواء للعدالة أو لمختلف الشؤون العامة. وقد لوحظ ذلك... في جميع البلدان حيث أنظمت القضاء العابرة للحدود تعاطت، في الأغلب الأعم، مع المسألة مرجحة كفة نجاح رعاياها أو زبائنهم، الذين هم في الوقت نفسه زبائن القنصلية المعنية، على نصرة القانون. ويمكن القول من دون المبالغة بسوء النية، أنه قد نشأت، في كافة البلدان حيث سادت الامتيازات، صناعة تسمى الحصانة»⁽⁴¹⁾.

كما أن إعادة دمج النظام، وحتى إلغائه، كانا موضوع درس منذ زمن طويل⁽⁴²⁾. فاحتلال سوريا من قوة غربية سمح، وعلى غرار ما كان قد حصل في تونس والمغرب، بإلغاء الامتيازات وإحلال نظام عملي أكثر يحترم هبة الدول الجديدة، وذلك برعاية قوة الاحتلال.

نصت المادة 5 من إعلان لندن في 24 تموز/يوليو 1922، على أن صلاحية الانتداب على الأراضي المنتزعة من الدولة العثمانية، سوف تقود إلى تعليق الامتيازات.

وقد أكدت المادة 5 من إعلان الانتداب هذا المفعول: «سوف لن تطبق في سوريا ولبنان امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها القضاء القنصلي والحماية، على النحو الذي كانت تطبق سابقًا على ضوء الامتيازات والأعراف. لكن المحاكم القنصلية الأجنبية سوف تواصل عملها حتى البدء في تطبيق النظام

L'Asie française (Avril 1924).

(41)

(42) تركيا كانت قد ألغت الامتيازات في لحظة دخولها الحرب، من غير أن يثير ذلك اعتراضات من جانب حليفتها ألمانيا والنمسا.

القضائي الجديد الملحوظ في المادة 6. وما لم تكن الدول التي كان مواطنوها يتمتعون بتاريخ 1 آب/ أغسطس 1914 بهذه الامتيازات والحصانات قد تخلت عن استعادتها أو تطبيقها خلال مرحلة معينة، يعود العمل بها بلا تأخير مع نهاية الانتداب كما هي، أو معدلة بالتوافق مع الدول العظمى المعنية».

وتوجب المادة 6 الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان بإنشاء «نظام قضائي يوفر للمحليين، كما للأجانب، الضمانة الكاملة لحقوقهم».

وجاء قرار المفوض السامي رقم 2266 تاريخ 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1923، ليلغي قانونيًا الامتيازات في سوريا ولبنان، بدءًا من 1 كانون الثاني/ يناير 1924، وهو التاريخ الذي يبدأ معه العمل بالتنظيم الجديد الذي كان قد تم وضعه بموجب القرارين رقم 2028 ورقم 2029 في 7 تموز/ يوليو الذي سبق.

أما هذا النظام الذي أوجد للتو، فكانت قد سبقته تجربة أكثر راديكالية بكثير تمثلت في القرار رقم 1101 تاريخ 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921. وكانت حصيلة عمل لجنة من وزارة الخارجية الفرنسية التي كانت تنوي الإعداد لمجموعة قوانين جديدة يتم تطبيقها، أقله على الأجانب. والحل المقترح كان يستبعد بالكامل كل محاكمة مختلطة (سوري/ أجنبي) في الأنظمة القضائية السورية ويضع، بالكامل، المحاكم الاستثنائية التي كانت تعالجها، تحت السلطة الحصرية للمفوض السامي. «باسم القانون، يأمر المفوض السامي...»: هذه كانت الصيغة التنفيذية التي كان يجب أن ينطق بها الحكم الصادر. ثم إن سير عمل هذه المحاكم وتسمية القضاة يعود إلى المفوض السامي. كما أن مخصصات القضاة والمستشارين وتعويضاتهم تتحملها موازنة المفوضية العليا وحدها. باختصار، كانت المؤسسة بكاملها خارج نطاق السيادة المحلية.

صحة ضمير متأخرة أم نقص في التمويل (طراً خفض ملحوظ على مخصصات المفوضية العليا)؟ يبقى أن هذا التنظيم الذي يستوحي على نحو ظاهر نظام المحاكم المختلطة المصرية، لم يطبق قط. وكان يجب الانتظار عامين أيضًا لنرى إقامة نظام أكثر احترامًا لحقوق الدول المحلية غير القابلة

للجدل، في الفترة نفسها حيث توافقت القوى الكبرى على إعلان الانتداب ودخوله حيز التطبيق في 29 أيلول/سبتمبر 1923.

يشبه ذلك ما بدأ تطبيقه في فلسطين، حيث إن النظام الجديد الذي أُقيم من خلال القرارين المذكورين آنفًا، في سوريا ولبنان، وضع السلطات القضائية التي تفصل في قضية أجنبية تحت السيادة المحلية.

«إن المحاكم الابتدائية [محاكم الدرجة الأولى] في حلب ودمشق واللاذقية، ومحاكم الاستئناف في حلب ودمشق، ومحكمة التمييز في دول سوريا» وكذلك «المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف في بيروت، ومحكمة التمييز في لبنان الكبير، عندما تتولى قضية إدارية أو تجارية أو جزائية، ينتمي أحد أطرافها، وبصرف النظر عن وضعه القانوني في القضية، إلى جنسية أجنبية، فيرئس (هذه المحاكم) قاضي فرنسي». - مقام النيابة العامة وفي مثل هذه القضايا يمكن أن يشغله قاضي فرنسي (المادة الأولى، الفقرتان الأولى والثانية). وفي الواقع، غالبًا ما ينيب المدعي العام الفرنسي أحد مرؤوسيه السوريين للبت بالدعوى العمومية.

لا تعرف هذه القاعدة استثناءً إلا في ما يتعلق بالأحوال الشخصية الإسلامية، حتى لو كان أحد المتنازعين أجنبيًا (المادة 15). فالنزاعات من هذه الطبيعة تُعرض بالضرورة أمام المحاكم الشرعية.

ومن أجل إعطاء المزيد من الضمانات للمتقاضين الأجانب، أُقرَّ بأن «أحد الأطراف»، حتى الطرف السوري نفسه، «يطلب في بداية المحاكمة (*in limine litis*) أن تشكل السلطة القضائية بأغليبتها من قضاة فرنسيين، فتشكل الهيئة وفقًا لهذا الطلب من رئيس فرنسي ومستشار محلف سوري ومستشار محلف فرنسي» (الفقرة 3).

وحتى بالنسبة إلى القضايا العائدة إلى سلطة قضاة الصلح، لكن في نطاق دمشق وبيروت وحلب واللاذقية فقط، فالمحكمة يرئسها قاضي فرنسي (المادة 2).

هناك كاتب فرنسي في كلٍ من هذه الهيئات القضائية. ومترجم قضائي فرنسي أيضًا يسهل لها في دمشق وحلب وبيروت عمل الترجمة الفرنسية للمواد المكتوبة بالعربية. كذلك ألحق مباشر (مبلغ) فرنسي بمكتب التنفيذ في دمشق وحلب وبيروت واللاذقية (المادة 3).

لا يمكن أن يكون توغل العناصر الفرنسية في الشؤون المتعلقة بالأجانب، أكثر وطأة من ذلك. فهؤلاء العناصر تقترحهم الدولة المتتدبة، ثم يعيّنهم رؤساء الدول، ويوافق على تعيينهم المفوض السامي، وفقًا للقانون العام (المادة 4). وبهذه الصفة يجب أن يعتبروا، رغم جنسيتهم [الفرنسية]، موظفين قضائيين سوريين (أو لبنانيين)⁽⁴³⁾. وتدخل مرتباتهم في موازنات الدول. وفي كافة القضايا التي تعرض أمامهم (ما عدا تلك المندرجة ضمن الأحوال الشخصية)، يطبقون حصراً التشريع المعمول به في الأراضي الخاضعة للانتداب (المادة 10).

غير أن وضعهم بات مستفحلاً، من جراء الصلاحيات المعترف لهم بها خارج عمل المقاضاة. فبصورة واضحة ودقيقة، تنص المادة 4 (الفقرة الثانية) بما لا يدع مجالاً للشك على أن «القضاة الفرنسيين مكلفون أيضًا بوظيفة التفتيش على السلطات القضائية السورية». إنهم يمارسون فورية وظيفية لا جدال فيها على زملائهم السوريين من جميع المراتب بمن فيهم الأعلى منهم رتبة. وهذه الصلاحية التي بالكاد تُصدّق، تمتّع بها القضاة الفرنسيون كافة بعض الوقت. ولم يستطع دو كي إلا الاعتراف بذلك أمام مستمعيه في جنيف: «من المؤكد، كما يقول، أن القضاة الفرنسيين الذين يشكلون جزءاً من المحاكم كان لهم تأثير كبير جداً على القضاة المحليين، ليس لأن الآخرين كانوا خاضعين لسلطتهم، بل لأنهم كانوا هدفًا لإخبار بيني عليه قاضي فرنسي إجراءات تتخذ ضدهم...»⁽⁴⁴⁾.

(43) المادة 2 من القرار رقم 2030 في 7 تموز/يوليو 1923 بشأن وضع القضاة الفرنسيين الذين يخدمون في دولتي سوريا ولبنان.

(44) اللجنة الدائمة للانتدابات، محضر الجلسة الثامنة، ص 99.

مشرفون وزملاء، هكذا كان وضعهم إزاء القضاة السوريين. فأى قاضي نزيه كان يستطيع أن يحافظ على استقلاله ونزاهته عند الحكم في قضايا يكون من سوء حظه أن يعترض فيها دومًا على رأي القضاة الفرنسيين؟ ألن يصبح، خوفًا من الإساءة إليهم، ميالًا إلى تحمل تأثيرهم؟ لقد كان كل شيء يدفع بالمتقاضين إلى اعتبار الحكم أو القرار الذي سوف يصدر عن مداوالات القضاة، نتاجًا حصريًا لتفكير القضاة الفرنسيين. وربما لهذا السبب كانت الأغلبية الفرنسية مرغوبة غالبًا. فقد كان من المفضل حضور قاضيين مستقلين، على حضور رئيس فرنسي، سيد حقيقي للمداوالات والموحي الوحيد بالحكم، على الرغم من حضور مستشارين اثنين سوريين لا يمارسان سوى دور الكومبارس في المشهد.

غير أن القضاة الفرنسيين لم يمارسوا هذه السلطات تجاه زملائهم السوريين في المحاكم المختلطة، فحسب، بل كانوا مكلفين وفق النص بوظيفة التفتيش على السلطات القضائية السورية واللبنانية، فهم يراقبون أعضاء محاكم الصلح، المحاكم الابتدائية، محاكم الاستئناف، حتى عندما لا تعالج قضايا أجنبية.

ما الذي كانت تعنيه هذه الرقابة؟ هل اقتصرت على مراقبة سلوكهم من الخارج؟ هل كانت تستلزم كتيبة مباشرة حق فحص النصوص المكتوبة من القضاة الفرنسيين، عندما تكون واقعة معينة ما من طبيعة تسترعي انتباههم على وجه خاص؟

للإجابة عن هذه الأسئلة يجب العودة إلى الوراء، إلى قرار خاص بدولة سوريا يتعلق بسلطات «المستشارين الإداريين»، وهو قرار أصدره رئيس الاتحاد الفدرالي السوري تحت الرقم 411، بتاريخ 13 تموز/ يوليو 1922. فالمادة 3 من النص العربي تقرّ أمرًا لا يُقبل: «المستشار، كما يقول، يراقب العدالة والمحاكم بهدف تعجيل القرارات والأحكام المتخذة وتأمين تنفيذها، مع الاحترام لاستقلال المحاكم (!!) فعلى السلطات أن تضع بتصرفه المستندات التي يطلبها، باستثناء تلك الأصلية. ويستطيع المستشار أن يطلب التأجيل

المؤقت لحكم أو تأجيل تنفيذه، وهذا في حال رأى فيه خروجاً عن الأصول المرعية». هذه السلطات الواسعة لم تلغ، على الرغم من نفي دو كي في لجنة الانتدابات. على أن هذا الأخير حرص على أن يضيف، ملمحاً إلى هذا النص، بعد لحظات على احتجاجه على بعض الادعاءات، أن سلطات المستشارين الإداريين انتقلت إلى القضاة الفرنسيين منذ عام 1923⁽⁴⁵⁾. ويمكننا أن نشك، فما من قرار جاء ليعلن ذلك، إلا إذا أخذنا في الاعتبار نص المادة 4 من قرار 7 تموز/ يوليو الذي يعطيهم صلاحية ممارسة التفتيش على السلطات القضائية السورية. وفي أي حال، إن هذا النقل الضمني [لِلصلاحيّة] هو محدد حُكمًا بالمراكز التي يوجد فيها قضاة فرنسيون. في اختصاصات المحاكم الابتدائية ومحاكم الصلح حيث لا يوجد قضاة فرنسيون (وهذا يمثل الأغلبية العظمى)، فإن ضباط الاستخبارات والمستشارين الإداريين يستطيعون قانونًا، كما في الماضي، ممارسة عدالة إقطاعية من خلال قضاة دوائرهم⁽⁴⁶⁾.

وإذا صدقنا السيد دو كي، علينا أن نقبل أن تسليم الوثائق المكتوبة عن المحاكمة، والعمل الداخلي للعدالة، والإشراف على المحاكمات الجارية والقرارات التي تنتهي إليها، كانت من صلاحيات القضاة الفرنسيين؛ فهذا لم يعد تفتيشًا يمارسونه بل دكتاتورية قضائية لا يمكن تحملها. وفي الواقع، لا يبدو هذا هو التفسير الذي أعطاه قضاة الانتداب ومارسوه. لقد كانوا يكتفون غالبًا - وهذا ما دأبوا على فعله - كل من حوله وفي الرتبة الوظيفية التي هو فيها، بإشعار الموظفين السوريين في محيطهم بسلطتهم الضمنية.

غير أننا في النهاية مضطرون إلى ملاحظة أن مجرد إمكانية الضغط، حتى غير المقصود، من القضاة الفرنسيين على زملائهم السوريين الذين لا يملكون

(45) «من الخاطئ تمامًا [القول] أن قادة الجيش والضباط الفرنسيين يمارسون أي تأثير على وضع القضاة المحليين، والذين وضعوا تحت إشراف زملائهم الفرنسيين فقط» (محضر الجلسة الثامنة، ص 95). - كلا! هذا العمل لا يمارسه العسكريون كعسكريين، ولكن كمستشارين إداريين في الأقضية.

(46) فلندكر بأن هذه الصلاحية لا تمارس سوى في دولة سوريا. وعند العلوين والدروز خصوصًا فإن السمة المباشرة والشخصية للإدارة القائمة تعفي من شرعة أساليب الحكم الماضية القائمة على التقاليد.

حصانة ضد العزل، ولا أي حصانة خاصة أخرى، من شأنه أن يزعزع ثقة المتقاضين باستقلالية روح العدالة في الإقليم الخاضع للانتداب الفرنسي.

ويبدو أن العواقب المؤسفة لم تؤثر في المشرع إلا بصورة متأخرة. فالقرار رقم S/69 في 9 آذار/ مارس 1925، الذي عمم على جميع السلطات القضائية في لبنان تشكيل المحاكم المختلطة، حصر صلاحيات التفتيش بالقاضي الانتدابي الأعلى في النيابة. وتنص المادة 11: «يُكلف المدعي العام لدى محكمة التمييز وحده بمهام التفتيش العدلي العام... ويقوم بأي تحقيق إما شخصيًا أو بالإنابة. - ويمكن أن يعطى التفويض إما لمفتش عدلي لبناني، يتبع بدوره للمفتش العام، وإما لأي قاضي آخر. - ولا يمكن القاضي المنتدب، في أي حال من الأحوال، أي يكون من رتبة وظيفية أدنى من رتبة القاضي المشكو منه. - وتوجّه تقارير التفتيش من المفتش العام إلى المدير العدلي المكلف بمتابعة ما تنطوي عليه».

وقد أضيف النص نفسه إلى القرار رقم S/213 تاريخ 20 آب/ أغسطس 1925 الذي حمل بعض التعديلات على الإدارة القضائية لدولة سوريا.

من الآن فصاعدًا إذًا، وبموجب القانون، يتساوى القضاة الفرنسيون مساواة تامة مع زملائهم من الرتبة ذاتها. وتنتفي من ثم أي صلة تبعية من الآخرين للأولين. وبذلك تكون نظرية الاستقلال القضائي قد استعادت شيئًا من سمعتها.

لكن هل استعاد المستشارون الإداريون، بعد تراجع سلطات القضاة الفرنسيين، سلطاتهم هم؟ فلنلاحظ أن سلطات المفتش العام العدلي يمكنها أن تتداخل مع سلطات المستشارين الإداريين. فسلطات الأول تمليها الرغبة في مراقبة سير عمل الأنظمة القضائية، بينما سلطات الآخرين يحركها التفكير السياسي. ثم إن الوسائل المستخدمة من هاتين السلطتين ليست نفسها. وفي الواقع، بقي وضع المستشارين الإداريين على مستوى السناجق والأقضية القليلة التطور، بلا تغيير.

اصطدم تنظيم السلطات القضائية المختلطة المختصة بشؤون الأجانب،

في سوريا ولبنان، بأوجه من المقاومة لم يتوقعها المشرع. فمنذ 3 آذار/مارس 1924، تاريخ إقرار هذا التنظيم، توالى احتجاجات غرف المحامين وإضرابات المحامين من دون أن يقلق ذلك سلطة الانتداب. ويبدو أن التشريع الجديد حظي بالرضى الكامل للانتداب، لأنه وسّعه في العام التالي، في 6 آذار/مارس 1925 (القرار رقم S/69 الذي أصدره الجنرال ساراي)، ليشمل كافة السلطات التشريعية في لبنان الكبير.

وبموجب هذا القرار الذي أقام ما يسمى بـ «الدمج القضائي»، فإنه «في محكمة تمييز لبنان الكبير، ومحكمة الاستئناف في بيروت وفي المحاكم الابتدائية في لبنان الكبير، يساعد قاضي فرنسي في الأحكام الخاصة بالشؤون المدنية والتجارية والجزائية. - بمعنى آخر، في كل شأن قضائي حيث يكون أحد المتقاضين من غير السوريين أو من غير اللبنانيين، يحق له المطالبة بأن تشكل المحكمة بأغليتها من قضاة فرنسيين» (المادة الأولى). ومن أجل ضمان تشكيلة مستدامة لهذه السلطات القضائية، فإنها تُطعّم بعناصر فرنسية؛ في محكمة التمييز: مستشاران اثنان، مدع عام، ومحام عام؛ في محكمة الاستئناف: رئيس هيئة محكمة، ثلاثة مستشارين، مدع عام، محام عام؛ في المحكمة الابتدائية [الدرجة الأولى]، في بيروت: رئيس، قاضي تحقيق، ثلاثة قضاة، قاضيين مساعدين واحتياطي [بديل]؛ في المحاكم الابتدائية الأخرى، قاضي واحد فقط (المادة 2).

خطوة أخرى أيضًا في هذا الاتجاه ويصبح النظام القضائي في لبنان الخاضع للانتداب شبيهًا بذلك القائم في المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا.

إن النظام القضائي الذي وضعه الانتداب ينتمي إلى نمط الإدارة المباشرة، لا أكثر ولا أقل. ففي الظاهر، ليس المنتدب هو الذي يحكم والبلد الخاضع للانتداب هو الذي ينفذ، بل إنهم موظفو الانتداب الذين يتدخلون لإدارة عدالتهم، وفق تصورهم، وهم يتصرفون نظريًا بالتعاون مع مساعديهم السوريين، وعمليًا بفضل صلاحياتهم وحدهم ومن دون مساعدة.

هل من باب الاستجابة في الأقل لما يأمر به إعلان الانتداب، أن تلغي السلطة المنتدبة عملياً سيادة المحلية على القضاء؟ علماً أن المادة 6 المشار لها أعلاه تكتفي بالحث على إنشاء جهاز قضائي، «يضمن للمحليين، كما للأجانب، حقوقهم كاملة». ما ارتآه الإعلان الدولي، هو إصلاح للقضاء يرمي إلى استتباع تعليق الامتيازات وليس أبداً ابتداع سلطة قضائية مختلطة. فحماية مصالح الأجانب، كان يمكن أن تتفق تماماً مع الحفاظ على وحدة القضاء المخول الصلاحية تجاه جميع المتقاضين. كان يكفي تطهير المؤسسات الموجودة وتصحيحها وتجديد كوادرها، وتغيير الروحية والأساليب كي تصبح قادرة على أن تقدم للمتقاضي الأجنبي كافة ضمانات النزاهة والحيادية.

ومما لا يقبل الجدل هو أن إنشاء المحاكم المختلطة تجاوز رغبات الدول المنتدبة، ومثل خرقاً لنص إعلان الانتداب وروحه.

إن نظام الامتيازات [حماية الأقليات] السابق، الذي لطالما كان موضع استنكار، كان يشكل حالة أفضل من النظام الذي أُقيم بعد الحرب. فكل نزاع مختلط كان من اختصاص المحاكم المحلية؛ بينما هو اليوم، وحسباً، من صلاحية السلطات القضائية المختلطة. وبقيت محاكم الصلح في عهد العثمانيين حرة تماماً ومستقلة تجاه المتقاضين الأجانب، ولم يكن هناك قضاة أجانب ضمن كادرها. حتى المنازعات بشأن قضايا الإرث العقاري، والمعروضة أمام القاضي الشرعي، لم يكن مطلوباً لها دعم المترجمين، في حين أنها اليوم من اختصاص المحاكم المختلطة، عندما لا يكون المتنازعون ينتمون جميعاً إلى الدين الإسلامي. محكمة تميز حرة تماماً وخالية من أي عنصر أجنبي، شؤون جزائية تدخل حصراً في نطاق الصلاحية المحلية، التحقيق في الدعاوى بيد القضاة العثمانيين، مساعدون عدليون (مباشرون وكتاب محكمة ومترجمون) محليون دوماً، هذا ما كانت عليه ميزات نظام الامتيازات، وقد تم تعليق العمل به لسوء استخدامه وعدم توافقه مع الاحترام الواجب لأوجه السيادة، حتى الشرقية منها.

لكن هناك مفعولاً آخر للنظام الجديد، يسببُ المرارة للسوريين. فالسلطة

القضائية في ظل نظام الامتيازات ذات صلاحية فقط إزاء الأجانب الذين وقعوا على معاهدة مع الباب العالي في هذا الخصوص. أما المحاكم المختلطة فلا تقيم أي تمييز بين الأجانب وهي تقبل العراقي أسوة بالأوروبي على مستوى تقديم المساعدة القضائية. كما يصعب على العربي السوري أن يرى بدويًا من نجد خارج نطاق العدالة المحلية رغم الشراكة اللغوية والروحية. فإزاء العدالة التركية التي حررتها معاهدة لوزان (المادة 28) من كل قيد، لا يمكن النظام المطبق في سوريا سوى أن يبدو مخادعًا وجائرًا.

نتخيل خطأً أن المحاكم المشكّلة على هذا الغرار «الخاصة بالشأن الأجنبي» (هكذا هو المسمى الرسمي) لا تمثل سوى قسم ينفصل بالكاد عن النظام القضائي المحلي. لكن واقع الأمر هو أن العدد الأكبر من الشؤون التي عليهم الفصل فيها، سمحت لهم بتشكيل سلطات قضائية مستقلة لوجستيًا في أماكن متباعدة. إن ازدواجية الإجراءات (بالعربية والفرنسية بلا تمييز)، وجهل القضاة الفرنسيين اللغة العربية، والتأثير الهائل لهؤلاء على سير العدالة، وأساليبهم وعقليتهم كغربيين، أعطت لهذه السلطات القضائية، المتساوية من حيث المبدأ، ملمحًا خاصًا، جعلها مع الوقت وطريقة سير العمل تبتعد عن كونها مؤسسة، وتفضي إلى ابتكار فقه جديد مختلف تمامًا عن ذلك المتبع في المحاكم المحلية⁽⁴⁷⁾. وهكذا، من خلال التأويل القضائي، وحتى داخل الدول،

(47) باستثناء القرارات التشريعية للمفوض السامي، فإن مجموعة القوانين والأحكام العثمانية المعمول بها موجودة بالعربية، وعلى الأغلب بالتركية. هناك كتابان مصاغان بالفرنسية، وهما غير كافيين على نحو ملحوظ، الأول كتبه أريستارشي (Aristarchi) ونيكولايدس (Nicolaidès)، والثاني كتبه يونغ (Young)، ويحتويان على التشريع بلا تعليق ويتولى التفسير حصراً القضاة الفرنسيون، الذين يجهلون التشريع التركي السابق تمامًا. والمشهد الأكثر توصيفًا والذي ولدته هذه الحالة الذهنية هو قرار محكمة الاستئناف في حلب بتاريخ 26 حزيران/يونيو 1927 المتعلق بقضية غزالة الذي يقول بناءً على الخلاصات غير المتوقعة للمحامي كورناني (Comeille) والمطبقة بشأن أبلولة وتقاسم تركة عقارية للفقيد الذي كان ينتمي إلى طائفة الروم الكاثوليك، تشريع جستينيان القديم (الروايتان 117 و118) انطلاقًا من أن الوضع الشخصي خاضع للقانون الديني للطائفة، وأن موضوع التركة العقارية خاضع للأحوال الشخصية. إن هذا القرار الذي يقطع مع قضاء راسخ يُخضع هذه الفئة من المنازعات إلى التشريع والقانون الإسلاميين، قد تم نقضه في محكمة التمييز (قرار حديث).

فإن الوحدة القضائية المهددة أصلاً بسبب وجود محكمتي تمييز مستقلتين، باتت مضطربة على وجه خطير.

غير أننا لا نستطيع من دون سوء نية أن نُسدّل ستار الصمت على الاستقبال الإيجابي عمومًا الذي لقيته العدالة الجديدة لدى مدافعين محليين. فمن خلال حجج من كل نوع، وخصوصًا منها تدخل جهات أجنبية ثالثة في شؤون المنازعات، كان موضوع النزاع يُعرض عمدًا أمام القضاء المختلط، بينما بموجب القانون، كان يجب كشف اللعبة، فالجهة الرسمية المختصة هي المحاكم المحلية. إن الممارسة الدائمة لتجاوز كهذا، تكشف بوضوح عن التفضيلات التي يديها بعض المتقاضين، وخصوصًا التجار، للنظام الجديد.

ويجب الاعتراف من أجل تبرير ظاهرة كهذه، أن العدالة المختلطة كانت واحدة من فروع الإدارة النادرة التي تم تطهيرها بطاغم انتدابي مهني على نحو خاص. ويبدو أن الدولة المنتدبة كانت راغبة في أن تترك المحاكم المحلية لمصيرها، وأن تركز جهودها كافة على إصلاح السلطات القضائية المختلطة وتحسينها. وقادت هذه السياسة الحاذقة في لبنان إلى الاندماج القضائي الذي شكل مطلبًا لبعض الأوساط «المتفرنسة» في بيروت. لكن باعتراف سلطات الانتداب، وقضاة فرنسيين في المقام الأول، فإن الإجراء المبالغ فيه جدًا هذه المرة، قد أفلس. فنفور السكان وعدم تعودهم على إجراءات هي فرنسية في الواقع، أعاد إلى ورشة العمل، في اللحظة الحاضرة، مسألة الإصلاح القضائي. وهناك مشروع بهذا المعنى طرحته الحكومة وصوّت عليه مجلس النواب اللبناني. وهو يتبنى نظامًا يقترب على نحو ملموس من مشروع الداخل.

لقد حان الوقت. فالعروبة نفسها مهددة في لبنان من خلال الإبقاء الحصري على سلطات قضائية تتعامل باللغة الفرنسية.

الفصل الخامس

الحريات العامة والعمل الإداري

«إنه من باب الافتراء على فرنسا، أن تُنسب إليها
في سوريا... سياسة الغزو والقمع، بينما هي
حيثما حلّت، وحيثما تحل، تحمل معها التحرير
والعدالة».

أ. ميلران، رئيس مجلس الوزراء⁽¹⁾

(1) مجلس النواب، 6 شباط/فبراير 1920.

في بلاد الغرب حيث تشكل الحرية الإطار العام للحياة الجماعية، وتقدمُ نفسها كأحد أهداف التنظيم الدولتي، يكون العمل الإداري متميزًا واستثنائيًا وشرعيًا. فالإدارة التي لا تمارس أي حق، بل تملأ وظائف، ليست لها سلطات على المواطنين إلا إذا كان القانون يمنح هذه السلطات ويمليها من أجل هدفٍ محدد، هو النظام العام وخير الأمة. تبرز سلطات الدولة كوسائل لا يمكن أن تحدد من حرية الأفراد - التي تنبع منها الحريات العامة - إلا في حالات خاصة، محددة بوضوح، واستثنائية، من أجل تجنب سوء أكبر.

وقد أشهر الإسلام منذ ألف عام هذه المبادئ نفسها ومارسها في الحياة السياسية، التي من دونها يصبح الحكم غير عادل وغير خير. لكن منذ زمن طويل، قذف الانحطاط العثماني بهذه المبادئ إلى غياهب النسيان، وكان لا بد من ضغط الغرب والتفسخ الداخلي الذي كان يهدد الإمبراطورية، من أجل العودة إلى هذه القواعد السليمة للحياة الجماعية التي تمثل فخر الحضارة الحديثة.

طوال القرن التاسع عشر، أزهرت القوانين والإعلانات فأكدت على الملأ المساواة أمام القانون وأقرتها لكافة رعايا الإمبراطورية، كما أقرت الحريات الأساسية للأفراد. صحيح أن القانون، في التطبيق، بقي غالبًا نصًا ميتًا، واستمر في بعض المقاطعات تطبيق أساليب الحكم البائدة، أو بما يناقض النصوص. حتى أنه كانت تطبق تجاه بعض فئات السكان في سوريا، رغمًا عن حرية الضمير المعلقة والموعودة، سياسة اضطهاد منهجي وأسلمة قسرية. ونحن هنا لا نلمح إلى النظام الذي كان يخضع له المسيحيون، نظام الحرية المطلقة في المعتقد والدين، والذي كفلته الحماية المصلحية للقوى العظمى، من خلال براءات السلطان والقانون الإسلامي العادل والمتسامح. إنما نشير إلى حرية

المعتقد وممارسة العبادة التي مُنعت على الفرق المستضعفة في الجبال والتي لا ناصر لها، كالعلويين والإسماعيليين والأيزيديين. فمن طريق السلطة والقوة كانت يُفرض عليهم الإسلام السني برجاله ومساجده وقانونه، وهم لم يكونوا يريدونه.

هنا، على الأقل، فإن الحرية بمعناها الأكثر ثُبلاً، وبمعناها العملي، أي حرية الاعتقاد، كانت غائبة.

في المقابل، يبقى أنه في باقي أنحاء سوريا، كانت هناك حرية دينية كاملة، وكذلك جملة من الحقوق الأساسية يقرها الدستور، وتنظمها قوانين خاصة.

لم يكن للانتداب إذن أن يقوم بمهمة تمدينية على هذا الصعيد. كانت القوانين موجودة، وكان المطلوب ضمان احترامها المطلق والتزبه.

أولاً

حرية المعتقد والعبادات

تشكل حريتا المعتقد والعبادة، وهما مترابطتان الواحدة مع الأخرى، أحد الأوجه المتعددة للنظام الطائفي.

من أجل عرض خطوطه العامة، يجدر التمييز بين نظام الطائفة الإسلامية ونظام غير المسلمين. فالطائفة الإسلامية شكلت ولزمن طويل في الواقع ما يعتبر جوهر وعلّة وجود الدولة. أما الطوائف الأخرى فكانت رعايا ولم تكن جزءاً من الجماعة الإسلامية، فكانت بالتالي تعيش خارجها. وكان من الطبيعي أن يتأثر نظام هاتين الفئتين من ناحية الدين والعبادة.

لقد قبل الإسلام دوماً للمسيحيين واليهود حرية ممارستهم شعائهم الدينية والحفاظ عليها، تحت سلطة الخلفاء والقادة المسلمين، وقد خضعوا لبعض الشروط وخصوصاً الالتزام بدفع ضريبة خاصة تسمى بضريبة الرأس أو الجزية التي اختفت سريعاً في عموم البلدان الإسلامية تقريباً. بخلاف هذه القيود، بقيت الحرية الدينية ومظاهر العبادة مصادنة داخل كل طائفة.

في ظل العثمانيين، كان السلاطين يجددون لرؤساء الطوائف في كل مناسبة، ولا سيما عند تقليدهم المناصب الزمنية من خلال براءات رسمية، التعهد بتأمين هذه الحقوق وضمانها.

إن الصلاحيات الكثيرة ذات الطابع الزمني التي كانوا يمنحونها لهم، كانت تعزز هذه الحرية وتسمح لغير المسلمين بالإيمان والصلاة وفق هذه المعتقدات، بل وأيضاً توسيع سلطة دينهم في الحياة اليومية عبر تنظيم العائلة ونمط علاقاتهم في ما بينهم، وهي حريات تتناقض في الغرب مع مبدأ الفصل بين الروحي والزمني.

لكن إذا كانت حرية المعتقد مصانة بالنسبة إلى الطوائف المعترف بها، فإنها لم تكن موجودة إلا ضمن هذه الطوائف ومن خلالها. ففي ظل نظام حيث المعتقدات التي لا ترتبط بمذاهب الإسلام الأربعة تشكل استثناءً، لم يكن ممكناً أن نتصور خارجها وجود معتقد ليس معترفاً به من السلطة، ولا خاضعاً للشرع الإسلامي⁽²⁾. وهكذا، فضلاً عن التقييد الأول لحرية المعتقد النابعة من الشرع الإسلامي الذي لا يعترف بهذا الحق إلا لـ «أهل الكتاب»، هناك تقييد آخر ينبع من المبادئ العامة في القرآن ومن القانون العثماني ويحدّ من هذه الحرية، التي لا يقبلها إلا لأولئك الذين يشكلون جزءاً من طائفة معترف بها.

«إن حرية المعتقد تتطلب ألا يكون هناك أي قانون، وأي ترتيب، وأي سلوك إداري يأخذ في الاعتبار نوع المعتقد أو غياب المعتقدات لدى المواطنين»⁽³⁾.

وحرية المعتقد، المفهومة على هذا الغرار، لم تجد التطبيق الكامل لها في ظل النظام الطائفي السوري. فالوقائع تشير إلى أن هذه الحرية المقصورة على حرية الاعتقاد بدين مشرّع ولو على نحو غير مباشر، لا تسمح أبداً بالانتماء إلى معتقد غير معترف به، أو بالتحرر من كل جماعة طائفية.

(2) المقصود الشّي. (المترجم)

H. Berthélemy, *Traité élémentaire de droit administratif*, 10^{ème} éd., p. 243.

(3)

وأي مراجعة بسيطة للقوانين ذات الطابع العام أو الخاص، والتي تمس الشؤون الدينية، تكشف هذا الواقع.

إن حرية المعتقد المطلقة لا تتلاءم مع وجود دين للدولة. فدين الدولة يرتب أعباء على الجماعة الدينية يجدد المكلفون غير المتممين إليها، أو الذين لا يريدون الانتماء إليها، أنه من غير العادل تحميلهم جزءاً من تكلفتها.

لكن أولاً، هل هناك دين للدولة في سوريا ما بعد الحرب؟ فدين الدولة هو ذلك الذي يمارس رسمياً وتقوم الدولة برعايته. ولنلاحظ أن هذا الدين لا يمكن أن يكون حصرياً؛ إذ يمكن أن نتصور دولة تمارس، أو في الأقل ترعى، أدياناً عدة.

في الدولة العثمانية القديمة، كان دين الدولة الإسلام. وإلى جانبه، كانت هناك أديان عدة تعيش تحت رعاية السلطات، من دون أن تمارسها هذه السلطات أو ترعاها.

يرجع اعتبار الإسلام ديناً للدولة من قرون طويلة من التقاليد والممارسة الثابتة. وإذا كان الأمر قد أُعلن مرات كثيرة في النصوص الرسمية، فإنه في النهاية كُرس في دستوري 1876 و1908 (المادة الأولى).

أما في سوريا المنتزعة من الدولة العثمانية بعد الحرب، فهل الإسلام لا يزال دين الدولة؟ فمن أجل أن يصبح ديناً ما رسمياً يجب أن يُعلنه التقليد أو القانون كذلك. إن القانون العثماني العام يعلنه، لكنه لا يطبق في سوريا سوى في الأجزاء التي لا تتناقض ظاهراً أو ضمناً مع التشريع العام الجديد المعمول به.

ليس هناك من قانون سوري بعد الحرب لا يقبل أو لا يرفض الاستمرار في اعتبار الإسلام ديناً للدولة.

وهل الأمر الواقع الجديد الذي أُرسى في سوريا يناقض في الممارسة، ضمناً، القانون العام السابق في ما يتعلق بهذه النقطة الخاصة؟

ثم هل التقليد القديم الذي كان منحازًا للإسلام دينًا للدولة، ما زال يحتفظ قانونًا وواقعًا بقوة زمن مضى؟

من أجل الإجابة عن هذين السؤالين، يصبح ضروريًا التمييز بين الدول السورية.

فبالنسبة إلى دولة سوريا التي أنشئت لتضم في حدودها أغلبية مسلمة [سنية]، بقيت الدولة مسلمة وتمارس الإسلام. ويظهر ذلك في الإجازات الرسمية للمصالح العامة، وأيام الأعياد الإسلامية والحضور الرسمي للحكومة في الاحتفالات الدينية. وتواصل الدولة القيام بتغطية تكاليف خدمات العبادة، والقيام بأود القائمين عليها من مساجد ومدارس وأئمة وعلماء. وترتبط هذه القضايا كلها بنظام العبادات، وسوف تعرض بصورة إجمالية لتنظيمها في الصفحات التالية، ولكن يكفي أن نلاحظ راهنًا أن الشرطين الملازمين لدين الدولة - الممارسة والإنفاق - متحققان في دولة سوريا. والوضع الجديد القائم في هذا الجزء من سوريا يواصل في الممارسة التقاليد الدينية للدولة العثمانية.

لكن مرة أخرى ليس هناك من قانون أو دستور جديد لما بعد الحرب يقبل رسميًا بالإسلام دينًا للدولة.

فالنصوص العثمانية - الدساتير والإعلانات - التي تعتبره هكذا، لم تعد مطبقة في التنظيم الجديد، والتفسير الوحيد للوجود الرسمي للإسلام في الدولة الجديدة يتمثل في قوة التقليد، التي تحتفظ دومًا بصفتها الأمرة، من واقع أن دولة سوريا قد أنشئت من أجل المسلمين، وأنها تضم أغلبية مسلمة وأن مؤسساتها وقوانينها لا تعارض، جهازيًا أو ضمنيًا، الإسلام كدين للدولة.

غير أن الوضع يبدو مختلفًا في الدول الأخرى التي أنشئت لمصلحة الطوائف «غير المسلمة». ففي لبنان ودولة العلويين، غالبًا ما تحضر حكومة الدولة الاحتفالات الدينية الإسلامية وكذلك المسيحية. ولكن ما يصنع الفارق فعلاً هو تعيين قضاة المحاكم الروحية المسيحية من السلطة القائمة. هل هذا

تمظهرُ لدين رسمي؟ إن تأكيد ذلك، والقبول بوجهة النظر هذه، يصطدم بروحية دستور هذه الدول. ويبدو أنه إذا كان تعيين القضاة والمفتين يقع ضمن صلاحية السلطة اللبنانية أو العلوية، فذلك ليس إلا بفعل عادة قديمة تميل إلى التلاشي آجلاً أم عاجلاً؛ خصوصاً وأن إدارة الأوقاف قد سُحبت تماماً من سلطة الدولتين وتم ابتناؤها كجهاز مستقل تحت سلطة المفوضية العليا.

وجاء الدستور اللبناني ليعزز هذا المسار⁽⁴⁾. فصمته المطلق بهذا الشأن يؤكد فعلاً القطيعة مع تقليد محترم لكنه منتهى الصلاحية، وغياب أي دين رسمي تمارسه الدولة.

إن وجود دين رسمي في دولة سوريا يشكل إذاً، منطقيًا، عقبة غير مباشرة إلى حد بعيد، وهذا صحيح، أمام حرية المعتقد. لكنها ليست الوحيدة؛ فقانون العائلة (lato sensu) بالمعنى الواسع، مرتبط بالدين بقوة وكذلك بالطائفة. فلوائح الأحوال الشخصية، الزواج، الطلاق، الوفاة، وحتى الوصاية والتبني، تنظمها القوانين الدينية الخاصة بكل طائفة. فالإحراج سيكون من نصيب المرء الذي لا يرتبط بأي جماعة وذلك خلال تأديته للأعمال اليومية للحياة المدنية والتي لا يمكن ممارستها إلا من خلال هذه الجماعات.

وهنا يحضر بقوة الموجب الذي يلزم كل فرد بأن يكون جزءاً من جماعة معينة كي يؤكد ذاته فيها ويحفظ حقوقه. فالملحد والمؤمن بالله واللامبالي مضطرون، بهدف الدفاع عن مصالحهم الشخصية، أن يُبدوا، ولو ظاهريًا، إيمانهم الديني.

في القانون العام وفي السياسة، تمس وجهة النظر الدينية قليلاً مصالح الأفراد، لكنها لا تؤدي أقل من دور واسع وثابت. إن السياسة الانتدابية كلها في هذه السنوات الأخيرة، تلك التي خلقت دولاً عديدة، قد تبدو مبهمة لمن لا يدرك الخلفية الطائفية لهذه التصريحات التي تدعي عدم وجوده. فالتشكيلات

(4) تقول المادة 9 ما يلي: «حرية المعتقد مطلقة. وعند تمجيد الخالق، تحترم الدولة المعتقدات كافة وتضمن وتحمي حرية الممارسة شرط ألا يهدد ذلك النظام العام...».

الوزارية في لبنان ودمشق، وتعيينات الكوادر الإدارية، وانتخاب أعضاء المجالس الإدارية والتمثيلية، تأخذ دومًا في الاعتبار التمثيل النسبي للطوائف.

ففي النهاية، تقتصر حرية المعتقد في ظل النظام العثماني، والتي بقيت على حالها في سوريا، على القدرة المعترف بها للفرد بأن يختار بين الأديان الكثيرة المعترف بها من الدولة، الدين الذي يلائمه بصورة أفضل. وبينما هو محتجز في الشبكة المضبوطة للتنظيم الطائفي، فإنه لا يستطيع التحرر منها من دون أن يصبح خارج القانون. فخارج الطوائف المعترف بها، ليس هناك من واحدة تستطيع أن تستقبل وتحمي هذا المتنقل من معسكر إلى آخر.

تعني حرية المعتقد في الممارسة، حرية ممارسة العبادات على شرط أن تأخذ مظاهرها في الاعتبار الممنوعات أو القيود التي يضعها القانون ولوائح الشرطة من أجل الحفاظ على النظام العام.

والأديان الرسالية ذات التنظيم العالمي والتي تأتمر لرؤساء يعيشون خارج حدود الدول السورية، تطرح على هذا الصعيد مشكلات خاصة.

فالمسيحيون الكاثوليك يدينون بالطاعة للبابا، والمسيحيون غير المتحدين يتبعون بطاركتهم الذين يقيمون غالبًا في القدس والإسكندرية والأستانة. ويتبع المسلمون الخلافة - شخصًا أو مؤسسة - التي يمكن أن تنشأ. وحدهم اليهود وفرق الشيعة يتبعون قادة روحيين محليين⁽⁵⁾.

غير أن السيادة الدينية لا تفرض نفسها في الموضوع الروحي وحسب. فخارج الصلاحيات الزمنية المجردة المعترف بها للقادة الروحيين، تطبيقًا لمبادئ النظام الطائفي، هناك شؤون زمنية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمستوى الروحي، ويمكن أن تترك انعكاسات على النظام والمصلحة العامين. كما على سبيل المثال الشؤون المتعلقة بتسمية القادة الروحيين الذين يمتلكون تأثيرًا مهمًا على وجه خاص في سوريا، وخصوصًا في شؤون ممتلكات الطوائف وفي المؤسسات الخيرية (الأوقاف). في هذه المسائل، حيث يمكن أن تمارس التأثيرات الآتية من الخارج أو الداخل بما يخالف المصلحة العامة، لا مناص

(5) ما عدا الإنسماعيليين الذين يعبرون عن ولاء ما لزعيم مسلم من الهند هو الآغا خان.

من أن تكون تسمية مسؤولي العبادات وأعمالهم وأملاك الطائفة منظمة ومراقبة عن قرب من الدولة.

إن القواعد التي تخضع لها التسميات، والإشراف على القادة الروحيين والأملاك الوقفية تختلف على نحو ملموس تبعًا للطوائف.

فلدى الطائفة الإسلامية [السنية] التي شكلت «الأمة» حصراً ولزماً طويل في ظل النظام القديم، فإن الاختيار والإنفاق والإشراف على الموظفين والمكلفين بقضايا العبادة تبقى، كما في الماضي، تُمارس وتراقب من الدولة أو أجهزة الانتداب. لقد بقي التشريع العثماني، باستثناء بعض التعديلات، مطبقاً على هذه الشؤون بإشراف الدولة خلافاً للطوائف غير الإسلامية.

فهذه الطوائف، وفي ما يتعلق بتنظيمها الداخلي والكهنوتي ومحاكمها وممتلكاتها [الأوقاف]، تبقى متحررة بالكامل من أي تدخل إداري. وعند الطوائف المسيحية، لم يعد انتخاب البطارقة وتعيين أو انتخاب المطارنة خاضعاً لبراءة السلطة الزمنية السابقة في اسطنبول. كذلك الأمر بالنسبة إلى باقي الطوائف. مع أن لائحة حديثة العهد أتت لتعطيها بعض الامتيازات، وتحد، في الوقت نفسه، من حريتها في اختيار قضاتها الروحيين. كما أن اعتراف السلطة المنتدبة الرسمي بالمذهبين الجعفري والعلوي أدى إلى إنشاء محاكم للقضاة الشيعة والنصيريين، وهو الأمر الذي رفضه النظام العثماني دوماً للمسلمين «المخالفين»، ما عدا دروز حوران في منتصف القرن التاسع عشر. فلقد كان القضاة الشيعي والعلوي يعملان مدة طويلة على هامش القضاء الديني الرسمي الممثل بالقضاة السنة، مع أنهما استطاعا الإمساك بمعظم القضايا التي كانا يبتان بها وفقاً لتقاليد الطائفتين.

لا تزال الطوائف المسيحية والإسرائيلية [اليهودية] خارج كل تأثير وإشراف في مختلف القضايا، وعلى نحو خاص، ما يتعلق بعمل المحاكم وإدارة الأوقاف.

وعند هذه النقطة الأخيرة تبرز فجأة مسألة عدم المساواة في التعامل مع

الطوائف الإسلامية والمسيحية؛ خصوصًا عندما نعلم الموقع الخاص للوقف في بلاد الإسلام.

الوقف في نظر المشرعين المسلمين مؤسسة دينية، غير قابلة للتصرف أو المضادة أو التحويل إلى ملكية فردية، وتجري الإفادة من استخدامه أو مردوده لمصلحة الأشخاص الحقيقيين أو المعنويين المحددين في وثيقة تأسيس الوقف. والوقف نوعان: خيرى وذري. هاتان الفئتان من الأملاك الموقوفة اللتان يعيدهما العلماء المسلمون تقليديًا إلى عهد [النبي] إبراهيم، يعودان تاريخيًا إلى عهد الرسول محمد، وبشكل أكثر دقة إلى عمر بن الخطاب (الذي حول ملكًا له، السمع، إلى وقف بناءً على نصيحة الرسول). ومنذ ذلك الحين تكاثرت الأوقاف على نحو معتبر في بلاد الإسلام، وخصوصًا في سوريا.

وتقليدًا للصيغة الإسلامية، أنشأت الطوائف المسيحية بدورها أوقافًا واسعة، وبصورة رئيسة في جبل لبنان.

على مدى العصور، لم تتخلَّ السلطة القائمة عن الإشراف على هذه الممتلكات الواسعة الخارجة عن التداول، والمؤهلة لأن تعطي لمن يديرها نفوذًا هائلًا. قبل الحرب [العالمية الأولى]، كانت الأوقاف الإسلامية في ظل الدولة العثمانية موضوعة تحت نظر وإشراف وزارة خاصة تسمى وزارة الأوقاف. أما الأوقاف غير الإسلامية فبقيت حرة ومستقلة ذاتيًا.

نص إعلان الانتداب في مادته السادسة، الفقرة الثانية، على أن «المتدب يمارس الإشراف على إدارة الأوقاف بالتناغم التام مع القوانين الدينية وإرادة المؤسسين». ونلاحظ هنا أن النص لا يقيم تمييزًا بين أوقاف الطوائف المختلفة والتي يبدو أن عليها جميعها أن تخضع لإشراف مشابه.

في 2 آذار/مارس 1921، اتخذ المفوض السامي قرارًا (رقم 753) ينظم الإشراف العام على الأوقاف الإسلامية وحدها. وشكّل جهاز يرتدي الصفة الاعتبارية ويتمتع بالاستقلال الذاتي من حيث الإدارة والموازنة، تمتد صلاحياته على كافة الأراضي الخاضعة للانتداب، «الإسلامية حصراً» لكن التي «تتبع

مباشرة للمفوض السامي... أو مندوبه الخاص»، لتأمين هذا الإشراف (المادتان 1 و2). وهو ينقسم بدوره إلى ثلاثة أجهزة مساعدة متكاملة تتمثل في:

(1) مجلس أعلى للأوقاف يتخذ، بناءً على اقتراح المشرف العام، كافة القرارات الخاصة بإدارة الأوقاف ويطلع على حسابات الإدارة العامة للأوقاف، ويصوغ «على شكل تمنيات أي اقتراح يهدف إلى تحسين الإشراف العام على الأوقاف، أو إدارتها العامة». ويتألف المجلس من قضاة ومفتي دمشق وبيروت واللاذقية وخلق، إضافة إلى مندوب عن الطائفة الإسلامية من كل من هذه المدن تعينه السلطة المحلية، والمفتش العام.

(2) الجهاز الثاني هو اللجنة العامة للأوقاف الإسلامية. «هذه اللجنة هي السلطة الإدارية الأعلى للأوقاف» (المادة 10). فهي التي تقرر أو توافق أو توقف في المرحلة الأخيرة الاقتراحات والحسابات والموازنات... إلخ التي تُحال عليها من المجلس الأعلى عبر اللجان المحلية أو المراقب العام. تلتئم سنوياً بتاريخ محدد وبقرار من المفوض السامي. تتشكل من أعضاء من المجلس الأعلى، من المديرين المحليين (للاوقاف)، ومندوب من كل من لجان السناجق والأقضية.

(3) أخيراً، يتمثل الجهاز الثالث في المشرف العام على الأوقاف الإسلامية، وهو «الجهاز التنفيذي للقرارات المتخذة من المجلس الأعلى أو اللجنة العامة... يمارس في الوقت نفسه الوظائف الإدارية والإشراف. إنه الممثل الشرعي للأوقاف... عليه أن يقدم تقريراً عن الإجراءات التي يرى أنه يجب اتخاذها... هو مسؤول عن قراراته أمام المفوض السامي... أو مندوبه الخاص» (المادة 19). يتم تعيينه بقرار من المفوض السامي الذي يمكن أن يقله بالطريقة نفسها (المادة 24). وتنتهي الأحكام الأخيرة إلى تمييز الصلاحيات التي تحتفظ بها السلطات الانتدابية لنفسها. فتحت غطاء المسؤولية الرمزية، يمارس ممثل الانتداب أو مندوبه (يسمى أيضاً المستشار) سلطة فعلية وناشطة على المشرف العام الذي يكون تعيينه أو عزله تحت رحمته. وليس هناك من تدخل، أو حق بسيط في النظر، معترف به للحكومات المحلية. الإشراف حصراً

انتدابي. وعلينا الاعتراف أن القوة المنتدبة تلتزم، بذلك، بنص المادة 6 من صك الانتداب. ورغم كونها إسلامية، فإن إدارة الأوقاف تصبح أجنبية بسبب قوة الزخم الذي تتلقاه من المنتدب. إن النظام الجديد يزايد بذلك على السلطة المباشرة التي كان يمارسها السلطان - الخليفة على الأوقاف الإسلامية، لأنه يضع تحت الإشراف الصارم لسلطة - ولنقل بصراحة - مسيحية، أملاً وإدارة هي في جوهرها إسلامية. هذا هو رأي المسلمين، عن وجه حق، في وضع اليد الانتدابية هذه على عنصر شديد الأهمية من تنظيمهم الثقافي. وهنا لا يأتي العسف من الدولة المنتدبة، بل من واضعي إعلان الانتداب أنفسهم⁽⁶⁾.

إن جرحاً أصاب حقاً احترام المسلمين لذواتهم ليس بسبب التدخل الانتدابي وحسب، بل بسبب التعامل التمييزي إزاءهم. فأوقاف الطوائف غير الإسلامية، لا تقل أهمية أو خطراً على السلطة الزمنية. «الإكليروس بالغ القوة في المنطقة المارونية - يكتب إليزيه ريكلو (Elisée Reclus) - حيث أكثر من ربع المساحة تملكه الكنيسة؛ وهناك أكثر من مئتي دير... متناثرة في أودية لبنان...»⁽⁷⁾. في التجمعات المدنية على الساحل وفي الداخل، هناك أحياء تشكل بكاملها أوقافاً لغير المسلمين. وكانت إدارتها وحساباتها ومعاملاتها التي يمكن أن تكون موضوعاً لها خارج سلطة الحكومة التركية تماماً. وقد حافظ الانتداب على هذا التقليد فترك الطوائف المسيحية حرةً بالكامل في إدارتها. إن القوة التي تمثلها الأملاك الموقوفة غير الإسلامية تضاعفت قيمتها خمس مرات بسبب حرية الحركة الممنوحة للقائمين عليها.

مع ذلك، لا يميز الانتداب بين الأوقاف المختلفة، بل يأمر بالإشراف بلا تمييز؛ لذلك نُدْهش من أن السلطة الانتدابية لا ترى الخطر إلا من جانب المسلمين ولا تسمح لنفسها بالتدخل إلا في شؤونهم وحسب.

(6) يعطي الانتداب على فلسطين الحق نفسه للدولة المنتدبة (المادة 9). لكن بريطانيا العظمى، المخلصة لتكتيكها، فوّضت السلطة في هذا الأمر إلى الجمعية الإسلامية العليا في القدس، واكتفت هي بحق نظري وغير رسمي في الإشراف البعيد.

Elisée Reclus, *Nouvelle géographie universelle*, p. 755.

(7)

إن الإشراف على الأوقاف، أيًا يكن، يفرض نفسه. فالسلطة لا يمكن أن تحيد نفسها عن تراكم ضخّم بهذا الحجم من الأملاك، محجوب عن التداول، ويمثل في أيدي من يديرونه قوةً مادية ضخمة. لكن هذه السلطة، وكما لا تثير الشبهة، لا يمكن إلا أن تكون وطنية ومستقلة في هذا الشأن عن أي إدارة أجنبية.

ثانيًا

حرية الرأي (التجمع والصحافة)

تم إدخال حرية التعبير عن الأفكار، التي تشكل واحدة من الشروط المميزة لنظام الدولة الحديثة، مع ثورة تركيا الفتاة في عام 1908. فقد سمح جَيْشَان الأفكار لحظة سقوط عبد الحميد ببلورة قوانين فيها قدر كافٍ من الليبرالية، بشأن حرية الصحافة والتجمعات العامة في الدولة العثمانية.

لا تزال هذه القوانين الخاصة بالتجمعات معمولًا بها في سوريا، لكن حالة الطوارئ التي لم تنقطع والاحتلال العسكري للبلاد علّقًا تطبيقها.

واستُبدلت القوانين العثمانية المتصلة بالصحافة، بقوانين جديدة أصدرها المفوض السامي أو الدول التي أحلت محلها نظامًا أكثر شدة أملتته غالبًا الظروف القائمة.

وفي ما يخص التجمعات العامة، أقام القانون تمييزًا بين التجمّع العام بمعناه الأصلي، وتجمّع حشد في الشارع.

فالقانون الصادر في 29 رجب 1327 (1907) شرّع حرية التجمعات العامة للعثمانيين من غير إذن مسبق، بشرط عدم حمل السلاح والأخذ في الاعتبار القوانين المرعية الإجراء لحفظ النظام العام (المادة الأولى). هذه الشروط، كما في أوروبا، تُختصر بطلب خطي يُقدم قبل 48 ساعة على الأقل في مركز الولاية أو السنجق أو القضاء أو الناحية، يحدد غاية التجمع ومكانه وتاريخه وساعته، بتوقيع من شخصين على الأقل مقيمين في مكان التجمع، ويتمتعان بحقوقهما المدنية والسياسية (المواد 2، 4، 5).

لكن لا يمكن أن يتم التجمع إلا إذا تلا الطلب قرار بالموافقة يُسلم مباشرة من السلطات المختصة. وإذا لم يصدر هذا القرار لسبب ما، فيكفي محضر مباشر يوقعه أصحاب الطلب، ويُعلم عن حالة عدم تسليم الموافقة. إن تجمعا يحصل من دون واحدة من هاتين الوثيقتين، يمكن أن يُمنع، ويمكن لمنظميه الموقعين على الطلب أن يعاقبوا بالسجن لمدة تراوح بين الأسبوع والشهر، مع دفع مخالفة تراوح قيمتها بين 3 و 15 ليرة (المادة 3).

ويتشكل الأمن الداخلي الخاص بالتجمع من مكتب مسؤول من ثلاثة أعضاء، وهو ملزم بمنع أي خطاب أو نقاش لم يحدّد مسبقاً في الطلب، أو من شأنه إثارة النفوس أو إحداث شغب (المادة 8).

ومن حق السلطة المدنية أن تكون ممثلة في التجمع من خلال موظف مدني يملك صلاحية فض التجمع بطلب من المكتب، وذلك من أجل الحفاظ على النظام الذي يحتمل تعكيره (المادة 9). ويُفترض بهذه القواعد أن تقيم نظاماً من الحرية، لو لم تكن خاضعة لتفسير لاحق عبر السلطة الإدارية. فبالكاد انقضت شهور على إصدار القانون الجديد، حتى وُجّه تعميم إلى الموظفين المكلفين بتطبيقه يطالبهم، بموجب المادة 3 من هذا القانون، بمنع أي اجتماع تبدو فيه، من خلال طلب التصريح نفسه، إمكانية أن يعكر النظام العام كما حددت ذلك المادة 8، أو أن يناقض القوانين واللوائح المعمول بها.

على نحو غير مباشر، تكون الإدارة العثمانية قد أحيت هكذا الإلزام بالإذن المسبق لكل تجمع عام. فعن طريق كونها السلطة، فسرت مواد القانون وأعطت للموظفين المكلفين تطبيقه الحق في أن يحددوا اعتبارياً، حالة بحالة، إن كان التجمع مخالفاً للقانون أو معكراً للنظام، ويجب بالتالي، وبكل بساطة، حظره.

ولم تُلاحظ أي مساعدة قضائية يمكن اللجوء إليها ضد هذا التعميم المتعسف، خارج مجلس شورى الدولة في العاصمة. لكن بما أنه لم تُرفع أي دعوى للطعن ضمن المهل القانونية، اتخذ التفسير الإداري صفة الإلزام واعتُبر نافذاً.

بقي هذا التفسير ساريًا في ظل انتداب ما بعد الحرب. وهو إذ يشوّه روح القانون، فإنه يخدم الظروف القائمة إلى حد انتفاء الأمل في إصلاحه.

التجمعات العنصرية على الطريق العام، تشملها أحكام قانون 26 ربيع الأول 1330 (1910). فهي ممنوعة إذا كانت مسلحة، وقد تُمنع خارج هذه الحالة أيضًا عندما تكون من طبيعة تعكر السلم العام. لا يمكن أن تُستخدم القوات المسلحة لتفريقها إلا بعد توجيه التحذيرات المعتادة. وهناك أحكام خاصة لحالات العصيان، الاستفزاز، تعليق المنشورات، الخطب على الطريق العام... إلخ. إنها أحكام متسمة بروح الاعتدال، وتأخذ في الاعتبار مصالح النظام العام والتسامح العادل تجاه التظاهرات الشعبية المحقة أحيانًا.

لا تزال هذه القوانين كافة قيد التطبيق. فتجمّع الحشود إبان الاضطرابات التي أعقبت تطبيق الانتداب، نظّمته إجراءات خاصة مقننة بالقرارات نفسها التي فرضت حالة الطوارئ.

وبسبب هذا الترتيب الأخير، باتت الأذونات بالتجمعات العامة (بموجب العلم والخبر) صعبة، إن لم تكن مستحيلة، المنال من لدن السلطات المحلية التي بقيت صاحبة الصلاحية في هذا الشأن، لكن التي عليها أن تعود إلى السلطات المنتدبة لأنها مسؤولة تجاهها.

من ناحية أخرى، وإضافة إلى القيود التي تضمنتها حالة الطوارئ، بقيت السلطة مجهزة بما يكفي لمنع أي اجتماع غير مرغوب فيه. فالإلزام بالإذن المسبق مع ما يحمله من صلاحية لمنع كل اجتماع، والذي يلتف على الأحكام القانونية، أو ببساطة على إرادة الحكام المستندة إلى القانون العثماني بشأن التجمعات العامة، هو وسيلة إشراف عملية ومخاتلة لا تترك سوى ظل من الحرية العزيزة على قلوب مستائين كثر من النظام الحالي.

صحيح أنه يبقى لهم إمكان التجمعات الخاصة. والنص في الواقع لا يحدد البتة مفهوم التجمع العام، ويبدو أنه استنادًا إلى الرأي القانوني الغربي،

يجب التمييز بين التجمعات العامة والتجمعات الخاصة؛ والمعيار التمييزي بينهما لا يزال موضوع نقاش وملتبسًا. ولكن عمومًا، هناك اتفاق على الاستثناء من صرامة القانون تلك التجمعات التي تتم بدعوة شخصية ويكون انعقادها في بيوت الخاصة. وتعتبر هكذا، المآدب وجلسات الشاي المقدمة للمدعوين، ويلحظ بشأنها أن ممثلي السلطة العامة لا يستطيعون التدخل من غير أن يرتكبوا خرقًا غير مشروع لحرمة المنزل.

وقد صدر في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1925 القرار رقم S/302، في خضم أحداث عام 1925، موقعًا من المفوض السامي ساراي، ليضيف إلى هذه الحرية المقيدة أصلًا التواءات مهمة، تؤدي عمليًا إلى حظر أي تجمع سياسي. فهو يمنع نشر «... إما عبر الخطب أو الهتافات أو التهديدات التي تطلق في الأماكن أو التجمعات العامة»، وإما كتابة، «الأنباء والمعلومات غير تلك التي ينشرها الممثلون المكلفون من السلطة المنتدبة وتعلق بالمواضيع التالية: عديد قوات البر والبحر، الإنشاءات الدفاعية، الوضع التسليحي... إلخ، وعمومًا كل نبأ أو مقالة تتعلق بالعمليات العسكرية أو الدبلوماسية وتكون من طبيعة تشجع العصيان أو تمارس تأثيرًا مضرًا لمعنويات العسكريين والسكان...» (المادة الأولى). وما زال هذا القانون ساريًا في العقوبات التي يلحظها، ولم يتم إلغاؤه، على الرغم من انتهاء الانتفاضة ورفع حالة الطوارئ.

حرية الصحافة هي الوجه الآخر المنطقي لحرية التجمع.

يحددها السيد برتيليمي (Joseph Barthélemy) ببساطة بأنها «حرية كتابة ونشر ما نريد، عبر الصحيفة أو الكتاب. إنها حرية ضرورية، كما يضيف، وتهدد جدًّا إساءة الإدارة الحاكمة استخدام السلطة؛ فهي تحفز عبر رقبتها... عمل الحكام. إنها تصنع الرأي العام». أما إساءة استخدام السلطة؟ إنها رهبة على نحو خاص في الشرق وخصوصًا بعد الحرب [العالمية الأولى] في سوريا. عمل الحكام؟ إنه سقيم ومُضلل من جراء عدم الكفاءة الفنية وإطلاقية المبدأ: هو بحاجة إلى أن يُنتقد. الرأي العام؟ موجود لكنه ملجوم بالخوف والإرهاب.

حرية الصحافة مسألة حيوية لسوريا، حيث السيد في النهاية أجنبي،
والحكام المحليون طوع بنانه. ومن دون حرية الصحافة، يمكن أن تغرق إعادة
تنظيم البلاد في الخطأ والتجاوزات.

كانت هذه الحرية موجودة وغير منقوصة في ظل النظام العثماني. فلقد
أنشأها قانون 2 رجب 1327، معفاة من كل قيد إداري سلطوي وثقيل. وبوحي
من نظام الصحافة الغربي، لم تكن ترتيباتها تحتاج إلى رسم الدمغة ولا إلى
الرقابة الدائمة. فاللوائح التنظيمية التي كانت تخضع لها هي تلك لا تطبقها
البلدان المتحضرة إلا بهدف تمكين الإدارة الحاكمة من سبر الرأي العام.

كل عثماني تجتمع عنده بعض شروط السن والكفاءة، يمكن أن ينال الإذن
بنشر صحيفة أو دورية. كان هذا الإذن يمنح من وكيل الداخلية في الأستانة،
ومن الوالي أو المتصرف في الولايات والمحافظات السورية من خلال تقديم
البيانات المألوفة (الاسم، السكن، العمر، عنوان الصحيفة... إلخ،) المواد
1-13)).

غير أن ترتيباً اتخذ حدّ من نمو الصحافة تحديداً، يُلزم فقط مؤسس
المطبوعات السياسية بدفع تأمين إجباري مسبق [أو كفالة] قيمته 500 ليرة في
الأستانة و100 ليرة في الولايات.

ترسل نسختان من كل مطبوعة عبر المدير المسؤول، وتحت طائلة
التغريم، إلى المدعي العام ورئيس الجهاز التنفيذي المعني (المادة 9).

ثم تلي الأحكام التي تنظم البيع والدعاية للمطبوعات على الطرقات
العامة، حق الرد، وحق اللجوء إلى القضاء ممن يعتقدون أنهم هوجموا في
مطبوعة معينة، ونشر المداولات القضائية والقوانين واللوائح التنظيمية قبل
نشرها رسمياً، والتهجمات أو مجرد التلميحات الموجهة ضد الأديان الموجودة
أو القائمة... إلخ، وعلى العموم اتخاذ جميع الاحتياطات حتى لا تصبح حرية
الصحافة استغلالية ومؤذية للأشخاص والجمعيات والدولة والمعتقدات. تحال
مخالفة هذه الأحكام إلى محاكم القانون العام (محاكم الجنج أو المحاكم

المدنية بحسب طبيعة المخالفة) التي وحدها، وكما هو معمول به في البلدان الحرة، تستطيع أن تأمر بتعليق إصدار جريدة أو دورية ما، أو إقفالها⁽⁸⁾.

على صعيد آخر، يعتبر طبع كتاب مفرد مسموحًا بالكامل. في الواقع، لقد طبقت هذه الأحكام، عمومًا، باستقامة في سوريا حتى عام 1914.

غير أن نظام الصحافة الذي نشأ في ظل الانتداب، ابتعد بصورة غير متوقعة عن القانون القديم، مع أنه عثماني.

فالقوانين التي ترعى تنظيمها تعود إلى تلك القرارات التي صدرت في كل من لبنان الكبير والاتحاد الفدرالي السوري السابق (دول دمشق وحلب والعلويين)، وهي تحديدًا (رقم 2464 بتاريخ 21 نيسان/أبريل 1925 بالنسبة إلى لبنان، ورقم 510 بتاريخ 30 حزيران/يونيو 1924 بالنسبة إلى الاتحاد الفدرالي السوري). والنصان، في ما عدا اختلافين أو ثلاثة في التفاصيل لا قيمة لها، متشابهان، ولا يمكن فهم هذا التماهي إلا بعزوه إلى مصدر واحد هو المفوضية العليا، التي يبدو أنها فرضت بالتزامن النظام نفسه على الدولتين.

ويأتي ملحق أصدره المفوض السامي على شكل قرار رقمه 1630 بتاريخ 27 أيار/مايو 1924، ليكمل الأحكام العامة المطبقة في سوريا على الصحافة. ويستهدف الملحق خصوصًا، حماية موظفي الانتداب ووكلائه وقواته ضد الجنح والجرائم المذكورة أعلاه والمرتكبة بحقهم عن طريق الصحافة.

وبفعل مجمل هذه النصوص التي تنظمه، يقوم النظام الإداري للصحافة على تمييز ضمني بين الصحافة الدورية (صحف ومجلات) والصحافة غير الدورية (كتب وملصقات).

فنشر الكتب وطباعتها، وكذلك الكتيبات والملصقات، مكفولان بحرية.

(8) لكن هناك ترتيب لاف، وهو أن الحكومة تستطيع تعليق صدور صحيفة بشرط أن تتهم مباشرة المالك المسؤول أمام محاكم القانون العام التي تدقق بعمبر التعليق. وفي حال أدانت المحاكم الحكومة، فمن حق المدافع أن يطالب بتعويض مالي وأن يحصل عليه.

غير أن النظام الخاص الذي أنشأه القانون ضد الجنايات والجرائم المرتكبة من طريق الصحافة يطبّق أيضًا على هذه المطبوعات (المادة 1 من القرارين اللبناني والسوري).

كل ما يطبع تحت مسمى الصحافة غير الدورية ملزم بإعلان اسم الطابع وعنوانه تحت طائلة التغريم، وهو ملزم بالإيداع القانوني (نسختان لوكالة الداخلية، وواحدة لدائرة الصحافة) مصحوب ببيان يشير إلى عنوان المؤلف وعدد النسخ المطبوعة. وذلك كله تحت طائلة التغريم (المادتان 2 و 3 من القرارين).

الفصل الثاني من القرارين يتعلق بالصحافة الدورية. فهي تخضع من حيث التأسيس والإدارة ونشر الصحف إلى تنظيم دقيق وتفصيلي.

لكل جريدة أو دورية مدير مسؤول يمكن أن يكون منتميًا إلى إحدى الدول الخاضعة للانتداب، أو بلا تمييز إلى إحدى الدول الأعضاء في عصبة الأمم. وهذا يعني منح هذا الحق لجميع الناس تقريبًا ما عدا العرب من الدول المجاورة (مصر، فلسطين، العراق، الجزيرة العربية... إلخ) مع أنهم مؤهلون أكثر من سواهم. إن هذا التسامح الملحوظ في الواقع من أجل السماح للفرنسيين بأن يمارسوا، على هذا الصعيد، الحقوق التي للسوريين أنفسهم، من دون الإخلال بمبدأ المساواة بين القوى الكبرى في الأراضي الخاضعة للانتداب، قد يكون خطرًا ويتقلب ضد المنتكذب نفسه. لكن الصحيح أن الحكومات المحلية تمتلك سلاحًا قويًا وسريع الاستخدام تجاه المطبوعات الأجنبية، مهما كانت، التي تهدد بالمس بمعنويات السكان. وهناك قرار اتخذ في مجلس الوزراء يمنع دخول أي صحيفة أو مطبوعة من هذا النوع، وتداولها وبيعها. هذه الصلاحية يمارسها أيضًا المفوض السامي (المادة 7 من القرار رقم 2630 الذي سبق ذكره).

المدير المسؤول لكل دورية يجب أن يكون قد بلغ الخامسة والعشرين على الأقل، وأن يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون قد أُدين بالسجن لأكثر من ستة أشهر بموجب القانون العام، وأن يمتلك اللغة التي سوف تُنشر بها الصحيفة أو الدورية.

يُطلب من كل صحيفة أو دورية سوف تهتم بالسياسة، كلياً أو جزئياً، أن تودع تأميناً [كفالة] بقيمة 250 ليرة سورية في سوريا، و500 ليرة سورية في لبنان. يُخصص هذا التأمين لدفع أكلاف العدالة، والغرامات، وتعويضات الأضرار التي قد تدان بها الصحيفة أو الدورية (المادتان 5 و6 في سوريا؛ المواد 5، 6، 7 في لبنان).

غير أن هناك ترتيباً حصيفاً ومفهوماً يقضي بإعفاء المجلات التي لا تتعاطى السياسة إطلاقاً إعفاءً تاماً من التأمين (المادتان 8 في سوريا؛ 9 في لبنان). لا يتكلم النص إلا عن المجلات، لكن من المنطقي توسيع هذا الإعفاء ليشمل حتى الصحف اليومية التي تكون في الوضع نفسه.

ومن الواضح أن محاكم القانون العام والتشريعات العادية للصحافة هي التي تملك الصلاحية، في حال رفع دعوى، تحديد السمة السياسية للمقالة موضع الاتهام.

فضلاً عن هذه الشروط المسبقة المطلوبة من أجل تأسيس دورية ما، يطلب أيضاً تعبئة بيان يتضمن اسم المطبوعة، عنوانها، أغراضها، تاريخ الصدور، اسم المالك أو أسماء المالكين، اسم المدير أو أسماء المديرين، رؤساء التحرير (الاسم، العمر، المؤهلات، السكن، الجنسية)، وأخيراً لغة المطبوعة (المواد 7 و8 في سوريا؛ 8 و11 في لبنان).

إضافة إلى ذلك، ومن أجل السماح للإدارة الحاكمة وللنيابة العامة ممارسة الرقابة، يُطلب إرسال نسختين من كل صحيفة أو دورية، موقعتين من المدير المسؤول، إلى النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية [الدرجة الأولى] وإلى رئيس الإدارة المعنية (المادتان 13 في سوريا؛ 14 في لبنان). وهكذا فالإعلان المسبق، والإيداع القانوني ومسؤولية المدير، هي شروط لا غنى عنها تسمح للسلطات العامة ممارسة صلاحياتها الرقابية.

غير أن التأمين الباهظ المطلوب من مالكي الصحف والدوريات السياسية، هو تقليد للتنظيم التركي، وتنبثق عن أساليب حاولت في أمكنة أخرى تكميم الصحافة والسيطرة عليها.

ثم إن الدولة وأجهزة الانتداب والأفراد محميون ضد تجاوزات الصحافة من خلال حق الرد الذي وضع لمصلحتهم.

تُلزم كل صحيفة أو دورية بأن تنشر خلال مدة وجيزة جميع التصحيحات أو التوضيحات أو الردود التي تُرسل إليها من السلطات على اختلافها، أو من الأشخاص الذين تتطرق المطبوعة إلى أسمائهم، تحت طائلة التغريم أو تعويض الضرر. لكن نص الرد ينبغي ألا يزيد على ضعف المقالة التي استوجبه، وإلا يُنشر الفائض على حساب صاحب الرد، سواء أكان الدولة أم جماعات أم أفرادًا (المادتان 16 و 18 في سوريا؛ 17 و 19 في لبنان). أما بالنسبة إلى الإعلانات الأخرى، والبيانات الرسمية المنبثقة من الدولة أو الإدارة، يبقى إدراجها ملزمًا دائمًا وذلك على حساب السلطات التي ترسلها. (المادة 17 في سوريا؛ 18 في لبنان).

وعلى غرار الكتابة والنشر، الترويج أيضًا حرّ، مع بعض التحفظ. لمزاولة مهنته، يجب إبلاغ اسم البائع المتجول إلى الشرطة والحصول له على إذن خاص منها. ثم إنه يُمنع على الباعة المتجولين بأن ينادوا في الطرقات العامة بغير ما يحمله عنوان المادة المطبوعة، واسم المؤلف وسعر البضاعة. وبالنسبة إلى الإعلان، ينبغي ألا يكون مهينًا، أو معكرًا للنظام العام، أو خادشًا للحياء (المواد 20، 21، 22 في سوريا؛ 21، 22، 23 في لبنان).

لجهة العقوبات، فقد أنشئ نظام قمعي قاسٍ. ويجب التمييز بين المخالفات للوائح التنظيمية الإدارية الخاصة بالصحافة، والجنح أو الجرائم المرتكبة من خلالها.

«إن من ينشر صحيفة أو دورية ما مخالفًا أحكام هذا الجزء (اللائحة التنظيمية الإدارية)، يعاقب بالسجن من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 10 إلى 60 ليرة سورية، أو بإحدى هاتين العقوبتين. على ألا يتعارض ذلك مع العقوبات المتضمنة في المواد 10، 13 و 14» (المادة 15).

والمخالفات المذكورة أعلاه تتعلق بالإعلان المسبق قبل صدور أي

صحيفة أو دورية، بالتزامات المدير المسؤول، بالتأمين، بمخالفة بعض الدوريات والصحف لإعلانها بأنها لن تتعاطى السياسة، بالإيداع الإلزامي لنسخ مطبوعة، وسوى ذلك، وهي لا تتضمن رفض نشر الردود والتصويبات والبيانات وسواها الواردة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

إن الجنج أو الجرائم التي يمكن أن ترتكب عن طريق الصحافة (بما فيها الملصق الإعلاني) هي الحث على الجرائم والجنح التي تقع تحت طائلة القانون العام، وكذلك امتداحها (المادتان 23 في سوريا؛ 24 في لبنان)؛ والأعمال التي تمس أمن الدولة والنظام العام والأخلاق الحميدة (المادتان 24 في سوريا؛ 25 في لبنان)؛ وكذلك الأعمال على اختلافها التي تهين أو تحقر الأديان المعترف بها، أو الأعراق التي تشكل منها الدولة (المادتان 25 في سوريا؛ 26 في لبنان)؛ ونشر أخبار كاذبة أو منحازة (المادتان 27 في سوريا؛ 28 في لبنان) ... إلخ. وكذلك الجرائم والجنح التي تتم بهذه الوسيلة ضد الأفراد كالإهانات والقدح وسواها... نشر القوانين واللوائح قبل إصدارها رسميًا... إلخ. كذلك التجريح والاستفزازات والتحريض... إلخ ضد عسكري جيش الاحتلال، ونشر معلومات غير مسموح بها تتعلق بالعمليات العسكرية البرية أو البحرية وتهم الدولة المنتدبة أو الدول الخاضعة للانتداب، أو المداوولات أو المناقشات السرية لمجالس الحرب، أو الإهانات والقدح الموجهين إلى الرؤساء الأجانب، أو المفوض السامي، أو الدبلوماسيين والقناصل الأجانب أو الموظفين الفرنسيين من جميع الفئات، أو عسكري وضباط جيش الانتداب (المواد 1-6 من القرار رقم 2630).

إن مخالفات كهذه مرتكبة من خلال الصحافة الدورية، تعرض لعقوبات تراوح بين السجن، والغرامة، وتعليق المطبوعة أو منعها، في حق المدير المسؤول وكاتب المقالة موضع الاتهام بالتكافل والتضامن.

لم يكن ممكناً أن يكون الأمر أشد قسوة في حق الصحافة السورية التي كانت تطمح إلى التحرر من النظام الخائن الذي أقيم بعد الجرب.

فالقانون ينص على أن «الأعمال المتعلقة بارتكابات الصحافة تخضع لمحاكم القانون العام، وفقاً لأحكام القانون العثماني الصادر في 5 رمضان 1327 وقراري المفوض السامي رقم 2028 ورقم 2029» (المادتان 49 في سوريا؛ و50 في لبنان).

بالتالي، فإن العقوبات التي تطال المذنبين تفرضها من دون استثناء المحاكم الابتدائية [الدرجة الأولى] المحلية أو المختلطة، بحسب جنسية الأطراف المتنازعة، انسجاماً مع إجراء جزائي خاص حددته النصوص.

على نحو استثنائي، كل تحريض تمارسه الصحافة (أو تجمع عام) ويؤدي إلى فرار عسكري الاحتلال وعصيانهم، يخضع، كما قبل إصدار القوانين المتصلة بالصحافة، لصلاحيّة مجالس الحرب الفرنسية التي تطارد وتعاقب وفقاً لأحكام قانون القضاء العسكري⁽⁹⁾.

وهناك وسيلة قمع غير قضائية وفعالة على وجه خاص، لكن اعتبارية، ضد تجاوزات الصحافة. وتتمثل في إقفال مطبوعة دورية أو منعها من خلال إجراء إداري، بصرف النظر عن الإجراء القضائي الذي قد تتخذه المحكمة على إثر مخالفة القانون.

إنها في الوقت نفسه الوسيلة المفضلة للحكومات الاستبدادية التي يشرها ويحرجها نقدُ تقوم به الصحافة. إنه السلاح العملي والمعتاد الذي يستخدمه على الدوام أسياذ سوريا للجم الاعتراضات والتسبب في قيام تيارات رأي مؤيدة لعملها.

وقد أبصرت النور إضافتان على قوانين الصحافة، في الوقت نفسه في سوريا ولبنان، وهما تسمحان لرؤساء الدول بممارسة سلطات كهذه.

فالقرار رقم 69 بتاريخ 5 آذار/مارس 1925، والذي صوت عليه المجلس التمثيلي لدولة سوريا (وهو النص التشريعي المهم الوحيد الذي تمت بلورته، واستغرق ذلك سنتين)، نص على أن رئيس الدولة يستطيع «بناءً

(9) المادة الأولى من القرار رقم 2630، الصادر في 27 أيار/مايو 1924.

على اقتراح وكيل (أو وزير) الداخلية، أن يأمر بتعليق أو منع كل صحيفة تكون قد نشرت مقالات أو أنباء تهدف إلى إثارة الرأي العام أو تمس بهيبة رئيس الدولة أو أعضاء الحكومة أو المجلس التمثيلي، أو الموظفين المدنيين أو العسكريين المتممين إلى مؤسسات الدولة كافة» (المادة الأولى). وتمارس هذه الصلاحية مهما كانت الإهانة «الموجهة إلى الموظفين جملةً أو أفراداً، وسواء كانت صريحة أم مبطنة، وعلى نحو ينم عن احتقار أو قلة احترام. ويمكن أن تطبق العقوبات الملحوظة في القانون معاً على السواء» (المادة 2). وهذا القرار موقع من [صبحي] بركات وموافق عليه من المفوض السامي، الجنرال ساراي.

لم يتأخر لبنان سوى بضعة أيام عن اتباع المثال نفسه. فصدر ملحق لقانون الصحافة على شكل قرار (رقم 3080، في 21 نيسان/أبريل 1925) يأمر بما يلي: «تحت طائلة الملاحقة القضائية، اتخذ رئيس الدولة قراراً في مجلس المديرين يمكن بموجبه أن يعلّق (وليس أن يُمنع كما في دولة سوريا) إصدار أي صحيفة أو دورية تنشر مقالة أو أكثر، نبأً أو أكثر، رسماً أو أكثر، من شأنها أن تمس بهيبة السلطات، والنظام العام والأخلاق الحميدة. كما أن قراراً اتُخذ في الإطار نفسه، يمكن أن يطبق العقوبة نفسها على كل صحيفة أو دورية قد تُعتبر أنها أسست لتحل محل الصحيفة أو الدورية المعلق صدورهما» (المادة الأولى). فالمطبوعات الدورية المصنفة هكذا يمكن أن تصدر من الشرطة، بأمر من رئيس الدولة (المادة 3).

واحتفظ المفوض السامي لنفسه أيضاً بسلطات كهذه. «عندما تُنشر مقالة واحدة أو مقالات عدة في صحيفة أو مطبوعة دورية، يكون من شأنها الإخلال بالسلم والنظام العامين، والإضرار بالعلاقات الدولية، للمفوض السامي أن يصدر قراراً يأمر فيه بتعليق هذه الصحيفة أو الدورية» (المادة 8 من القرار رقم 2630 السابق ذكره).

إن نصوصاً كهذه تجعل القوانين التي سبقتها عديمة الفائدة، ولم تعد هناك تالياً ضرورة للملاحقة القضائية. فبصورة استثنائية، وبلا تقدير مضاد

أمام المحاكم للوقائع موضوع الشكوى، امتلكت السلطة الإدارية المحلية أو المتدّبة بذلك الوسيلة العليا لتعطيل أي نقد وشل أي رقابة، وحتى إلغاء أي صوت يعترض رغباتها ويبحث في أخطائها. فالتعليق في الواقع، عندما يطول - وغالبًا ما يكون الأمر كذلك - يعادل المنع. عمليًا، ليست هذه المراسيم «الغادرة» سوى النفي الواضح والبسيط لحرية الصحافة⁽¹⁰⁾. وهي لا تستطيع أن تتحجج بالظروف، فالانتفاضة لم تكن قد انفجرت.

هذه الانتفاضة سوف تفتح المجال لتعزيز هذا النظام على نحو أكثر حدة. فخارج الصلاحيات الاستثنائية للسلطة العسكرية في حالة الطوارئ، صدرت قرارات خاصة تعيد الرقابة في بعض المناطق أو تعطي السلطة وسائل ترويع جديدة. هذا هو الحال مع القرار الذي سبق ذكره (S/302) الصادر في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1925، الذي يمنع النشر «بواسطة كتابات أو مطبوعات تباع أو توزع أو معروضة للبيع أو أمام أنظار الجمهور إما من خلال التراسل الخاص المنقول سرًا بما يشكل خرقًا للنصوص المرعية الإجراء الخاصة بالاحتكار البريدي، وإما بواسطة تراسل خاص يُنقل عمدًا إلى طرف ثالث لم يكن موجّهًا إليه، لأنباء ومعلومات غير تلك التي يصدرها الممثلون المعنيون للأمة المتدّبة، عن أي معلومة أو مقالة بشأن العمليات العسكرية أو الدبلوماسية من شأنها تشجيع التمرد أو ممارسة تأثير مؤذٍ لمعنويات العسكريين والسكان» (المادة الأولى).

إن هذا النص الجائر الذي لا يزال معمولًا به، ينكر إجمالًا على النقد المكتوب أي حق في المراقبة أو الاطلاع على كل ما له علاقة بظروف البلاد السياسية نفسها.

وهناك قراران آخران، رقم 137 الصادر في 23 شباط/فبراير، ورقم 146 الصادر في 26 شباط/فبراير 1926، يُخضعان للرقابة المسبقة واليومية كل

(10) في ما يتعلق بالمراسيم التونسية الصادرة في 29 كانون الثاني/يناير 1926 والمتعلقة بعمل الصحافة، فقد أثارت احتجاجات كثيرة في الأوساط اليسارية في فرنسا. لكن «خصومها» [خصوم هذه =

مطبوعة، كتاب، صحيفة أو كتيّب مهما كانت طبيعتها. ولن تلغى هذه الأحكام إلا في عام 1928 (القرار رقم 1816 الصادر في 18 شباط/فبراير).

لكن القوانين الأخرى التي لا تزال سارية، تقيّد الصحافة السورية وتجعل بلا طائل علة وجودها.

ثالثاً

حرية تشكيل الجمعيات

الترابط في أوجهه كافة، هو الشكل الجوهري والدائم للحياة البشرية. فخارج إطار الدولة والأمة، ثمة أشكال أخرى من الترابط تتقاسم الحياة الاجتماعية للأفراد. بعضها عفوي وطوعي، وأغلبها، ويُدعى علماني (laïques)، يكثر عددها في الحضارات الحديثة؛ غير أنها الأكثر ندرة في سوريا، بلد التقاليد والعادات. أما بعضها الآخر فحافظ على امتيازاته وتنظيمه، وقد جعلته الحاجات القديمة يولد ويستمر، رغم الاضطرابات من كل نوع التي زعزعت الماضي القديم، لكنها لما تدمره بعد: إنها الجمعيات [الروابط] المهنية [الحرفية] والدينية.

1. الجمعيات العلمانية

لمدة طويلة من الزمن، نظّم الشرع الإسلامي وحده الجمعيات العلمانية الخيرية والعلمية والتجارية، مخضّعا إياها على نحو موحد للنظام نفسه وللشروط نفسها.

غير أن القوانين الكثيرة، ومن كل نوع، التي ظهرت مع نهاية القرن

= [المراسيم] كانوا قد أبدوا الهدوء لدى قراءة المراسيم اللبنيّة والسورية منها، الأقدم والأشد قسوة من [المراسيم] التونسية والتي أصدرها الجنرال ساراي الذي يستطيع، في مقابل كل إخفاقاته في سوريا، أن يزهو بالإجراءات التي اتخذها بحق الصحافة... (L'Afrique française (Octobre 1927), p. 411). والجدير بالذكر، وهذا ما يدهشنا، أن قانون 29 تموز/يوليو 1881 بشأن حرية الصحافة في فرنسا مطبق في معظم المستعمرات الفرنسية (المادة 69).

التاسع عشر والتي اخترقت وحاولت أن تغير المؤسسات القديمة في الدولة والمجتمع، إنما أنجزت عملاً جديداً وبناءً، كحق التجمع والكتابة والنشر.

وبصرف النظر عن الجمعيات التجارية المرخصة والمنظمة بقانون التجارة الصادر في 8 شعبان 1266 والذي يقلد التشريع الفرنسي، صدر قانون عثماني في 29 رجب 1327 أكد حرية تأسيس الجمعيات ووضع الشروط الإدارية لتأسيسها وإكسابها الشرعية القانونية.

لا يزال القانون العثماني معمولاً به حصرياً في سوريا، ولذلك فمن المجدي تحليل أحكامه الرئيسية.

تقول الترجمة الحرفية للنص: «الجمعية هي مجموع تشكل من عدد من الأشخاص (المجتمعين) لتوحيد معارفهم وجهودهم، بصورة دائمة ولهدف لا يرمي إلى تقاسم المنافع» (المادة الأولى). التشكيل حر بشرط «إعلام السلطة بعد التأسيس» (المادة 2).

كل رابطة بين أشخاص يمكن أن تتشكل إذاً بحرية، بشرط ألا تكون لها أغراض تتعارض مع القوانين والنظام العام والعادات الحميدة. أما الجمعيات التي تستهدف الاعتداء على سلامة أراضي الدولة أو على شكل الحكم، أو مواصلة زعزعة وحدة شعوب الإمبراطورية، وإعادة إحياء القوميات والأعراق التي تتشكل منها، فهي محظورة بالمطلق (المادتان 3 و4).

إن الأحزاب السياسية التي لا تخطط لأعمال كهذه، هي إذاً شرعية. وإذا طبقنا هذا التشريع على الظروف السياسية الحالية في دول سوريا، سنلاحظ في كل دولة، أنه محظور على كل حزب سياسي أن يبحث في برنامجه تغيير الشكل الحالي للحكم، أي ذلك الذي خلقه الانتداب وفرضه؛ أو أن يتبنى تنظيمًا أو أهدافًا طائفية؛ وأخيرًا بالنسبة إلى الوجوديين في لبنان وجبال العلويين والإسكندرون وجبل الدروز، أن يطالبوا بانضمامهم إلى دمشق. لا يزال القانون العثماني إلزاميًا، وإذا طبق منطقيًا تكون هذه هي النتيجة الحتمية. فحتى إشعار آخر، الأحزاب السياسية التي تتبع أهدافًا كهذه يجب أن تعتبر غير شرعية...

ومنع القانون الجمعيات السرية، للتمكن من كشف الأحزاب السياسية المضطرة بسبب برنامجها غير الشرعي أن تتبنى هذا الشكل [من التنظيم]. العلنية هي الدواء المأمول: كل جمعية ملزمة أن تعلن عن وجودها أمام وكالة الداخلية في العاصمة وفي رئاسة الإدارة المعنية في الولايات، فتُعلم عن اسمها وأغراضها وعنوان مقرها الرئيسي وأسماء مديريها ثم تقوم بإيداع نظامها الأساسي. ويعني الإذن المعطى من السلطات التي تلقت الإعلان، استكمال هذا الإجراء الشكلي (المادة 6). غير أن هذا ليس سوى إجراء شكلي؛ وليس شرطاً جوهرياً لتشكيل الجمعية. فهي موجودة بواقع أن أشخاصاً عدة يجتمعون لهذا الهدف. النص واضح: «من الضروري إعلام السلطات بعد تشكيلها» (المادة 2).

لكن يبدو أن هذا الإجراء الشكلي، وإن لم يكن شرطاً جوهرياً لوجود الجمعية، فهو لا غنى عنه كي تكتسب شرعيتها. «كل جمعية تصرح عن نفسها... يمكن أن تلجأ إلى القضاء. سواء كمدّع أو كمدعى عليه... تستطيع أن تدير وتحفظ، فضلاً عن مساعدات الدولة، باشتراكات أعضائها⁽¹¹⁾»، والمبنى المخصص كمقر للجمعية واجتماعات أعضائها وجميع الممتلكات وقطع الأثاث الضرورية لمتابعة عمل الجمعية وفقاً لأنظمتها. ويمنع على الجمعيات خارج ما سبق النص عليه الاحتفاظ بأموالاً مبنية» (المادة 8).

لم يكن ممكناً منح قدرة أوسع من ذلك للجمعيات المصرحة عن نفسها. إن حيازة الأملاك غير المنقولة المسموح بها، تعادل تلك غير المنقولة وتغني عنها.

من دون الإعلان المسبق، فإن قدرة الجمعية معدومة. إنها معرضة للحل، ليس من المحاكم بل عن طريق إجراء إداري بسيط، كما يتعرض مؤسسوها لعقوبة الغرامة (المادتان 12 و 13). وتُصَفَّى أملاك الجمعية المحلولة وفقاً لبنود نظامها، إن وجد، وإلا فوفق إرادة الأعضاء المجتمعين في جمعية عمومية (المادة 14).

(11) يجب أن لا يقل عمر العضو في الجمعية عن 20 سنة (المادة 4). ولا يمكن رسم الاشتراك السنوي أن يتخطى 24 ليرة ذهباً (المادة 8).

وخارج الحق المشترك للجمعيات الذي تم توضيحه، لحظ القانون الاعتراف بالمنفعة العامة للجمعيات المشمولة به، وذلك بمرسوم (قرار في سوريا) يتخذه مجلس شورى الدولة. ومفعول إجراء كهذا هو منح الجمعية حق «ممارسة أي عمل قانوني لا يمنعه نظامها» (المادة 17). ويجب أن نفهم بـ «أي عمل قانوني» حيازة الأملاك غير المنقولة، وإلا يصبح الاعتراف بالمنفعة العامة بلا جدوى.

إن القانون العثماني الذي ينظم الجمعيات، تصعب مجاراة ليبراليته. إنه يتخطى بهذا الاتجاه حرية التملك الممنوحة في فرنسا للجمعيات المعلنة عن نفسها.

لكن الأحكام التي ينطوي عليها لجهة الأهداف المسموح بها قانونًا للأحزاب السياسية، إذا كانت مشروعة في دولة متعددة العناصر كما هي الدولة العثمانية، فإنها مستحيلة ومسيئة في دول مختلة التوازن وغير مستقرة وغير مكتملة كسوريا في ظل الانتداب.

2. الجمعيات المهنية

لا توجد هذه الجمعيات في سوريا تحت أي شكل، سواء أتمثل ذلك في الطوائف المهنية [الحرفية] القديمة أم في النقابات الحديثة.

وعلى الرغم من وجود قانون ما، عثماني بالطبع، بتاريخ 20 جمادى الأولى 1330، يضع قواعد التنظيم، فإن أسلاك المهن [الحرف] القديمة اختفت بفعل الزمن والانحطاط الذي قتل الحياة في المؤسسات القديمة. وأتى الغزو الظافر الذي لا يقهر للسوق السوري بالبضائع الأوروبية من كل نوع ومن كل مصدر، ليطلق عليها رصاصة الرحمة.

هناك فقط بعض بقايا ما زالت تكشف عن وجودها الأقل. فالأسواق التي تصنع فرح السياح، ما زالت تضم عددًا من الحوانيت التي تعرض دومًا النوع نفسه من البضائع، لكنها ما عادت تلبّي الحاجة إلى توحيد العرض ومركزة

الطلب على غرار ما كان يليه نظام الطوائف المهنية. فكل حانوت أو مخزن يمارس حرًا الشروط المختلفة للأسعار والبيع، ويتغذى بصورة شبه حصرية بالبضائع الأوروبية عبر الوسطاء التجاريين والوكلاء المحليين.

إن هذه الأسواق المتخصصة بنوع البضائع نفسها تنحو إلى الزوال أصلاً. لا تزال موجودة في أماكن من دمشق وحلب وبعض مدن الداخل، لكنه يصعب الوقوع عليها في أماكن أخرى، في بيروت بوجه خاص حيث تغير الملمح الحضري للمدينة ومعه الأسواق التي كانت جاذبة ذات يوم، وتحولت إلى مخازن مهولة شديدة الحداثة وفوضوية.

لقد أتى القانون العثماني متأخرًا جدًا كي ينظم الأسلاك المهنية التي تنازع للبقاء، ويستكمل التقليد الذي كان لا يزال ينتظمها. ولم تستطع المادة 2 فيه، سوى أن تلاحظ وجود عنصر جوهري في النظام المهني: «إن وظيفة رئيس الطائفة المهنية قد ألغيت تمامًا».

وكبديل له، يقر القانون خلق مجلس للطائفة يتشكل من 6 إلى 12 عضوًا، ينتخبون لمدة عامين من المسجلين في الحرفة ذاتها (المواد 2-5).

تقوم صلاحيات المجالس المهنية جوهريًا على ما يلي:

(1) إرشاد المهنيين إلى الإصلاحات الكفيلة بأن تحمل تطويرًا في حرفهم.

(2) تشجيعهم ومساعدتهم في حالة المرض أو العسر أو البطالة.

(3) تحكيم الخلافات أو التي يمكن أن تقوم بينهم (المادة 8).

يُسمح لهم بجباية بعض الرسوم من أهل الحرفة من أجل تحقيق أهدافهم. ما تبقى من القانون يقنن التنظيم الداخلي للطوائف المهنية ويخضعها للرقابة الصارمة من السلطات المختلفة، خصوصًا البلديات.

لم يعد القانون العثماني للطوائف المهنية [الحرفية] يجد مجالًا للتطبيق في سوريا. ويندر أن تجد في قرى الداخل الصغيرة بعض الكوادر المعمرة

والمبعثرة لأسلاك من الحرف، تتعيش على تقليدات مهترًا. لقد اختفوا أينما كانوا. ولم يعد قانون الطوائف المهنية ذا موضوع، وقد آل بالتالي إلى الاندثار. لم يحل قانون آخر محله، إذ لم تظهر صناعة واسعة بما فيه الكفاية كي تشد انتباه المشرع. فالنقابات المبنية وفق صيغ الغرب، لم تكن موجودة في الواقع، رغم أن بعض الروابط المهنية التي تشكلت وفقًا لأحكام قانون الجمعيات (العلمانية)، قد حملت هذه التسمية. ومن واجب المشرع في جميع الأحوال، أن يزود البلاد بقانون يخص النقابات، أسوة بما حصل في البلدان المجاورة، ولا سيما مصر، التي يمكن أن يفيد تشريعها في هذا الخصوص، كنموذج.

هناك مهن كثيرة لا تُصنف بالضرورة ضمن الفئة العمالية بمعنى الكلمة، لكنها تطورت كفاية وتضم منتسبين كثيرًا، على سبيل المثال المهن الحرة، كالكهربائيين والسواقين... إلخ. ويمكننا حتى أن نتوقع بعد التدفق المفاجئ للهجرة الأرمنية، ولادة بروليتاريا كبيرة العدد وبائية. لكن جمع هذه الجماهير المتألمة والحاقدة في نقابات، ألا يشكل خطرًا على سوريا؟

3. الجمعيات الدينية

يمكن أن نضع تحت هذا المسمى شكلين قويين من النشاط في سوريا. الأول يتمثل في الطوائف، وهو كما رأينا يشكل قاعدة النظامين الاجتماعي والسياسي للبلاد، وأوجهه المتعددة كانت مادة دراسات منفصلة في الصفحات التي سبقت.

وهناك شكل آخر من الجمعيات الدينية ينبثق من الأول، ويتألف من أخويات وأديرة واسعة وكثيرة. كل دين، بل كل مذهب، كان يؤسسها في مناطق حضوره الوازن. وبالنظر إليها عن قرب، يتبين أن القوة المادية والمعنوية للطوائف إنما تأتي من هذه الجمعيات الممتدة والمؤثرة، التي تدعم الطوائف وترخم نشاطها.

على مر العصور، حضنت جبال سوريا أديارًا مسيحية. وأضاف الإسلام إليها جمعياته الدينية من كل مذهب ولون، والتي تضم عددًا أقل نسبيًا من المنتسبين.

مارست الحكومة التركية تجاه الأسلاك الدينية للمسيحية الشرقية، سياسة لامبالاة كبيرة ذهبت إلى حد تجاهل عددها وحضورها. ولقد أبعدتها تركزها في الجبال، وهذه حقيقة، عن الأنظار المتفحصة ولذلك قلما لفتت الانتباه العام، كما تميز تشكيلها وتنظيمها دائماً بالنأي عن السلطة وأحكامها التنظيمية. ولم تكن هذه الحرية إلا واحدة من تلك التي اعترفت بها عمومًا براءات السلطان للبطاركة الجدد، الذين كانت توضع تحت سلطتهم رهبانيات الطائفة. والبطريرك، سواء كان متحدثًا [مع روما] أم لا، يتمتع إزاءها بالسلطة نفسها - مع مراعاة اختلاف الأحجام - التي يتمتع بها البابا إزاء كافة الأسلاك في الغرب.

البعثات الدينية الغربية التي اتخذت من سوريا ملجأً وأرضًا مختارة منذ قرن، لم تخش في المقابل من أن تستقر في كل مكان، في بيروت وفي دمشق كما في حلب، في الجبل كما في الأرياف الأكثر عزلة، في ظل النفوذ الفرنسي الفاعل قبل الحرب. وبقيت شروط إقامتها في البلاد، كما تنظيمها ونشاطها، تتم بمعزل عن السلطة المركزية. فجنسية أعضائها الأجنبية⁽¹²⁾ كانت تضعها تحت الحماية الحصيرية لقناصلها، وذلك بموجب نظام الامتيازات.

وفضّل الانتداب الإبقاء على هذه الحال: «إن الإشراف الذي يمارسه المنتدب على البعثات الدينية في سوريا ولبنان سوف يقتصر على حفظ النظام العام وحسن الإدارة؛ لن يكون هناك أي مساس بحرية نشاط البعثات الدينية. ولن يتعرض أعضاء هذه البعثات لأي إجراء تقييدي بسبب جنسيتهم ما دام نشاطهم لا يتجاوز الحقل الديني. - بإمكان هذه البعثات أن تهتم أيضًا بشؤون التعليم والمساعدة الاجتماعية، بشرط احترام القانون العام واللوائح التنظيمية وإشراف الانتداب أو الحكومات المحلية على التربية والتعليم والمساعدة الاجتماعية» (المادة 10).

إنها الحقوق الدنيا التي على كل دولة، ولو غير مستقلة، أن تحافظ عليها

(12) إن هذه الممارسة المسيئة التي لم تواجهها السلطات التركية إلا بحياء، أسبغت الصفة نفسها على المنتمين إلى التجمعات الدينية ومريديها من السكان المحليين.

وتمارسها، لتتجنب خطر قيام سلطة موازية لها، وبقدر قوتها، قادرة على أن توازن إرادتها في حكم المواطنين وتسيير شؤون الدولة.

غير أن الحقوق التي تمارسها الدول المستقلة في الغرب - كصلاحية رفض إقامة بعثات أجنبية، وطردها إن اقتضى الحال، وحرمانها من بعض الحقوق المدنية مثل قانون التملك الذي أساءت هذه البعثات استخدامه في سوريا، والإشراف على أنشطتها وضبط تنظيمها قانونيًا - هذه الحقوق غير معترف بها للانتداب ولا للدول المحلية بموجب صك الانتداب ذاته.

أما بخصوص الأسلاك والجمعيات الدينية السورية، المسلمة والمسيحية، فهي وإن بقيت خاضعة كما في الماضي لنظام الحرية المطلقة، فليس هناك من نص دولي أو دستوري يمنع السلطات العامة من إخضاعها للقيود التي تفرضها الظروف ومصلحة الدولة.

إن التنظيم القانوني العام والمنصف ضرورة حيوية بالنسبة إلى سوريا. فالمدرسة، والمساعدة الاجتماعية، والأرض التي تديرها وتستغلها بحرية، إنما هي أسلحة مخيفة في يد هذه الأسلاك، أجنبية كانت أم محلية، ذات تأثير كبير على الحياة السياسية المشبعة أصلاً بالروح الطائفية والتأثيرات المفسدة.

رابعًا حرية العمل

كانت حرية العمل حاضرة على الدوام في سوريا الإسلامية، باستثناء بعض القيود التي أملتتها السياسة أو فرضها تعصب عابر لدى بعض الخلفاء والسلاطين. ونسوق في هذا المجال ما يدخل في باب السياسة، وهو المنع الذي أصدره الخليفة عمر للعرب، في السنوات الأولى من الفتح، من العمل في التجارة والزراعة، حتى يحافظوا على تقليد حمل السلاح.

كذلك أُملي التزمتم المتقطع والعابر، لحسن الحظ، لدى بعض القادة في بعض الأوقات، تطبيق قرارات صدرت عن الخليفة العباسي المتوكل تمنع

على المسيحيين واليهود ممارسة بعض المهن. لكن وضع هذه الأوامر موضع التطبيق لم يحصل إلا نادرًا، وقد أهملت أحكامها المتهاكمة بعد قرن من ذلك.

فضلاً عن هذه القيود التشريعية على حرية العمل، فقد أُرسي، تحت تأثير الحملات الصليبية وعوامل سياسية وجغرافية أخرى، نظام إقطاعي غير مكتمل التطور استتب فعلاً في بعض المناطق الجبلية المعزولة في سوريا (لبنان، جبل العلويين، جبل الدروز). لقد تضمن أحياناً التراتبية المرتبطة بالأراضي، لكنه لم يقبل قط القنانة أو الاستيطان الزراعي القائم على عمل الأتقان... والقنانة خصوصاً، بالمعنى القانوني للكلمة، لم تر النور في سوريا البتة. ففلاح الجبل أو السهل بقي دائماً حراً على أراضي السيد التي كان يخصبها ويتقاسم ثمارها مع المالكين. وكان الابن يعقب أباه من جيل إلى جيل، لكن في ما عدا الشروط الاقتصادية، وبعض حقبات الطغيان والعسف، لم يكن هناك أي عقبة قانونية تمنع من الهجرة نحو أمكنة أخرى وأسياد آخرين⁽¹³⁾.

لقد اعتُبر امتلاك الأرض في كل مكان عنصر غنى وقوة. وكان الأقوى دائماً هم من يسعون للتملك.

إن حضور أغلبية مسلمة متشكلة خصوصاً من المتحدرين من قدامى الفاتحين، كان يجب، عاجلاً أم آجلاً، أن يَحْتَّ على وضع اليد على الأرض، وكذلك المهن التي تبدو الأكثر مدعاة للكسب والتشريف.

وسرعان ما سقط التحريم القديم لعمر بن الخطاب طي النسيان. ثم إن الظروف التي أملت اختفت تماماً، وسوريا كانت قد أصبحت عربية جسداً وروحاً. وتولد عن ذلك نظام جديد فرض نفسه، وأقام بقوة الأمر الواقع تفاوتاً بين المسلمين وغير المسلمين. وفي الحقب حيث الدين كان لا يزال يلهب

(13) غالباً، كما في لبنان على سبيل المثال، كان المالك والفلاح ينتميان إلى دينين مختلفين (درزي وماروني أو بالعكس)، ويحق لنا أن ندهش من ثنائية المعتقدات هذه، لو كان النظام الإقطاعي مطبقاً بكل قوته، وأن مبدأ *ejus regio, ejus religio* [الناس على دين ملوكهم] الذي يمثل النتيجة السيكلولوجية الحتمية، كان قد فرض الوحدة الدينية.

الحماسة ويشير أوجه الريبة والحذر تجاه الآخرين، إن لم نقل الأحقاد، أقام غير المسلمين في المراكز الحضرية الكبرى. وهم إذ أقصوا تمامًا عن الزراعة، كان عليهم أن يكتفوا بالمهن التي كان المسلمون يرفضونها بدافع احتقارهم لها، أو الكسل، أو الحرمة الدينية، مثل التجارة والسمسرة والصرافة والمهن المرهقة والثانوية.

إضافة إلى ذلك، فإن نظام الطوائف المهنية، وهو أيضًا مُنتج من العصر الإسلامي الوسيط ونهضة المدن، ساهم أيضًا وإلى حد ما في تقييد حرية الأفراد. وإذا تقوّم دومًا على قاعدة طائفية، فإن كل طائفة مهنية كانت لا تضم، في الأغلب الأعم، إلا عمالًا ينتمون إلى معتقد واحد. وبسبب التخصص الاقتصادي للطوائف، كان نادرًا ما يحدث أن طائفتين مهنتين تنتميان إلى دينين مختلفين وتجمعان أناسًا من الحرفة ذاتها، تتطفل الواحدة منهما على الأخرى أو تصبحان متنافستين.

كما في الغرب، ولو على نحو أقل قسوة، فإن العمال المعزولين الذين لم يجمعوا أنفسهم ويتنظموا، باتوا يقتصرون على قوتهم الذاتية، ونادرًا ما كانوا قادرين على أن ينافسوا اقتصاديًا الطوائف المهنية القوية. وبغض النظر عن الامتيازات والاحتكارات الحضرية التي كانت تتمتع بها طوائف المهن بإرادة من السلطة العامة، كان محتملًا على الحرفي أن ينتسب إليها كي يعيش وينتج.

بذلك تكون حرية العمل قد صادفت عقبة كبرى.

هكذا، وبفعل نظام نصف إقطاعي، ولا مساواة اقتصادية بين المسلمين والمسيحيين، ونظام طوائف مهنية... فإن مبدأ حرية العمل الذي نادى به القانون القرآني، وكان يجب أن يفيد منه بلا تمييز المسلمون و«أهل الكتاب»، قد أصيب في العمق.

غير أن هذه العوامل تتراجع تحت ضغط الحياة الحديثة، أو هي اختفت أصلًا. وقد وجهت لها أوروبا الضربة القاضية. لقد سقط نظام طوائف المهن بانتصار بضائع الغرب.

ضعف التفاوت الاقتصادي بين الطوائف السورية، وسقطت الحواجز الطائفية اليوم أمام اندفاع الأفكار الجديدة: مساواة، علمانية، حداثة، وطنية، التي تملأ نفوس النخب وتنفخ فيها القوة والرغبة في التجدد. وأصبح المسيحيون يستطيعون تعاطي الزراعة بلا خوف من أن يثيروا حفيظة المسلمين وغيرتهم. وانطلق المسلمون في التجارة وباتوا السادة الحصريين تقريباً للصناعات الصغيرة، وهي الوحيدة الموجودة في البلاد. وتتواصل هذه الحركة وتتجه في المجال الاقتصادي نحو حرية التنافس وحرية العمل.

هذا النظام شبه الإقطاعي وبفعل اتساعه المحدود، يستغرق وقتاً أطول كي يختفي. لم يبق منه سوى ذكرى في الجبل اللبناني منذ أحداث 1858-1860. وفي أمكنة أخرى، تحلل نظام اللاتيفونديا⁽¹⁴⁾ وتحول إلى استغلال اقتصادي للفلاح يمارسه مالك الأرض الكبير. في الجبال، عند الدروز والعلويين وأكراد الشمال السوري، استمر هذا النظام بحدة أكبر، يخدمه في ذلك هيئة الأسياد، وعزلة المناطق، وضعف تسرب الأفكار الغربية.

غير أن هذه التشوّهات المستمرة بفعل التشكيلات السياسية الجديدة التي يستفيد منها فقط زعماء هذه المناطق، فإن حرية العمل التي كانت حتى ذلك الوقت نظرية، شهدت مع الزمن، ويفضل تقدم الفكرة القومية، تطبيقاً حثيثاً وتدرجياً.

يجب على السلطة المسؤولة أن تضمن توسع حرية العمل بلا حدود. فسوريا تحتاج من أجل نهوضها الاقتصادي إلى إنتاج يزداد كل يوم. ومحاولة تطبيق نظام العمل المستوحى من التشريعات الغربية، يمكن أن تعطل نشاطه الصاعد. لقد بنت أوروبا قوتها الاقتصادية بعد قرن من الإنتاج المتواصل، مصحوباً بأوجه من البؤس العمالي. فاللوائح التنظيمية للعمل في سوريا يجب ألا تملئها الآن إلا المصلحة الحصرية في الازدهار الوطني.

(14) اللاتيفونديا (latifundia) هو نظام الملكيات الكبيرة العائدة غالباً إلى ملاك غائبين.

(المترجم)

فالفلاح، وهو أداة لنهضة الأرياف في المستقبل، يجب حمايته من الاستغلال الذي يتعرض له. ويجب أن تخضع تعاقداته مع المالك لتقنين خاص، ويخضع تنفيذها لإشراف دؤوب من السلطات العامة⁽¹⁵⁾.

لكن العيب المتجذر في النظام الزراعي يتمثل في التغيب المتطاوّل (absentéisme). ومن شأن تراجعه أن يكون له فعل الحد من الاتساع الهائل للأراضي غير المزروعة التي تعود إلى مالك واحد. إن فرض ضريبة خاصة ومرهقة على كل حقل غير مستغل من شأنه أن يعطي النتيجة المأمولة. وفي المدن هناك ضرورة حيوية لحماية الإنتاج والعمل المحليين ضد المنافسة المدمرة للمهاجرين الأرمن. فهؤلاء فقراء ويكتفون بالقليل، ومن خلال عزيמתهم وقدرتهم على التحمل، ولجوا كافة مجالات النشاط الاقتصادي: تجارة، مصارف، حِرَف، ومهن ليبرالية حتى؛ دخلوا في كل مكان وانتزعوا المبادرة من نظرائهم السوريين الذين باتوا مضطرين إلى الهجرة.

هناك خطر كبير يتهدد سوريا من هذا الجانب، إذا لم يُعالج، خلافاً لما حصل حتى الآن، من خلال تقليص عددهم بترحيلهم، وتقييد نشاط من يبقى منهم لحماية المحليين المُعزّقين، فإن حركة هؤلاء الأخيرين باتجاه أراضٍ أكثر ترحيباً سوف تشد من عام إلى آخر⁽¹⁶⁾، وتقود إلى تغيير الطابع الإثني نفسه للبلاد.

إن حماية الفلاح من استغلال المالكين في الأرياف، وحماية ابن المدينة، سواء أكان عاملاً أم حرفياً أم برجوازيّاً، من المنافسة الأرمنية، هما الموضوعان الأكثر إلحاحاً لقانون العمل في الأراضي الخاضعة للانتداب.

(15) تجاه السلطات العامة، لن تكون الحماية الفعالة بلا جدوى. سوف نتكلم بصورة عامة عن نظام العمل العيني [أي الالتزام بعمل] وهو يعود إلى القوانين العثمانية ما قبل الحرب، والذي كان تصوره الأصلي ليبرالياً (فرض أربعة أيام عمل في السنة على الرجال القادرين) ومقبولاً، تحول في الممارسة إلى ظلم صارخ. ومن أسباب انتفاضة جبل الدروز، كان التطبيق القاسي لهذا النظام على فلاحي الجبل.

(16) كان هناك 8614 مهاجراً في عام 1923، 6371 في عام 1924، 11,100 في عام 1925، و15,856 في عام 1926 (التقارير الرسمية للسلطة المنتدبة إلى عصبة الأمم).

إن حالة الطوارئ التي أعلنها في سوريا القيادة العسكرية البريطانية لحظة احتلال الجيوش الحليفة البلاد، قد أبقت عليها، مذاك، السلطة المنتدبة حتى وصول الجنرال ساراي (القرار رقم S/3 تاريخ 10 كانون الثاني/يناير 1925)⁽¹⁷⁾.

لكن في الشهور التالية، أجبرت الانتفاضة المتصاعدة الجنرال دوبور (Duport)، المفوض السامي بالوكالة، على إعادة العمل بحالة الطوارئ في سنجقي دمشق وحووران (القرار رقم S/309 تاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1925). كما أن إجراءات أخرى قابلة للتطبيق في هاتين الدائرتين، قد أقامت في مناطق أخرى نظامًا شبيهًا من دون أن تسمى حالة طوارئ؛ من قبيل الرقابة على الصحافة، إنشاء محاكم (ألغيت في عام 1928) في المدن الرئيسية، رؤساؤها وأغلبية موظفيها يتبعون مباشرة سلطة الانتداب، وتحكم في جميع أنواع الجرائم والجنح السياسية أو المرتبطة بالانتفاضة.

يمكن في النتيجة القول إن الحريات العامة التي عرضنا مبادئها أعلاه، لم تجد تقريبًا فرصة أن تطبق بالفعل منذ قيام الانتداب الفرنسي. فالحرية الفردية التي هي أصل الحريات وقاعدتها، هي التي تعرضت لأكثر الاعتداءات بفعل إصدار الإدانات السياسية (إقامة جبرية، إبعاد، وحتى سجن) ببساطة من طريق الإدارة السياسية، من دون أي شكل من أشكال المحاكمة سوى قرار المفوض السامي، قائد الجيش⁽¹⁸⁾.

(17) لكن قرارًا رقمه S/4، صدر في اليوم نفسه ويكلف الحكومات بوظيفة الحفاظ على النظام العام، يحتفظ بصلاحيات استثنائية للسلطات العسكرية والمنتدبة، صلاحيات يمكن أن تمارس عند أقل تعكير للأمن، وذلك بديلًا للسلطات المحلية، ومن دون أي ميرر شكلي خارج رغبة المفوض السامي ومندوبه لدى الدول.

(18) الإقامة الجبرية، كما قال دو كي، هي «إجراء يتخذه الجيش لكون قائد الجيش مسؤولًا عن أمن قواته وعليه أن يمنع انفجار الاضطرابات التي يمكن أن تهدد هذا الأمن» (لجنة الانتداب، محضر الجلسة الثامنة، ص 21). إذن تنقل هذه الصلاحيات إلى القيادة العسكرية عندما يكون المفوض السامي مدنيًا.

الفصل السادس

نظام القبائل البدوية

«ما الذي يعنيه جوهريًا احتضار العالم القديم،
سوى كونه منطقة زراعية تقع بين إقليمين يقطنهما
بدو رحّل، يمارسون الضغط على حدودها لينتهوا
باجتياحها».

أوغسطين برنار⁽¹⁾

سوف تكون لدينا فكرة غير دقيقة عن الوضعين السياسي والاجتماعي في سوريا، إذا لم نتناول على حدة جزءاً من سكانها. فكما هو حال بلدان الشرق الأدنى كافة، تجوب الأراضي الواسعة في الداخل السوري على نحو دائم قبائل بدوية، تنظم علاقاتها بالسلطة المركزية الأعراف والتقاليد، والتي تشكل نظاماً استثنائياً لجزء محدد من سكان الدولة.

وفي حين أن النظام الاجتماعي في المدن والأرياف المباشرة، وهو اليوم ذو قاعدة طائفية وغداً ذو بناء وطني، يخضع مع الوقت والظروف لتحولات دائمة، يبدو على هامش هذا المجتمع المتحرك أن ثمة تنظيمًا قَبَلِيًّا يبقى في الصحراء وعبر القرون صلباً وثابتاً، خارج التغير والتطور، وينضوي في أطره الجامدة جمعٌ من الناس لا تربطهم صلةٌ بالأرض، لا يلتحفون لشهرين متوالين السماء ذاتها ولا يعتاشون سوى على النهب والمصائب ويشكلون الكارثة الأسوأ لفلاحي الأرض وتجار المدن.

لقد لاحظ سترابون حضورهم⁽²⁾. استلحقهم الرومان كأنصار وكانوا يقيمونهم كلما اكتسبوا فائض قوة. عملوا حرس حدود لدى البيزنطيين. ثم مهدوا للفتح العربي. ومنذ ذلك الوقت لم تجرؤ السلطات المتعاقبة أن تقفل حدودها أمامهم. من الصحارى العربية كانوا يندفعون بلا انقطاع ولا عوائق نحو وديان الفرات والأرجاء السورية الواسعة، يمارسون حياتهم الألفية كقبائل متجزة ومترحلة.

الخيمة، القبيلة، شيوخهم، عاداتهم، غزواتهم، تقاليدهم، هجراتهم، يبدو أن عناصر حياتهم غير المستقرة هذه لم تتغير قط منذ بداية تاريخهم.

واليوم أيضًا، الخلية الاجتماعية المندمجة في العشيرة هي الخيمة المنسوجة من وبر الجمل أو الماعز، والتي تؤوي عائلة البدوي ونسائه وأبناءه وبناته حتى سن الزواج. والأب لا يتوقف حتى مماته عن ممارسة سلطة شبه مطلقة على عائلته وعلى عبيده، كما على متاعه الشخصي. الزوجة، وحدها، يمكن أن تفلت قليلًا من هذا الجو العام إذا استطاعت أن تضمن الحماية من لدن أقاربها والدعم ضد اعتباطية الزوج.

البت المتزوجة تصبح منتمية إلى أسرة زوجها، ولا تعود صلات الدم إلى الانعقاد مع أهلها إلا في حال الطلاق أو الترميل بلا أولاد. وعندما يتزوج الابن، يبتني له خيمة منفصلة عن خيمة أبيه. يقوم هو على حاجاته بوسائله الخاصة أو بمساعدة ما أو من خلال الإرث الذي يمنحه إياه الأب.

فوق هذه الأسرة الزوجية، لدى البدو تشكيل أعلى يسمونه «الحمولة»، وهي تجمع أسر مشكل من كل قرابة على درجة معينة وترقى إلى جد تُعرف سلالته بدقة. ويظهر هذا التجمع حيويته وتضامن فروعه في قضايا الثأر التي تجيشه ضد كل حمولة ارتكب أحد أعضائها جريمة أو وجه إهانة ضده.

لكن التجمع الأساس في القبيلة البدوية هو العشيرة بلا منازع. إنها تجمع تقريبًا الخصائص الدائمة كافة للعشيرة التي صنفها علم الاجتماع ودرسها. إنها جماعة من العائلات المرتبطة في ما بينها بجملة متينة من التقاليد والعادات والمصالح. تبقى متحدة في الحيز الخاص بها رغمًا عن الاضطرابات القاتلة، تنتقل للانتجاع كمجموعة، ولا تتفرق أبدًا، ويأمرها شيخ واحد. لديها الأعراف نفسها، ويدبر شؤونها قانون عرفي واحد. وبيت في خلافتها إن وجدت قاضي، وهذه الوظيفة لا يمارسها شيخ العشيرة نفسه.

إن التثام العناصر السابقة كافة يشكل القبيلة. وهي تمثل كلاً منسجمًا ذا مصالح محددة، وتعترف غالبًا بسلطة زعيم واحد بالنسبة إلى القضايا الكبرى على الأقل، ويحمل الاسم نفسه. وهذا يفترض أن للقبيلة أصلًا مشتركًا، لكن ذلك ليس أكيدًا، لأن من تقاليد الصحراء التحالف الوثيق بين القبائل والتبني الجماعي بما يؤدي إلى اندماج القبيلة الصغرى بتلك التي تكبرها حجمًا.

لا تعني المجتمع القبلي دلالة العدد، وعلى هذا الصعيد تتفاوت القبائل السورية بشدة من حيث العدد. بعضٌ منها يمكن أن يصل تعدادُه إلى 4000 خيمة، مثل قبيلة الرولة، بينما بعضها الآخر لا يكاد يتجاوز المئة⁽³⁾.

يجسد الشيخ، سواء في القبيلة أو في العشيرة، السلطة السياسية الحصرية والحاكمة الأعلى للجماعة. يمارس الشيخ، بمعاونة مستشاريه المعتادين، سلطة لا ينازعه فيها أحد على الحياة الاجتماعية لجماعته. فهو الذي يحدد أماكن التخيم والمراعي، ويبحث عن مصادر المياه، كما يعين نهاية الموسم والمواعيد الملائمة للترحال، ويقرر الإجراءات الضرورية لأمن القبيلة، وإعلان الحرب والغزوات وأعمال الثأر الواجبة التنفيذ. إنه هو الذي يقضي في المنازعات عندما لا يكون هناك قاضي خاص. وبكلمة، إنه يحافظ في القبيلة على الحياة التقليدية والوتيرة الثابتة لمناسباتها. غير أن سلطته ليست بلا حدود، وهناك ثقل موازن دائم يؤثر فيها؛ فالاتفاق الضمني نفسه لأعضاء القبيلة الذي منح الرئيس هيئة الشيخ، هو ما يقيها ويسمح له بممارستها. ولا شيء ينقّر أهل الصحراء مثل السلطة الاعتبارية والكلية القدرة التي لا يرون فيها العدل والمنافع. بعضٌ رآها كديمقراطية بالمعنى الغربي للكلمة، لكنها بالتأكيد الحياة التضامنية والآلية وفق تعريف شهير، تعمل ككتلة واحدة تذيب الفرديات في مثال من الأخوة والعدالة. فالشيخ في الجوهر، ما هو في أعماله وقراراته إلا ذلك المعبر عن الشعور المغموّر لجماعته بأكملها. وهو يتصرف بتواصل حميم مع رغباتها وميولها.

ليس هناك من بيعة رسمية في الصحراء، على غرار أهل المدن، تضافي على الذي تم اختياره مهابة الشيخ. فالمشيخة تنتقل من الأب إلى الابن (البكر على الأغلب). لكن هذا الحق الوراثي ليس مطلقاً، بل يحد منه شرط يسمح لصاحب الحق بأن يستمر. عليه أن يكون على مستوى المهمات التي يتحملها. ويعترف البدو بمزايا خمس يجب أن تتوفر في الشيخ. فهو يتميز في الواقع بطيبته وكرمه، ببراعته في امتطاء الجياد، بحكمته ومعرفته بأعراف القبيلة، بغناه

(3) الخيمة تؤوي في المتوسط عشرة أفراد.

وعدد أنصاره، وهي كلها مزايا وأوصاف يقدرها العرب على نحو خاص⁽⁴⁾. على الشيخ أن يكسب القلوب بطيبته وعطاياه. في أوقات السلم، هو الذي يسوي القضايا الأكثر تعقيدًا التي تواجهها القبيلة، والمنازعات والمشاجرات التي تنشب والتي تتوقف على تهدئتها وحدة الجماعة وتماسكها. وظيفة القضاء في القبيلة أو العشيرة القليلة الأهمية منفصلة على نحو شبه دائم عن وظيفة الشيخ، وتُسند إلى قاضي خاص لديه معرفة ممتازة بقانون العشائر. وتختلف هذه الأعراف عادة بين جماعة وأخرى. إنها جملة من التقاليد القانونية يتم بموجبها التقاضي والمعاقبة على الجرائم والجنح في داخل القبيلة.

في أثناء الحرب، يكون الشيخ في مقدمة فرسانه وهو القائد صاحب الهبة الذي يقود إلى النصر. والحرب، التي تتخذ شكل الغزو، تمثل المصدر الأهم لحياة البدو. والانتقال من حالة السلم إلى حالة الحرب هو من أسهل ما يحدث في الصحراء. وهناك عوامل كثيرة، مثل الإهانة، الثأر الجماعي، العداوة التقليدية أو ببساطة الرغبة في السطو، تساعد على تأجيج الصراعات العنيفة والطويلة بين القبائل وحتى بين فريقين في القبيلة ذاتها. حتى يمكن القول إن القانون العام في مناطق الرحّل هو حالة الخصومة؛ فلا بد من تحالفٍ رسمي ومثبت لتبديد هذا المناخ. ويمارس البدو أشكالًا عديدة من ذلك، بينها أبناء العمومة (بن عمّي) والصُّحبة. والشكل الأخير كما يشير اسمه ليس سوى عقد صداقة وعلى الأغلب حيادًا عطوفًا. أما الأول (بن عمّي) فهو على العكس، تحالف حقيقي دفاعي وهجومي. إنها جامعة أخوية، قد تكون في أصل تشكل بعض القبائل الكبرى حيث المشترك العرقي لا يشكل العامل الوحيد لوحدتها. وخارج هذه الأشكال من التقارب القائم على المساواة القانونية بين الطرفين، هناك تقليد قديم لطالما مارسه القبائل ويسمى بـ «الخوة» وهو شكل من ضريبة الأخوة تضع القبائل الصغرى تحت حماية الكبرى. لكن غالبًا ما تحولت الخوة إلى رسوم دورية تقتطعها بعض القبائل القوية، فضلًا عن التقديمات التي تطلبها كمستحقٍ ضمني على قرى الحضريين الصغيرة وعلى القوافل التي تعبر مناطق ترحالها.

A. Jaussen, *Coutumes des arabes au pays de Moab* (Paris: 1908), p. 127.

(4)

هذه المسألة الأخيرة، هي التي تشكّل لب مشكلة حياة الرُّحّل. فمنطقة الترحال بالنسبة إلى القبيلة هي كالأرض والحدود بالنسبة إلى الدولة الحديثة. تحتاج القبيلة أرضاً للصيف تهرب إليها من جفاف الصحراء وتجد فيها العشب لإبلها وخيولها وأغنامها، والماء الكافي. وفي الشتاء تغوص من جديد في الرمال التي تكفيها مُزَنَّةٌ خفيفة كي تخضوضر وتستحيل مراعي ثرة. ورغم الأسطورة، فالترحل تقليدي النزعة في هذا الموضوع. من قرن إلى قرن، نراه بانتظام، ويتناغم مع تعاقب الفصول، يظهر في وقت محدد ثابت، ودائماً في الأماكن نفسها. ويجب أن تكون هناك ظروف شديدة الخطورة، كالحرب أو عدم كفاية الأرض للقبيلة التي كبر حجمها، كي تدفع البدوي إلى ترك أراضي ترحاله. لكن هذه الأراضي لا تقطنها قبيلته وحدها، وليس هناك من مقام حصري لكل جماعة. فالمناطق التقليدية لكل قبيلة تتراكب وتتداخل. والعلاقات بين القبائل فوق هذه الأراضي يرباعها العرف واتفاقات التحالف أو الصداقة. وبسبب غياب التفاهات أو التقاليد من هذا النوع، هناك حالة كامنة من سوء التفاهم التي تنشأ، وتفضي إلى النزاعات وطرد المهزوم من الأرض. ويُعزى إلى هذه المسألة تحديداً أصل النزاعات التي تدمي الصحراء.

إذا فهم الأمر على هذا النحو، فلا يعود الترحل على غرار ما يفهمه الحكم المسبق العام، كهجرات مغامرة بلا هدف محدد، ونحو أراضي بعيدة، مجهولة وجديدة دوماً⁽⁵⁾. فالاجتياز الموسمي الذي تقوم به القبائل العربية السورية لهذه الأراضي التي لا تتغير إنما هو مدفوع، بصورة معقولة جداً، بهم غريزي يتمثل في البحث عن الطعام. وانطلاقاً من الظروف المناخية والجيولوجية لمواقع إقامتهم، يُعتبر ترحالهم ظاهرة طبيعية، لا تحفرها البتة حالة نفسية خاصة.

هنا يكمن المعيار الأفضل المميز للقبائل السورية. فانطلاقاً من وجهة النظر هذه، يمكننا أن ندرجها في فئات ثلاث مختلفة: قبائل الترحالات الطويلة التي تمارس الترحل الكامل، وشبه [أو نصف] المستقرين حيث قسم منهم فقط

(5) البداوة، كما يحددها أ. برنار (A. Bernard)، «هي الهجرة الموسمية المنتظمة بسبب ضرورات

Bernard, *L'Evolution*, p. 3.

الصناعة الرعوية».

قليل الترحل، وفئة ثالثة تتمثل في القبائل المستقرة. بين كل فئة وما يليها، يمكن أن نلاحظ فئة وسيطة تخوض مرحلة تحول. فالرحّل الذين يمارسون الترحل الكامل على سبيل المثال، وقبل أن يتبنوا حياة شبه [نصف] مستقرة، يمرون بمرحلة الترحل الضعيف الحركة. والأمر نفسه بالنسبة إلى الفئة الوسيطة بين شبه [نصف] الرحل والمستقرين الدائمين، حيث نلاحظ أن بعض القبائل الصغيرة في حوران يقتصر ترحلها على صعود بسيط للجبل.

ويضم كل من هذه المجموعات غينات عديدة في سوريا.

تجسّد قبيلتنا شَمَر وعِزّة النمط المميّز لكبار الرُّحّل. تنقسم الأقسام والفروع [البطون والأفخاذ] التي تشكلان منها الصحراء السورية: شَمَر في شمال الفرات وأعلى ما بين النهرين (الجزيرة)، والعِزّة في الجنوب في مناطق حلب وحمص وتدمر ودمشق.

يشكل الشمريون تجمعاً قوياً توجد فروعه في الجزيرة العربية وفي سوريا وفي بلاد ما بين النهرين على السواء. وفي البلدين الأخيرين فقط، يقدر حجمهم بـ 40,000 خيمة⁽⁶⁾. موطنهم الأصلي جبل شَمَر شمال غرب نجد في شبه الجزيرة العربية. ووفق بالغريف (W. G. Palgrave)، لم يكن تشكيلهم في قبيلة عفويًا وطبيعيًا⁽⁷⁾. فتشكلهم الذي يرقى إلى العصر الوسيط، يُعزى إلى تحالف عائلات وجدت لها ملجأ في الجبل، مع ولادة الإسلام. وفي منتصف القرن السابع عشر، وبعد صراعات خاسرة مع العنزيين في شبه الجزيرة العربية، انقسمت القبيلة إلى فرعين. أحدهما شَمَر الطوقة الذي بقي في موطنه الأصلي، وترعّمه في أثناء الحرب [العالمية الأولى] ابن الرشيد الذي كان يقيم في حائل شمال نجد. تحالف ابن الرشيد في حينه مع الأتراك ضد ابن سعود، وعندما هزمه الأخير في عام 1921 وطرده من حائل، التحق قسم من جماعته الموشكة على التبعر بالفرع الثاني من الشمريين، الجربا، في وادي الفرات ودجلة.

Anne Blunt, *Bedouin Tribes of the Euphrates*, 2 vols. (London: 1879), vol. II, p. 188. (6)

W. G. Palgrave, *Une année de voyage dans l'Arabie Centrale (1862-1863)*, Traduction de l'anglais, 2 vols. (Paris: 1866), p. 108. (7)

إن فرع الحربا من الشمرين والذي غادر شبه الجزيرة العربية في القرن السابع عشر، وصل بقيادة ابن الجربا إلى الصحراء السورية، الأرض الموعودة في أعين العرب، «أرض اللبن والعلس». لكن قبائل قديمة كانت تسكنها، منها قبائل العمور والحديدين وخصوصًا الموالي، قذف بهم الشمريون المنتصرون بعد معارك قاسية نحو الغرب، إلى منطقتي حلب وحمص. لكن بعد نصف قرن ظهر عزيزيؤ نجد بدورهم؛ والشمريون الذين أتاح لهم قرن من الهجرة تقدير غنى الجزيرة، تركوا، ومن دون عناء كبير، المجال حرًا للقادمين الجدد، وصعدوا إلى ما بين النهرين حيث طردوا المقيمين فيها. وفي خضم هذه المغامرات انسلخت فروع جديدة من شمر. فبنو طيء، على سبيل المثال، انفصلوا ليقيموا في المنطقة الممتدة من جبل سنجار في الزاب الأعلى (الموصل)، كما أن قبائل أخرى (الجبور، البقارة [البكاره]، الولدة، العقيدات) تحولت إلى الاستقرار.

يحتفل تاريخ شمر منذ القرن الثامن عشر بالصراعات مع الأتراك والتركمان والأكراد والشركس. في عام 1830 استخدمهم الباب العالي لقمع الثائرين في بغداد، لكنهم سرعان ما ارتدوا ضد الأتراك، الذين بادر العززيون أنفسهم إلى مساعدتهم. إلا أن السلام لم يتأخر، فقد منحت الحكومة التركية لرعيم الشمرين صفوق بن الجربا لقب «ملك الصحراء» (عام 1834-1835) وذلك بهدف الحد من الضغائن. توفي صفوق في عام 1840 تاركًا ستة أبناء من بينهم فرحان وفارس اللذين تقاسما وحدهما نفوذ والدهما. ويقع اليوم جزءٌ من خيام مجموعة فارس في أعالي ما بين النهرين، وهم شمر الشمال أو الزور (نسبة إلى مدينة دير الزور التي يترددون إليها)، أو العمشات (نسبةً إلى عمشة، والدة فارس).

في عام 1911 كانت القيادة بيد فرحان الجربا الذي منحه تركيا لقب شيخ مشايخ شمر، وكانت تخضع لسلطته كافة قبائل شمر في بلاد ما بين النهرين وسوريا. وعلى أثر تقسيم الكتلة العربية إلى مناطق انتداب فرنسية وبريطانية، أصبح القادة الحاليون لشمر الزور (سوريا) هم مشعل بن فارس (باشا)، أخوه مُسلط وأبناء أعمامه عبد المحسن ومحمد بن عبد الكريم الجربا؛ ومشعل،

الأكثر تأثيراً بينهم، استخدمه الأتراك والألمان إبان الحرب في حماية خط سكة حديد بغداد في منطقة رأس العين. في عام 1920، وفور دخول الجيش الفرنسي إلى دير الزور، أقام الصلة به وجاء في السنة التالية يلقي التحية على الجنرال غورو في بيروت.

تتضمن قبيلة شمر في سوريا فروعاً عدة، أكثرها أهمية هي الخرصة والثابت والفداغة وغيرها. كما تحالفت مع قبائل أخرى، معظمها مُستقر (العفادلة، العقيدات، الجبور، البقارة [البكارة] وغيرها) وكلها تسكن منطقة الجزيرة، مقامها الحصري والوحيد.

الجزيرة، أو أعلى منطقة ما بين النهرين، تتشكل من مسطحات كلسية تنخفض منحدراتها المائلة إلى الجنوب حتى الخليج العربي، أما في الشمال فهي امتداد للصحراء في سوريا. إنها أراضي اشتهرت في القدم بخصوبتها، حيث تُعد ثلثا مساحتها اليوم صالحة للزراعة، بفعل غنى تربتها ونظامها المائي الوفير (أنهار البليخ والخابور ودجلة والفرات، وأنهار صيفية عدة). في محيطها الشمالي، أي شمال الحدود السورية - التركية، تسكن قبائل كردية مستقرة. قليلاً نحو الجنوب، يشكل العرب الأكثرية. إنها منطقة ترحل مطلق، لكن تتخللها على طول الوديان تجمعات عمرانية حضرية. هذا هو المجال الذي يجتازه الشمريون كأسياد، إلى جانب قبائل صديقة أقل أهمية، لكنها مترحلة دائمة، مثل قبائل طيء (شمر)، جيس، الحديديين، النعيم، بني خالد، العدوان، الشرايين.

يقيم الشمريون في حدود هذه المنطقة الواسعة صيفاً شتاءً. نقطة ترحالهم الصيفية تقع شرق الخابور، في حوضي نهر الأعوج ونهر جقجق. وفي حالة الجفاف القصوي فحسب يعبرون خط سكة الحديد نحو الشمال ليدخلوا الأراضي التركية. في الشتاء، ينزلون وادي الخابور حتى جبل عبد العزيز، من دون أن يتجاوزوا في الجنوب مناجم الملح في السبخة. وبفضل تحالفهم مع الكثير من القبائل الأخرى المتوسطة والصغيرة الحجم، وصل تأثيرهم وغزواتهم بعيداً حتى نهر البليخ، وشرقاً حتى سنجار.

هكذا فإن أراضي ترخّلهم تمتد، كما حددناها أعلاه، من الشمال إلى الجنوب على مسافة 400 إلى 500 كلم تقريباً، هذا من دون احتساب تحركاتهم المفاجئة عَرَضاً، على جهتي مسارهم الطولي. يقدم الشمريون مثلاً معبراً على الترحل الواسع الذي لا تحتمه طبيعة الأرض، وهي هنا على العكس مؤاتية للزراعة والحياة المستقرة.

إلى الجنوب من تعرجات الفرات، هناك الفروع الكبيرة والعديدة لقبيلة عنزة المنتشرة في صحراء سوريا ومناطق حلب وحمص وحماة.

تمتد كتلتهم حالياً من نجد حتى حلب. وتقدرهم الليدي آن بلنت (Anne Blunt) بـ 30,000 خيمة و120,000 شخص⁽⁸⁾. قد يكون مصدر اسمها [عنزة] لغة من عنزة (رمح)، أو العنز (الماعز)، أو عنزة (ابن عرس). فهناك ما يغري للبحث، هنا وكذلك بالنسبة إلى القبائل الأخرى، ما سوف يسمح باكتشاف الآثار الواضحة لطوطمية بائدة. تبعاً للتقليد، فإن الجد الواهب قبيلة عنزة اسمها هو ربيعة المتحدر من إسماعيل. ونعرف أن العرب يُعرفون أنفسهم بأصليين اثنين. الأول يعود إلى قحطان، ويشكل العرق العربي النقي الذي تجد دمه في اليمينين⁽⁹⁾، والفرع الآخر، وهم المستعربة الذين تتحدر منهم أغلبية العرب الحاليين، هم إسماعيليون من نسل إبراهيم. وهكذا فقد يكون العزريون من المستعربة، بينما يفخر الشمريون بكونهم قحطانيين أقحاح.

المقام الأصلي للعنزة في نجد، حيث لا تزال عناصر منهم موزعة في منطقة القصيم (الفخاري، العيده، ولد سليمان). على مسافة 500 كلم شمال شرق المدينة المنورة، لا تزال هناك مدينة تحمل اسم القبيلة. هاجر العزريون باتجاه سوريا في منتصف القرن السابع عشر، بعد الشمرين، وانطلق فرعا فدعان وحسنة أولاً. وتلتهم بمدة قصيرة فروع عمارات سباع وولد علي، وأخيراً في نهاية القرن الثامن عشر فرع الرولة، وهو الأهم. وسرعان ما هاجموا

Blunt, *Bedouin Tribes*, vol. II, p. 192.

(8)

(9) القبائل العربية في سوريا قبل الإسلام (الغساسة خصوصاً)، يتحدرون من اليمين.

الشمر وأبعدوهم وأصبحوا رُغماً عن الأتراك أسياد الصحراء السورية بلا منازع في القرن التاسع عشر. في عام 1830 حاصروا بغداد، وفي عام 1855 هاجموا حلب ونهبوها. وفي عام 1862 أبعدتهم حملة قوية عن ضواحي المدن وأخضعتهم.

كانت سياستهم خلال الحرب مؤيدة عمومًا لفصيل. وقبيلة الرولة بوجه خاص قدمت دعمًا مهمًا للجيش البريطاني - الشريفي في عامي 1918 و1919.

العزبيون في الأساس رُحَّل كبار. هم نموذج كلاسيكي للبدو الخلص، وقد حافظوا على معظم التقاليد القديمة في صحاري شبه الجزيرة العربية. وهم على غرار الشعوب السامية في عصر التوراة، يهتمون بالقتال والرعي. وعلى الرغم من أن قادتهم يمتلكون أحيانًا قرى ومزارع يكتفون بتأجيرها للفلاحين، فإن جميع تقاليدهم تناقض الزراعة والحياة المستقرة. لم تتغير مسارات ترحالهم منذ قرنين. وفي أوقات محددة وفق تعاقب الفصول، يقتربون في الصيف من الأراضي الزراعية قرب المدن والأسواق حيث يبيعون إنتاج ماشيتهم ويقتنون السلع المصنعة الضرورية لهم. وبمجرد أن يبدأ المطر بالهطول يذهبون بعيدًا للإشتاء في صحراء سوريا.

يمكن القول إن صحراء سوريا هي المجال الخاص بالعزبيين. ووصفها بالصحراء ليس دقيقًا، فالحماد (وأيضًا بادية الشام أو الشامية) كما يسميه البدو، هو أقرب إلى السهوب التي تضم مساحات واسعة قابلة للزراعة. تبدأ من على مسافة 700 كلم إلى الشرق من لبنان وحوران، وترتفع في هضاب ضعيفة الانحدار من الغرب إلى الشرق، تتناثر فيها تلال قليلة الارتفاع من بقايا بركانية. وحده جبل عذرة الذي يقع على مسافة 300 كلم جنوب شرق دمشق، يرتفع ليلغ 1500 متر. من وجهة نظر جغرافية، تكمل الصحراء السورية من ناحية الشمال شبه الجزيرة العربية، لكن تكوينها الجيولوجي هو أبعد من أن يتطابق مع الطبيعة الرملية للصحاري المجاورة. تبدي لونًا أصفر في الصيف إثر الجفاف الحارق، لكنها تكتسي مع آخر الأمطار الربيعية بثثار كثيف من

الخضرة يشكل مصدر بحبوحة لماشية القبائل. إنه الوقت الذي تضع فيه النوق والنعاج صغارها، فيكتنز البدوي بالسمن والحليب. ونرى جسده الذي يبدو كما لو أن الشمس قد ذوبته، يستعيد قواه ويمتلئ، كما تختفي الغزوات وتهدأ الأحقاد بفضل كرم الطبيعة. ولأسابيع عدة يسود الفرح والسلام في المضارب وتحت الخيام، وينساب الزمن مع أحاديث الصيد والحرب. لكن مع أولى موجات الحر يصفرّ العشب ويذوي، يتوقف خربير الماء وترفض الأرض إنبات المراعي. تُطوى الخيام على عجل وتسير القوافل في الاتجاه المعاكس الذي سلكته في الخريف. ويعود الحماد خاليًا وصامتًا من جديد ولشهور طويلة.

تنقسم عائلة العنزة، سيدة هذه الأراضي، إلى بطون وأفخاذ عدة. وهي في سوريا تنقسم إلى دانتين (الدانة تعني الدّرية في التعبير البدوي): دانة مُسلم ودانة عابد، اللتان تنقسمان بدورهما إلى قبائل عدة. دانة مُسلم تضم الرولة، وُلد علي، الأشاجعة، السوالمّة، العبد الله، العيده والفُخاري (الفرعان الأخيران بقيا في نجد). تتركز هذه القبائل في الحماد (للإشتاء) ومنطقة دمشق (للاصطياف). وتضم دانة العابد الفدعان، الخرصة، سباع عبيدي، سباع غموسة، وُلد سليمان (القبيلة الأخيرة في نجد). مقامها الرئيس منطقة حلب التي يكملها قسم من القطاع الشمالي من الصحراء. إنما هناك صراعات قديمة تفصل ما بين الدانتين، تُترجم غالبًا بالغزوات والحروب التي لا تنتهي.

يمثل الرولة المجموعة الأهم من عائلة قبائل العنزة بل الأهم في سوريا الانتداب الفرنسي؛ إذ يقدرّون بـ 4000 خيمة، وقد تحالف معهم عدد من القبائل المتوسطة الحجم. الزعيم الأعلى هو نوري الشعلان. وتُعدّ قبيلة الرولة، وهي فرعٌ من دانة مسلم، من بين آخر الوافدين إلى سوريا، وهي لم تكف عن توسيع سيطرتها وتفوقها على كافة المجموعات، هذه السيطرة التي أصبحت بلا منازع اليوم.

وعلى الرغم من تلقيه مداورة مساعدات الأتراك والبريطانيين والفيصليين والفرنسيين، فإن ذلك لم يعرقل جهد نوري الشعلان لتحقيق بعض مخططاته

في الصحراء⁽¹⁰⁾. وكعدو متأصل لابن الرشيد (شمّر)، نجح في أن يقتطع منه في عام 1910 واحة الجوف المهمة على مسافة 500 كلم جنوب شرق دمشق، التي اضطر أن يخليها في عام 1919. من جديد، وفي تشرين الأول/أكتوبر 1921، وبمساعدة القوات الكبيرة التي جمعها حفيده سلطان بن نواف في قرية الملح، تمكن نوري بسهولة من إعادة احتلال الواحة حيث يمضي شتاءاته منذ ذلك الوقت.

وقد شملت سلطته كافة فروع قبيلة الرولة التي انقسمت بدورها إلى بطون وأفخاذ الفرجة، القعاقة، الدغام، المعارة (1800 خيمة تخضع لإمرة سلطان المباشرة)، والكواكبة. ويجب أن يضاف إليهم عدد من القبائل الحليفة التي تقبل بسلطة نوري وتتبع تنقلات الرولة، مثل الأشاجعة والسوامة والعبد الله، و فرع آخر من شمّر انشق عن الأصل في عام 1921 ليتحالف مع العيزة.

وكرحل كبار في الجوهر، تتحرك مجاميع الرولة دورياً على أراض شديدة الاتساع. تقوم منطقة انتجاعهم الصيفي في نقاط ثلاث على التوالي: الأولى تتوقف بين حمص وبهيرة القطينة والحسية (طريق حمص - دمشق) والفرقلس (جنوب شرق حمص)؛ الثانية في غوطة دمشق؛ وأخيراً تصل الثالثة إلى حدود الجولان وسهل النقرة (حوران). بعض العناصر يقطع أحياناً السلسلة الشرقية لجبال لبنان فيصل إلى بعلبك والبقاع.

ثم يعيدون تشكيلهم للإشتاء كمجموعتين: الأولى، رولة الشمال تأخذ من جديد طريق جرود وخرياطين، والثانية رولة الجنوب تغوص في وادي السرحان، إلى الجنوب الشرقي، محاذية جبل الدروز والحارة.

إلى جانب الرولة، يمكن الكلام على وُلد علي وهي قبيلة أخرى عنزية مهمة من فرع دانة مسلم وتقيم في الحماة. وقد انقسمت إلى قسمين إثر أحداث 1920؛ الجزء الأكبر منها التحق بالزعيم القديم رشيد بن سمير. وجزء آخر اعترف بسلطة سلطان طيار.

(10) عقد اتفاقاً مع المفوضية العليا في بيروت، في عام 1920. حفيده سلطان، ابن نواف (الذي توفي في عام 1921)، هو الورث المفترض لسلطته واثرائه الواسعة.

شكل الوُلد علي في الماضي جزءًا من كونفدرالية الرولة. واليوم أيضًا يقتفون أثرها إلى حوران والغوطة، وفي الشتاء، في الصحراء إلى الشرق من دمشق، بالقرب من جبل عِزَّة. مجموع فروعهم يساوي 1000 خيمة، وهذا عدد معتبر، لكن هذه القبيلة تعتبر بالنسبة إلى الرولة كالقريب الفقير.

ويجب العودة إلى المناطق القريبة من الحضر، لمعاينة تجمعات كبيرة أخرى من بدو الترحالات الطويلة. في منطقة حلب تحديدًا، بين كرداغ إلى الشمال، الفرات إلى الشرق، العاصي إلى الغرب والجنوب، هناك سلسلة من المرتفعات المتوسطة التي تتالي من حماة إلى تدمر وسُكنة (جبل أعلى، جبل بيلاس، جبل أبيض، جبل ضانك، جبل الدويهيك، جبل بشري)، وتضم عددًا من قبائل عِزَّة من دانة العابد التي تشمل الفدعان والخرصة وسباع عبيدي وسباع غموسه.

الفدعان هم الأكثر عددًا (3000 خيمة)، ويمضون الصيف بين الرقة وحلب، حول منبج وسبخة الجبول وجبل الحص ومسكنة عند الانعطاف الحاد للفرات الذي لا يتخطونه أبدًا. في الشتاء يغوصون مجددًا في الجنوب والجنوب الشرقي، عمومًا في منطقة جبل بشري غرب دير الزور، في الطيب شمال سُكنة ويبلغون غالبًا البوكمال على الحدود السورية - العراقية التي يجتازونها أحيانًا إلى العراق. وكل بطن أو فخذ منهم (وهم كثيرون جدًا) يرتحل منفردًا. والزعيم المعترف به من الفدعان هو الأمير مُجحم بن مهيد، وهو معروف بميله إلى الفرنسيين ويحوز اتفاقًا موقعًا في عام 1920 مع ممثليهم.

تُعدّ مجموعة الخرصة بالأهمية نفسها التي للفدعان (3000 خيمة). وبقيادة زعيمهم الشهير مذود بن غشيش الملقب بالنمر، مع أنه أخضع في عام 1921، يترحلون في الصيف نحو الفرات عند المجرى السفلي لنهر البليخ، قرب الرقة. وفي الشتاء، يعودون بجيادهم إلى الفرات بين السبخة ونهر الخابور إلى شرق الجنوب الشرقي.

السباع، سباع عبيدي وسباع غموسه، الذين توحدتهم التقاليد والمصالح

المشتركة لكنهم يتمايزون، يجمعون 5000 خيمة. منطقة اصطيفاهم تقع في أراضي حماة. في الشتاء لا يتجاوزون أبدًا الحدود الشمالية للحماد. زعيمهم المعترف به من الجميع هو برجس بن هديب، وهو نصير فرنسا⁽¹¹⁾ رغم دراسته في اسطنبول.

ومن أجل استكمال قائمة العيزة وكبار الرّحل، يمكن أن نشير إلى فرع يتحرك في الجزيرة وهو يتبع قيادة هاشم بك ابن مهيد، عم مجحم زعيم الفدعان. وهو خصم شرس للاحتلال الفرنسي، وغالبًا ما يلجأ إلى تركيا.

وهناك مجموعة كبيرة من العيزة تفرعت من العمارات في بلاد ما بين النهرين، حضرت إلى سوريا بعد احتلال البريطانيين لبغداد. يصل تعداد العمارات إلى 10,000 خيمة، ويبدو أن ثلثًا راجحًا منهم قد تبع فهد بن دغيم إلى الصحراء السورية حيث يمضون شتاءهم، وفي الصيف يقتربون من منطقة حمص. وضعهم لا يزال هشًا ويمكن أن يدفعهم مرة أخرى إلى طريق العراق حيث يحاول البريطانيون اجتذابهم من جديد.

صعودًا نحو منطقة حمص - حماة، لا نلبث أن نلاحظ أن نمط الترحل الكبير يتراجع على نحو محسوس. فقبائل مهمة على تماس مع المقيمين الثابتين، لم تعد ترحل إلا في مساحات ضيقة مع تغير الفصول. ويمكن أن نصنف هذه الفئة تحت مسمى الرّحل المعتدلين، لكونهم يخوضون مرحلة انتقالية بين الترحل الواسع النطاق وشبه [نصف] الاستقرار القبلي.

تقع حمص على مفترق ممرّين يربطانها بطرابلس من ناحية والبقاع من ناحية أخرى، وهي الوسيط الكبير بين الصحراء والساحل، وهو ما جعلها بالنسبة إلى البدو مركزًا دوريًا لاجتذابهم. فعددٌ من القبائل يمتلك في المنطقة أراضي يزرعها ويحصدها في الصيف. وفي الشتاء يتعدون في الحماد تاركين بعض المكلفين بحراسة المزروعات. يسمونهم الفلاحون بـ «الراعية» لأن

(11) ذلك من أجل الوفاء بالوعد الذي قطعه لأحد أقاربه بشير بن مرشد، الذي أنقذت كوتيسة كليرمون تونير أخاه غطوان، ذات يوم قبل الحرب، من حكم بالإعدام أصدره في حقه الأتراك.

عمادهم الرئيس في الإنتاج يتمثل في تربية الخراف. منطقة ترحالهم صغيرة نسبيًا، ونلاحظ بين عناصرهم ميلًا واضحًا إلى الاستقرار. القبائل الرئيسة في هذه المنطقة ومن هذه الفئة هي بني خالد والفواعة والنعيم والحسنه.

شكل بنو خالد سابقًا مجموعة قوية تعود في أصولها إلى شبه الجزيرة العربية، ونجد آثارًا لها خارج سوريا، في منطقة الأحساء على الضفة الغربية من الخليج العربي وفي القصيم من نجد.

في سوريا، ينتشر الفرع الحمصي من هذه القبيلة في منطقة ترحال محدودة نسبيًا. وهو يملك مزارع وقرى في المنطقة يستغل معظمها جزء من القبيلة (فرع الناصر). في الصيف يتجمعون في منطقة حماة، حول السلمية. في الشتاء، وفي ما عدا الناس الذين يُستبقون في القرى، فإنهم يرحلون نحو جنوب تدمر على الحدود الشمالية لحماة، ويتحركون على شعاع يقل عن 180 كلم. يقيم زعيمهم الرسمي عبد الكريم باشا في حماة، لكن القيادة الفعلية للقبيلة في يد محمود عبد القادر خريج مدرسة العشائر في اسطنبول. ومع أنهم ينقسمون إلى فروع عدة، فإن عددهم لا يتجاوز 600 خيمة.

من خلال ثبات قسم منهم في الأرض حيث يتعاطون الزراعة بسبب المجالات الضيقة لترحالهم، فإن بني خالد يجسدون تطورًا ملموسًا للترحال نحو شكلٍ له أكثر اعتدالًا.

ويمكن أن نقدم مثالًا آخر أيضًا هو قبيلة الحسنه، وهي فرع من دانة مسلم عزيزة، وكانت في ما مضى تمارس الترحال الطويل، وهي اليوم قبيلة منقسمة كثيرًا، رغم عددها القليل (250 خيمة). يمتلك الحسنيون أرضًا يزرعها أناس من القبيلة أو فلاحون برعايتهم، وهم لا يتحركون إلا في قطاع ضيق (حمص - تدمر). وهذا هو أيضًا حال فرع النعيم (1000 خيمة) وهم منقسمون ومنتشرون في منطقة دمشق - درعا وفي جوار حمص - حماة. في المنطقة الأخيرة، يمارسون تجارة نشطة بالماشية، ويؤجرون خدماتهم كرهاة وفلاحين ولا يتعدون كثيرًا في الشتاء عن المناطق المزروعة. وهناك قسم صغير منهم قد أصبح مستقرًا وحضرًا. كذلك الأمر مع قبيلة العقيدات، وهي

فرع من العقيدات المستقرين في دير الزور، وكذلك الفواعة الذين يحيطون ببحيرة حمص في الصيف ويبتعدون في الشتاء إلى حدود الحماد من دون أن يتجاوزوها أبدًا.

إن القبائل «الراعية» هي في مرحلة انتقالية جلية نحو شبه الاستقرار.

ويجب أن نفهم بشبه الاستقرار، انقسام قبيلة ما إلى فرعين متضامين، مصالهما مشتركة، أحدهما يواصل حياة ترحال باتت أقل صخبًا، والثاني لا يغادر الأرض التي تشكل ملكية جماعية، يثمرها لمصلحة الجماعة بكاملها.

قبيلة الموالي واحدة من أقدم القبائل حضورًا في سوريا. في البداية كانت تؤدي ترحالًا طويلًا، بعد غزو شمر الذين أبادوا جزءًا منها وطردها الآخر، فتراجعت نحو الأراضي التي لا تزال تقطنها. جزء من قوامها البشري ثبت أقدامه في الأرض منذ زمن طويل ويهتم بالزراعة والنقل على ظهور الجمال. والقسم الثاني، وهو الأكبر، يتنقل دوريًا بين قضاء معرة النعمان إلى الغرب من خط سكة الحديد، وإلى الشرق من العاصي في الصيف، والحماد على طريق تدمر - دير الزور، هذا إذا كانوا على وفاق مع العتريين، وإلا ففي منطقة جبل يلاس شرق حمص.

ينقسمون بصورة عامة إلى مجموعتين، الموالي الشماليين والموالي القبليين (في الجنوب أو الشرق). تفرعاتهم الكثيرة (موالي الشمال: المشارفة، الدواسمة، الطوقان، الغازي وغيرهم؛ موالي الجنوب: أبو ريش، الخنافر، بني عز وغيرهم) لا تتعدى الألف خيمة.

كانت هذه القبيلة المشاكسة والنهابة، رغم اتصالها الطويل بالتجمعات الحضرية، حليفة لإبراهيم هنانو وللشيخ صالح [العلي] في عام 1921، وقاومت طويلًا الانتداب الفرنسي. تعود السلطة على موالي الشمال اسميًا إلى إبراهيم باشا، لكن من يمارسها في الواقع هو فارس عطور. أما زعيم المجموعة الثانية فهو الأمير عبد الكريم.

وهناك قبائل أخرى حليفة للموالي تتبع تنقلاتهم في منطقة حلب.

في المنطقة ذاتها تعيش أيضًا مجموعات أخرى حياة القبيلة وعلى طريقة

شبه الاستقرار نفسه. البوخميس (1200-1500 خيمة) حلفاء العنزيين ولديهم عناصر مستقرة (منبج - مسكنة). الولدة، وهم جزء من ولدي الفرات، مستقرون بمعظمهم في الحميدية والباب. وهناك الحديدون الذين ذهب قسم منهم إلى دير الزور، يمضون الصيف في شمال شرق وجنوب شرق (2700 خيمة) حلب. بعض فروعهم يعملون بالأجرة أو في النقل أو في زراعة أراضي القبيلة. انقسموا إلى قبائل (غوما، وغناطش... إلخ)، زعيمهم الأكثر تأثيراً هما نواف بن صالح وصفوق الراجو. القبائل الحليفة أو الصديقة لهم هي القيار والنعيم (القادمتان من حمص) ووهاب والهيبي، وهذه أيضاً أصبحت بمعظمها شبه مترحلة.

وإذا سعدنا منطقتي الفرات ودير الزور، سوف نشاهد أيضاً إلى جانب كبار الرحل، قبائل استقرت تماماً وأخرى على وشك أن تفعل. ومن ضمنها تشكل قبيلة البقارة نموذجاً بارزاً، وقد كانت سابقاً الأقوى في الجزيرة (ما زالت تعد بين 3 و 4 آلاف مقاتل)، وقد أضعفت صراعاتها مع العقيدات والجبور الصلات القبلية في ما بينها. وباتت أغلبية فروعها تتعاطى الزراعة (لحسابها الخاص أو لحساب مالكي المزارع).

الجبور (2000 خيمة) قبيلة قديمة ذات أصول يمنية، هي أيضاً باتت شبه مستقرة، تقوم على تسمير أراضيها في حوضي الخابور والجقجق. القسم المترحل من القبيلة مكلف برعي القطعان، وزعيم كافة فروعها، الشيخ مسلط باشا، يقيم إقامة دائمة في الحسكة.

تُعتبر بني طيء وبني جيس من ضمن القبائل شبه المستقرة، والأهم في المنطقة. تنشر طيء خيامها على طول وادي الجقجق والخابور وإلى جنوب جنوب شرق نصيبين، وهي شهيرة جداً وقديمة جداً، قدمت من شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام ببضع سنوات، نزلت في منطقة الفرات ولم ترحلها حتى الآن. تتشكل طيء من 1000 خيمة في الجانب السوري (ما تبقى يوجد في العراق)، وهي تهتم بتربية المواشي (بالنسبة إلى القسم المترحل) وبالزراعة (بالنسبة إلى المستقرين).

تشكل جيس (1400 خيمة) حاليًا كونفدرالية من القبائل التي لا تزال في معظمها مترحلة، لكن أمداء ترحالها قصيرة، وتربطها القبلي يتراخي. لا يخضعون لشيخ واحد. تتجمع فروعهم المترحلة صيفًا في تل أبيض وحرّان وفي أورفه في الأراضي التركية. يقع موطن إشتائهم إلى الغرب من جبل عبد العزيز وجبل أبيض.

يجب النزول إلى أقصى الجنوب السوري للوقوف على قبائل شبه مترحلة. في منطقة اللجاة (حوران)، نجد فرع السلوت المستقرين هناك منذ قرون، يسكنون بيوتًا من الحجر، ويعملون في الزراعة. وهذا نمط حياة لما نره بعدُ. الجبلية أو الزبيد، تجمع آخر من القبائل موالٍ للدروز، لا يتحركون إلا قليلًا وعلى المرتفعات فحسب، على طول الجبل الحوراني؛ يشكل السلوت حلقة الانتقال بين الترحال والحياة المستقرة التي لا تكف بدورها عن أن تكون قبلية.

في حوران أيضًا، وعلى الأرض نفسها التي ما زال يشغلها رحّل وشبه [أنصاف] رحّل، هناك قرى من الحجر تقوم منذ تاريخ طويل وتؤوي فلاحين مستقرين ومنظمين على نحو قبلي، ويعودون بمعظمهم إلى أصول بدوية.

ويبقى الرسم العام لهذا الشكل من الحياة الجماعية ذكرى عند الأغلبية العظمى من الفلاحين، تحضر بكثافة أكبر عند المسلمين مما عند السكان الأرثوذكس المتحدرين من القبائل المسيحية العربية القديمة قبل الإسلام.

قريبًا من حوران وفي الشمال الغربي للقييطرة، عشيرة الفضل المستقرة التي يقال إنها من أصل هاشمي وهي تشغل كامل مساحة الجولان تقريبًا. هاجرت فروع آل الفضل الرئيسة (الفضل، الهواجة، البحاترة، العجارمة) من العراق في القرن الخامس عشر، وهم يعدون 3000 عائلة ومن بينهم 1000 مقاتل، ويمثلون نموذج القبيلة المتطورة الزراعية والمستقرة منذ زمن طويل في أرضها، تستغل أملكها التي باتت في جزء منها ملكيات فردية. زعيمها المعروف والمهاب كان المرحوم محمود الفاعور، ومن قصره المنيف مارس دورًا مهمًا في الحياة السياسية العربية الحديثة. وتمثل عشيرته دعمًا وطنيًا معتبرًا للمستقبل.

من جديد، لن نصادف أمثلة أخرى على القبائل المستقرة إلا في الفرات. فالبوشعبان (فروعهم: الأفاضلة وأبو عساف والولدة مستقرون بالكامل، بينما قسم من الولدة المذكور للتو شبه مستقرين) يسكنون ضفتي الفرات من شمس الدين بخط موازٍ للباب في الشمال حتى تبني في الجنوب، وضفتي نهر البليخ من نقطة التقائه مع الفرات حتى حدود سكة الحديد.

العقيدات التي لا يزال بعض فروعها خارج المنطقة يعيش حياة بدوية أو شبه مستقرة، تسكن ضفتي الفرات بين تبني جنوب منطقة البوشعبان، واليوكمال، وعلى الضفة اليسرى للخابور الأسفل.

من يقيم منهم على الضفة اليمنى من الفرات، إنما يسكنون بيوتًا مبنية باللبن المصنوع من الطين المجفف، فيما ما زال آخرون ينصبون خيام الوبر في الشتاء وأكواخ مصنوعة من أغصان الشجر في الصيف.

ولكونهم محبين للقتال رغم حياتهم المستقرة، لم تعرف منطقتهم الهدوء إلا نحو الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما احتلتها تركيا فعليًا. مع ذلك، تمكنوا في عام 1919 من إجبار البريطانيين على إخلاء دير الزور بقيادة أحد زعمائهم رمضان شلاش، وهو خريج مدرسة العشائر في اسطنبول، وقد عاد ليظهر إبان انتفاضة 1925 في الغوطة، لكنه استسلم في ما بعد.

كان يمكن الآلاف الأربعة من عائلات العقيدات المستقرة أن تشكل جماعة مرهوبة الجانب لولا انقساماتها والتأثيرات المتناقضة التي كانت تخضع لها.

ليس من الضروري إصغاء السمع للشكاوى الغاضبة من السكان المستقرين، لوعي المخاطر التي يمثلها التجاور بين القبائل المستقلة عمليًا، والمختصمة في ما بينها، تقطع الرمال والسهوب عند أقل إنذار، ويتعذر الإمساك بها أو معاقبتها في صحرائها. في الربيع، عندما يبتدئ الجفاف فيدفعها نحو المناطق الزراعية، تبدأ النزاعات التي لا يمكن تجنبها والتي تضع الفلاحين في مواجهة البدو. وعندما يتأكد الأخيرون من ضعف السلطة النظامية، لن

يتورعوا عن ترك قطعانهم ترعى من دون قلق الشعير والقمح الذي لا يزال أخضر. ويضعُ ساعات تكفي لتبدد جهد فصلين يبذله العامل في الأرض، فتركه فريسة البؤس والمجاعة.

غير أن سيئات البدو يجب ألا تحجب أبدًا أهمية دورهم في الاقتصاد والسياسة السوريين. فلتذكر فقط أن المصدر الرئيس للإنتاج الوطني وتربية المواشي ومشتقاتها، يتركز في أيديهم. يقدر القطيع الذي يرعونه بمليون رأس غنم. خيولهم وجمالهم ذائعة الصيت. فمنذ ما قبل سكة الحديد والسيارة وحتى وقت قريب، كانوا هم من يؤمن حصرًا انتقال الناس والبضائع عبر صحاريهم. وهناك فضلٌ آخر لحضور «بربريتهم» الطبيعية التي جنبت سوريا كارثة. فمقاومتهم العنيدة للتداول بالعملة الورقية في ما بينهم، تلك التي أدخلها الجنرال غورو إلى البلاد والتي كلفت الساحل السوري الذي قبلها خسائر مالية هائلة إبان كارثة هبوط الفرنك الفرنسي في عام 1926، جنبّت الداخل السوري مشكلات كبيرة.

قليلاً ما يبدو دورهم التاريخي والسياسي للعيان، على الرغم من أنه دور جوهري. ففضلاً عن القوة العسكرية التي يمثلونها بالنسبة إلى السلطة القائمة والقادرة على استخدامهم، فإنهم هم من عرّب سوريا ببطء وبلا ألم. عملهم المتقن هذا بدأ قبل الإسلام بقرون عدة، ويسّر للعرب حيازة البلاد، كما يسّر التحول الإثني والوطني للسوريين.

يبدو أنه من باب القانون الطبيعي لوجود سوريا أن تحتضن، إلى ما لا نهاية، على أرضها هذا الطواف الذي لا يتوقف للقبائل الرحل. إن استقرار القبائل التي تعيش حاليًا في البلاد وتحضرها، قد لا يبلغ أبدًا حد قطع مجرى الهجرة التاريخية من الصحاري العربية نحو البحر. إنه كظاهرة الأوعية المستطرفة التي سوف تربط على الدوام الداخل السوري بموائل شبه الجزيرة العربية. وفي الوقت الذي ننجح في تثبيت هؤلاء المهاجرين «الأبديين»، سوف يأتي آخرون ليحلوا محلهم، وهكذا حتى التشعب الديموغرافي الكامل للبلاد، الذي يبدو - كما يظهره التاريخ - كبيرًا جدًا.

غير أن لعبة سيزيف (Sisyphé) هذه، هي أبعد من أن تُحبط سياسة الاستقرار المنهجي للرحل، بل سوف تكون محرّضاً فاعلاً، بما أنه مرغوب جدّاً، بسبب طابع السكان، ألا يزداد هؤلاء نوعاً وكماً إلا بدعم عربي.

إن تفحص الظروف التاريخية والجغرافية والسوسولوجية التي عاش البدو في ظلها ولا يزالون، تسمح بإبداء ملاحظة مهمة: إن الانحلال التدريجي للترحل حتى اختفائه يماثل في الواقع قدم القبائل. ونحن لا نتكلم هنا إلا عن مجموعات كانت مترحلة، وهي اليوم مستقرة، ولا تزال تحافظ على شكلها القبلي. فالتاريخ والتقاليد لا يضعان موضع شك وجود قبائل عربية عديدة في الماضي وفدت قبل الإسلام، أو بعده بكثير، ولا نجد شيئاً من بقاياها في عصرنا. وهي عندما ذابت في الكتلة السورية - العربية، اختفى تنظيمها السابق تماماً. لكن اليوم أيضاً، وفي بعض الأوساط (لبنان، جبل الدروز، دمشق، حلب وسواها) فإن تقاليد عائلية تحفظ حية دوماً ذاكرة الحياة الغابرة في الصحراء.

ويكفي أن نستذكر الظروف التي صاحبت تحلل البداوة، وبالتالي القبيلة، للعثور على الأسباب المحددة. ففي كل مرة حاول قوم جدد قادمون من الصحراء العربية دخول المجال السوري، اشتعل القتال فوراً بين الدخلاء والشاغلين السابقين. وما كانت تلك المعارك الطويلة والقاسية لتنتهي إلا بتحية طرفٍ من المتعاركين عن المجال المقصود. وغالباً ما كان المهزوم هو القاطن السابق. وكي يتجنب الإبادة لم يكن أمامه إلا التحرك نحو الغرب حيث الجوار المقيم والمستقر ييسر على المنطقة مناحاً هادئاً نسبياً. لكن هذه الهجرة الاضطرارية حملته نحو أراضي أحسن استقبلاً وأكثر سهولة. فالماء الغزير فيها يجعل القمح ينمو مكتئزاً وبصورة أفضل. مع الوقت، وإذا كانت القوة التي طردته ما زالت تسد أمامه أبواب الفيافي الساكنة، التي لا ينفك حينه السابق يجذبه نحوها، يحل تغيير في حياته محل البداوة والترحال. فالبدوي الذي قُيّدت حركته بمساحات ضيقة سوف يكون مضطراً، إذا ما قوبل بسياسة ذكية تضيق مجالاته تدريجاً، إلى تثبيت أقدامه شيئاً فشيئاً في الأرض، أولاً في ظل خيمته الأليفة من الوبر، ثم في ظل منزل حقيقي من طين أو حجر. يكفي أن

تيسر له حيازة الأرض التي يشغلها ويُزَوَّد بالبذار والمساعدة الفنية الضرورية حتى تتنامى في داخله ميول التحضر.

وما لا يمكن لتشابك الظروف التاريخية أن ينجزه إلا على الأمد الطويل، يبدو أن سياسة عقلانية وشديدة الواقعية يمكن أن تحدثه بدورها وتعجل به. فأوغسطين برنار (Augustin Bernard) الذي عاين البداوة في أوساط شبيهة، يضع شرطين لتطورها المُستَحَث نحو الحياة المستقرة:

(1) أن تجعل الإنسان المحلي يتطور ضمن حضارته وليس ضمن حضارة أخرى.

(2) أخذ الظروف الجغرافية في الاعتبار⁽¹²⁾.

فالشرط الأول هو قاعدة الحس السليم. والثاني يعني القول إن كل حالة سوف تعالج بوحى من المعاينة نفسها التي تخضع لها.

رغم التبسيط الذي قمنا به، فإن هذا الموجز المجرد عن تطور البداوة في سوريا يبرز حضور أسباب أو عوامل ثلاثة للحياة الحضرية: قوة القاهرة، وسط مناسب، سياسة خصوصية. القوة لن تكون بالضرورة مادية وفظة، بل ربما تكون بخلق حالة تصبح فيها الحياة الثابتة كفيلة بجذب البدوي وكسبه نهائياً، وذلك عبر إجراءات عسكرية واقتصادية واجتماعية. فمن خلال التعليم بالدرجة الأولى لأبناء شيوخ القبائل، يمكن التأثير على القبيلة برمتها. لكن الأمر يتطلب أيضاً توفير أراضٍ جديدة بإرضائها، وتزويدها خصوصاً بالوسائل الضرورية لاستثمارها⁽¹³⁾. وتتطلب متابعة عمل كهذا استقصاءً معمقاً وطاقماً خبيراً ونشيطاً. وبالكاد يكفي أن تكون هناك وزارة للعشائر.

حاولت تركيا قبل الحرب، وخصوصاً في عهد [السلطان] عبد الحميد

Bernard, *L'Evolution*, pp. 301-302.

(12)

(13) يبدو بوضوح من ناحية أخرى أن هناك ميل عميق لدى البدوي إلى الحياة المستقرة.

Roland Dorgelès, *La Caravane sans chameaux*, ومنحه قطعة أرضٍ كافية سيسمح له بتحقيق هذه الرغبة. p. 270 et s.

حاولت، بوسائل مناسبة مثل تقديم إقطاع مجاني للأراضي وتعليم أبناء الأعيان في مدرسة العشائر (عشيرة مكتبي) في اسطنبول، أن تنجز تثبيت الرحل وأسلمتهم وخضوعهم. وانتزعت بالتدريج مساحات واسعة من فضاءات الترحال، كل منطقة دير الزور على وجه خاص، ومنطقتي الكرك ومعان وسواهما في شرق الأردن الحالي.

في ظل الملك فيصل، كانت ستتواصل السياسة نفسها بنجاح أكبر، انطلاقاً من السمة العربية للنظام الجديد، لكن أول إجراءات الدولة المنتدبة كان حصر الإشراف على البدو بجهاز استخبارات المفوضية العليا. أما إحداث مجلس من رؤساء القبائل في حلب يُعنى بدراسة الإجراءات الخاصة بالبدو، فلم يعط أي نتيجة حتى الآن. وأتى القرار رقم S/100، في 20 نيسان/أبريل 1925، ليقدم بعض التحديد للسلطات غير المتناسبة الممنوحة لضباط الإشراف على البدو وللإستخبارات القائمة في منطقة الترحال. وهو يؤكد للقبائل استقلالها الذاتي السياسي والقضائي وينظم علاقاتها بأهل الحضر. وينص في الوقت نفسه على ممارسة الضباط الممثلين للانتداب إشرافاً بلا حدود تقريباً على جميع أعمال شيوخ القبائل⁽¹⁴⁾.

وتُتخذ هذه الإجراءات وتتواصل هذه السياسة من غير أن يكون للسلطة السورية الحق في أن تتدخل أو أن تُستشار.

(14) وقد شُنت حملات واسعة لتجريد القبائل من السلاح، بدءاً من عام 1925، ما يكون قد أثر في جعلهم يملّون من حياة الترحال.

خاتمة

«أنا أعتبر بأن للجمهورية الفرنسية الحق في أن تفتخر (بما تقوم به) وأن تؤكد بأنها تمارس الانتداب وفقًا للأفكار السخية التي حددت الصيغة الجديدة للتأثير الأوروبي».

الجنرال غورو⁽¹⁾

في آب/أغسطس 1925، وفي لحظة مناسبة ومفاجئة لم يتوقعها أحد، وبينما جيش الاحتلال في أسوأ أوضاعه، انتفض دروز حوران ضد الدولة المنتدبة. وكان يُعتقد في البداية أننا أمام تمردٍ محلي يشبه أعمال التمرد السنوية التي كانت تنفجر هنا وهناك، لتهدأ بعدها تحت وطأة القمع أو بسبب من غياب دعمها بالإمكانات.

غير أن الانتفاضة الجديدة، ومنذ بدايتها، توطدت وبصلابة غير معهودة، وقد شجعتها النجاحات المهمة التي حققتها، فتوسعت لتشمل جبل الدروز بكامله، وتدفقت إلى السهل وامتدت إلى كامل الجنوب السوري تقريبًا، لتصل إلى الوسط ومناطق محددة في الشمال، معبئة السكان في طريقها أو شاحذة فيهم روحًا عامة من العداء المشترك. تلك ما عادت انتفاضة، بل ثورة سوف تدوم عامين وتحكم بالإخفاق المتماذي على جيش الانتداب، وتقيم لشهور عدة، وبلا منازع، سلطتها على الجبل وعلى قرى منطقة دمشق.

Gouraud (Général), «La France en Syrie», *Mercure de France* (1 Avril 1922).

(1)

سوف يكون من السداجة البحث عن الأسباب في طموح بعض العائلات الدرزية المتبرمة من زعيم أرعن أو فظ، أو في استفزازات سياسية موصى بها من القاهرة، أو في إشكاليات التأثيرات الأجنبية⁽²⁾. فالسيد دو كي نفسه اعترف بعدم وجود أساس لهذا الرأي الأخير. «... إن التأثيرات الأجنبية كانت ضعيفة جدًا»، كما اضطر أن يعترف أمام لجنة الانتداب⁽³⁾. وفي الواقع، فإن التاريخ يقدم القليل من الأمثلة عن ثورة جديدة، أحدثها على نطاق واسع التدخل الأجنبي؛ ونادرًا ما يحكم شعبٌ على نفسه بالدمار والموت من غير أن يكون هناك شعور يعمل في داخله ويجتذبه. ويمكننا أن نؤكد، خلافًا لرأي كثيرين، أن الثورة السورية تميزت بضالّة الدعم الخارجي، وربما كان ذلك ما حتم إخفاقها.

في الحقيقة، إن الهبة العامة فعلاً لجبل الدروز، والشهادة البطولية لدمشق، والمعارك وحرب الأنصار في أرياف حمص وحماة وحلب، والاستياء الملموس لدى السكان غير المسلمين على الساحل، كانت كلها مظاهر لحالة كامنة تأججت في عام 1925، ولا يمكن أن تكون مصادرها المباشرة نابعة إلا من الوضع الداخلي السوري ونوابضه المعنوية. لقد تجلّت في الخييات التي سبقت الانتداب والتي فاقمتها السياسة التي أسس لها الاحتلال الفرنسي.

فلنتذكر باختصار هذه الوقائع:

لقد انقضى نصف قرن على جهد عرب آسيا باتجاه وحدتهم وتحررهم، هذا الجهد الذي حفّزه بقوة تقدم الفكرة الوطنية وسط الجماهير، وتشجيع القوى الغربية التي لم تضمن حينها بالآمال ولا بالوعود بمساعدة سياسية وحتى بمساعدة عسكرية.

وتركيا، القلقة عن حق من تصرفات قوى التفاهم، اصطفّت في عام 1914 إلى جانب إمبراطوريات المحور. أما عربُ سوريا والعراق وشبه الجزيرة،

(2) هذا على الرغم من رأي سيمون (H. Simon) الوارد في تقريره عن موازنة وزارة الخارجية (لعام 1926)، ص 179.

(3) محضر الدورة الثامنة، ص 57.

الملتعضون من سياسة تركيا الفتاة والمروعون من طغيان جمال باشا، فقد باشروا منذ ذاك الوقت، وبأشكال يتناوب فيها العنف مع العمل الخفي، صراعاً متواصلاً ضد السيطرة العثمانية.

ثم أتت ثورة الشريف حسين في عام 1916 وتشكيل القوات العربية النظامية بقيادة ابنه الأمير فيصل، لتوجه للدولة العثمانية ضربة قاتلة وتنبئ منذ ذلك الوقت بسقوطها المحتوم.

وكان تبادل لوجهات النظر بين شريف مكة وبريطانيا العظمى، اكتسب وقتذاك كامل قيمة الاتفاق الملزم، قد قاد إلى هذه النتيجة. وتمثلت وجهات النظر تلك برسائل ثماني تبادلها الطرفان بين تموز/ يوليو 1915 وكانون الثاني/ يناير 1916، وكانت كلهما تتصل بالشروط الترابية [المتصلة بالأراضي] للسلام في المشرق ومشاركة الحجاز في الحرب ضد تركيا⁽⁴⁾.

من أهمها، رسالة من الشريف بتاريخ 9 أيلول/ سبتمبر 1915، يلح فيها على ضرورة المناقشة الفورية لمسألة الحدود. وخلال نقله هذه الرسالة إلى الخارجية البريطانية، نقل السير هنري ماكماهون (Henry McMahon) تصريحاً لممثل الشريف في القاهرة مصاغاً على النحو الآتي: «إن احتلال فرنسا للمناطق العربية الصافية في حلب وحماة وحمص ودمشق سوف يصطدم بالمقاومة العربية المسلحة، لكن باستثناء هذه المقاطعات، سوف يقبلون بتعديلات للحدود الشمالية الغربية مقترحة من شريف مكة».

في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1915، وجه السير ماكماهون، بأمر من داوونينغ ستريت [الحكومة البريطانية]، رسالة إلى الشريف حسين تضمنت التالي: «إن مناطق مرسين والإسكندرون وأجزاء سوريا الواقعة إلى الغرب من مناطق دمشق وحمص وحماة وحلب، لا يمكن أن تعتبر عربية صافية ويجب أن تستثنى من الحدود والتخوم المرتقب ترسيمها. فمع التعديلات الآتية، ومن دون المس باتفاقاتنا الحالية مع الزعماء العرب، فنحن نقبل بهذه التخوم وهذه

K. Khairallah, *Le Problème des régions arabes libérées* (Paris: 1919), pp. 97 et s.

(4)

الحدود... فباستثناء التعديلات الواردة أعلاه، فإن بريطانيا العظمى مستعدة للاعتراف باستقلال العرب ودعمه داخل هذه الأراضي الواقعة ضمن التخوم والحدود المقترحة من شريف مكة».

أخيراً، في 1 كانون الثاني/يناير 1916، وبعد عدد من جولات المحادثات الأخرى، أُبلغ الشريف حسين بأن يؤجل حتى حلول السلام مطالباته المتعلقة بلبنان، كي لا يعكر علاقة التحالف الفرنسي - البريطاني⁽⁵⁾.

تقود هذه الرسالة إلى استخلاص التزام بريطاني واضح وحتمي، يتمثل في «الاعتراف» و«الدعم» لوحدة الأراضي العربية واستقلالها، حدودها في الشمال تلك التي سوف تقوم مع تركيا؛ في الغرب التخوم الشرقية للساحل السوري، فلسطين، البحر الأحمر، المحيط الهندي، الخليج العربي؛ الحدود الشرقية لبلاد ما بين النهرين من بدون المساس بحقوق الإشراف التي سوف تستمر بريطانيا العظمى بممارستها في منطقة البصرة. هذه هي حدود الإمبراطورية التي اقترحها الشريف حسين في رسائله الأولى في تموز/يوليو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 1915، والتي وافقت بريطانيا العظمى، من خلال الرسائل، على إقامتها، ووعدت بالمساهمة في ذلك. ويصرح السير إدوارد غراي (Edward Grey) في مذكراته: «أنا لم أعتبر قط أن هذا الاتفاق يتضمن، بالنسبة إلينا، ما يتعدى الالتزام بتنفيذ وعد منح العرب استقلالهم»⁽⁶⁾. لكن وجهة نظر وزير الخارجية البريطاني في ظل الحكومة التي أعطت هذا الوعد، تنسجم بصعوبة مع الاتفاق البريطاني - الفرنسي - الروسي⁽⁷⁾، الذي كان قد وُقِع قبل بضعة شهور في 19 شباط/فبراير 1916، والذي لم يكن يسعى لأقل من تقطيع الدولة العثمانية بعد هزيمتها: فآسيا العربية التي شملها هذا التقسيم، قُسمت إلى مناطق نفوذ ممنوحة لفرنسا وبريطانيا العظمى⁽⁸⁾.

Le Temps, 18/9/1919.

Edward Grey, *Mémoires*, p. 522.

Pravda (Moscow), 21/2/1918.

(5) ملاحظة وردت في:

(6)

(7) نُشر في:

(8) «هناك اتفاقان سرّيان مهمّان عُقدّا مع بداية الحرب. الأول تمثل في الوعد الممنوح للملك

حسين بأن المملكة العربية سوف تصبح دولة إسلامية مستقلة بالكامل؛ وهو الاتفاق الوحيد من بين =

ومن أجل توضيح أفضل للبنود، انتُدب الكولونيل السير مارك سايكس ممثلًا بريطانيًا العظمى وجورج بيكو ممثلًا الجمهورية الفرنسية، ليدرسا على الخريطة وضع الأراضي في بلديهما. وتوثيقًا لمحادثتهما، وُلد اتفاق فرنسي - بريطاني يحمل اسمي المفاوضين الرئيسيين بتاريخ 16 أيار/ مايو 1916، كان حصيلة تبادل الرسائل بين السيد كامبون (Paul Cambon) سفير فرنسا في لندن والسير إدوارد غراي وزير الخارجية البريطاني، يقسم الكتلة العربية إلى خمس مناطق يشار إليها بألوان مختلفة، وتخضع كل منها إلى درجة خاصة من السلطة تعود على التوالي إلى فرنسا وبريطانيا العظمى. الساحل السوري (منطقة زرقاء) أُعطي لفرنسا التي سُمح لها بأن تمارس فيه سلطاتها الكاملة. في منطقة بغداد والخليج العربي (منطقة حمراء) لبريطانيا الحقوق ذاتها (المادة 2). في القطاعين الآخرين اللذين يتضمن أحدهما الداخل السوري (المنطقة «أ») والثاني الداخل العراقي (المنطقة «ب»)، تقرر تشكيل دولة عربية على قاعدة وحدوية أو كونفدرالية، بشرط أن يكون التأثير لفرنسا في القطاع الأول، ولبريطانيا في القطاع الثاني، وهذا التأثير تتم ترجمته بعدد من حقوق الإشراف والأفضلية في قضايا السياسة والاقتصاد. أما فلسطين (المنطقة البنية) فقد تم تدويلها، إذ لم يكن قد ظهر إلى العلن بعد أي تفكير في الصهيونية.

من هذا الاتفاق ومن ذلك الذي سبقه، وهما متناقضان نصًا وروحًا مع الاتفاق العربي - البريطاني، سوف يتولد سوء تفاهن خطير (وهو في أصل الاحتلال الفرنسي لسوريا) عندما كشف السوفيات عنهما في عام 1917⁽⁹⁾ وخصوصًا عند التطبيق، غير الدقيق أصلاً والمتهور الذي نوقش في مؤتمر سان ريمو⁽¹⁰⁾.

= الاثنين الذي تم بمبادرة بريطانية، ونحن نتحمل تجاهه مسؤولية أكبر مما يتحمل أي حليف آخر. أما الاتفاق السري الفرنسي - البريطاني - الروسي المتعلق بمجالات التأثير في آسيا الصغرى فقد كان بمبادرة فرنسية»
Grey, *Mémoires*, p. 520.

(9) لقد احتج العرب آنذاك، لكن التنظيمات البريطانية من القاهرة هدأت من شكوك ملك

الحجاز.

(10) في رسالة بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1915، أكد السير هنري ماكماهون لحسين أن استقلال البلاد العربية سيكون كاملاً، في ما عدا العراق الجنوبي (البصرة) حيث هناك إجراءات خاصة للإشراف الإداري»، وكذلك في الأراضي حيث لا يمكن بريطانيا العظمى أن تتصرف من دون المساس =

ونعرف الباقي.

ونعرف أيضًا أوجه التشويه التي لحقت بعد الحرب بالخدمات التي قدمها العرب لقضية الحلفاء.

مع أن «الانتفاضة العربية - كما كتبت سابقًا مجلة آسيا الفرنسية - قد جمدت وعزلت في اليمن ما يعادل فرقة تركية... واشتبكت مع فرقة تركية أخرى في الحجاز نفسه (المدينة المنورة وخط السكة الحديد). لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فكما قال عن حق السير مارك سايكس: في الحجاز نلمس بالبنان عقدة مختلف القضايا المتعلقة بتركيا الآسيوية». ليس أن الإمرة كلها من هناك، بل أن للحدث الذي ينبثق من الحجاز أصداء في عموم الإمبراطورية، وتحول موقف الشريف شجع بقوة موقف أمراء الجزيرة العربية الذين كانوا ميالين إلى الحلفاء وساهم بصورة لا يمكن التقليل منها، وسمح بالهجوم الناجح الذي قام به الجنرال مود (Frederick Maude) في العراق. كما يمكن أن تكون لهذه الانتفاضة نتائج سعيدة من جهة فلسطين»⁽¹¹⁾.

غير أن النتائج السياسية الهائلة للحركة العربية سمحت للحلفاء بأن يحفظوا مناطق سيطرتهم في أفريقيا العربية والإسلامية، بمنأى عن أي اتصال مع مبعوثين ألمان وأتراك لا يحصى عددهم كانوا يجولون من شبه الجزيرة إلى قلب الصحراء عبر الجبشة والسودان محاولين مع الجماهير السمراء المتحمسة إشعال الجهاد ضد أوروبا التي كانت في حالة حرب. «إن ولادة المملكة الجديدة في الحجاز أحدثت قطيعة كاملة: فأخر الضباط الألمان القادمين من

= «بمصالح» فرنسا. هذا التحفظ الأخير الموافق للمواد السرية لاتفاقي شباط/فبراير وأيار/مايو 1916، اعتبر العرب أنها لن تنطبق إلا على جبل لبنان وأراضي خليج الإسكندرون، حيث إن السيادة العربية، في ذهن المفوضين، سوف تخضع لبعض القيود لمصلحة فرنسا.

L'Asie française (Janvier-Avril 1918), p. 37.

(11)

وراجع فيها أيضًا دراسة تفصيلية عن: «Les Opérations au Hedjaz pendant la grande Guerre», *L'Asie française* (Mai 1929), p. 163.

وراجع خصوصًا سلسلة مقالات بعنوان «الملحمة العربية»، في: *Times* (November 1918).

أفريقيا قبل أيام من انتفاضة الحسين بن علي الذي كان مؤيدًا لنا، قتلوا بين جدة ورايغ، على الرغم من الإشراف التركي. فأعداؤنا، كما تضيف مجلة آسيا الفرنسية، لن يستطيعوا إذاً إقلاقنا في ممتلكاتنا الأفريقية عبر اتخاذهم الإمبراطورية التركية نقطة انطلاق»⁽¹²⁾.

إن خطر الانتفاضة العامة في كل آسيا الإسلامية لم يكن افتراضياً كما كان يفكر بعضهم في حينه. ويبدو أنه لولا الدعم العربي في هذه اللحظة، فإن جهاداً من نوع «صنع في ألمانيا» كان يمكن أن يحدث أسوأ الكوارث حتى في آسيا الوسطى والهند⁽¹³⁾.

ومن يدري، فإن الإمبراطورية العثمانية كان يمكن أن تبقى لولا الانسحاب العربي! لقد كان صعباً، بل مستحيلٌ في أي حال، على الجيوش البريطانية أن تتقدم عبر المساحات العربية الشاسعة لو لم يكن البدوي، سيد هذه الأمكنة الجرداء، مؤيداً لهم.

«لقد قمنا بالحرب بالتحالف مع العرب ضد الأتراك - كما شهد لاحقاً فيكتور بيرار (Victor Bérard) - فبناءً على هذا الاتفاق (اتفاق 1915-1916) انخرطت عرب مكة في الحرب ضد السيد العثماني، ضد إخوتهم في الدين، ضد خليفة المسلمين في حينه سلطان الأستانة. قاتلوا بلا توقف، إلى حد أنهم استحقوا وسام «صليب الحرب» الذي مُنح لفصيل نفسه الذي نقاتله اليوم. لقد أتوا إلينا في عام 1916 - سجلوا جيداً هذا التاريخ - غداة إخفاقنا في الدردنيل وغداة إخفاقنا في كوت العمارة، لحظة كربنا الأعظم. وإليكم التنويه بالأمر: منذ عام 1916 وضع الأمير فيصل نفسه، إلى جانب والده ملك الحجاز، في الخدمة من أجل إزاحة النير التركي ومساندة قضية الحلفاء. قائد رائع ومليء بالموهبة ودوماً مع قواته. ثم يعددون لنا جميع إنجازاته من آب/أغسطس 1917 حتى تشرين الأول/أكتوبر 1918. بسبب تحالف العرب معنا، تجنبنا

(12) كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل، ص 38.

B. Nikitine, «L'Afghanistan dans la politique internationale», *Revue des sciences politiques* (Octobre-Décembre 1927), p. 596.

الحرب المقدسة في عموم الممتلكات الإسلامية؛ وبسبب تحالفهم أيضًا دخلنا إلى فلسطين وسوريا. هذه هي الوقائع»⁽¹⁴⁾.

نعم هذه هي الوقائع ولكن مع الأسف، بقيت ثورة حسين بلا مقابل، ولم تؤد في النهاية إلا إلى تشتيت الإسلام وتقوية «الإمبريالية» الأوروبية. وكانت أيضًا سببًا من أسباب الآلام الطويلة التي أرادها لها وأمر بها جمال باشا لسوريا المؤيدة للعرب والمحبة لفرنسا.

بينما الحرب على أشدها وقوات فيصل تقوى وتزداد عددًا بفعل العناصر الوافدة إليها من كافة مناطق العالم العربي، وهي تستعد للدخول إلى الحلبه، بدأ قمع رهيب ومنهجي في سوريا، ضد السكان المدركين أن تحررهم سيتم بمساعدة الحلفاء.

أوراق تركها جورج بيكو، قنصل فرنسا في بيروت، والموقع على اتفاق عام 1916، ورّطت في أعين الأتراك عددًا كبيرًا من المناضلين الوطنيين في مرحلة ما قبل الحرب، الذين كانوا يقيمون علاقات وثيقة مع عدد من القوى العظمى وخصوصًا فرنسا. وبينما المسؤول عن هذا الإهمال يقسم بلادهم مع السير مارك سايكس، كان جمال باشا يحكم على ثلاثين من بينهم بالإعدام شنقًا، إثر محاكمة صورية، بتهمة الخيانة العظمى⁽¹⁵⁾. وقد دشت أجسادهم المعلقة في دمشق وبيروت الاستشهاد الأكثر إيلاّمًا الذي شهدته سوريا⁽¹⁶⁾. وقد صدرت بعد ذلك قرارات أبعدت كثيرًا من الأعيان عن المراكز التي يمكن أن يكون لها فيها بعض التأثير. وحصلت مجاعة مفتعلة تواصلت بمنهجية، وعزلت بيروت ولبنان، المنطقتان الأكثر شبهة، عن باقي سوريا، وحصدت ثلث السكان وأفرغت قرى كاملة من أهلها⁽¹⁷⁾.

(14) مجلس الشيوخ، 28 تموز/ يوليو 1920.

(15) حاول جمال باشا أن يبرر هذا العمل في كتيب يحمل عنوان: *La Vérité sur la question*

syrienne، ظهر بعد الهدنة.

(16) يُنظر: Samné (dr.), *La Syrie* (Paris: 1921), chap. «La Syrie pendant la guerre».

الرواية المثيرة للشفقة للأهوال المعاشة.

(17) يراجع الكتيب الموثق بالصور الذي تنشره مجلة آسيا الفرنسية بعنوان: *La Famine au*

Liban et l'assistance française au libanais, doc. no. 2. en supplément au numéro de Février 1922.

في الخارج، فعّل السوريون المهاجرون إلى أميركا ومصر من نشاطهم الدعائي واستطاعوا ببساطة أن يحصلوا من الحكومات الحليفة، أسوة بالأمم السلافية في أوروبا الوسطى، على وعود رسمية تضمن لهم استقلال بلدهم بعد الحرب⁽¹⁸⁾. وقد شكلوا في عام 1914 فيلقاً سورياً قاتل على الجبهة الغربية⁽¹⁹⁾.

لكن هذه هي اللحظة التي اختارتها قوى الحلفاء لتقطيع سوريا والبلاد العربية إلى ما يكفي من الحصص المخصصة للمتصرين بعد موت الدب.

الهزيمة النهائية حولت إلى حطام إمبراطورية العثمانيين التي دامت أربعة قرون. ومنذ المؤتمرات الأولى في باريس، كان على العرب أن يدركوا أن إعادة بناء وحدتهم واستعادة استقلالهم لم يكونا إلا حلمًا (أو خداعًا) يصعب التوفيق بينه وبين مطالب الحلفاء وأهدافهم.

نتائج مؤتمرات 1919-1920 معروفة؛ فالعراق وُضع تحت الانتداب البريطاني، وسُلمت فلسطين إلى الأنكلو - صهيونيين، ومُزّقت الجزيرة العربية بواسطة الذهب الإنكليزي، وسوريا التي كانت تأمل، في الأقل، أن تخرج سالمة من هذا الغرق، تم محوها من الخريطة لنشهد مكانها برقشة غربية من دويلات خاضعة للاحتلال الفرنسي.

إنها الخيبة الكبرى التي وضعت في قلب المخدوعين ضغينة عميقة وأثارت منذ ذلك الحين ارتيابًا لا علاج له حيال أوروبا. ويمكن القول إن الإسلام والعروبة لم يصابا منذ قرون بجرح أكثر حدة.

Sammé, *La Syrie*,

(18)

Khairallah, *Le Problème*, pp. 123 et s.

وكذلك:

(19) «يقولون لنا... لقد شكلنا في عام 1914 فرقة من 7000 شاب استدعيتهم من كافة أنحاء العالم حيث كانوا مشتتين. معظمهم مات خلال هذه السنوات الأربع. ماتوا من أجلكم ومن أجل حرية العالم، ومن بقي منهم في المشرق قاتل ضد تركيا بلا تخاذل. حاولوا كسر قوتها العسكرية، وحضّروا في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر الماضيين انهيار الجيش الألماني - العثماني. لم تحتاجوا أنتم والإنكليز إلا أن تظهروا لتجنوا منافع جهودنا...». السيد كاشان (Cachin)، مجلس النواب، 29 كانون الأول/ديسمبر 1918.

لم يكن هناك بد من التذكير بهذه الوقائع، من أجل إعطاء فكرة عن الظروف السياسية والنفسية التي أحاطت بقيام الانتداب الفرنسي على سوريا.

هذا الانتداب لم يستطع أصلاً أن يفرض نفسه بغير القوة. وأما دعوة سوريا فرنسا إلى المجيء فلم تكن في الواقع سوى أسطورة. وإذا استثنينا بعض الطوائف، فإن أغلبية البلاد أظهرت عداً قوياً تجاه أي سيطرة أجنبية. وتقرير لجنة كينغ - كراين (King-Crane) واضح بما فيه الكفاية بشأن هذه المسألة.

كما أن إقامة الانتداب لم تتم من دون سفك دماء غزير. فإضافة إلى ميسلون، كل عام قبل 1925 كان شاهداً على انتفاضة محلية. في عام 1920، بعد دخول الفرنسيين إلى دمشق، انتفض أهل حوران وقتلوا رئيس الوزراء وأحد أعضاء الوزارة التي كانت قد تشكلت للتو.

في الفترة نفسها، الشيخ صالح [العلي] في جبل العلويين، وإبراهيم هنانو في جنوب غرب حلب، وقبيلة الموالي الكبرى في منطقة حمص - حماة هاجموا بعزيمة بالغة القوات المنتدبة. وتمكنوا من تحرير أراضي واسعة من الاحتلال الأجنبي. واستمر الأمر حتى كانون الأول/ديسمبر 1921، كي يكتمل قمع هذه التحركات المختلفة. لكن وفي هذه اللحظة وفي منطقة دير الزور، استأنفت القبائل عملها الدفاعي ضد الاختراق الفرنسي.

أكثر من ذلك، فإن المفوض السامي الجنرال غورو، أثناء مروره في القنيطرة، تعرض لهجوم قُتل فيه الضابط برانيه (Branet) المترجم المرافق له (في 22 حزيران/يونيو 1921)⁽²⁰⁾.

ومن المؤكد أنه بعد هزيمة ميسلون، حصل في سوريا فوراً هائل بدا وكأنه مقدمة لما سوف تكون عليه أحداث 1925، لو لم يكن تعداد جيش

(20) يقول السيد برتون: «أصدر الجنرال غورو البيان الآتي: «إن نواحي جبانات، الكسب، غناقل، ترنك، مهجر، شبحاني التي قدمت مأوى لمجرمي القنيطرة وباتت مشاركة في الجريمة، تم تدميرها بأمر من الجنرال المفوض السامي».

ويجب السيد رئيس المجلس: «ذهبت الأرتال للبحث عن المجرمين، وحيث وجدت دليلاً على أن المتمردين تلقوا تشجيعاً واستضافة، ردوا بأعمال القمع الضرورية في هذه البلاد». مجلس النواب، جلسة 20 تشرين الأول/أكتوبر 1921.

الانتداب يبلغ 70,000 رجل. «في هذه الفترة حصلت أحداث جد مؤلمة، وهي أخطر بكثير مما تلمح إليه، كما قال السيد بانلوفيه (Paul Painlevé) وزير الحرب في مجلس الشيوخ، تحت تأثير الكارثة التي حصلت لوحدة ميشو (Michaud) العسكرية (آب/ أغسطس 1925)، ونحن، مدفوعين بالروح الوطنية، أسدلتنا الستار على هذه الأحداث»⁽²¹⁾.

ساد الهدوء في النصف الأول من عام 1922. لكن في تموز/ يوليو حصل حادث تسببت به محاولة اغتيال، هددت بإثارة جبل الدروز. فأطلق سلطان الأطرش شرارة التمرد، واصطدم في أكثر من موقع بالفرنسيين الأكثر عدداً. لجأ إلى شرق الأردن لكنه لم يخضع سوى في نيسان/ أبريل 1923.

لكن من جديد، وفي تلك المرحلة ذاتها، اضطرب الأمن الذي لم يستتب إلا نسبياً، على الحدود التركية، إذ عادت عصابات التشيتيين (Tchétes) إلى الظهور من جديد، وأبدت عدوانيتها.

كذلك في الشوف اللبناني، عادت أعمال «قطع الطرق» لتتكرر، لكن المفوض السامي الجديد الجنرال ويغان كان ذا قبضة حديدية، وساهمت الإعدامات في بيروت والسجن ونفي الأعيان في إعادة استتباب الأمن مدة من الزمن.

في عام 1924، استؤنفت حرب الكمائن في البقاع، قادتها جماعات ملحم قاسم التي مارست أعمال قطع طرق لقيت تعاطفاً من السكان. وقد أجرت السلطة المتدبة عمليات «نزع أسلحة» في هذه المنطقة ترددت أصداؤها في الصحافة.

بطبيعة الحال، راكمت حالة الحرب الكامنة هذه الأحقاد والخراب⁽²²⁾.

(21) نقاشات مجلس الشيوخ، عام 1925، الجزء الثاني ص 1737.

(22) «وفق مرسوم منح الوسام التكريمي سوريا - كيليكيا، شهد عام 1922 أكثر من 35 عملية عسكرية... وشهد عام 1923 47 عملية ومعركة... وفي عام 1924، اضطرب الجنرال ويغان إلى إطلاق عمليات للشرطة في جبل الدروز، من 18 كانون الثاني/ يناير حتى 14 شباط/ فبراير 1924». السيد أوهري (Uhry)، مجلس النواب، جلسة 19 كانون الأول/ ديسمبر 1925.

إن هذه الظروف التي ما كانت بذاتها سوى حصيلة زوال أوهام مرحلة ما بعد الحرب، قد رمت بثقلها الكبير على سيروية عمل الانتداب. والتذكير بها إنما سمح باستشفاف الروحية التي لا تزال ترمي اليوم بثقلها على التوجهات الحديثة التي طرأت على سياسة المفوضين السامين «المدنيين».

من المؤكد أن ميسلون افتتحت عهدًا جديدًا في التطور الوطني لسوريا. فحتى ذلك التاريخ، كانت الحركة السورية قد تطورت بانسجام مع التيار العربي العام. وبدءًا من تمدد الاحتلال الفرنسي إلى عموم البلاد، حصلت قطعة مدوية فصلت سوريا عن الوتيرة التي باتت تعيشها البلدان العربية الأخرى، رغم الانتدابات البريطانية.

منطلقًا من قناعة مفادها أن الفكرة العربية لم تكن إلا اصطناعًا من مخيلة لورنس الجامحة، عمل الانتداب الفرنسي منذ أن وضع الأساسات الأولى لبنائه السياسي الجديد، على أن يضرب صفيحًا كاملاً عن العروبة وتأثيرها الذي لا يمكن نكرانه في البلاد. إن الصانع الحقيقي للنظام الجديد، السيد روبير دو كي، الأمين العام للمفوضية العليا، قد وصفه بوناردي (Pierre Bonardi) بأنه «صاحب عقل ثاقب ورزّ، لكنه شديد الميل إلى التجريب على المكونات الاجتماعية، وقد تصور بناءً، بدا لأول وهلة، وما زال يبدو الآن لبعض الفرنسيين وللموارنة، أمرًا مصيبًا. لقد بنى على طول المتوسط سدًا لا يهتز، أو يُدعى أنه هكذا، في وجه هجمات العروبة»⁽²³⁾. لكن هذه التجربة أظهرت منذ بدايتها مواطن خلل ظاهرة جيدًا للعيان. فجبل لبنان في عام 1864، الذي أصبح «لبنان الكبير» بعد ضم أراضٍ أغليبتها مسلمة (دروز، متاولة... إلخ) تضخم بصورة غير طبيعية بعد إدخال هذه العناصر الجديدة، وبات يشكل تعددية خطيرة لاستقلاله وممارسة سياسته. «كيان مسيحي» في المقام الأول، كان يجب - في ذهن الكاثوليك الفرنسيين الذين ساعدوا على انبثاقه - أن يجمع على أرض المشرق، تحت الطيف المزدوج لفرنسا وروما، ما تبقى من المسيحية الشرقية المتراجعة، والمهددة أكثر فأكثر بهجمات الإسلام.

قاعدة عسكرية معادية لبريطانيا ومعادية للعرب، كان على لبنان الكبير، في ذهن السيد دو كي، أن يمارس دور الحصن المتقدم ويحافظ على النفوذ الفرنسي في شرق المتوسط. إنه غرفة أمامية في المشرق وهو بهذا حقل سوف يشع في الأعماق المباشرة لآسيا.

في المقابل، فإن لبنان بالنسبة إلى الموارد، وبالصورة التي تشكل عليها، ليس إلا الانبثاق الطبيعي لاستقلال ذاتي فرض نفسه ببطء، رغم المشترك الواضح في الأصل والثقافة مع المجموعات السكانية المجاورة، وذلك عبر قرون من الحزازات الدينية. وكي يتحول هذا الاستقلال الذاتي إلى استقلال حقيقي ويحافظ على نفسه من دون مساعدة أجنبية، يجب أن يقيم «حدوده الطبيعية» كي يضمن توازنًا اقتصاديًا يجتنب اللجوء إلى الخدمات السورية، وليس دفاعات استراتيجية.

وإذ هي، كما نرى، وليدة انهماكات جد متباينة، فقد التقت هذه الآمال عمليًا، في تحالف قوي، فرض على أسياذ المصائر السورية الجدد، سياسة موجهة بالمطلق ضد الشعور العربي. فالأغلبية المسلمة، التي اندرجت ضمنها مساهمات مسيحية عديدة، شكلت محور الدولة العربية لنظام فيصل. ومهما قيل فإن هزيمة ميسلون كانت هزيمته. ونادرًا ما احتج المهزومون بعد هذا الانهيار على تجاوزات المنتصر. وتحت وطأة الجيوش المنتصرة التي تملأ أرضها، والذهول من جراء سقوطها، تعرضت سوريا للتقطيع الذي قلب أوضاعها. وأما المفوض السامي فقد أنف من طلب رأي السكان الذين اصطلح على اعتبارهم قاصرين في سان ريمو، وصدّق بسهولة مذهلة، على جنون العظمة المشترك لمجموعات المصالح الثلاث التي سبق ذكرها، وبأنها وحدها، ومن دون أن تجد معترضًا، كان باستطاعتها أن تتكلم عاليًا.

غير أن هذه الكتلة بدأت بالتفكك، عندما بات مطلوبًا داخل هذه الأراضي المنتزعة المتحولة إلى دول، اتباع منهج محدد للإدارة. وكما كان يجب أن نتوقع من قائد كبير تربى في مدرسة ليوتي، فقد كان من المستحيل نفسيًا على الجنرال غورو أن يرى إلى سوريا سوى كونها تابعة لفرنسا العظمى، الخاضعة

بالتأكيد بموجب رغبة جنيف، لنظام خاص، لا يبدو له في النهاية سوى بديل أكثر إنسانية من سلطة أمرة (imperium) لا جدال فيها، يمارسها الغرب على الشعوب الآسيوية.

كما رأينا في الصفحات السابقة، إن منهج حكم الممثل الأول للانتداب لم يكن سوى نسخة عن الأنظمة المطبقة في أماكن أخرى. أن تفرض على بلد معين إرادة ليست إرادته، إنما تتجلى بطريقتين، الإدارة المباشرة أو غير المباشرة التي تخلق كوادح حكم محليين في الظاهر، لكنهم لا يتصرفون إلا وفق إرادة السيد الحقيقي، أي المحتل.

وفي سوريا مورس هذان الشكلان بالتناوب أو في الآن نفسه، وطبقًا على مختلف مناطق الإقليم. في لبنان حاكم فرنسي، وجهاز تمثيلي معين في البداية (اللجنة التمثيلية)، وعند العلويين الإدارة مباشرة وعلناً من العسكريين، وفي كل مكان آخر، في لبنان كما في دولتي دمشق وحلب، إشراف دؤوب ومستريب من «المستشارين الفنيين»، جميع هذه العلامات التي لا تُدحض عن وصاية مطلقة لم تكن - باستثناء بعض السوريين الذين لم يتوقعوا ما هو أفضل - إلا لتصدم روح الاستقلال الحقيقي لدى اللبنانيين، الذين رفضوا عن حق الوحدة السورية خوفًا من أن يخضعوا لإرادة الأغلبية المسلمة.

يمكننا أن نلاحظ، حتى قبل نهاية مهمة الجنرال غورو، أن الاستياء كان يعتدل على نار خفية في أوساط الجبل اللبناني، حيث كان إرث الأجداد المثلث بالعنف لا يزال حيًا.

وإذ يقدم نفسه ترجمانًا لهذه المشاعر خصوصًا، وهي أقرب إلى أفهام فرنسي فرنسا من تلك التي لدى المسلمين، فإن عضو مجلس الشيوخ فيكتور بيرار صرخ منذ عام 1920 في وجه المغامرين: «يراد أن نصل إلى احتلال دائم وإدارة مباشرة، إلى سياسة متعارضة مع كل تعهداتنا، وكل مستقبلنا هناك، كما مع رغبات وحاجات السكان المحليين... فليسمح لي السيد رئيس المجلس بأن استدعي قولاً، أحدث داخل لجنة الشؤون الخارجية انطباعاً عميقاً تتفهمونه، وهو لرئيس الجمهورية السابق (ريمون بوانكاريه). لقد أتى

ليقول لرئيس مجلس الوزراء: «إنكم تعتمدون على رضى السكان السوريين واللبنانيين؛ أنا حريص على أن أقول لكم بالصورة الأكثر حزمًا والأكثر لياقة، إن السوريين واللبنانيين مستأثرون جدًا. لقد وعدتموهم بالاستقلال وحملتكم إليهم العبودية»⁽²⁴⁾.

في نيسان/أبريل 1923، حل الجنرال ويغان محل الجنرال غورو، والسيد دو ريفي (de Reffye) محل السيد دو كي. لكن الكولونيل كاترو المعاون الأكثر اقتناعًا بمشاريعهم، بقي في مكانه.

هل بالإمكان في هذه اللحظة تلمّس توجه جديد يعقب تغيير المفوض السامي؟ فلنسأل الوقائع:

يتلخص عمل الجنرال ويغان في خلق الدولة الموحدة في سوريا، وترسيخ القطيعة التي أقامها سلفه، بين الساحل الأقلوي والداخل الإسلامي.

لحظة نزوله في بيروت، وجد المفوض السامي الجديد نفسه أمام المرحلة الثانية التي أنجزها برنامج الجنرال غورو. فهو، كما رأينا، انطلق من مفهوم سوريا المتغايرة التي تشكل من عناصر نابذة للمركز، وبالتالي تُشكل أوساطًا مiale للشخصية السياسية المستقلة ذاتيًا. في القسم الأول من سياسته خلق دولًا تفتقر إلى التبعية المتبادلة. وفي عام 1922، ربط هذه الدول في ما بينها بفدرالية واسعة تضم دول دمشق وحلب والعلويين، إنها إعادة ربط تمثل تقدمًا ملموسًا قياسًا بتقسيمات عام 1920 القاتلة. لم يكن ينقص هذا النظام

(24) مجلس الشيوخ، جلسة 30 كانون الأول/ديسمبر 1920. - «أخشى (كما سوف يوضح لاحقًا) من أن تعطينا الأزهار المثلثة عند مرور موظفيكم بعض الأوهام بشأن المشاعر الحقيقية للسكان هناك. السوريون كما تعرفون كانوا ينتظرون الاستقلال والعدالة والنزاهة... لقد وضعنا بين استقلالهم المستقبلي وتحريرهم الراهن حاجزًا ثقيلًا من البيروقراطية الفرنسية... وعدناهم بالعدالة. أوكد لكم أنني أزين كلامي كله... لكنكم تعرفون كم تثقل على شُمة عدالتنا من الآن فصاعدًا محاكمة المجلس اللبناني في بيروت... كانت لدينا هناك سمعة لا تمس، ولم يعد ثمة شيء منها اليوم» (مجلس الشيوخ، جلسة 6 نيسان/أبريل 1921). والمقصود المجلس اللبناني للبنان ما قبل الانتداب الذي أعلن (بأغلبية 11 صوتًا من أصل 12) أنه مع فيصل.

الجديد، كي يصبح مُرضيًا تقريبًا، إلا لبنان، مع تعزيز أكثر وضوحًا للصّلات الحكومية بين الدول. صحيح أن هناك دروبًا أخرى نحو الوحدة السورية على قاعدة مناطقية، لكن الروح الذي ساد إقامة هذا البناء، يتناقض، كما لاحظنا، مع التطور الوطني السوري. إن مفهوم غورو - دو كي كان يميل إلى إلغاء العروبة وخلق شعور وطني غير معروف أيضًا، الوطنية السورية، وخصوصًا اللبنانية، التي تتغذى بشكل شبه حصري من ذكريات فينيقيا القديمة والحملات الصليبية وتتكئ إلى الهيمنة الفرنسية والتفوذ الغربي.

ويبدو أن الجنرال ويغان تصرف في عام 1924 بدافع من اعتبارات مختلفة. ففي خطابه في حزيران/يونيو 1924⁽²⁵⁾ السابق ذكره، أعلن استكمال «التطور الوحدوي... بجمع دولتي دمشق وحلب في دولة واحدة مستقلة... مع كل آفاق التطور التي يمكن توقعها في دولة عربية كبرى سوف تنتظم...». إن العودة في هذه الخطة الجديدة إلى روح اتفاقية سايكس - بيكو ملفتة للنظر. أمرٌ نافر، فهو عبر الانقلاب السياسي الذي يبدى، يتعارض مع عمل عام 1920. لكن هذا التصور، رغم ضآلة جديته، يتضمن عيبًا يتصل بخطأ في الرؤية. فالعروبة هذه المرة لا تتطابق إلا مع الوحدة الإسلامية. هذان العنصران مدغمان في النية التي أملت هذه الواجهة الجديدة. وبغض النظر عن درجة الإفصاح عنها، يبدو أن على الفكرة أن تنحصر في الأراضي حيث تجد مناصريها الأشد حماسةً، أي المسلمين. ويترك خارج حدود دولة سوريا جميع الأقليات المحتشدة في محيطها، إذ إنها تعتبر غريبة على عقلية سكان الداخل وطموحاتهم.

ووفقًا لهذا الحكم المسبق، يتواصل تحفيز الانفصاليات المحلية بكثافة أكبر. من جديد، وفي مناسبات عدة، أعلن عن أن استقلال لبنان الكبير وحدوده لن يُمسوا. والدولة العلوية تقطع الروابط التي فرضها عليها الاتحاد الفدرالي في عام 1922، كما يقال، مع دمشق، وتصبح كاملة الاستقلال. وسنجد الإسكندرون يكمل شبكة الحواجز التي تفصل بين البحر وعرب سوريا. ومن أجل تطبيق اتفاق

(25) يُنظر ص 168 من هذا الكتاب.

أنقرة، يمنح له أيضًا الحكم الذاتي. أخيرًا، وكما لو كان مطلوبًا إقامة حاجز بين دمشق وفلسطين الأنكلو - صهيونية، يُعلن جبل الدروز المحتل عسكريًا، مستقلًا، من دون أي علاقة بالأراضي المجاورة التي تحيط به.

هكذا، وتحت تأثير وجهة نظر كانت غريبة عنه، يمكن السيد دو كي أن يرى، ومن دون أن يكون قد أمل في ذلك، طموحاته العنيدة تتحقق بدراسة.

ومن وجهة النظر الإدارية، ومن دون استيحاء مفاهيم مختلفة، يواصل الجنرال ويغان منطقيًا سياسة من سبقه. «مع النزعة الطبيعية لقائد عسكري كبير - قال عنه السيد برونيه (M. A. Brunet) - لأن يعتبر هذه الأراضي الخاضعة للانتداب، كمقاطعة كبرى تحت إمرته»⁽²⁶⁾، يبقى سوريا تحت الاحتلال العسكري والإدارة المباشرة وغير المباشرة لمندوبيه ووكلائه، الذين ومن دون الإخلال بالأساليب المتبعة سابقًا، يوجهون شخصيًا أو يراقبون عن قرب هرمية الأجهزة العامة في كل من الدول والسنجق والأقضية. الرجال أنفسهم - والروحية نفسها - الذين كانوا يفرضون سابقًا إرادة السلطة المتكّبة، بقوا في مواقعهم. والقرارات نفسها التي كانت تحكم علاقات الإدارات المحلية وأجهزة الانتداب بقيت تعمل، لا بل تعززت.

مع ذلك نسجل أنه في ظل سلطة المفوض السامي ويغان جرى تأسيس المجالس التمثيلية في الدول المختلفة في عام 1923. لكن عدا عن أن هذه المجالس لا تشكل أبدًا محدّدًا أصيلاً في سياسته، فإنها كانت أبعد من أن ترضي التوجه التحرري، الذي كان مفترضًا انتظاره من القوة المتكّبة تحت ضغط ممثلي مصر والعراق.

فالمجالس التمثيلية كانت ملحوظة في برنامج غورو أصلًا. لقد أنشأها في منتصف عام 1923 في دمشق وحلب واللاذقية الجنرال ويغان، وكان محضرًا لها، بالتجربة المنجزة في لبنان الكبير في عام 1922، في ظل الولاية التشريعية السابقة. إن طريقة تشكيلها وتنظيمها الداخلي، والحقوق والالتزامات فيها،

(26) نقاشات مجلس النواب [الفرنسي]، 1925، الجزء الثاني.

ونظامها الانتخابي وسواها، لا يجعل منها سوى نسخة عمياء؛ إلا إذا استثنينا بعض الفروق في الترقيم، ومواد القرارات التي تنظم المجالس الأربعة، وهي غالبًا مصاغة بتعابير مشابهة. وفي ما عدا الدائرة الانتخابية من الدرجة الثانية، وهي السنجق في لبنان وعند العلويين، وهي القضاء في الداخل، فإن تشكيل المجالس التمثيلية كان نفسه تمامًا في الأمكنة المذكورة كافة.

في المحصلة، أدى عمل ويغان، رغم الدوافع التي استوحاها، إلى تعزيز نهائي هذه المرة لاقتطاعات الأراضي التي جرت في عام 1920. والدول التي اضطُعت في عام 1924 لم تعد توصف بـ«المؤقتة»، كما كان الأمر في ظل النظام السابق. فخطة غورو - دو كي بطبعتها الثانية كانت قد حققت فدرالية موحدة. وها هو الخلف يدمرها ويحدث عودة عنيفة إلى الوراء تؤسس في سوريا لتجزؤ أكثر جذرية أيضًا.

رغم افتراقاتهما الشخصية، فإن ما قام به المفوضان الساميان غورو وويغان قاد إلى النتائج نفسها: تدمير الطموحات العربية، وسلخ فلسطين، وتدمير سلامة أراضي سوريا الصغرى، والقضاء على السيادة الوطنية من خلال إقامة الانتداب، المساس بالحريات الضرورية للأفراد عبر حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية!

ومن كان يجرؤ من الرجال على التمرد على هذا النظام المشؤوم، كان يُبعد من السلطة، ويراقب عن قرب، هذا إذا لم يرسل إلى الإقامة الجبرية في أرواد أو في معسكر ما معزول في الصحراء.

سلطة الانتداب تسمي هؤلاء بالمحرضين مع أنه من المعروف جيدًا أنهم ينتمون إلى النخبة المثقفة في البلاد وأنهم عميقو التأثير. فهم خدموا الملك فيصل وأرادوا الاستقلال ورفضوا الانتداب، ولذلك باتوا مشبوهين في عين النظام الجديد.

لقد هُجرت الوظائف العامة من الأكثر كفاءة، والناس النزيهين. كان يكفي أن يدخل المرء الإدارة كي يصبح مكروهًا ويقل اعتباره. وكان من الطبيعي أن

أي سوري يلقي حظوة من السلطة المنتدبة، يحاصر بشعبيته⁽²⁷⁾. والمنتدب، كي يملأ كادر الإدارة، غالبًا ما كان يفضل استدعاء أصحاب الماضي المظلم أو المسيء، ولم يكن ذلك في مصلحته. لقد أسند غالبًا المناصب العليا في الدول إلى شركس وأتراك وأرمن ممن كانوا يبدون دخلاء في نظر السكان السوريين. وإذا يبدو المنتدب عاجزًا عن كسب ثقة السوريين، فكان يبدو أن حظه في البقاء سيكون أكبر كلما كان حذر الشعب تجاهه وعدم احترامه أقوى. هذا ما كانت عليه مع الأسف عقلية الحاكمين، فكل رغبة أو رأي يصدر عن المحكومين، وخصوصًا أهل دمشق، كان مشبوهًا وبالتالي غير مرحب به.

لقد كان مستحيلًا على الموظفين المحليين، في الظروف التي وضعوا فيها، أن يكونوا سوى أدوات آلية بين يدي المنتدب. لا شيء، في الواقع، كان يُقرر أو ينفذ خارج إرادة وكلائه المنتشرين في كل مكان وفي كل درجات السلم الإداري المدني. وغالبًا ما كان هؤلاء الوكلاء أدنى درجة ومرتبة من رؤوسهم السوريين الذين يتولون إدارتهم⁽²⁸⁾. ولأنهم معتادون على مستعمرات جد نائية، وكان يبدو لهم أنه حيث تكون الشمس حارة والوجوه سمراء، فهذا يعني أن البشر هم أنفسهم والحاجات هي نفسها. عسكريون من رتب غير عالية، مخولون أن يحكموا أحيانًا سناجق أو أقضية بكاملها، ويمارسون فيها أساليب قاطعة مستوحاة من عدم الكفاءة البيئية⁽²⁹⁾.

(27) محضر لجنة الانتدابات، الجلسة التاسعة، ص 96.

(28) مثال من بين ألف: حمدي بك النصر، دكتور في الطب، وزير التربية العامة لدمشق في حكومة بركات، عُيِّن كـ مستشارة له السيدة بيجان (Bejean)، مدرّسة.

(29) «عددٌ كبير من الضباط الذين يصلون سوريا للعمل في الأجهزة الإدارية، أو الالتحاق بقوات المشرق الفرنسية، كانوا يأتون من المغرب، مُشبعين بعادات الإدارة المغربية وأساليبها. وعن هؤلاء القادمين الجدد، الذين تُفارق أحكامهم المسبقة قلة خبرتهم، كانت تصدر أحيانًا تعابير رعناء لا تعجب السوريين، ومهينة أحيانًا ترك أثرًا حادًا لدى شعب هو الأسرع انفعالًا في العالم»، يُنظر:

Roger de Gontaut-Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie* (Paris: 1923), p. 226.

ودعونا ننقل شهادة رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات: «لقد وُضعت اللجنة في صورة عدد من الشكاوى الصادرة عن ضباط أجانب وقناصل ومبعوثين، صرّحوا بأن في سوريا إداريين ممتازين، ولكن هناك آخرون «غير معقولين»، يتعاطون التجارة والمضاربة، وأسأوا استخدام السلطة في ظل حالة الحصار، وقد طلب الممثل المعتمد أن تُعطى له أمثلة دقيقة عن وقائع، ولكن يجب أن تعرفوا كم هو =

ونظام الانتداب الذي كان يترجم نفسه في الواقع بمؤسسات مبنية بروحية نظام الحماية لم يكن إلا ليحثهم إلى وجهة نظر كهذه. ففي الواقع، كنا قد أصبحنا في عام 1925 بعيدين عن الانتداب حتى عندما فهم كوصاية. ومنطق الوقائع كان كافياً ليظهر التماثل الملموس بين الانتداب والحماية. «لقد خلطنا بين الانتداب والحماية - كما يقول عضو مجلس الشيوخ بلويسن (Bluyssen) - ولقد أعطينا انتداباً مارسناه كنظام حماية. على عكس ما جرى في الكامبيرون والتوغو، حيث مارسنا الانتداب لا الحماية»⁽³⁰⁾.

ومهما كان رأينا في قيمة الانتداب وضرورته، فلا يمكن إلا أن نعترف بقسوة سوء الحسابات التي جر إليها⁽³¹⁾. فتطبيقه أثار في المحصلة استياء العدد الأكبر من الناس. في المقام الأول، المرارة وسقوط الوهم غمرا مشاعر السكان تجاه السياسة الفرنسية المعادية للوطنية، والمعادية للعروبة وللأغلبية، وتحولا إلى عدااء مختلط بمقاومة سياسية سوف تتصاعد. وكانت الإشارات عديدة: مقاطعة انتخابات عام 1924 التي جرت في جو من الضغط الإداري؛ تشكيل «حزب الشعب»، وهو حزب وطني عربي يجمع شخصيات عديدة، وهو لن يستطيع أن يمارس وجوده الشرعي العلني إلا في عام 1925؛ تنامي النشاط الدولي للجنة التنفيذية لمؤتمر القاهرة السوري - الفلسطيني، التنظيم الوحيد القوي الذي يدافع عن سوريا في الخارج.

= صعب على محلي يعيش في قرية أن يجد شهوداً، وأن يثبت معاناة حالة، ثم أن ينقل شكاويه إلى الضابط نفسه موضوع الشكوى الذي قد يكلف هو نفسه بالتحقيق المطلوب!... فمع حالة الحصار كان من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى السوريين الذين لا يريدون التعرض للإقامة الجبرية أن يتقدموا باتهامات...». محضر الدورة الثامنة (شباط/فبراير - آذار/مارس 1926).

(30) مجلس الشيوخ، جلسة 17 كانون الأول/ديسمبر 1925. «ما تُعلمهم به الوثائق، أنه عوضاً عن العلاقات السلمية والإيجابية، نرى أن نظام الوصاية تحول إلى نظام إدارة مباشرة، ولا يلي إلا بصورة بعيدة جداً الفكرة التي أحكمت صياغة الانتداب» (لجنة الانتداب، محضر الدورة الثامنة، ص 48).

(31) «كيف تم تطبيق مبادئ الحلفاء؟ بتقطيع البلدان المحررة، بالتقسيم العشوائي لآسيا الصغرى إلى مناطق نفوذ، عبر الاحتلال الأجنبي، حالة الحصار... إلخ.

ومع أخذ الأمور بنسبتها، أليس من الواجب الاعتراف بأن الشعوب المفترض أنها تحررت، والمفترض أنها ارتقت إلى مصاف حق تقرير المصير، إنما انتقلت من خضوع إلى خضوع؟»، يُنظر:

Samné (dr.), dans: *Correspondence d'Orient* (15 Janvier 1921), p. 2.

سجل عام 1925 يقظة الوعي الوطني العربي في البلدان العربية. لقد استعاد هذا الوعي قوته السابقة في العراق، حيث اشتد عود حزب الشعب، وفي فلسطين حيث أعمال المقاومة ضد الأنشطة الصهيونية تعرقل عمل الإدارة البريطانية، وهذه أيضًا اللحظة التي انتفض فيها عبد الكريم في المغرب.

وفي سوريا، يجب أن نضيف إلى اللوحة التفكك الاقتصادي المستعصي كنتيجة للوسط الجغرافي والسياسي الذي ولدته اتفاقات ما بعد الحرب.

إن ولادة الدول الجديدة التي أعقبت الدولة العثمانية، وإقامة حدود عديدة وخطوط جمارك غير منطقية نتيجة لذلك، أدت إلى الإضرار غير القابل للإصلاح بالاقتصاد السوري، الذي يقوم جزء كبير منه على تجارة الترانزيت⁽³²⁾.

وبمعزل عن الظروف الدولية، فإن ارتفاع التعريفات الجمركية إلى معدلات مرهقة (25 في المئة إضافة إلى بعض الحقوق الضريبية التي تصل إلى 6 في المئة)⁽³³⁾، وزيادة الضرائب المباشرة للإيفاء بالحاجات المصطنعة

(32) بعض المؤشرات:

قبل الحرب، كانت نسبة الواردات إلى الصادرات في بيروت، مرفأ البلد الأساسي 1 إلى 3. وكان العجز يغطى بانتظام بالمبالغ المرسلة من المهاجرين، من خلال مصروفات الحجاج والسياح، وخصوصًا من خلال التصدير غير المراقب عبر القوافل وسكة حديد الحجاز باتجاه الأناضول والعراق والجزيرة العربية.

في عام 1919، بلغت نسبة الواردات إلى الصادرات 1 إلى 5. وفي عام 1924، 1 إلى 11، وفي عام 1926، 1 إلى 16. ولم تكن نسب العجز المرعبة المسجلة لتعوض بصادرات الداخل بسبب إقامة خطوط الجمارك في الشمال والشرق والجنوب. مصدر الأرقام: *Bulletin économique du Haut-commissariat* (Janvier - Février 1926).

ولنذكر أيضًا بحالة الهجرة التي يسببها هذا الوضع. يُنظر: *Bulletin économique du Haut-commissariat*, no. 2, p. 232.

وقد شهدنا في الداخل هبوطًا عامًا في القيم العقارية (بحدود 60 في المئة تقريبًا).

(33) تجدر الإشارة إلى أن عائد الجمارك الخاضعة حصرًا لإدارة المفوضية العليا، كان في جزء منه يخصص لتفقات جيش المشرق، والجزء الآخر لأعباء الدين العام العثماني، وذلك بمقدار مساهمة سوريا ولبنان بهاتين الفئتين من النفقات (تقرير عام 1926، ص 179).

لكن الجزء المخصص للدين يبقى مجمدًا تحت إشراف المفوضية العليا بانتظار إيجاد حل =

لـ «الاستقلالات»، وعشوائية الضرائب غير المباشرة، ووضع يد الاحتكارات أو الخدمات الأجنبية على المصادر المهمة للدخل (شركة التبغ، بنك سوريا، سكك الحديد وسواها)، وإدخال العملة الورقية المرتبطة بمصير الفرنك الفرنسي وتلقيها لتتأجج تقلباته، كل ذلك أعاق وشوّه النشاط الاقتصادي المتأثر أصلاً بأزمات الحرب.

لم يلقَ هذا الركود المتصاعد، من ناحية ثانية تعويضاً من خلال رفع مستوى الزراعة، التي بقيت بسبب انعدام الأمن والأيدي العاملة والرساميل في حال من الهزال الأقصى. والأعمال الكبرى المفيدة للزراعة التي كان يمكن أن تسمح بتطورها لم تتعد قط مرحلة الدراسة. وأخيراً، كما لو أن الطبيعة أرادت أن تكون شريكاً في الكوارث، فإن آفات مختلفة حلت في عامي 1924 و1925 (الجراد والحشرات على وجه خاص). في حين أن عدم التحسب وجمود الأجهزة المعنية لم ترقّ البتة إلى مستوى مواجهة قسوة السماء⁽³⁴⁾.

في هذه الظروف الحرجة، وصل الجنرال ساراي إلى سوريا (2 كانون الثاني/يناير 1925) ليخلف الجنرال ويغان، وذلك بعد انتخابات 11 أيار/مايو 1924. واسم هذا الجنرال يكفي ليشير هرجاً ومرجاً عظيماً في دوائر فرنسا والمشرق التي كانت راضية عن أعمال الأسياد السابقين؛ فعلى الضد من سياسته المتحررة والوحدوية والعلمانية التي عرضها في مرسيليا⁽³⁵⁾، انتصب

= للضعوبات (عُلمة السداد خصوصاً) المتولدة من تقسيم الدين بين الدول التي ورثت المدين الوحيد السابق، أي الدولة العثمانية. يُراجع في هذا الخصوص العمل الجيد لـ: M. A. Roumani, *Essai historique et technique sur la Dette Publique Ottomane* (Paris: 1927).

(34) «السونة» هي تلك الحشرة الكارثية الأثر في الذاكرة، ظهرت ذات يوم بأعداد طفيفة، ثم ازداد عددها وتضخم، فاجتاحت أراضي حلب من دون أن تحرك السلطات العامة، الغارقة في عجزها القلدي، ساكناً.

(35) «سوريا... ليست مستعمرة ولا هي محمية - هذا ما قاله على متن باخرة لوتس (Lotus) التي كانت تتأهب لرفع مراسيها - إنه انتداب يمكن أن يتلخص بكلمتين: مساعدة ومشورة. يجب علينا أن نفتصر على هذه المهمة المحددة وعدم السعي لنحوّل سوريا إلى محمية أو مستعمرة. كما أننا يجب ألا ننساق في ما تطالب به بعض البلدان الخاضعة للانتداب (؟!) من استقلال ذاتي؛ فالاستقلال الذاتي أيضاً يتعارض مع المهمة الموكلة لفرنسا من عصبة الأمم...»

طيف من المصالح القوية الذي سوف يقوض نجاحها بصورة تبعث على اليأس.

منذ اليوم الثاني لوصوله، قام الجنرال ساراي بعزل الجنرال فاندربيرغ (Charles Alexis Vanderberg)، حاكم جبل لبنان، وأعلن نيته وضع لبناني مكانه يختاره المجلس التمثيلي المنتخب في ظل النظام السابق. لكن مؤامرات ربع الساعة الأخير يمكن أن تمرر مرشحين معارضين بقوة، ليس لفرنسا، لكن للمفوض السامي الجديد. مستسلمًا لاندفاعة اللحظة، لجأ الجنرال إلى حل المجلس (13 كانون الثاني/يناير) وعيّن السيد كايل (Léon Cayla) حاكمًا. وكان لهذا الحدث الذي استغل بصورة قليلة الأخلاقية أن يملأ النفوس بالاضطراب.

لقد دشن في دمشق سياسة أخرى. لقد منح لحزب الشعب إذن التأسيس مما أكسبه ثقته. غير أن هذا الحدث بقي بلا مستقبل، فنشاط «الرجعيين» في بيروت كان ماهرًا في الإكثار من المشكلات والاحتجاجات إلى حد اضطرب السيد هريو (Édouard Herriot)، رئيس مجلس الوزراء، أن يوجه إلى مندوبه ملاحظات مهينة⁽³⁶⁾.

ولم يكن لهذا الجيشان إلا أن يزداد بسبب تراكم عوامل الاستياء في مجرى السنوات السابقة.

في الثامن من نيسان/أبريل، تسبب مرور اللورد بلفور (Lord Arthur Balfour)، صانع الصهيونية، في دمشق، بمظاهرة عنيفة انتهت باشتباكات قاتلة. وفي بيروت، تظاهر في 20 حزيران/يونيو «مستأجرون» غاضبون أمام السراي الصغير، فأطلقت عيارات نارية ووقع قتلى وجرحى.

= في سوريا، الأديان عديدة... وأنا أعتبر أن لا حق لأي منها في الهيمنة على الأديان الأخرى. يبقى أنني، وخلال المحادثات الطويلة التي أجريتها في باريس... قد بلورت ما أعتقد أنه التكتيك الجيد الذي سوف أتبعه في البلاد الخاضعة لانتدابنا... احترام المعتقدات كافة، عدم الانحياز بالمطلق تجاه كافة المعتقدات الدينية».

Le Temps, 26/12/1924.

(36) خصوصًا بعد حادث القدس القنصلي.

كان جيش الاحتلال في تلك اللحظة لا يضم سوى 13,000 رجل.
كان الجو شديد التوتر، والآتون الحارق كان متخفماً بالوقود: شرارة واحدة
كانت كافية لإطلاق الانفجار.

ووسط هذه الأحداث انفجرت المسألة الدرزية...

ثم مرت سستان من القتل والخراب.

وجرت محاولة أولى من أجل تهدئة البلاد، بدأها السيد دو جوفنيل عضو
مجلس الشيوخ عن دائرة كوريز (Corrèze)، بعد تعيينه مفوضاً سامياً في عام
1926، لكن المحاولة أخفقت، إذ إن الانتفاضة كانت تهدد دمشق.

وبدا أن خلفه السيد هنري بونسو (الذي عُيِّن في 3 أيلول/سبتمبر 1926)
أكثر حظاً، فالانتفاضة قد سُحقت، والتجربة التي يحاولها الآن بالتعاون مع
قاضي دمشق الشرعي الشيخ تاج الدين الحسني قد تؤول إلى نتائج مُرضية،
لو استطاعت الحركة الوطنية - التي أكدت حضورها في انتخابات 10-24
نيسان/أبريل، رغم عيوب القانون الانتخابي وضغط السلطات، بنجاحات ذات
مغزى - أن تتطور بحرية بالتناغم مع طبيعتها العربية وأهدافها المشروعة، أي
الوحدة السورية والاستقلال.

هكذا تكون فرنسا، بقيامها بهذه المهمة، قد ضمنت سلماً دائماً في
سوريا، وأكدت نفوذها الروحي الواسع في المشرق، نفوذٌ هو إرث عصور من
التضحيات والأمجاد.

المراجع

1 - العربية

الماوردي. الأحكام السلطانية.

2 - الأجنبية

Abi-Chahla, Habib. «L'Extinction des capitulations en Turquie et dans les régions arabes.» Thèse. Paris. 1924.

L'Afrique française (Octobre 1927).

Albrecht. *Grundriss des Osmanischen Reiches*. Leipzig: 1913.

Annuaire Salnamé (plusieurs années).

Aristarchi et Nicolaïdes. *Législation ottomane*. 7 vols. Constantinople.

L'Asie française (Janvier-Avril 1918); (1920-1927).

«Les Bédouins en Syrie.» *Revue des Deux-Mondes* (15 Mars et 15 Avril 1855).

Bernard, Augustin. *L'Evolution du nomadisme*. Paris: 1906.

Berthélemy, H. *Traité élémentaire de droit administratif*. 10^{ème} éd.

Beth, Karl. *Die Orientalische Christenheit der Mittelmeerländer*. Berlin: 1902.

Blunt, Anne. *Bedouin Tribes of the Euphrates*. 2 vols. London: 1879.

Bonardi, P. *L'imbroglia syrien*.

Bulletin mensuel des actes administratifs du H. C. (collection).

Burckhardt, J. L. *Voyage en Arabie... suivi de notes sur les bédouins...* Traduction de l'anglais. 3 vols. Paris: 1875.

- Catroux (le colonel), *Le mandat français en Syrie*, Extrait de la «Revue politique et parlementaire», 10 Février 1922. Paris: «Revue politique et parlementaire», 1922.
- Es-Cherif, Ishan. «La Condition internationale de la Syrie.» Thèse. Paris. 1922.
- Contenson. *Les Réformes en Turquie d'Asie*. Paris: 1907.
- Clerget, P. *En Méditerranée orientale, Syrie et Palestine*. Lyon: 1923.
- _____. «La Syrie sous le Mandat français.» *Revue économique internationale* (Mars 1923).
- Correspondance d'Orient* (15 Janvier 1921); (25 Septembre 1920).
- Cuinet. *Géographie administrative et statistique de l'Empire ottoman*. 4 vols. Paris: 1896.
- _____. *Géographie politique et administrative de l'Empire ottoman*. Paris: 1896.
- David. «Un Gouvernement arabe à Damas.» Thèse. Paris. 1923.
- Dorgelès, Roland. *La Caravane sans chameaux*.
- Duchèsne. *Origine du culte chrétien*. Paris: 1889.
- Dussaud, R. *Histoire et religion des Nosairîs*. Paris: 1900.
- Eddé, Camille. *La justice Syrie et au Liban*. Le Caire: 1922.
- Engelhardt. *La Turquie et le Tanzimat*. 2 vols. Paris: 1882.
- La Famine au Liban et l'assistance française au libanais*. doc. no. 2. en supplément au numéro de Février 1922 de la revue *L'Asie française*.
- Fauchille. *Traité de droit international public*. tome I, vol. I.
- Feriet, René de. *L'Application d'un Mandat*. Beirut: 1926.
- Franco. *Histoire des israélites de l'Empire ottoman*. Paris: [s.d.].
- Le Fur. *Races, nations, états*.
- Furakaki. *Les Mandats internationaux et la Société des Nations*. Genève: 1926.
- Géographie*. livre XVI. chap. IV.
- Gibbons. «Defects of the System of the mandates.» *Annals of the American Academy* (July 1926).
- Gontaut-Biron, Roger de. *Comment la France s'est installée en Syrie*. Paris: 1923.
- _____. & L. Le Révérend. *D'Angora à Lausanne ou les Etapes d'une déchéance*. Paris: 1924.
- Gouraud (Général). «La France en Syrie.» *Mercure de France* (1 Avril 1922).
- Grandin. *Bibliographie des ouvrages de droit*. 3 vols. Paris: 1925.
- Grey, Edward. *Mémoires*.

- Haefeli, L. (dr.). *Syrien und sein Libanon*. Lucerne: [1926].
- Handbook of Arabia*. Admiralty War Staff, Intelligence Division. May 1916.
- Handbook of Northern Palestine and Southern Syria*. 1918.
- Haut Commissariat français en Syrie et au Liban. *La Syrie et le Liban en 1922*. Paris: 1923.
- Heidborn. *Le Droit public et administratif de l'Empire ottoman*. 2 vols. Leipzig: 1908-1909.
- Houtsma, M. Th. et al. *Encyclopaedia of Islam*. Leiden: 1913-1936.
- Ivanow. *Ismailitica*. Calcutta: 1922.
- Jaussen, A. *Coutumes des arabes au pays de Moab*. Paris: 1908.
- Journal officiel de la société des nations* (collection).
- Khairallah, K. *Le Problème des régions arabes libérées*. Paris: 1919.
- Luquet. «Le Mandat A et l'organisation du Mandat français en Syrie.» Thèse. Paris. 1923.
- Mandelstam. *Le sort de l'Empire ottoman*. Paris: 1917.
- Masson, Paul. *Eléments d'une bibliographie française de la Syrie*. Marseille: 1921.
- Ménassa, G. *L'application des Mandats A dans le Proche-Orient*. Paris: 1924.
- Merignhac. *Traité de législation et d'économie coloniales*. Paris: 1925.
- Millot. «Les Mandats internationaux.» Thèse. Paris. 1921.
- Moutran, N. *La Syrie de demain*. Paris: 1917.
- Nikitine, B. «L'Afghanistan dans la politique internationale.» *Revue des sciences politiques* (Octobre-Décembre 1927).
- Notes sur l'élevage du mouton en Syrie et Cilicie*. Beirut: 1922.
- «Les Opérations au Hedjas pendant la Grande guerre.» *L'Asie française* (Mai 1929).
- Oppenheim, M. von. *Bericht über seine Reise durch die syrische Wüste nach Mosul*. Berlin: 1894.
- _____. *Vom Mittelmeer zum Persischen Golf*. 2 vols. Berlin: 1899.
- «L'Organisation des juridictions des causes étrangères en Syrie et au Liban.» *L'Asie française* (Avril 1924).
- Palgrave, W. G. *Une année de voyage dans l'Arabie Centrale (1862-1863)*. Traduction de l'anglais. 2 vols. Paris: 1866.

- Papadopoulos. «Les Privilèges du Patriarcat œcuménique.» Thèse. Paris. 1924.
- Pic, P. *Syrie et Palestine*. 1924.
- _____. «Le régime du mandat d'après le traité de Versailles.» *Revue de Droit international public*. 2^{ème} série, t. V, p. 321.
- Rabbath & Tournebize. *Documents inédits pour servir à l'histoire du Christianisme en Orient*. Beirut: 1905.
- Raynaud (Capitaine) & Martinet (Medecin-Major). *Les Bédouins de la Mouvance de Damas*. Beirut: 1922.
- Reclus, Elysée. *Nouvelle géographie universelle*.
Revue de Paris (1 Novembre 1925).
Revue des Deux-Mondes.
Revue des Sciences politiques.
Revue politique et parlementaire.
- Roumani, M. A. *Essai historique et technique sur la Dette Publique Ottomane*. Paris: 1927.
- S. de Sacy. *Exposé de la religion des druzes*. 2 vols. Paris: 1838.
- Samné (dr.). *La Syrie*. Paris: 1921.
- Scheltema. *The Lebanon in Turmoil*. London: 1921.
- Schopoff, A. *Les Réformes et la protection des Chrétiens en Turquie (1673-1904)*. Paris: 1904.
- Schüking & Wehberg. *Die Satzung des Völkerbundes*. Berlin: 1924.
- Smuts. *The League of Nations, A Practical Suggestion*. 1919.
- Stein, L. *Syria*. London: 1925.
- Times* (November 1918).
- Les Tribus arabes de Syrie*. Beirut: Publications du Haut-Commissariat en Syrie et au Liban, 1921.
- Vallini. *I mandati internazionali della Società delle Nazioni*. Rome: 1923.
- Van den Berg. *Manuel de droit Musulman*.
- Van den Steen de Jehay. *De la situation légale des sujets ottomans non-musulmans*. Bruxelles: 1906.
- Van Rees. *Les Mandats internationaux: Le Contrôle international de l'administration mandataire*. Paris: 1927.
- Vignes. «Les Arabes du désert de Syrie.» *Bulletin de la société de géographie* (1865).
- Yorga. *Geschichte des Osmanischen Reiches*. 6 vols. Berlin: 1908.
- Young. *Corps de droit Ottoman*. 7 vols. Janin. Echos d'Orient, Années 1906-1907.

فهرس عام

- أ -
- الاتحاد الفدرالي السوري: 136، 160،
165، 167، 169-170، 172-
173، 188-189، 263، 326
- الاتحاد الكونفدرالي السوري: 164
- الأتراك: 19، 47، 55-56، 60، 143،
152-153، 156-157، 173-
175، 292-294، 296-297،
316-318، 329
- اتفاق أنقرة (20 تشرين الأول/أكتوبر
1921): 78، 136، 142، 152،
154-155، 157-158، 168،
171، 175-176، 326-327
- اتفاق أنقرة الثاني (30 أيار/مايو 1926):
78، 142، 156-157
- الاتفاق البريطاني - الفرنسي - الروسي
(19 شباط/فبراير 1916): 314
- الاتفاق السري بين فرنسا وبريطانيا
(1912): 8
- الاتفاق الفرنسي - الدرزي (4 آذار/مارس
1921): 193، 195
- اتفاق لندن الفرنسي - التركي (9 آذار/
مارس 1921): 153، 175
- إبراهيم باشا: 302
- ابن الجربا، صفوق: 293
- ابن الجربا، عبد المحسن بن عبد الكريم:
293
- ابن الجربا، فارس بن صفوق: 293
- ابن الجربا، فرحان: 293
- ابن الجربا، محمد بن عبد الكريم: 293
- ابن الجربا، مُسلط بن فارس بن صفوق:
293
- ابن الجربا، مشعل بن فارس بن صفوق:
293
- ابن دغيم، فهد: 300
- ابن الرشيد: 292، 298
- ابن سمير، رشيد: 298
- ابن صالح، نواف: 303
- ابن غشيش، مذود: 299
- ابن مهيد، هاشم: 300
- ابن نواف، سلطان: 298
- ابن هديب، برجس: 300
- أبو فخر، محمود: 193

- اتفاق/ اتفاقية 15 أيلول/ سبتمبر 1919 (إحلال الجيش الفرنسي محل القوات البريطانية): 62-64، 120، 151، 158
- اتفاقية سايكس بيكو (1916): 10، 62-64، 151، 314-315، 318، 326
- الاتفاقية الفرنسية - البريطانية (كانون الأول/ ديسمبر 1920): 10، 149-151
- الاحتلال المصري (1830-1840): 57
- أحداث 1840: 191
- أحداث 1858-1860: 191، 281
- الأحساء: 301
- الأحوال الشخصية الإسلامية: 235
- إدارة الأوقاف: 252، 254-257
- الإدارة القضائية لدولة سوريا: 239
- أراضي تسية: 197
- أراضي السماقية: 197
- أراضي صمد: 197
- أريد: 151
- أرجوب: 190
- أرسلان، شكيب: 25
- الأرمن: 23، 36، 56، 133، 158، 174، 185، 282، 329
- الأرمن الأرثوذكس: 29
- الأرمن الكاثوليك: 29
- إرنست (جنرال دانماركي): 156-157
- إسبانيا: 104
- الأسنانة: 20، 56، 156، 211، 227، 230، 253، 262، 317
- الاستقلال الذاتي: 31، 55-57، 82-84، 136، 159-160، 167-168، 172، 176، 178، 189، 192-194، 198-199، 255، 323
- الاستقلال القضائي: 239، 309
- اسطنبول: 47، 52، 57، 139، 204، 229، 254، 300-301، 305، 309
- الإسكندرون/ سنجق/ خليج: 63، 84، 136، 138، 153-154، 156، 160، 163، 168-169، 171، 173-177، 184، 198، 203-204، 220، 231، 272، 313، 326
- الإسكندرية: 253
- الإسلام: 18، 31، 39، 52، 56، 191، 247-251، 254-255، 276، 292، 303-304، 306-307، 318-319، 322
- الإسلام السني: 56، 248
- الأسلمة القسرية: 247
- الإسماعيليون: 29، 184-185، 229، 248، 295
- أشذيب: 151
- الإصلاح القضائي: 90، 241، 243
- إعلان الانتداب (29 أيلول/ سبتمبر 1923): 61، 72، 78، 81، 92، 95، 97-98، 100، 102-103، 106، 112، 114، 119، 121، 144، 159، 233، 235، 241، 255، 257
- إعلان لندن (24 تموز/ يوليو 1922): 233

- الاقتصاد السوري: 142، 306، 331
الاقتصاد الغربي: 36
الأقليات: 83، 167، 169، 195، 222-
326، 226، 223
الأكراد/ الكرد: 19، 23، 174، 281،
293
الإكليروس: 257
الألشي، جميل: 161
ألكوس (السفير الأميركي في الأستانة): 20
أللنبي، إدموند: 62، 119، 151
ألمانيا: 20، 57
الأمانوس (جبل بيلان): 173-174
الإمبريالية: 11، 14، 16، 318
الأمة الإسلامية: 33، 36
الأمة السورية: 32، 37، 92
الأمة العربية: 13، 25
الانتداب البريطاني في العراق: 90-91،
100، 195، 319
الانتداب من الفتة «أ»: 73-76، 78-79،
82
الانحطاط العثماني: 41، 247
أنطاكية: 136، 160، 163، 168، 173-
231، 198، 184، 175
أنقرة: 154-155
الأنكلو - صهيونيون/ صهيونية: 319،
327
أنور باشا: 20
أورلاندو، فيتوريو إيمانويل: 8
أوروبا: 11، 13، 17، 25، 42، 44-46،
109، 123، 131، 258، 280-
319، 316، 281
أوروبا الوسطى: 319
الأوقاف الإسلامية: 228، 253-258
الأيديون: 28، 229، 248
إيطاليا: 9، 79، 104
- ب -
الباب: 303
الباب العالي: 49، 56، 242، 293
الباب المفتوح: 93
بادية الشام: 296
باريس، موريس: 168، 188
بالغريف، وليام غيفورد: 292
بانلوفيه، بول: 321
بانياس: 150-151
باياس: 153-154
البترون: 180
البحر الأحمر: 314
بحيرة حمص: 302
بحيرة طبريا: 150-151
بحيرة القطينة: 298
البدو: 30-31، 57، 158، 191، 288-
291، 296-297، 300، 305-
309، 317
برانيه (ضابط): 320
البرتغال: 16، 104
برتيلمي، جوزف: 261
بركات، صبحي: 269
برن: 9
برنار، أوغسطين: 285، 308
البروتستانت (الإنجيليون): 29، 185،
223
برونيه، م. أ.: 327

- بريان، أريستيد: 15، 153
 بريطانيا العظمى: 8-9، 11، 16، 21، 63
 البيزنطيون: 71، 90-91، 100-101، 149
 323، 315-313
 - ت -
 البصرة: 314
 بَصْرَى الشام: 151
 بعدا: 180
 البعثات الدينية: 94، 127-129، 135
 تدمر: 292، 299، 301-302
 البقاع: 177-178، 180، 298، 300
 321
 ترنغا (النقيب): 196
 تشامبرلين، نيفيل: 15
 تشوبان باي: 153، 155-156
 تل إيل: 157
 تل أبيض: 304
 تل حسن: 157
 تلكلخ: 178، 185
 التلمود: 35، 229
 التنظيم الإداري: 28، 135، 172، 186-187
 203، 187
 التنظيم القضائي الفرنسي: 230
 توب بوغاز: 174
 تونس: 92، 102، 144-145، 233
 التيار القومي العربي: 160
 التيار الكامن الانعزالي والطائفي: 160
 - ث -
 الثار الجماعي: 290
 ثورة تركيا الفتاة (1908): 52، 258
 الثورة السورية الكبرى (1925): 12، 14
 23، 40، 85، 96، 109، 115
 بريوت: 19-20، 40، 50، 65، 119
 120، 139، 143، 151، 157
 177، 179-180، 182، 189
 205، 215، 221، 231، 235-
 236، 240، 243، 256، 275

- جبل العلويين/النصيريين: 131، 159-
160، 168-169، 173، 184-
185، 272، 279، 320
جبل غيزة: 296، 299
جبل لبنان/الجبل اللبناني: 56، 82، 139،
157، 177-180، 183، 191،
255، 280، 322، 324، 333
الجزيرة (السورية): 153، 292، 294،
300، 303
جزيرة ابن عمر: 149، 153، 155-157
جزيرة أرواد: 185
الجزيرة العربية: 264، 292-293، 296،
301، 303، 306، 312، 316،
319
جسر الشغور: 184
جسر القمر: 177، 186
الجماعات الإسلامية: 43، 248
الجماعات المسيحية: 45
جمال باشا: 18-19، 58، 313، 318
الجمعيات التمثيلية: 81-82
الجمعيات الدينية السورية: 276، 278
الجمعيات العلمانية: 271، 276
الجمعيات المهنية/نظام الطوائف
المهنية: 271، 274-275، 280
الجمعيات الوطنية: 34
جمعية الاتحاد والترقي: 18
جمعية/حزب/حركة تركيا الفتاة: 52-
53، 58، 313
الجمهورية اللبنانية: 136، 179، 183،
208
جنوب لبنان: 151
- 126، 131-134، 173، 208،
261، 305، 311-312، 320
الثورة العربية الكبرى (1916): 313،
318
-ج-
جبل أبيض: 299، 304
جبل أعلى: 299
الجبل الأقرع (كاسيوس): 184
جبل بركات: 152، 154، 173
جبل بشري: 299
جبل بيلاس: 299، 302
جبل بيلان: 173
جبل جرمون: 190
جبل الحص: 299
جبل الدروز/حوران: 19، 57، 125،
131، 136، 150، 159، 161-
162، 169، 190-194، 197،
203-207، 220، 222، 229،
231، 254-255، 272، 279،
283، 292، 296، 298-299،
304، 307، 311-312، 320-
321، 327
جبل الدويهيك: 299
جبل الزاوية: 67
جبل سنجار: 149، 152، 293-294
جبل شمر: 262، 292
جبل الصفا: 191، 197
جبل ضانك: 299
جبل عبد العزيز: 294، 304
جبل عكرة: 173

- جيف: 10-11، 15، 21، 23، 61، 79،
324، 236، 108، 105
- جهاز الاستخبارات: 129-131، 138،
309
- جورج بيكو، فرانسوا: 119-120، 192،
318، 315
- جوفنيل، هنري دو: 120، 156-157،
334
- الجولان: 191، 298، 304
- جونار، شارل: 145
- جيش المشرق: 66، 129، 132
- ح -
- الحاّرة/ صحراء الحاّرة: 191، 197، 298
- حائل: 292
- الحبشة: 316
- الحدود السورية - التركية: 155-156،
294
- الحدود السورية - العراقية: 299
- الحدود السورية - الفلسطينية: 149
- الحرب العالمية الأولى (1914-1918):
7-11، 19-20، 27، 40، 44-
45، 47، 57-59، 64، 71-72،
76، 95، 119، 127، 139، 204،
212-213، 220، 227، 233،
241، 250-251، 255، 259-
261، 267، 277، 292، 294،
296، 308، 316-319، 321-
322، 331
- حرب القرم (1853-1856): 49
- حركة التريك: 58
- حركة الهجرة الدرزية إلى حوران: 57
- حرية التجمع: 258، 261
- حرية الصحافة: 258، 261-262، 270
- حرية العبادة: 248، 253
- حرية العمل: 35، 278-281
- حرية المعتقد: 89، 248-250، 252-
253
- حزب الشعب: 330-331، 333
- الحسكة: 303
- الحسني، تاج الدين: 208، 334
- الحسية (منطقة): 298
- الحسين بن علي (شريف مكة): 313-
314، 316-317
- الحصانة: 233، 239
- الحصانة البرلمانية: 53
- الحصانة القضائية: 228-229
- حصن الأكراد: 177، 185-186
- الحصار العربية: 174
- الحضارة الغربية: 11
- حكومة دولة لبنان: 181
- حكومة فيصل: 65
- حلب: 50، 62-63، 67، 83، 131،
136، 138-139، 152-154،
157، 159، 163، 165-166،
168-169، 171-173، 175-
177، 186، 189، 209-210،
221، 231، 235-236، 256،
275، 277، 292-293، 295-
297، 299، 302-303، 307،
309، 312-313، 320، 327
- الحلفاء (في الحرب العالمية الأولى):
7-10، 20، 60-61، 64، 149،
316-319

- حماة: 63، 161-162، 171، 295،
320، 313-312، 301-299
- الحماة (منطقة): 296-298، 300، 302
- الحماية/ نظام الحماية: 21، 71، 87-88،
92، 95، 102، 143-145، 233،
330
- حمص: 63، 161-162، 171، 178،
292-293، 295، 298، 300-
320، 313-312، 303
- الحمولة: 288
- الحميدية: 303
- الحولة/ سهل الحولة: 150-151، 191
- خ -
- خربة غزالة: 162
- خرطوم: 157
- خرياطين: 298
- الخط الهمايوني (18 شباط/فبراير
1856 - 10 جمادى الثانية 1272):
49
- الخليج العربي: 294، 301، 314-315
- الخوري، فارس: 223
- د -
- دان: 151
- داندرا، فريز (مندوب البرتغال في لجنة
الانتدابات): 15
- درعا: 150، 301
- الدروبي، علاء الدين: 161
- الدروز: 19، 28، 55-57، 82-83،
179، 181، 190-192، 194،
196، 198، 254، 281، 304،
322، 311
- دولة الإسلام: 17-18، 33، 42، 227
- دولة جبل الدروز: 125، 136، 160،
168-169، 190، 194-195،
197، 203، 206-207
- دولة حلب: 136، 160-161، 164،
168-169، 172، 188، 204،
214، 263، 324-326
- دولة دمشق: 136، 160، 162، 164،
168، 172، 177، 197
- دستور 1876-1908 (الدولة العثمانية):
18، 52-54، 250
- دستور 1926 (في دولة لبنان الكبير):
180، 182
- الدستور اللبناني: 252
- الدمج القضائي: 231، 240
- دمشق: 22-23، 40، 50، 62-64، 66،
108، 131، 133، 136، 139،
157، 159-166، 168-169،
171-173، 177، 188، 190،
192-193، 197، 204، 207،
214، 221، 223، 231، 235-
236، 253، 256، 263، 272،
275، 277، 283، 292، 296-
299، 301، 307، 311-313،
318، 320، 324-327، 329،
333-334
- دو تيودولي (مركز) (رئيس لجنة
الانتدابات): 15-16
- دوريفي: 325
- دو كي، روبير: 160، 193، 236، 238،
312، 322-323، 325-328
- دوبور (الجنرال): 283
- دولة الإسلام: 17-18، 33، 42، 227
- دولة جبل الدروز: 125، 136، 160،
168-169، 190، 194-195،
197، 203، 206-207
- دولة حلب: 136، 160-161، 164،
168-169، 172، 188، 204،
214، 263، 324-326
- دولة دمشق: 136، 160، 162، 164،
168، 172، 177، 197

- الدولة العثمانية/الإمبراطورية/الحكم/ النظام/الحكومة: 7-8، 12، 19-20، 27، 33، 39-40، 43، 47، 53-56، 71-73، 75، 82، 139، 153، 157، 162، 189، 195، 197، 204، 211، 214، 229، 232-233، 250-251، 253-255، 258، 261، 274، 313-314، 317، 319، 331
- روما: 45، 96، 109، 277، 322
الرومان: 287
ريف حلب: 154، 160
الريف السوري: 130
ريكلو، إليزيه: 257
ز-
الزباب الأعلى (الموصل): 293
زبولون: 151
زغرتا: 180
زكي، نعمان: 23-24
س-
الساحل السوري: 62-63، 306، 315
ساراي، موريس: 120، 240، 261، 269، 283-333
سايكس، مارك: 315-316، 318
السريان الكاثوليك: 29
سكة حديد بغداد: 153، 294
سكة حديد الحجاز: 150-151
سكة حديد حلب - أضنة: 153
سُكنة: 299
ر-
رأبار (مندوب سويسرا في لجنة الانتداب): 15-16
الراجو، صفوق: 303
رأس الناقورة: 150-151
راشيا: 23، 177-178، 180
الركة: 299
رميلان كوي: 149
روبرت، سيسيل: 10
الروم الأرثوذكس: 29، 185، 191، 304
الروم الكاثوليك: 29، 179، 253، 322
- الزباب الأعلى (الموصل): 293
زبولون: 151
زغرتا: 180
زكي، نعمان: 23-24
س-
الساحل السوري: 62-63، 306، 315
ساراي، موريس: 120، 240، 261، 269، 283-333
سايكس، مارك: 315-316، 318
السريان الكاثوليك: 29
سكة حديد بغداد: 153، 294
سكة حديد الحجاز: 150-151
سكة حديد حلب - أضنة: 153
سُكنة: 299
ر-
رأبار (مندوب سويسرا في لجنة الانتداب): 15-16
الراجو، صفوق: 303
رأس الناقورة: 150-151
راشيا: 23، 177-178، 180
الركة: 299
رميلان كوي: 149
روبرت، سيسيل: 10
الروم الأرثوذكس: 29، 185، 191، 304
الروم الكاثوليك: 29، 179، 253، 322

- سهل الحولة: 191
 سهل العمق: 174-173
 سهل لبنان الساحلي: 184
 سهل النقرة: 197، 298
 السودان: 316
 السوفيات: 315
 السويد: 104
 السويداء: 196-197، 231
 السويدية: 173-174، 184
 السياسة الانفصالية: 168
 سيناء: 173
 - ش -
 شانزر: 79
 الشرق الأدنى: 9، 287
 شرق الأردن: 197، 309، 321
 الشرق الأوسط: 21
 الشركس: 22-23، 133، 293، 329
 الشعب السوري: 77
 الشعلان، نوري: 297
 الشعور العربي/ القومي العربي: 41، 43-
 323، 170، 44
 الشعور الوطني: 28، 35، 37-38، 41،
 160، 326
 شلاش، رمضان: 305
 الشمال السوري: 152-153، 157، 281
 الشوف: 180، 321
 الشيعة (المتأولة): 28، 181، 229،
 253-254
 - ص -
 الصحافة الدورية: 263-264، 267
 الصحافة السورية: 267، 271
 الصحافة غير الدورية: 263-264
 الصحراء السورية: 149، 292-297،
 299-300
 الصحراء العربية: 307، 316
 صحراء كراع: 191
 صك الانتداب: 81، 84-85، 90، 92،
 122، 159، 257، 278
 الصليب الأحمر الدولي: 21
 الصهيونية: 63، 315، 333
 صور: 151، 178، 180
 صيدا: 177، 180
 - ض -
 ضريبة الخوة (الأخوة): 290
 الضريبة الزراعية (الأعشار): 195
 - ط -
 طرابلس: 19، 66، 177-180، 221،
 300
 طرطوس: 184-185
 طلعت باشا: 20
 طيار، سلطان: 298
 - ع -
 عائلة الهجري (حمد): 192
 عبد الحميد (السلطان العثماني): 41، 53،
 258، 308
 عبد العزيز آل سعود: 292
 عبد القادر، محمود: 301
 عبد الكريم (الأمير): 301-302
 عجلون: 191
 العراق: 8، 13، 74، 90-91، 100-
 101، 149، 152، 264، 299-
 347

- غ -
- غراي، إدوارد: 314-315
- الغرب: 12-13، 32، 39، 42، 44، 47-
48، 50، 52، 63، 90، 151، 171،
173، 247، 249، 276-278،
280، 324
- غورو، هنري: 66، 120، 158-160،
164، 168، 169، 294، 306
311، 320، 323-328
- الغوطة: 299، 305
- غوييت، ماريانو: 161
- غير المسلمين: 17، 33، 44، 49، 51،
53-54، 211، 249، 257، 279-
280، 312
- ف -
- الفاثيكان: 20، 45
- فاس: 144
- الفاعور، محمود: 304
- فاندربغ، تشارلز ألكسيس: 333
- الفتح العربي: 278
- فرانكلان بويون، هنري: 152
- فرمان التنظيمات (3 تشرين الثاني / نوفمبر
1839 - 25 شوال 1255): 18،
48-50، 53-54
- فرنسا: 8-9، 11، 13، 16، 21، 37، 50،
60-67، 72، 77-80، 85-88،
90، 94، 101، 104، 119، 124-
125، 131-133، 144، 149،
152، 156-157، 163، 188،
196، 245، 274، 300، 313-
315، 318، 320، 322-324،
333-334
- 300، 303-304، 312، 316،
319، 327، 331
- العرب: 8، 30-31، 38-39، 41، 43،
66، 264، 290، 293-295،
314، 316-317، 319
- العرق الطوراني: 175
- العروبة: 39، 42، 44-45، 192، 194،
243، 319، 322، 326، 330
- العسكريتاريا: 134
- عشيرة مكثبي: 309
- عصابات التشيتين: 321
- عصبة الأمم: 7، 10-14، 16، 21، 23-
25، 60-62، 67، 73، 76-78،
81، 91-94، 96، 103، 105-
108، 111-114، 119، 121،
158، 264
- الجمعية العامة: 11، 111، 113،
215
- المجلس: 11، 16، 21، 78-79،
91-93، 103، 106، 114، 158
- الميثاق: 71-72، 76، 85، 93، 95،
112-113
- عطور، فارس: 302
- العظم، حقي: 162
- العظمة، يوسف: 66
- عكار: 177-178، 180
- العلويون/النصيريون: 28، 55، 57، 67،
82-83، 99، 174، 184، 189،
248، 254، 281، 324، 328
- العلي، صالح (الشيخ): 67، 302، 320
- عمر بن الخطاب: 255، 279
- عتاب: 66، 153

- الفرنسة: 168
- القانون الخاص: 122
- فلسطين: 8، 12-13، 25، 62-63، 66، 72-74، 79، 90، 149-151، 161، 178، 192، 235، 264، 316-318، 319-327، 328، 331
- القانون الدولي: 59، 61، 71، 75، 98، 113-114
- القانون الشرعي (1917): 227
- القانون العثماني للطوائف المهنية [الحرفية]: 275
- قانون العشائر: 290
- قانون القضاء العسكري: 268
- القانون المدني: 18، 75-77، 103، 167
- قانون الناس: 98
- القائمقام/القائمقامون: 51، 138-139، 181، 187، 209، 211
- القبائل المستقرة: 292، 305
- قبيلة أبو ريش: 302
- قبيلة أبو عساف: 305
- قبيلة الأشاجعة: 297-298
- قبيلة الأفاضلة: 305
- قبيلة البحارة: 304
- القبيلة البدوية: 192، 288
- قبيلة البقارة (البكارة): 293-294، 303
- قبيلة بني خالد: 294، 301
- قبيلة بني طيء: 293-294، 303
- قبيلة بني عز: 302
- قبيلة البوخميس: 303
- قبيلة البوشعبان: 305
- قبيلة الثابت: 294
- قبيلة العجور: 294، 303
- قبيلة العجربا: 292-293
- قبيلة جيس/بنو جيس: 294، 303-304
- قبيلة الحديددين: 293-294، 303
- فوشيل، بول: 74، 76، 111
- فيصل بن الحسين (الأمير): 62-66، 160-161، 192، 296، 309، 313-317، 318، 323، 328
- ق -
- قاسم، ملحم: 321
- قانون 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1864 - 7 جمادى الثانية 1281 (قانون الولايات): 50، 53، 209
- قانون 21 شباط/فبراير 1876 - 25 محرم 1293: 51
- قانون 5-17 حزيران/يونيو 1879 - 27 جمادى الثانية 1296: 230
- قانون 14 تموز/يوليو 1886 - 23 شوال 1304: 230
- قانون 17 - 29 آذار/مارس 1887 - 1304 هـ: 231
- القانون الإسلامي (الشريعة الإسلامية): 17-18، 33، 42، 54-55، 227-228، 247
- القانون الانتخابي: 172، 220، 334
- القانون الانتخابي العثماني: 225
- قانون جستينيان: 229
- قانون الجمعيات (العلمانية): 230، 271، 275
- قانون حرية الصحافة العثماني: 258

- قبيلة الفداغة: 294
 قبيلة فدعان: 295، 297، 299-300
 قبيلة الفرجة: 298
 قبيلة الفضل / عشيرة / آل: 304
 قبيلة الفواصرة: 301-302
 قبيلة القعاقة: 298
 قبيلة القيار: 303
 قبيلة المشاركة: 302
 قبيلة المعارة: 298
 قبيلة الموالي: 293، 302، 320
 قبيلة الناصر: 301
 قبيلة النعيم: 294، 301، 303
 قبيلة الهواجة: 304
 قبيلة الهيب: 303
 قبيلة ولد سليمان: 295، 297
 قبيلة ولد علي: 295، 297-299
 قبيلة الولدة: 293، 303، 305
 قبيلة وهاب: 303
 القحطانيون / قحطان: 295
 القدس / سنجد القدس: 50، 139، 157،
 253
 القرار رقم 69/س (9 آذار/مارس 1925):
 239-240، 268
 القرار رقم 319 (31 آب/أغسطس 1920،
 جعل جبل النصيرين منطقة مستقلة):
 185
 القرار رقم 336 (1 أيلول/سبتمبر 1920،
 تأسيس لبنان الكبير): 179، 182
 قبيلة حسنة / الحسنة: 295، 301
 قبيلة الخرصه: 294، 297، 299
 قبيلة الخنافر: 302
 قبيلة دانة العابد: 297
 قبيلة دانة مُسلم: 297-298، 301
 قبيلة الدغام: 298
 قبيلة الدواسمة: 302
 قبيلة الرولة: 289، 296-298
 قبيلة سباع عبيدي: 297، 299
 قبيلة سباع غموسة: 297، 299
 قبيلة السوالمه: 297-298
 قبيلة الشرايين: 294
 قبيلة شمر: 293-294، 296، 298، 302
 قبيلة شمر الطوقة: 292
 قبيلة الطوقان: 302
 قبيلة العبد الله: 297-298
 قبيلة العجارمة: 304
 قبيلة العدوان: 294
 قبيلة العفادله: 294
 قبيلة العقيدات: 293-294، 301-303،
 305
 قبيلة عمارات سباع: 295
 قبيلة العمشات: 293
 قبيلة العمور: 293
 قبيلة عزّة: 292، 295، 297-300
 قبيلة العيده: 295، 297
 قبيلة الغازي: 302
 قبيلة غناطش: 303
 قبيلة غوما: 303
 قبيلة الفُخاري: 295، 297

- القرار رقم 337 (التنظيم الإداري العلوي): قضاء مركب: 185
186
قضاء مصيف: 186
- القرار رقم 1304 (8 آذار/ مارس 1922) (المجلس التمثيلي لدولة لبنان الكبير): 182
القضاء العلويون: 229
- القرار رقم 3060 (9 نيسان/ أبريل 1925): 181
القضاء الفرنسيون: 236-239، 242
القناة: 279
- قرار المفوض السامي رقم 2266 (13 تشرين الأول/ أكتوبر 1923): 234
قرى ملح: 197
قصر بوربون (باريس): 13
القصيم (منطقة): 295، 301
القضاء الامتيازي: 232
قضاء بعليك: 161، 177-178، 180، 298
- قضاء جبلة: 185
قضاء حاصبيا: 161، 177-178، 180
قضاء حصن الكراد (تلكلخ): 177، 185-186
- قضاء زحلة: 161، 180
قضاء السويداء: 197
قضاء الشوف: 180
قضاء صافيتا: 185
قضاء صلخد: 197
قضاء صهيون: 185
قضاء طرطوس: 185
قضاء العمرانية: 185
قضاء كسروان: 180
قضاء اللاذقية: 185
قضاء المتن: 180
قضاء مرجعيون: 161
- كاترو، جورج: 159، 193، 196، 325
كاربيه، غابرييل: 196، 198
كامبون، بول: 315
كايل، ليون هنري شارل: 181، 333
الكتاب العرب المسيحيون: 41، 44
الكرك: 309
الكلدان المتحدون: 29
كليس: 153، 156
كليمنصو، جورج: 8، 65
كمال، يوسف: 153
الكماليون: 152
كورين: 334
الكولونيالية: 11
- ك -
اللاذقية: 164، 184-185، 189، 221،
231، 235-236، 256، 327
- ل -

- لبنان/ دولة لبنان الكبير: 13، 18-21، 25، 29، 31، 39، 50، 55-58، 62، 66، 72، 74، 78-83، 85-
المتصرف: 51، 56، 138، 172، 175، 176، 181، 187، 209-213، 262
المتوكل (الخليفة العباسي): 278
المجاعة في لبنان (1915-1918): 19-
318، 20
مجالس النواب الأوروبية: 53
المجتمع الإسلامي: 42
المجتمع الدولي: 14
المجتمع الفرنسي: 37
المجتمع القبلي: 289
المجتمعات الإقطاعية: 37
المجتمعات العربية: 42
المجتمعات الغربية: 32، 55
مجحم بن مهيد: 299-300
المجلس الإداري في السنجق: 163، 212
المجلس الإداري في الولاية العثمانية:
163
مجلس الأعيان: 52-53
المجلس/ المجالس التمثيلية: 84، 128، 162، 169، 172، 179، 182-
183، 204-208، 211-219، 221-222، 225-226، 253
333، 328-327، 269
المجلس التمثيلي العلوي: 188-189،
220
المجلس التمثيلي لدولة سوريا: 172،
268، 214
مجلس الحكومة: 163
مجلس شوري الدولة: 53، 231، 259،
274
المجلس العام في فرنسا: 163
لبنان/ دولة لبنان الكبير: 13، 18-21، 25، 29، 31، 39، 50، 55-58، 62، 66، 72، 74، 78-83، 85-
119، 100، 96، 94-93، 91، 89، 121، 125، 127، 131، 133، 136، 138، 159-161، 164، 169-171، 177-186، 189، 198، 203-206، 212-214، 220-222، 224-225، 231، 233-235، 239-240، 243، 251-252، 263-269، 272، 277-278، 296، 307، 314، 318-322، 324-326، 328
اللجة (منطقة): 190، 304
اللجنة الإدارية: 163، 183، 187، 194،
212
لجنة الانتدابات: 13-16، 23-24، 104-105، 108-111، 114-
115، 238، 312
اللجنة الدائمة للانتدابات: 14، 73، 77،
93، 96، 103-104، 108، 194
اللجنة السورية - الفلسطينية: 109
لجنة كينغ - كراين (1919)/ اللجنة
الأميركية/ لجنة التقصي: 9، 320
اللغة التركية: 175
اللغة العربية: 39، 44، 174، 215، 242
اللغة الفرنسية: 181، 215، 243
لندن: 78-79، 100، 149، 315
لويد جورج، ديفيد: 8
-م-
ماكماهون، هنري: 313
ماي (عقيد): 156

- المجلس العمومي العثماني: 19، 25،
220
- محكمة التمييز السورية في دمشق: 165،
230-231، 235
- محكمة التمييز العلوية: 189
- محكمة التمييز في السويداء: 231
- محكمة التمييز في لبنان الكبير: 189،
225، 231، 235، 239-241
- المحكمة الدائمة للعدالة الدولية: 112-
114
- محكمة الساحة: 232
- محمد الثاني (الفاتح) (السلطان العثماني):
228
- المحيط الهندي: 314
- المدير العدلي: 239
- المديرون: 51، 163، 165، 172، 186-
187، 208-210، 215، 225
- مديرية بحر: 186
- مديرية بوجاق: 186
- مديرية دير القمر: 180
- مديرية كنسبا: 186
- مديرية الهرمل: 180
- المدينة المنورة: 295، 316
- مذابح عامي 1841 و 1860 (لبنان): 56
- مرساوة: 153
- مرسوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1920
(تنظيم صلاحيات المفوض السامي):
120، 124-126
- مرسوم 3 آذار/مارس 1921 (تنظيم
صلاحيات المفوض السامي): 128
- مرسوم 3 نيسان/أبريل 1921 (تنظيم
صلاحيات المفوض السامي): 128
- مرعش: 153
- المجلس الفدرالي: 165-167، 188-
189
- مجلس القدامى: 212
- مجلس المبعوثان: 52-53
- مجلس المديرين: 269
- مجلس النواب السوري: 162
- مجلس النواب اللبناني: 243
- المحاكم الإسلامية: 227-228
- المحاكم الروحية/الدينية: 34، 54، 227-
229
- المحاكم الروحية المسيحية: 251
- المحاكم الشرعية: 227-228، 230،
235
- المحاكم الشرعية السنية: 229-230
- محاكم الصلح: 231، 237-238، 241
- محاكم الطوائف غير الإسلامية: 227،
229
- محاكم القانون العام: 262، 265، 268
- المحاكم المختلطة: 232، 234، 237،
239، 241-242
- المحاكم المدنية: 227، 230، 262
- المحاكم المدنية «النظامية»: 230
- المحكمة الابتدائية: 22، 227، 231،
235، 237-238، 240، 265
- محكمة الاستئناف: 225، 230-231،
235، 237، 240
- محكمة الاستئناف في بيروت: 231، 235،
240

- المعلقة: 180
المغرب: 92، 102، 144-145، 233،
331
- المفتش العام العدلي: 239، 256
المفوض السامي: 67، 78، 90، 119-
126، 128-131، 133، 135-
139، 141-144، 158، 163،
165، 168-169، 175-176،
182-183، 186-188، 192،
195-196، 198-199، 203،
205-208، 210، 215-219،
229، 234، 236، 255-256،
258، 261، 263-264، 267-
269، 283، 320-323، 325،
327-328، 333-334
- منيج: 299، 303
مندوب الانتداب: 163، 206
المندوب المساعد: 136، 138، 172،
176، 209
- المندوبون الفنيون: 172
الموارنة: 29، 55-57، 83، 322-323
مؤتمر سان ريمو (21 نيسان/أبريل
1920): 10، 60، 66، 120، 124،
149، 315، 323
- المؤتمر السوري العام: 64-65
المؤتمر السوري - الفلسطيني (1921):
القاهرة: 10، 330
مود، فريدريك (الجنرال): 316
الموصل/ولاية الموصل: 19، 149، 152،
ميلنر، ألفرد: 78
- ن -
نامي، أحمد بك: 207-208
- المركزة: 58، 139، 169، 210، 225
المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا:
240
- مسكنة: 299، 303
مسلط باشا: 303
- المسلمون: 17، 19، 30-31، 33، 36،
39-44، 49، 51، 54، 57، 169-
170، 179، 211، 227-228،
248، 251، 253-255، 257،
279-281، 304، 322-324،
326
- المسلمون السنة: 55، 174، 181، 184-
185، 191، 251
- المسيحية: 31، 39، 184، 251، 255،
276، 322
- المسيحيون: 19-20، 30-31، 36، 39-
41، 44، 46، 49، 174، 179،
190، 223، 229، 247-248،
253، 279-281
- مصر: 20، 41، 196، 232، 264، 276،
319، 327
- المطلة: 150
معان: 309
- معاهدتا 1881 و1912 (بخصوص أنظمة
الحماية الأفريقية): 144
معاهدة سيفر (10 آب/أغسطس 1920):
60، 152
- معاهدة فرساي (18 حزيران/يونيو
1919): 7-9، 72، 102
- معاهدة لوزان (24 تموز/يوليو 1924):
60-61، 242
- معركة ميسلون (1920): 66، 158، 161،
320، 322-323

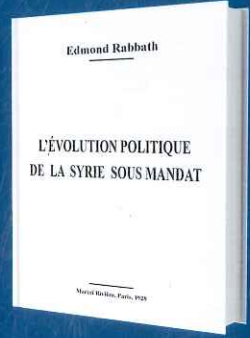
- نجد: 197، 242، 292-293، 295، 303، 294، 303
 297، 301
 النزعة التركية: 174
 النزعة الوحشية العربية: 168
 النساطرة: 29
 نصيبين: 153، 155-157، 303
 نظام الإدارة المباشرة الفرنسي (سوريا):
 98-99، 124
 نظام الامتيازات (حماية الأقليات): 233،
 241-242، 277
 النظام الانتخابي السوري: 226
 النظام الدستوري الأمريكي: 208
 النظام الزراعي: 282
 نظام الصحافة الغربي: 262
 نظام الصحافة في ظل الانتداب: 263
 النظام الطائفي/ الطائفية: 28، 31، 38،
 41، 45-47، 49، 51، 54، 56
 58، 82-83، 89، 123، 160
 170، 178، 248، 252-253، 278، 280، 287
 نظام غير المسلمين: 33-34، 54، 248
 النظام القضائي العثماني: 226-227،
 230، 232
 النظام القضائي في لبنان: 240
 نظام اللاتيفونديا: 281
 النقرة: 190-191، 197، 298
 النمسا: 57
 نهر الأردن/ وادي الأردن: 150-151
 نهر الأعوج: 294
 نهر البليخ: 294، 299، 305
 نهر جرابه: 150
 نهر جقجق: 294، 303
 نهر الخابور/ وادي الخابور: 149، 158،
 162، 170، 294، 299، 303
 305
 نهر دجلة: 149، 153، 157، 292، 294
 نهر العاصي/ وادي العاصي: 178، 184،
 186، 299، 302
 نهر الفرات: 30، 131، 149، 158، 162،
 287، 292، 294-295، 299، 303، 305
 نهر القويق: 153-154
 النهر الكبير: 177، 184، 186
 نهر الليطاني/ حوض الليطاني: 150، 160
 نهر مسعدية: 150
 نهر اليرموك/ وادي اليرموك: 150-151
 النيابة العامة: 235، 265
 - ه -
 هاوس، إدوارد ماندل: 9
 الهجرة الأرمنية: 128، 276، 279، 282
 هدنة مودروس (31 تشرين الأول/ أكتوبر
 1918): 60-62
 هريو، إدوارد: 333
 هضاب الجليل: 151
 هنانو، إبراهيم: 67، 302، 320
 الهند: 36، 317
 الهند الصينية: 13
 هولندا: 104
 - و -
 وادي خالد: 177، 186
 وادي السرحان: 298
 الوحدة الإسلامية: 42، 326

الوحدة السورية: 84، 168، 199، 210،	188، 196، 321، 325-328،
324، 326، 334	332
الوحدة العربية/وحدة الأراضي العربية:	ويلسون، وودرو: 8-9، 11
43، 314	- ي -
الوصاية البريطانية على فلسطين: 62	اليابان: 104
الولايات المتحدة الأميركية: 9، 11، 20،	اليعاقبة: 29
79، 319	اليهود: 36، 44، 49، 229، 248، 253،
ولاية ديار بكر: 149	279
ويغان، مكسيم: 120، 168-169، 173،	

هذا الكتاب

يهدف إلى تبيان العمل السياسي للقوة المحتلة الفرنسية «المنتدبة» في سوريا، والقضايا الاجتماعية والسياسية التي طرحت نفسها كانت تنتظر دائماً حلاً جذرياً لها، لذا كان من الضروري معرفة النظام الاجتماعي والسياسي الذي عاشت سوريا في ظله منذ قرون، والمحاولات التي قام بها قادة ما قبل الحرب العالمية الأولى من أجل تحديث الدعائم الهرمة لنظام الدولة العثمانية وفق التصورات الغربية؛ ذلك أن النظام الطائفي والمنظومة الإدارية العثمانية هما نتاج الماضي، ويعتبران في سوريا صنع المستقبل.

ناقش الكتاب أيضًا التنظيمات الإدارية في لبنان الكبير، والمحاكم، والعدالة المجتزأة وأثر ذلك في الهوية والانتماء الوطني. ويبدو أن الدولة ركزت على إصلاح السلطات القضائية المختلطة وتحسينها. وقادت هذه السياسة الحاذقة في لبنان إلى الاندماج القضائي الذي شكل مطلباً لبعض الأوساط في بيروت.



المؤلف

إدمون رباط (1904-1991)، مفكر قومي عربي وقانوني وباحث سوري ولد في حلب. انتخب نائباً عن حلب في البرلمان السوري (1936 إلى 1939). خريج كلية الحقوق ومعهد الآداب في السوربون. مارس المحاماة في لبنان وانتقل للإقامة نهائياً فيه، حيث كان له نشاط سياسي في حزب النداء القومي. ألف العديد من الكتب بالعربية والفرنسية في مواضيع القانون والتاريخ، وكان مستشار مجلس النواب اللبناني. أهم كتبه **الوحدة السورية والمصير العربي**، الذي نشره في باريس عام 1937. من مؤلفاته بالفرنسية **تجربة السلام في التاريخ** (1945)؛ من مؤلفاته بالعربية **مهمة النخبة في خلق المواطن الصالح** (1957)؛ **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري** (2002)؛ **مقدمة الدستور اللبناني** (2003).

المترجم

سليمان رياشي (1943-2019)، باحث وصحافي ومترجم لبناني، عمل في العديد من مراكز الأبحاث والدراسات وفي الصحف العربية. من ترجماته: **انتصار المواطن ليبار روزانفالان** (2008)؛ **أوروبا من أجل المتوسط** لبشارة خضر (2010)؛ **الجزء الثاني من كتاب الديمقراطية في أميركا** لألكسيس دو توكفيل (2010)؛ **الشهابية** لمروان حرب (2012).

فلسفة وفكر

اقتصاد وتنمية

لسانيات

آداب وفنون

تاريخ

علم اجتماع وأثنروبولوجيا

أديان ودراسات إسلامية

علوم سياسية وعلاقات دولية

